الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي - سرت

كلية الآداب – قسم التاريخ

الدراسات العليا – شعبة الحديث والمعاصر

العلاقات السياسية والعسكرية بين ليبيا وتشاد

(1899م-1979م)

بحث ضمن متطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير)

إعداد الطالبة

سمية سالم محمد الشعالي

إشراف الدكتور

عبدالله علي إبراهيم

للعام الجامعي (2009ف)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية

قسم التاريخ

(العلاقات السياسية والعسكرية بين ليبيا وتشاد 1899- 1979م)

إعداد :ـــ سمية سالم الشعالي .

توقيع .....

أعضاء لجنة المناقشة:ـــ

1- د . عبد الله علي إبراهيم .

2- د . عطية مخزوم الفيتوري.

3- د ـ سعيد عبد الرحمن الحنديري.

يعتمد

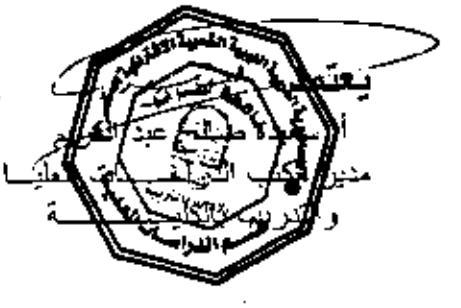

يعتمد

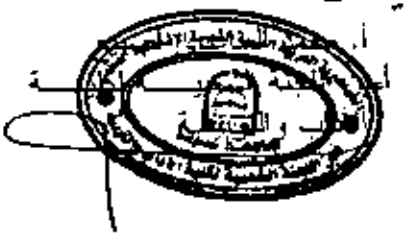

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات : الآية (13)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات ، الآية (13)

الإهداء

إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار، إلى من علماني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل أسمهما بكل افتخار ، أرجو من الله أن يمد في عمركما لترو ثماراً قد حان قطافها بأذن الله

(أبي – أمي)

شكر وتقدير

إلى كل من أشعل شمعة في درب عملي – وإلى كل من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربي... الأساتذة الكرام لكم الشكر والعرفان والامتنان – إلى المشرف الدكتور "عبدالله علي إبراهيم" – الذي – تفضل – بالإشراف – على – هذه – الدراسة –، – إلى – الدكتور سعيد عبدالرحمن الحنديري – رغم انشغاله وارتباطه كان دوماً ومرحباً بي من أجل الاستفادة، إلى الدكتور عطية مخزوم الفيتوري، لما قدمه لي من عون معنوياً من أجل السير في خطى العلم، الشكر والتقدير والاحترام إلى الدكتور رحيم كاظم عن كل حرف وكلمة ومصطلح أفادني به طيلة فترة الدراسة.

الشكر والتقدير إلى: الدكتور حسين العيساوي والدكتور بسيوني الخالدي والدكتور صالح معيوف والأستاذه زينب أبوزيد والأستاذ محمد أحرر واسماعيل الشعالي والمهندس محمود الشعالي.

وإلى إدارة الدراسات العليا بالجامعة وبكلية الآداب والتربية وإلى رئيس قسم التاريخ الدكتور أمبارك محمد ومركز المعلومات والتوثيق بالجامعة، وإلى عائلتي الحاج الهمالي منصور والحاج موسى أمريض أمد الله في عمرهما.

الشكر والتقدير إلى الأخ:/ أمين اللجنة الشعبية بثانوية المنارة للعلوم الاجتماعية واللغات وأعضاء هيئة التدريس على دعمهم معنوياً.

أشكر أيضاً الجهات العامة التي أمدتني بما أفادني في الدراسة: دار المحفوظات التاريخية – مركز الجهاد الليبي– المعهد الدبلوماسي – أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس– كلية الدعوة الإسلامية– مركز أبحاث الكتاب الأخضر طرابلس سرت وطرابلس، مركز الأمم المتحدة للإعلام.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مكتب الأمل ومكتب ابوصوكايه على ما قدماه لي من وقت وجهد لإخراج البحث بهذا الصورة.

لاختصارات المعتمدة في البحث

رقم	الرمز	المصطلح
1	د.م.ت.ط	دار المحفوظات التاريخية طرابلس
2	مج	مجلد
3	ج	جزء
4	ت	ترجمة – وفاة – تاريخ
5	ط	طبعة
6	ع	عدد
7	ص	صفحة
8	ص ص	صفحات
9	هـ	هجري
10	د.ت	بدون تاريخ
11	د.ن	بدون دار نشر
12	د.ب	بدون بلد النشر
13	ibid	مصدر
14	Ob.Cit	مرجع
15	P	PAGE
16	pp	PAGES

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	صفحة رقم
الآية	I
الإهداء	II
شكر وتقدير	III
الاختصارات المعتمدة في البحث	IV
المقدمة	I
الفصل الأول: القواسم المشتركة بين ليبيا وتشاد	
1. الموقع الجغرافي وأهميته في ربط العلاقات السياسية بين البلدين	2
2. الهجرات الليبية إلى تشاد	8
3. التبادل التجاري بين البلدين	24
الفصل الثاني: الغزو الفرنسي لتشاد 1899م وموقف ولاية طرابلس منه	
1. الزوايا السنوسية في تشاد	36
2. المقاومة الليبية التشادية للغزو الفرنسي 1899-1913م	41
3. أثر الغزو الإيطالي لليبيا على العلاقات الليبية – التشادية (1911-1914م)	53
الفصل الثالث: أثر إعادة الاحتلال الإيطالي لجنوب ليبيا على العلاقات الليبية التشادية	
1. الهجرات الليبية إلى بحيرة تشاد عام 1928م-1930م	61
2. علاقة الإدارة الفرنسية بالمهاجرين الليبيين في تشاد	64
3. إيطاليا وفرنسا ومسألة الحدود الليبية التشادية	68
الفصل الرابع: أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الليبية التشادية	
1. الحملات الفرنسية على الكفرة وفزان	81
2. الإدارة الفرنسية في فزان من 1940-1957م	89
3. النشاط السياسي في فزان تحت الإدارة الفرنسية	103

4. اتفاقية الحدود (أوزو)	114
الفصل الخامس: التطورات السياسية بين ليبيا وتشاد 1960-1969 وأثرها مع العلاقات بين البلدين	
1. استقلال تشاد	126
2. الموروثات والانعكاسات السياسية الاستعمارية على الأوضاع السياسية في تشاد	140
3. قيام ثورة فرولينا	146
4. بداية الخلافات في جبهة فرولينا	152
الفصل السادس: التغيرات السياسية في تشاد وأثرها على العلاقات الليبية التشادية 1969- 1979	
1. قيام ثورة الفاتح	159
2. بداية المشاكل السياسية في تشاد أثناء عهد تمبلباي	169
3. الزيارات المتبادلة بين العقيد معمر القذافي وتمبلباي	175
4. اغتيال تمبلباي وتولي فيلكس مالوم حكم تشاد	179
5. الخلافات بين مالوم وحسين هبري	188
6. الخلافات بين حسين هبري وكوكوني أودي ودعم ليبيا لتشاد 1979م	195
الخاتمة	200
قائمة المصادر والمراجع	205
فهرس الملاحق	222
الملاحق	225
الملخص الإنجليزي	A

فهرس الجداول

الجـــــدول	رقم الصفحة
1. معدل سقوط الأمطار بالمليمترات في كل من سرت وفزان في ليبيا وكانم وبوركو في تشاد	15
2. أعداد المهاجرين لسنة 1948-1950م ومناطق الهجرة.	101
3. أبرز الأعيان الذين يعاكسون سياسة الإدارة الفرنسية – غدامس 1948م.	110

المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبيـــاء والمرســـلين محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومن تبعه بإحسان إلي يوم الدين أما بعد...

تعد ليبيا وتشاد دولتان إسلاميتان تربطهمـــا علاقـــات وروابـــط جغرافيـــة وتاريخية وتجارية وصلات سياسية وعسكرية تربطهما منذ أقدم العصور، حيث لم تشكل الصحراء الكبرى يوماً عائقاً دون التواصل بين القطرين.

والعلاقات الليبية التشادية تعد من العلاقات المميزة بسمات خاصة وروابط عميقة انعكست أثارهـــا علـــى الأوضـــاع السياســـية والعســـكرية والاجتماعيـــة والاقتصادية لكلا البلدين، ولهذا ارتأيت أن يكون عنوان هذه الدراســـة (العلاقـــات السياسية والعسكرية بين ليبيا وتشاد 1899-1979م) والتي من خلالهـــا حاولـــت دراسة الموضوع وتحليل الأبعاد والمؤثرات بين البلدين والتركيز علـــى الجانـــب السياسي والعسكري مع الإشارة للجانب الاقتصادي والاجتماعي من حيث الهجرة وأسبابها ودوافعها.

لقد كان لموقع ليبيا الجغرافي دور مهم مما جعلها من أقرب أقطار الشمال الإفريقي وأيسرها اتصالاً ببلدان ما وراء الصحراء الكبرى، فنجـــد علاقـــة ليبيـــا بتشاد قائمة عبر مختلف العصور، وقد تعززت تلك العلاقة التي ربطـــت البلـــدين بحكم الجوار الجغرافي والترابط الاجتماعي والانتماء للعقيدة الإسلامية، فقد خلقت عوامل الجوار الحاجة الملحة للتعاون المشترك فيما بينهما، كما وجـــد التضـــامن خاصة بين أبناء المسلمين في تشاد مع المواطنين الليبيين وأدى ذلك إلى التصـــدي للاستعمار الأوروبي في البلدين فتمثلت حركة (الجهاد) في تشاد ضد الاســـتعمار الفرنسي وفي ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي، وهذه تعتبر نقله جديدة في العلاقـــات بين البلدين خلال هذه الفترة، والتي تطورت حتى بعد حصولهما على الاســـتقلال فازدادت العلاقات ترابطاً ودام التعاون بين البلدين.

أما الهدف من دراسة موضوع العلاقات السياسية والعســـكرية بـــين ليبيـــا وتشاد خلال الفترة من 1899-1979م يعد من الموضوعات التاريخية المهمة التي تستحق الدراسة لأنها تشكل بداية التعرف على الواقع السياســـي والعسكري للبلدين

ومدى تأثيرها على العلاقات فيما بينهما، كما تشكل محاولة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الشعبين والحكومتين لدى ليبيا وتشاد قبل وبعد الاستقلال لذلك جاءت أهداف هذه الدراسة من أجل التعريف بهذه العلاقة وبماضيها من أجل مد جسور العلاقات السياسية والعسكرية التي ربطت بينهما منذ الماضي حتى الحاضر.

إما تحديد إشكالية هذه الدراسة يكون بالإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي الأوضاع السياسية السائدة بليبيا في نهاية العهد القرمانلي والعثماني الثاني؟
- ما العوامل التي دفعت القبائل الليبية للهجرة؟ وما أهم القبائل الليبية التي هاجرة إلى تشاد؟ وأين استقرت؟
- كيف كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟ وما هي أهم الطرق التجارية التي سلكتها؟ وما هي أهم المراكز التجارية بالنسبة للجانبين؟
- ما هي العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين؟ هل كانت هناك عوامل داخلية وخارجية أثرت على البلدين؟ وهل أثرت الحربين العالميتين في تلك العلاقة؟
- كيف أصبحت العلاقات السياسية بين البلدين بعد التخلص من الهيمنة الاستعمارية؟
- هل لثورة الفاتح من سبتمبر دور بارز في دعم ثورة فرولينا؟ وهل ساهمت في تطوير العلاقات بين البلدين؟
- ما هي المتغيرات السياسية في علاقة تشاد بليبيا بعد اغتيال رئيسها تمبلباي وتولي فيلكس ما لوم؟ وهل ساهمت الخلافات السياسية في الحكومة التشادية على مسار العلاقات بين ليبيا وتشاد؟ وكيف ساهمت ليبيا في حل المشكلة السياسية في تشاد من أجل المحافظة على العلاقات بين البلدين؟

ولقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب وهي كالتالي:

- **أسباب علمية:** إن معظم الدراسات التي تناولت العلاقات العربية عامة، والعلاقات الليبية التشادية لم تتناول لا من بعيد ولا من قريب، العلاقات السياسية والعسكرية بين ليبيا وتشاد وذلك ما دفعني لدراسة هذا الموضوع.

- **أسباب خاصة:** علاوة على ذلك فإن لدى الرغبة الجامحة منذ مرحلة الليسانس في دراسة العلاقات الليبية التشادية السياسية والعسكرية، وإبراز الجوانب الايجابية والسلبية فيها.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة التي دارت حول هذا الموضوع منها كتاب (تطور الحياة السياسية في تشاد منذ الاحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبلباي 1900-1975م) للمؤلف سعيد عبدالرحمن الحنديري، ط1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، 1998م، من خلال رجوعي إلى المادة العلمية للكتاب ووجدت أن الكتاب مقسم إلى أربعة فصول، وقد استفدت من هذه الدراسة خاصة من الفصل الثالث الذي تناول فيه المؤلف الوضع السياسي في تشاد من عام 1945م إلى 1960م، كذلك الفصل الرابع المتعلق بالوضع السياسي في تشاد من 1960-1975م وكيف أثرت هذه الفترة على العلاقات بين البلدين.

- والدراسة الثانية كتاب بعنوان (**العلاقات الليبية التشادية من 1842م-1975م**)، للمؤلف سعيد الحنديري، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1983م، حيث قسم المؤلف هذه الدراسة إلى خمسة فصول، وقد استفدت من هذه الدراسة خاصة من الفصل الأول الذي تناول فيه المؤلف الهجرات الليبية إلى تشاد ودوافعها، كذلك الفصل الثالث المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين التي ربطت ليبيا وتشاد مع التوضيح لطرق القوافل التجارية أما الفصل الرابع تحدث على العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بالتدخل الفرنسي في تشاد ومدى تصدي الشعبين التشادي والليبي له.

- أما الدراسة الثالثة تمثلت في رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان (**النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد – دراسة حول قضية أوزو 1969–1994م**)، للباحث محمد العزابي، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2006–2007ف، فقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى أربعة فصول وجاءت استفادتي من الفصل الأول والثالث رغم إن دراسته تركز على قضية أوزو بشكل من التفصيل واستفدت من هذه الدراسة التاريخية للقضية وقرار محكمة العدل الدولية من أجل فض المشكلة بين البلدين.

كذلك اعتمدت في دراستي على المقالات والبحوث التاريخية الصادرة عن مركز الجهاد وعن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة– مصر.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج التاريخي السرد والتحليل يعتمد على سرد الأحداث التاريخية وتحليلها كلما أمكن ذلك، واعتمد أيضاً على منهج المقارنة في بعض الفصول عند الضرورة.

واحتوت هذه الدراسة على مقدمة وخاتمة وعلى ستة فصول وقائمة للمصادر والمراجع والملاحق.

فالفصل الأول: فهو بعنوان (القواسم التاريخية المشتركة بين ليبيا وتشاد) تحدثت فيه عن الموقع الجغرافي لكلا البلدين وأهميته في ربط العلاقات السياسية بينهما، وتناولت أيضاً الهجرات الليبية الأولى والثانية إلى تشاد موضحاً طبيعتها وأسبابها، وأهم القبائل التي ينتسب إليها المهاجرون وتوزيعهم في مناطق تشاد وتعايشهم مع القبائل التشادية بالإضافة إلى تبادل التجاري بين البلدين وأهم الطرق التي كانت تسلكها القوافل ثم تطرقت إلى مناقشة أهم السلع التي يتاجرون بها.

أما الفصل الثاني: تناولت في هذا الفصل بالسرد والتحليل (الغزو الفرنسي لتشاد 1899م وموقف ولاية طرابلس الغرب منه)، تحدثت عن انتشار الزوايا السنوسية في تشاد وعن كيفية وصول السنوسية ودورها في نشر التعليم الديني في المنطقة وعن دورهم في حركة الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي في تشاد والإيطالي في ليبيا، وكيف أثرت نتائج هذا الغزو الإيطالي لليبيا على العلاقات بين البلدين.

والفصل الثالث: حمل عنوان (أثر إعادة الاحتلال الإيطالي لجنوب ليبيا على العلاقات الليبية التشادية)، تحدثت عن الهجرة الليبية الثالثة إلى بحيرة تشاد في عام 1930م، واستعرضت فيه أوضاع المهاجرين من خلال الروايات الشفوية والمقابلات الشخصية المسجلة من قبل الباحثة والمتوفرة بمركز الجهاد الليبي بطرابلس، كما احتوى الفصل مشكلة الحدود الليبية التشادية في فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا والفرنسي لتشاد و بينت أثار هذه المسألة على العلاقة بين البلدين.

أما الفصل الرابع: فهو بعنوان (أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الليبية التشادية)، تناولت فيه الحملات الفرنسية على منطقتي الكفرة وفزان وطرد القوات الإيطالية منها، وكيف حاولت فرنسا عزل إقليم فزان عن باقي المناطق الليبية، كما تضمن الفصل مناقشة الأوضاع في فزان أثناء حكم الإدارة الفرنسية في الفترة من 1940-1975م، واعتمدت في هذا الفصل على معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين ليبيا وفرنسا في 10/أغسطس/1955م، وعلى تقارير الأمم المتحدة، خاصة فيما يخص اتفاقية أوزو بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية، وما ترتب عليها من آثار سلبية بين ليبيا وتشاد بعد الاستقلال.

والفصل الخامس: (التطورات السياسية بين ليبيا وتشاد 1960-1969م)، تناولت في هذا الفصل أثر الحرب الفرنسية على تشاد وذلك بظهور الأحزاب السياسية الوطنية التشادية بعد الاستقلال عام 1960م، وساهمت هذه الحرب في نشر الآثار السلبية التي ورثتها فرنسا للحكومة والأحزاب التشادية، فولدت في تشاد "جبهة التحرير الوطني التشادي" فرولينا، وأخذت تتحدى هذه الثورة الشعبية الدولة وشريعتها لأنها في نظر الجبهة كانت ضد مصلحة عامة الشعب التشادي، من هنا دب الخلاف بداخلها وانقسمت الجبهة على نفسها وازدادت الانقسامات ومرت بفترة زمنية معقدة وحروب أهلية.

أما الفصل السادس: (التغيرات السياسية في تشاد وأثرها على العلاقات الليبية التشادية 1969- 1979)، فتحدثت فيه عن وضع ليبيا تحت الحكم الملكي وعن علاقة ليبيا بتشاد خلال تلك الفترة حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر، ثم تناولت

دور ثورة الفاتح في دعم الجبهة الوطنية التشادية على المستوى المحلي والقومي والدولي والإفريقي، وتعرضت لمناقشة المشاكل السياسية في تشاد أثناء عهد تمبلباي، وبينت كيف أثرت هذه المشاكل في الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في تشاد، وكذلك دور تمبلباي في إعلانه للثورة الثقافية عام 1973م، كما أوضحت دور قائد الثورة الليبية العقيد "معمر القذافي" أثناء زيارته لتشاد ودعمه لها اقتصادياً وثقافياً، وأخيراً وضحت الأسباب التي أدت لاغتيال تمبلباي وتولى مالوم الحكم من بعده.

والصراع السياسي بين زعماء القوى السياسية في تشاد، وكيفية تولى فيلكس مالوم حكم جمهورية تشاد وعن أسباب الخلاف بين "مالوم وحسين هبري" وبين "هبري وكوكوني أودى" ، وكيف أثر هذا الخلاف في الوضع السياسي في داخل البلاد مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية في تشاد، كما تحدثت عن دور مؤتمرات المصالحة الوطنية في حل هذه الخلافات وعن دعم ليبيا لتشاد في عام 1979م مادياً ومعنوياً وعسكرياً للحد من الخلافات والحروب الأهلية في تشاد.

وأخيراً: كان لابد من خاتمة تحمل الحقائق التي يمكن استنتاجها من خلال استنطاق الأحداث وتحليل الوثائق.

لقد اشتقت هذه الدراسة معلوماتها من العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ومن أهمها:

مجموعة من الوثائق والتقارير والمقابلات الشخصية التي تتعلق بفترة الدراسة ذات الصلة بالموضوع ومنها:

- مجموعة من "**وثائق دار المحفوظات التاريخية غير المنشورة – بطرابلس**": وهي مأخوذة من ملف الشؤون العسكرية وتعد بمثابة وثيقة هامة، وأعطت الأهمية للعنصر الخاص بها عن بداية إعلان الحرب وتنظيم الجيش الليبي من قبل الجيش الانجليزي وتدريبه (كتبت الوثيقة باللغة الإيطالية).

- وكذلك مجموعة من "**وثائق مركز الجهاد الليبي –بطرابلس**": والتي من بينها معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية

الموقعة بتاريخ 10/أغسطس/1955م من شعبة الوثائق العربية، تناولت العديد من الجوانب منها ما يخص (تجار القوافل والتجول عبر الحدود)، (اتفاقية سياسية عسكرية)، (اتفاقية سياسية تنص على الحد من النزاع الحدودي بين المملكة والجمهورية الفرنسية في تشاد).

- إلى جانب هذه الوثائق فقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من **"تقارير الأمم المتحدة"**، وكذلك تقارير حكومة الإدارة الفرنسية في منطقة فزان.

-كما استفادت الدراسة من مجموعة أخرى من **"الوثائق المنشورة في بعض الكتب والدراسات"**، منها الوثائق التي نشرت في كتاب "تاريخ ليبيا الحديث" الذي نشرته جامعة قاريونس في عام 1970م وكذلك كتاب (وثائق غدامس) الذي نشر من قبل مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية عام 1995م، وأيضاً كتاب (الوثائق العثمانية- المجموعة الأولى)، (الوثائق الألمانية) التي نشرها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية عام 1991م.

بالإضافة إلى هذا المصادر المكتوبة، فقد استفادة الباحثة من بعض الروايات الشفوية التي أجريت مع بعض الأشخاص المعاصرين لفترة الهجرة الليبية الثالثة إلى تشاد عام 1930م من ليبيا إلى تشاد، بالإضافة لبعض المقابلات المسجلة من مركز الجهاد الليبي بطرابلس.

ومن بين المصادر الأخرى التي اعتمدت عليها الدراسة كتاب أحمد النائب الأنصاري (**المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**) ويعتبر هذا الكتاب من أولى مصادر تاريخ ليبيا، واستفادة الدراسة من الفصل الأول عندما تحدثت عن الهجرات الليبية إلى تشاد وأسباب اضطراب الأحوال السياسية في ولاية طرابلس الغرب أثناء حكم الأسرة القرمانلية من عام 1795-1835م، وعن أهم الانتفاضات التي اندلعت من قبل الأهالي في البلاد.

وكتاب جاك بيشون (**المسألة الليبية في تسوية السلام**)، لقد تضمن هذا الكتاب على مجموعة من الاتفاقيات الموقعة بين الدول الأوربية في تحديد نفوذها

في مناطق وسط القارة الإفريقية وأفادني هذا الكتاب في الفصل الثاني والثالث والرابع.

ومن المصادر الهامة أيضاً التي استفدت منها في هذه الدراسة كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا ولاية طرابلس الغرب وفزان وبلاد السودان الأوسط خلال القرن التاسع عشر، وتعد أحد مصادر الدراسة بما حوته من معلومات وملاحظات خصوصاً حول أساليب وطرق الهجرة وعلاقة المهاجرين مع السكان المحليين وعند الظروف الجغرافية الملائمة التي ساعدت في استقرار المهاجرين الليبيين حول بحيرة تشاد.

ومن هؤلاء الرحالة: غيرهارد رولفس (رحلة عبر إفريقيا) ترجمة عماد الدين غانم، فلقد ساعدني الكتاب في وصف المناخ ومدى تشابه المناخ بين بعض مناطق ليبيا وتشاد والاستفادة منه في الفصل الأول في الموقع الجغرافي والمناخ، أما كتاب الرحالة الألماني فردريك هورنمان (رحلتان عبر ليبيا) ترجمة دار الفرجاني للنشر والتوزيع، هي الأخرى أفادتني في الحديث عن العلاقات الاقتصادي وتجارة القوافل من الجانب الشرقي إلى الجنوبي وهذه الرحلة قامت في عهد الأسرة القرمانلية لتعطي دليلاً على قدم العلاقة بين ليبيا وتشاد اقتصادياً واستفدت من كتاب الرحلة في الفصل الأول فيما يخص التبادل التجاري بين ليبيا وتشاد.

فقد استعانت الدراسة بكتب الرحالة ووجدت العون الأكبر، إلا أن التعامل مع ما ورد في كتب الرحالة من معلومات يحتاج نوع من الحذر وذلك لسببين:

أولهما: جاءت هذه الكتب من منطلق استعماري ، فهم يكتبون وفق ما تمليهم أهداف بلادهم ومصالحهم.

ثانيا: أغلب هؤلاء الرحالة لم يكونوا يجيدون اللغة العربية وهو ما جعل بعض كتاباتهم غير دقيقة، خصوصاً فيما يتعلق بأسماء المناطق والإعلام.

بالإضافة إلى كتب الرحالة فقد اعتمدت الباحثة على بعض الكتب الأخرى وتعد بمثابة المرجع الهام، ومنها كتاب للمؤلف عبدالرحمن تشانجي (الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى)، ترجمة على إعزازي، محمد الأسطى،

يحتوي الكتاب على الكثير من المحاور الرئيسية وجاءت استفادتي من الفصلين الأول والثالث، وذلك يخص التنافس التركي الفرنسي على الطرق التجارية في الصحراء، إضافة إلى المعاهدات الموقعة بين الدول الأوروبية من أجل السيطرة على مناطق وسط الصحراء.

الدراسات الأجنبية:

أما الدراسات الأجنبية من أهمها كتاب يعد بمثابة دراسة لدولة تشاد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً:

- Harold D. Nelson, margarita dobert, Chat a- Country-study, libraay of congress, 1982.

تحدث المؤلفين لهذا الكتاب عن أحوال تشاد تاريخياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولقد استفدت منه في الفصل الخامس خاصة في تأسيس الأحزاب السياسية في تشاد بعد الاستقلال وعن تشكيل حكومة سياسية ذات الحزب الواحد في عهد تمبلباي.

لقد حاولت الحصول على بعض الوثائق المتعلقة بالموضوع من قبل السلطات المختصة في الداخل مثل (المكتب الاتصال الخارجي- طرابلس)- (ملحق السفارة التشادية)- (المعهد الدبلوماسي التابع للمكتب الاتصال الخارجي- طرابلس) تم الرفض بحجة الحفاظ على سرية المعلومات، كما أنني لم أتمكن من إجراء عدد كافي من المقابلات لتحفظ بعض هؤلاء على أعطاء أية معلومات والإجابة على بعض التساؤلات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أني لا أدعي الكمال لهذه الدراسة بل ربما لم تنل الكثير من المسائل حقها في البحث والتحليل وهذه طبيعة كل الدراسات، ولكنني أعتقد تناولت المسائل السياسية الهامة في تاريخ كلا البلدين، وأنا على يقين أن ندرة المصادر ستشفع لي عند القارئ، وما الكمال إلا لله وحدة والحمد لله الذي وفقني في هذا فمنه أستمد العون وهو حسبي ونعم الوكيل.

والله ولي التوفيق

الباحثة

الفصل الأول:

القواسم المشتركة بين ليبيا وتشاد

الموقع الجغرافي وأهميته في ربط العلاقات السياسية بين البلدين.

الهجرات الليبية إلى تشاد.

التبادل التجاري بين ليبيا وتشاد.

أولاً- الموقع الجغرافي لليبيا وتشاد وأهميته في ربط العلاقات السياسية بين البلدين:

1. موقع ليبيا الجغرافي:

تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي هام ساعدها على تكوين علاقات مع الدول الإفريقية منذ القدم، كما لعب الموقع دوراً رئيسياً في عملية ربط الشمال بالجنوب، لتصبح بمثابة حلقة وصل بين مناطق جنوب أوروبا ومناطق ما وراء الصحراء.[1]

وليبيا الواقعة شمال إفريقيا ما بين خطي طول 10 ، 25شرقاً، ودائرة عرض 22، 34غرباً امتلكت القسم الأوسط من ساحل البحر المتوسط الجنوبي، وتقدر مساحتها بحوالي (1.759.500كم2) وعاصمتها طرابلس.[2]

فنجدها من الغرب الجزائر وتونس ومن الجنوب الصحراء ثم تشاد والنيجر، رغم أن هذه الحدود غير مؤكدة رسمياً نظراً للاتفاقيات والمعاهدة الموقعة بين الدول الأوروبية ودول الجنوب الإفريقي أثناء الاستعمار، ويحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الشمال البحر المتوسط.[3]

وقد ساعد طول الساحل الشمالي لليبيا والبالغ طوله حوالي 1900كم في أن تكون معبراً هاماً لدول ما وراء الصحراء، فقد كانت طريقاً للقوافل التجارية عبر صحرائها في مختلف العصور.[4]

أما الحدود البرية لليبيا مع الدول العربية الإفريقية والدول الإفريقية غير العربية فهي: مصر وتبلغ 1594كم، السودان وتبلغ 400كم وتشاد تبلغ 1090كم النيجر تبلغ 150كم، وحدودها مع الجزائر تبلغ 1200كم، وتونس تبلغ 200كم،

---

(1) محمد المبروك بوناس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية 1969-1977م، الزاوية، مطبعة الوحدة العربية، 1994م، ص18، انظر ملحق الخرائط رقم ( )

(2) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى (دراسة جغرافية سياسية)، القاهرة، مكتبة المدبولي، 1996م، ص108.

(3) جمال حمدان، مرجع سابق، ص109.

(4) عزيز محمد حسب، ليبيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م، ص3 .

يتضح من الأرقام السابقة إن أطول الحدود البرية المشتركة مع ليبيا هي مصر ثم الجزائر التي تكاد تعادل حدود منطقة تشاد.[1]

فحدود ليبيا الجنوبية تعد الأولى والأقصر في نفس الوقت والحد معين من حيث طول الساحل الموازي ، فأغلبها خطية ومعرجة بعكس الحدود الشرقية والغربية المتقاربة بصفة عامة.[2] والحدود الطبيعية الوحيدة هي الحدود الجنوبية لأنها موازية ومطابقة للظاهرة الطبيعية، كحواف جبل تبستي والحواف الجنوبية لحوض فزان.[3]

كانت ليبيا ضمن الأقاليم التابعة لدولة الخلافة العثمانية الإسلامية من القرن السادس عشر الميلادي، وقسمت إلى ثلاث أقاليم شبه مستقلة هي "طرابلس وبرقة وفزان" حتى قبيل الاستقلال ودياناتها الإسلامية واللغة الرسمية فيها العربية، بالإضافة إلى لغات غير مكتوبة لدى بعض القبائل مثل: "التبو، الطوارق، البربر" وأهم القبائل التي تسكن جنوب ليبيا بمنطقة فزان:

- التبو التي لها امتداد اثني ولغوي في تشاد.
- أولاد سليمان والمجابرة.
- الزوية والحسون.
- القذاذفة وورفلة والبركات وغيرها.[4]

أما في النصف الأخير من القرن التاسع عشر فقد مرت المنطقة بخلافات دولية حول تحديد الحدود الجغرافية، فقد عقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين فرنسا وانجلترا وإيطاليا حول الحدود، وسأوضح ذلك فيما بعد.

---

(1) فائز فرج القذافي، السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا 1997م، 2005م، سرت، جامعة التحدي كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية 2006م، ص99. (رسالة ماجستير غير منشورة).

(2) جمال حمدان، دراسات في العالم العربية، القاهرة، دار الكتب، 1959م، ص49.

(3) سالم الحاج، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اقتصادية سياسية، د.ب، منشورات مجمع الفاتح، 1989م، ص18.

(4) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960-1990م، القاهرة ، مكتبة المدبولي، 1998م، ص ص16-17.

- المنـــــاخ:

مناخ شمال ليبيا هو مناخ البحر المتوسط في الشريط الساحلي، أما مناخها بوجه عام فهو مناخ صحراوي، حار جاف صيفاً ودافئ ممطر شتاءً وأمطارها نادرة خاصة في منطقة سبها بالجنوب.[1]

كما أن أغلب المدن الليبية تقع في العروض المدارية ما عدا الأجزاء الشمالية التي تدخل ضمن المناطق المعتدلة المطلة على البحر المتوسط في الشمال وتتداخل مع حدودها الجنوبية للصحراء الكبرى التي تمر بمدار السرطان.[2]

فالمناخ ساهم في ربط العلاقات بين ليبيا ومناطق ما وراء الصحراء، كما بينه لنا بعض الرحالة الجغرافيين الأوروبيين جغرافياً، والذين استغلوا موقع البلاد ومناخها للوصول إلى منطقة تشاد ومناطق ما وراء الصحراء.[3]

فالرحالة الألماني رولفس مثلاً ذكر لنا في كتابه (رحله عبر إفريقيا) ، مدى تشابه مناخ البلدين ومدى مساهمة عامل المناخ في عملية الاندماج والاستقرار بين السكان في مملكة برنو.[4] فذلك التشابه في ارتفاع درجات الحرارة بين مناطق جنوب ليبيا "فزان"، وشمال تشاد "كانم-برنو" في فصل الصيف وانخفاضها في فصل الشتاء قد ساهم التقارب البيئي في التأقلم والتعايش والاستقرار للقبائل الليبية المهاجرة من الجنوب الليبي إلى الشمال التشادي.

أما المؤرخ دينس كورديل D.Cordell فوضح لنا التشابه في كميات الأمطار المتساقطة على المنطقتين ، خاصة المناطق قرب "ماو mao" في تشاد، وسرت في ليبيا مما دعى قبيلة أولاد سليمان على الحياة والاستقرار في كانم.[5]

حيث تتصل هذه المنطقة بواحات برنو بواسطة كبشان Magna الرملية Bodel Egai وهذه سلسلة من المنخفضات مليئة بالينابيع والمراعي، والمارون بين كانم وبرنو كثيرا ما يتوقفون في هذه الأودية طلباً للماء لهم ولإبلهم، أما في

---

(1) جاكو، مرجع سابق، ص15.

(2) محمود المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، جامعة قاريونس، د.ت، ص51.

(3) حسن المنفي، علاقة ليبيا ببلدان ما وراء الصحراء في عهد يوسف باشا 1795-1832م، بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الآداب قسم التاريخ، 2005ف، ص142، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(4) غيرهارد رولفس، رحلة عبر أفريقيا (مشاهدات الرحالة الألماني في ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865-1867م، ت. عماد الدين غانم، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1996م، ص445.

(5) سعيد عبدالرحمن الحشيري، العلاقات الليبية التشادية 1842-1975م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1983م، ص22.

ليبيا وعلى طول الطريق بين غرب سرت وشرق فزان تقوم الواحات في الجفرة زلاف وفي الجبل مثل Sawda وفزان بهذه الوظائف، فتشابه مصادر المياه وخصائصها وهي متوفرة في "كانم -برنو" "وسرت -فزان". أما كانم الجنوبية تتساقط الأمطار بغزارة وتسد حاجات المزارعين وتعزز استقرارهم في kanembu وتختلف عن سرت حيث ندرة الأمطار دون الاستقرار الدائم فقد ساهم ذلك في هجرة القبائل الليبية نحو تشاد خاصة أولاد سليمان في عام 1842م واستقرارهم في كانم حيث المناطق الرعوية المعروفة لدى السكان المحليين، ولتشابها مع أراضي سرت وفزان.[1]

ونظراً لتشابه المناخ وكميات سقوط الأمطار بين الجنوب الليبي وشمال تشاد قد ساهم ذلك في عملية الانتقال والتعايش للمهاجرين الليبيين في منطقة تشاد.

2. **موقع تشاد الجغرافي:**

لم يتم تحديد الامتداد الطبيعي لتشاد وعلاقتها بالبلدان المجاورة عبر مراحل التاريخ بسبب تشابه معظم أراضي الدول الإفريقية، كما أن الحدود التي قام الاستعمار الأوربي بوضعها تعد حدود سياسية مصطنعة فرضها على القارة الإفريقية من ضمنها حدود تشاد.[2]

تشاد الواقعة وسط القارة الإفريقية بين خطي عرض 8-23شمالاً و14-24جنوباً، وتبلغ مساحتها حوالي 1.284.000 كم2 ويبلغ عدد سكانها حوالي أثنى عشر مليون نسمة وأغلبيم من المسلمين، وتعد تشاد دولة حدودية لا تطل على البحر وأغلب اتصالاتها بالعالم الخارجي تتم عن طريق الطائرات والطرق البرية غير المعبدة.[3]

تتميز تشاد بموقع جغرافي متدرج من دون فواصل حادة من الإقليم الصحراوي في الشمال إلى الإقليم السهوب في الوسط وهو سهل كبير مغطي

---

(1) مجبرل، أولاد سليمان في ليبيا وتشاد، ت. ميمي صليبا العاني، مخطوط بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ص ص73-83.

(2) عبدالرحمن الحاجي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي 1918م-1960م، القاهرة ، الهيئة المصرية، 1997م، ص9، انظر ملحق الخرائط خريطة رقم (2).

(3) سعيد عبدالرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد منذ الاحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبلباي 1900-1975م، بنغازي ، مركز الجهاد الليبي ، ص15.

بالرمال ويعرف محلياً بأرض "منقا"، ويمتد حتى إقليم الغابات شبه الاستوائية في الجنوب وهذا التميز جعلها معبراً للقوافل التجارية المتوجهة من شرق القارة اتجاه الغرب ومن شواطئ المتوسط إلى الصحراء الكبرى، وتتبعاً لذلك تحركت الهجرات بشكل واسع لمنطقة تشاد فمنحت للإقليم ملامح حضارية وثقافية فتوافدت الهجرات من وادي النيل شرقاً، وبلاد المغرب وفزان شمالاً حاملة معها الإسلام واللغة العربية.[1]

فيحد تشاد من الشمال ليبيا ومن الغرب النيجر ونيجيريا الكاميرون ومن الشرق السودان ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى، والديانة الأولى هي الإسلام ومذهبها مالكي والثانية المسيحية، أما اللغة الرسمية فهي الفرنسية في العربية.[2]

قسمت منطقة السودان إلى ثلاثة أقسام "السودان الغربي والشرقي والأوسط"، وتشاد ضمن مناطق السودان الأوسط وتضم المناطق المحيطة بالبحيرة.[3]

وتعد تشاد من الدول القارية أو الداخلية نتيجة لبعدها عن البحر فأقرب ميناء بحري منها هو ميناء "دوالا" في الكاميرون.[4]

توجد في تشاد بحيرة واحدة تقع في الجنوب الغربي، وقد سميت المنطقة باسمها وتمتاز بغاباتها البوصية التي يصعب الدخول فيها، وتأتي بين بحيرات العالم في الترتيب الحادي عشر، وتتقاسمها تشاد مع كل من نيجيريا والنيجر، وتبعد عن العاصمة "انجامينا" بالإضافة إلى أهم نهرين هما: "نهر شاري- نهر لوغون".[5]

---

(1) بشير عربي "الشيخ عليش عووضة رائد النهضة الثقافية في تشاد"، المؤتمر الدولي الإسلامي في إفريقيا 26-27 نوفمبر 2006م، العدد 13، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية، ص265.

(2) جاكو، مرجع سابق، ص23.

(3) شعبان محمود رائد، القبائل العربية في السودان الأوسط 1795-1911م، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية 2003م، ص22.

(4) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين تشاد والسودان، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993م، ص56.

(5) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص25.

قسم الاستعمار الأوروبي مملكة برنو، تم تقسيم البحيرة إلى النصف الشرقي للبحيرة داخل حدود تشاد، والنصف الغربي قسم بين النيجر، ونيجيريا، والكاميرون.[1]

- المناخ:

مناخ تشاد حار بوجه عام ورياحه شمالية شرقية جافة، وتوجد بها ثلاثة فصول فقط "الخريف، الشتاء، الصيف".[2] وتضم تشاد ثلاث أقاليم هي "إقليم الشمالي، الإقليم الأوسط والإقليم الجنوبي.

فالإقليم الشمالي:

يعرف بالإقليم الصحراوي وذلك لجدية وقلة الأمطار فيه وفقرة في الحياة النباتية باستثناء بعض الحشائش التي تنمو في الواحات المتفرقة مثل "فايا، قرو".

الإقليم الأوسط:

يعتبر من أهم الأقاليم لتنوع الحياة النباتية والحيوانية وكثرة الأودية والأنهار الموسمية وهو يضم بعض الأقاليم مثل "كانم، وداى، أغاديس"، ويمارس سكان الإقليم الزراعة والرعى.[3]

الإقليم الجنوبي:

يتصف بمناخ السافانا حيث ارتفاع الحرارة طيلة السنة، والأمطار الغزيرة ويضم الإقليم العديد من المناطق مثل "برنو، باقرمي، زند"، ويعتمد سكان في حياتهم على الزراعة والرعي وصيد الأسماك.[4]

فالتقارب الجغرافي بين مناطق الجنوب الليبي والشمال التشادي خاصة من حيث المناخ الذي يعد عامل من العوامل الجغرافية المساهمة في ربط العلاقات بين المهاجرين من القبائل الليبية إلى مناطق ما وراء الصحراء بصفة خاصة لمنطقة تشاد، وساعدت على إبراز التعاون وتسهيل عملية التبادل التجاري من خلال أحكام الصلة بين واحات أقاليم منطقة تشاد وواحات إقليم فزان في جنوب ليبيا،

---

[1] يوسف بريمة سليمان، "تشاد الدولة العربية المجهولة"، المؤتمر الدولي الإسلامي في إفريقيا 26-27نوفمبر 2006م، العدد1، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية، ص215.

[2] حاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص24.

[3] راشد، مرجع سابق، ص ص22-23.

[4] مؤلف مجهول، الجماهيرية والسلام في تشاد 1980-1981م، طرابلس، منشورات المنشأة العامة، 1982م، ص19.

وأن أهمية الواحات لم تقتصر على كونها معبراً للقوافل التجارية وإنما تميزت بأنها كانت مناطق استقرار بشري لموجات الهجرة المتكررة نحو منطقة تشاد، فأدى ذلك إلى الاستقرار ومنها إلى الاختلاط والتمازج بين المهاجرين الليبيين والقبائل المحلية بتشاد، ومن الثابت أن مناطق فزان لعبت دوراً كبيراً في توطيد الصلات مع مناطق ما وراء الصحراء خاصة تشاد بعد الانتعاش الاقتصادي الذي اتسعت معها في شاكلة تبادل تجاري وزراعي.

ثانياً:- الهجرات الليبية إلى تشاد:

إن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أبناء شمال القارة الأفريقية والمنطقة الاستوائية قديمة قدم التاريخ، بحكم الجوار نشأت صلات متعددة اقتصادية اجتماعية وثقافية، كما لم تكن الصحراء حاجزاً على التواصل بين أبناء شمال تشاد وجنوب ليبيا، ولم تكن حائلاً في قيامه روابط وثيقة بين تلك المناطق، لذلك قامت القبائل الليبية بالهجرة إلى تشاد والنيجر باعتبارهم امتداداً طبيعياً للصحراء الكبرى.[1]

لقد استقبلت دولة تشاد الكثير من الهجرات الليبية، التي لم تتم في سنة معينة أو سنوات محددة، بل إنها حركة استمرت لحقبة استغرقت وقتاً طويلاً، وكانت هذه الهجرات تصل إلى المنطقة المحيطة ببحيرة تشاد ثم تتجه منها نحو المناطق المجاورة، ثم تتفرق في مناطق متعددة من بلاد السودان الأوسط، وعلى الرغم من صعوبة وضع تاريخ محدد لبداية تكثف الهجرات الليبية، إلا أن التحرك المكثف للقبائل الليبية المهاجرة بدأ منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فشهدت الفترة من عام 1842م حتى عام 1854م هجرة العديد من ابناء القبائل الليبية القاطنة في فزان والمنطقة الوسطى، فيما شهدت الفترة من عام 1860م حتى 1875م هجرة العديد من أبناء مناطق سرت وغرب اجدابيا واستمرت الهجرات طوال الفترة من 1742م-1930م.[2]

---

[1] اروبمي محمد قناوي، "جهاد الليبيين ضد الاحتلال الفرنسي في تشاد 1901-1914م، أعمال ندوة التكامل العربي الأفريقي 23-2000/5/25ف، بنغازي، ص5.

[2] راشد، مرجع سابق، ص59.

لقد كان لكل هذه الهجرات أسباب ودوافع دفعت المهاجرين الليبيين للهجرة إلى خارج حدود بلادهم، ومن أهم هذه الأسباب اقتصادية مثل:

- التجارة:

لقد ساهمت التجارة في هجرة الكثير من العائلات الليبية، وكانت العلاقات التجارية قائمة ومزدهرة منذ سنوات طويلة بين مراكز التجارة في تشاد والمراكز التجارية في ولاية طرابلس، ومن أشهر هذه المراكز "سوكوتو – كوكا – كانو– ابشه – بلما" في بلاد السودان الأوسط، و"غدامس– غات – مرزق– سوكنه– جالو– بنغازي– طرابلس"، في ولاية طرابلس، حيث لعبت القوافل التجارية دوراً هاماً في مجال التجارة، فقد كانت قوافل التجار الغدامسيين الطرابلسية والمجابرة، والفزازنة وغيرها تذهب إلى بلاد السودان الأوسط محملة ببضائع الشمال والبضائع المحلية، وتعود محملة بأنواع السلع السودانية حيث كان لهؤلاء التجار دور كبير ووكالات خاصة في مراكز التجارة بالسودان الأوسط، فقد كان للتجار الغدامسيين علاقات تجارية واسعة ، بحيث تصل مدينة طرابلس ومدينة تونس في الشمال وإلى تمبكتو، وسوكوتو وكانو وكوكه في الجنوب، فكانو الوسطاء الرئيسيين بين بلدان البحر المتوسط وبلدان السودان الأوسط ونتيجة لنشاطهم التجاري الكبير، وموقع مدينتهم الهام على طرق القوافل التجارية وقربها من مراكز التجارة في بلاد السودان الأوسط استقر الكثير من التجار الغدامسية بهذه المراكز، خصوصاً في مدينة كانو.[1]

يتضح لنا بأن حركة التجارة كانت مزدهرة بين ولاية طرابلس الغرب وبلدان السودان الأوسط، من خلال التجار الغدامسيين الوسطاء في نقل البضائع من السودان الأوسط وإليها على طول طرق القوافل التجارية مما ساعد ذلك على الدفع بالهجرة والاستقرار في المنطقة.

- الأحوال الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي من أبرز العوامل التي أثرت في حركة الهجرة ويبرز ذلك من خلال عاملين هامين:

---

[1] نقلا عن راشد، مرجع سابق، (رسالة من قائم مقام فزان حسن باشا بتاريخ 1269 هـ (1853م)، ص61.

أ. **الضرائب الباهضة:** التي فرضت على الأهالي من قبل الأسرة القرمانلية على معظم المتصرفيات منها ولاية فزان، فكانت الضرائب تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل القبائل، مما أدى بالكثير منها إلى الانتفاض والتمرد ورفض دفع الضرائب، نظراً لضعف إيرادات الولايات ومن الملاحظ أن الحكومة في ولاية طرابلس كانت تقوم بعمليات تهدئة وقمع الانتفاضات وفرض الضرائب والغرامات المالية على القبائل الرافضة، حيث استخدمت الضرائب كسلاح رئيسي لإخضاع هذه القبائل ، وتذكر بعض المصادر التاريخية الكثير من المعلومات عن حجم الضرائب المفروضة على الأهالي.[1]

ففي رسالة مرسلة إلى مشير ولاية طرابلس الغرب يشير الصدر الأعظم فيها إلى حجم الضرائب المفروضة على أهالي الجبل الغربي وغدامس في عام 1844م، بقوله: "علمنا مما جاء في رسالتكم والعرائض والمضابط المرفقة لها أن مجموع المبالغ التي صار تحصيلها من الضرائب في الجبل الغربي وغدامس وغريان والتي أصبحت في مجموعها قائم مقامية مركزها يفرن، ثلاثة ملايين وألف ومائتي قرش 3001200".[2]

ب. **الظروف الطبيعية** وانحباس المطر وانتشار الجفاف في بعض السنوات كان لها انعكاس مأساوي على حياة الكثير من السكان.[3]

- اضطراب الأحوال السياسية في ولاية طرابلس الغرب:

لقد كان لفساد حكم الأسرة القرمانلية ومن بعده الحكم العثماني المباشر دور بارز في هجرة العديد من القبائل والأسر والأفراد ، فقد بدأت الهجرات منذ العقود الأخيرة لحكم الأسرة القرمانلية ، على أثر السياسة التي اتبعتها الحكومات ضد القبائل الليبية، بحيث أصبحت الهجرة في مثل هذه الظروف الوسيلة والملجأ الوحيد، كما تميز العهد القرمانلي بالصراع الدموي بين أفراد هذه الأسرة من أجل الوصول إلى الحكم، فكان لهذا الصراع العنيف آثاره السيئة على البلاد، وعودة

---

(1) كولاقولايته، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ت. عبدالقادر مصطفى المحيشي، ط. طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1988م، ص132.

(2) خليفة محمد التريكي، الوثائق العثمانية المجموعة الأولى، ت. محمد الأسطى، طرابلس، مركز الجهاد ، 1990م، وثيقة رقم (1)، (رسالة من الصدر الأعظم إلى مشير ولاية طرابلس الغرب يشكره على جهوده في جمع الضرائب من الجبل الغربي وغدامس وغريان بتاريخ 26 رجب 1260هـ 13 أغسطس 1844م)، ص26.

(3) راشد، مرجع سابق، ص79.

الحكم العثماني إلى البلاد من جديد محاولة إعادة السيطرة المباشرة على الولايـــة، وفرض التبعية على القبائل البدوية دور هام فـــي إعـــلان هـــذه القبائـــل التمـــرد والعصيان، فاحتجت البلاد وأقامت بالعديد من الانتفاضات والتمـــردات الشـــعبية تهدف في مجملها إلى التخلص من سياسة الظلم والعسف ، ونتيجة لهذه الأوضاع البيئة التي صارت إليها البلاد، أن قامت العديد من الانتفاضات وحركات التمـــرد في أنحاء كثيرة من البلاد رفضاً لدفع الضرائب الباهظة والأسلوب التعسفي الـــذي اتبعتهُ الحكومات ضد القبائل الرافضة.[1]

- انتفاضة أهالي غريان (1803-1804م):

أعلن أهالي غريان التمرد على حكم يوســـف باشـــا القرمـــانلي، بســـبب الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم، وقامت الانتفاضة بقيادة "الشيخ عبدالوافي" الذي قاد معارك عنيفة ضد قوات القرمانلية التي كانت بقيادة "أحمد أغا الخزندار"، الذي تمكن من هزيمة الثوار في غريان وفرض عليهم غرامة مالية كبيرة.[2]

- انتفاضة أولاد سليمان (1806-1807م):

اندلعت هذه الانتفاضة بقيادة "غيث بن سيف النصر"، الذي تمكن من ضـــم المناطق المجاورة لسرت، وتحصل على دعم قبائل المنطقة الوسطى لكن القـــوات القرمانلية تحت قيادة "محمد بن يوسف باشا"، تمكنت من القضاء على الانتفاضـــة بعد مقتل زعيمها "غيث بن سيف النصر" وأخذ أبنائه أسرى إلى طرابلس، وكـــان من بينهم عبدالجليل الذي سيكون لهُ شأن مع يوسف باشا فيما بعد.[3]

- انتفاضة غدامس (1810-1811م):

أعلن أهالي غدامس قطع علاقتهم مع يوسف باشا ورفضوا دفع الضـــرائب السنوية، فأرسلت إليهم حملة بقيادة "علي بك بن يوسف باشا الذي" دخل غـــدامس من دون حرب، مقابل أن يدفع الأهالي مبلغ وقدره مائه وعشرين ألـــف قـــرش،

---

(1) التوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ت. خليفة التليسي، ط2، طرابلس، الدار العربية للطباعة، 1991م، ص266.

(2) روسي، مرجع سابق، ص321.

(3) أحمد ثلث الانصاري، العنبل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، د.ط، لندن، دار المحمودية، 1948م، ص382.

كتعويض للحملة عن خسائرها بالإضافة إلى دفع مبلغ عشرون ألف مثقال من الذهب.[1]

- انتفاضة أهالي ترهونة (1826-1827م):

أعلن "عبدالحميد بن سلطان" الثورة مع بعض قبائل ترهونة، لكن يوسف باشا تمكن من القضاء على الثورة، بإرسال قوة كبيرة إلى منطقة ترهونة تحت قيادة "الحاج محمد بيت المال".[2]

- انتفاضة أولاد سليمان (1830-1842م):

كانت الثورة بقيادة "عبدالجليل سيف النصر" الذي جمع حوله قومه وتوجه إلى منطقة بني وليد، حيث ألتف حوله من كان بها وبالمناطق المجاورة من قبائل، وسيطر على المنطقة الممتدة من مسلاته غرباً إلى سرت شرقاً وفزان جنوباً، ونودي به زعيماً لمناطق ورفله وسرت والشاطئ وفزان، ولم يتمكن يوسف باشا من القضاء على هذه الانتفاضة على الرغم من القوات التي حشدها لذلك، وبالرغم من تكليف "محمد المكني" بالقضاء على انتفاضة "عبدالجليل سيف النصر" إلا أنه لم يتمكن من ذلك واستمرت الانتفاضة حتى عام 1842م عندما تمكن الوالي العثماني "على عشقر باشا" من القضاء عليها ، بإرسال قوة عسكرية تحت قيادة "حسن بك البلعزي" الذي تمكن من محاصرة "عبدالجليل سيف النصر" في منطقة القارة بوادي زمزم، وقتله مع العديد من أفراد أسرتهُ وزعماء الانتفاضة من شيوخ الأخرى، وبهذا انطفاء لهيب هذه الانتفاضة التي أقضت مضاجع السلطات الحاكمة لمدة اثنتي عشر سنه.[3]

- انتفاضة الجبل الغربي (1835-1858م):

قامت بقيادة الشيخ غومه بن خليفة المحمودي شيخ قبيلة المحاميد بالجبل الغربي، ضد العثمانيين عام 1835م انضمت إليه قبائل الورشفانه من العجيلات وجنزور، وقد خاض العديد من المعارك ضدهم وأشهر معاركه "آوال" عام 1858م، حيث خاض أيضاً الثوار العديد من المعارك ضد القوات العثمانية

---

(1) محمد أحمد الطوير، "الحركات التحريرية ضد الولاة العثمانية بليبيا 1551-1911م"، المجلة التاريخية المغربية، ع 53-54، السنة 16، تونس ، د.ت ، ص118.
(2) الأنصاري، مصدر سابق، ص331.
(3) الأنصاري، مصدر سابق، ص ص333-347.

وأشهرها معارك عام (1836 معركة تاجوراء-1839معركة مسلاته -1841-1855 معركة الماية – عين الرومية بيفرن – معركة قرقارش - جنزور)، ولقي الشيخ غومه المحمودي مصرعهُ في عام 1858م.[1]

- انتفاضة واحة أم الأرانب (1844م):

قام بها سكان الواحة ضد القوات العثمانية التي كانت بقيادة "حسن البلغزي"* هزم في بدايتها ثم قام بمحاصرة الثوار والقضاء عليهم، بعد تدمير الواحة في شهر أكتوبر 1844م.[2]

لقد كانت للحملات العسكرية المتكررة ضد القبائل خصوصاً ضد قبائل المنطقة الوسطى والجنوبية آثارها السلبية، فاضطر أولاد سليمان إلى الهجرة والتوغل في أعماق الصحراء خصوصاً بعد مقتل زعيمهم سيف النصر عام 1804م وابنه غيث عام 1806م، وأسرى أبنائه الثلاثة ونقلهم إلى طرابلس.[3]

وأعطى يوسف باشا في رسالته الموجهة للوزير "محمد بيت المال" وصفاً، لنتائج معاركة ضد الثائرين عليه وما لحق بهم من أضرار فادحة في الأرواح والممتلكات قائلاً:

((واحتزت المعركة فمات منهم في ذلك اليوم مائتين وخمسين رقبة وأما المجاريح بلا حساب)).[4]

لقد أدى هذا الوضع المتردي للأهالي والقسوة البالغة من قبل القوات العثمانية لهجرة بعض القبائل نحو الجنوب متوغلة في أعماق الصحراء لمناطق غير خاضعة للدولة العثمانية، فأغلب هذه القبائل المهاجرة لم تعترف بالحدود

---

[1] روسي، مرجع سابق، ص433.

* حسن البلغزي، من بلاعزة الزاوية قدم العديد من الخدمات للدولة العثمانية وقاد عدة معارك وحملات عسكرية ضد الشيخ غومة المحمودي على حركة عبدالجليل سيف النصر 1842م، ثم عين قائم مقام على إقليم فزان حتى وفاته عام 1855م.

[2] راشد، مرجع سابق، ص68.

[3] الأنصاري، مصدر سابق، ص315.

[4] عمر علي بن إسماعيل، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م، ط2، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1966م، وثيقة رقم (40)، (رسالة من يوسف باشا إلى الحاج محمد الشلابي بيت المال، يصف فيها قائمقام سكان بني وليد وانتصارها بتاريخ 6 رجب، 12 ديسمبر، 1831م)، ص ص469-472.

السياسية واعتبرت مناطق السودان الأوسط ملجأ لها في أوقات الضيق والهـزائم والضغط السياسي.[1]

فهناك عوامل ساعدت المهاجرين الليبيين للاستقرار في تشاد ومنها:

أولاً: عوامل طرد القبائل الليبية:

- سوء السياسة الاقتصادية القرمانلية والتركية في ليبيا، مما أضـطر الليبيـين للهرب من دفع الضرائب ومن الاضطهاد الذي مارسته هذه السلطات ضدهم.
- قلة الأمطار في عام 1767م أدت إلى حدوث مجاعة رهيبة أدت إلى هجـرة الكثير من الأهالي، وفي هذا الصدد تجمع كثير من المصادر التاريخية، على أن البلاد عانت من الجفاف وقلة الأمطار خلال السـنوات التاليـة (1856-1859- 1860 - 1881- 1882م...)[2]
- الاستعمار الإيطالي لليبيا وما سببه من إبادة للمواطنين، الأمـر الـذي دفـع الكثير منهم إلى الهجرة إلى البلدان المجاورة مثل: تونس، مصر، الجزائـر، تشاد.[3]

ثانياً : عوامل جذب القبائل نحو تشاد:

التقارب والتشابه بين الظروف الطبيعية من السطح والطقس بين البلـدين، كان لتشابه البيئة بين المناطق المهاجر منها من ليبيا والواقعة بين خلـيج سـرت شمالاً وفزان جنوباً وبنغازي شرقاً، وترهونه غرباً وبعض الواحات الداخلية، وبين البيئة التي هاجرت إليها بعض القبائل الليبية في بـلاد السـودان الأوسـط مثـل (بوركو- كانم- انيدي- زندر- أغاديس...الخ) دور كبير ساعدهم علـى التـأقلم معها، وتتخلل المنطقتين الكثير من الأودية الجافة والمنخفضات، حيث بـين لنـا الحنديري نقلاً عن "دنيس كورديل" مقارنة لمعدل سقوط الأمطار في كل من سرت وفزان في ليبيا وكانم وبوركو في تشاد، ومدى التشابه الكبير في كميات الأمطـار على النحو الآتي:

---

[1] الأنصاري، مصدر سابق، ص269.

[2] فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ت. خليفة التليسي، طرابلس، دار الفرجاني، 1971م، ص ص21-117، انتوني ج. كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835م، ط1، طرابلس، دار الفرجاني، 1975م، ص ص36-40.

[3] الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص32.

جدول رقم (1)

معدل سقوط الأمطار بالمليمترات في كل من سرت وفزان في ليبيا وكانم وبوركو في تشاد

سرت – فزان	كانم – بوركو
200مم على ساحل سرت شمالاً	200مم عند خط 13 جنوباً كانم
100مم على سواحل العقيلة	100مم عند خط 15
50مم على بونجيم	50 مم جنوب (Koro tcro) قرب عقى
30مم على جبل السوداء	35مم على الجوارب
10مم على براك شمال فزان وجنوباً	15مم على بوركو

نلاحظ أن كميات الأمطار الكبيرة تقل حول سرت كلما اتجهنا جنوباً حتى فزان، ويناظره النقص في كميات الأمطار كلما اتجهنا شمالاً من كانم حتى بوركو.[1]

أغلب أفراد القبائل المهاجرة على علم دقيق وشامل بتشاد، ذلك من خلال الترحال وتجارة القوافل.[2]

علاوة على ما سبق ذكره فإن منطقة تشاد امتازت بعدة مميزات شجعت المهاجرين الليبيين على الهجرة إلى تشاد ومنها:

– الحصانة التي تميزت بها المنطقة الوسطى من مرتفعات وسلاسل جبلية مثل جبال تبستي وايندى، وادي ومرتفعات وادي وزبين.[3]

– العامل الاقتصادي الذي ظل يمثل عامل جذب قوى أو ميزة من مميزات موقع تشاد، وهو تنوع المناخ وغزارة الأمطار وتنوع الأقاليم والأحوال التجارية والزراعية والرعي.[4]

ترى الباحثة أن مجموعات كبيرة من القبائل الليبية قد هاجرت إلى تشاد في فترات مختلفة منذ عام 1842م إبان العهد العثماني حتى 1930م في عهد الاحتلال الإيطالي بسبب ما تم ذكره من ظروف حيث استقر بعضها في "وداى" شرق

---

(1) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص ص20-21.

(2) الحنديري، نفس المرجع، ص31.

(3) عبدالرحمن الماحي، تشاد من الاستعمار إلى الاستقلال 1894-1960م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1982م، ص9.

(4) محمد عيسى العزابي، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد (دراسة حول قضية أوزو 1969-1994م)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، كلية العلوم السياسية، 2006-2007م، ص19. (رسالة ماجستير غير منشورة).

بحيرة تشاد ، تم توالي وصول القبائل الليبية التي انتشـــرت فـــي كـــانم وبركـــو، وأعتمدوا على تربية الحيوانات، ومن الممكن تقسيم الهجرات الليبيـــة إلـــى تشـــاد لثلاث هجرات رئيسية حدثت جميعها في الفترة بين منتصف القرن التاسع عشـر والعقد الثالث من القرن العشرين، وقد كان لكل هذه الهجرات أسبابها وإن كانت قد أدت جميعها إلى نتائج متقاربة.

(الهجرة الأولى في عام 1842م):

هاجرت مجموعة من ليبيا إلى تشاد خلال هذا العام العديد من القبائل الليبية من أولاد سليمان والقدادفة وورفلة والمغاربة الرعيضات التي فـــرت إلـــى تشـــاد تخلصاً من الضرائب الباهظة التي كانـــت تفرضـــها الســـلطات التركيـــة علـــى المواطنين، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى التدمير والرفض والثـــورة فـــي أحيان أخرى مثل ثورة عبدالجليل سيف النصر التي انتهت بموته عام 1842م مما أدى أتباعه من القبائل السابقة إلى الهجرة نحو تشاد والاستقرار في منطقـــة كـــانم قرب بحيرة تشاد.[1]

- الهجرة الثانية (1861م):

كانت أخبار المهاجرين الأوائل تصل إلى أهلهم في موطنهم الأصـــلي فـــي سرت وغرب أجدابيا وفزان، مما شجع الكثيرين منهم ومن غيرهم علـــى اللحـــاق بهم والهجرة إلى تشاد في شكل مجموعات، وقد وصلت القبائل الليبية المهـــاجرة على فترات متقطعة حسب الظروف التي دفعتهم للهجرة فمنهم من وصـــل خـــلال عام 1873-1874م، وهم قبائل القذاذفة وورفلة واستقروا في كانم.[2] فـــاختلطوا بشعوب المنطقة في جميع المجالات كما استطاعوا أن يكونوا قوة مهمة لعبت دوراً كبيراً في حياة البلاد ومن هذه القبائل:

---

[1] الحشيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص20.
[2] الحشيري، العلاقات الليبية التشادية، من ص18-23.

- قبيلة أولاد سليمان:

تنتمي قبيلة أولاد سليمان في نسبها إلى بني سُليم، وتقطن في المناطق الممتدة من سرت شمالاً إلى مرزق جنوباً ومن إجدابيا شرقاً إلى مسلاته غرباً، وتركزت مواطن القبيلة في ضواحي سرت.[1] وتتفرع هذه القبيلة إلى عدة عائلات أو فروع منها : "الشريدات، المياسة، الليبوات، الزكاري، الجباير".[2] واشتهرت القبيلة بالقوة إلا أنها تعرضت للقمع والملاحقة منذ أواخر العهد القرمانلي، فاضطروا للهجرة بعد مقتل زعيمهم "عبدالجليل سيف النصر" فتوجهوا للصحراء ثم البلاد السودان الأوسط ، هاجر الكثير من أبناء القبيلة أثر وصول الحملات العسكرية التي أرسلها يوسف باشا القرمانلي عام 1817م حتى 1826م لمساندة حاكم مملكة برنو "الشيخ محمد الأمين الكانمي" ضد الثائرين عليه، وأول تلك الحملات التي أرسلها إلى أقليم كانم بقيادة "محمد المكني" عامي 1816م-1817م، والثانية في عام 1821م لمساعدة "محمد الكانمي" ضد حاكم مملكة باقرصي، وكانت بقيادة"مصطفى الأحمر" والحملة الثالثة كانت هذه المرة بقيادة "عبدالجليل بن غيث بن سيف النصر" في عام 1826م، بعدما عملى على توطيد علاقاته مع حاكم كانم وعلى تنمية التجارة معهم، فاستقرت القبيلة في بلاد السودان الاوسط خاصة في تشاد فراراً من البطش العثماني.[3]

ومن العوامل التي ساعدت أولاد سليمان على الاستقرار في تشاد التحالف الذي عقدوه مع عدة قبائل محلية، وأهمها التحالف مع قبيلة الكاديوا Qadiwa بزعامة بركا حلوف، ومن خلال هذا التحالف استطاع أولاد سليمان أن يشنوا بعض الغزوات على الطوارق الذين كانوا يسيطرون على طرق التجارة.[4]

---

(1) الأنصاري، مصدر سابق، ص333.

(2) هزيكودي أعسطيني، سكان ليبيا، ت. خليفة التليسي، ج1، بيروت، الدار العربية للكتاب، 1995م، ص ص352-353.

(3) راشد ، مرجع سابق، وثيقة رقم (4) ملف سيف النصر، (رسالة من المتقدم فزان إلى الوالي بتاريخ 1305هـ/1889م، دار المحفوظات التاريخية)، ص ص86-100.

(4) الحشيري، العلاقات الليبية التشادية، ص22.

وتوالت هجرات القبيلة حتى عام 1930م واستقروا في المناطق الممتدة بين إقليم فزان وإقليم برنو ووصلوا إلى نيجيريا جنوباً.[1] وتجول أولاد سليمان في مناطق "كاوار – بوركو – بودلي – عقي – كانم".[2]

- قبيلة ورفله:

هاجرت أعداد من قبيلة ورفله إلى تشاد، ونزلوا بالمناطق نفسها التي نزل بها أولاد سليمان، وكانت ورفله من أشد المناصرين للشيخ "عبدالجليل سيف النصر" ضد الحكومات في ولاية طرابلس الغرب.[3]

ومن أبرز القبائل المهاجرة إلى تشاد من ورفله "المناصير، الطبول، البدور، الجماله، الحدادة، أولاد عثمان"[4] وسبب الهجرة من منطقة ورفله في عام 1818م، نظراً للبؤس الذي كانت تعانيه ورفله بسبب الاضطهاد والضرائب الباهظة التي فرضها عليهم "يوسف باشا"، بعد أن كانت القرية بالجمال والخراف والحبوب، فيما بعد أصبحت فيما بعد تفتقر إلى كل شيء ، لذلك هاجر أفراد القبيلة نحو تشاد.[5]

وفي عام 1846م توجهت أعداد من قبيلة المناصير نحو القطرون بقصد العودة من تشاد إلى موطنهم، وأشارت لذلك إحدى الوثائق: "وعرفتونا أن مدير القطرون أرسل إلى ذاتكم البهية جواباً من طرفه بأنه قد قدموا رجال ومعهم نسائهم من ورفله من جماعة المناصير بقولهم أنهم يبغوا نصيب تمير وأن مرادهم الفرار إلى نواحي الأشقياء".[6]

كما شيدت هجرة أعداد من قبيلة ورفله الجماملة إلى فزان ومنها إلى تشاد في عام 1847م، في حين كان أكبر تجمع لورفله في تشاد في منطقة كانم بعد أن استقروا كغيرهم من القبائل التي سبقتها.[7]

---

(1) محمد سعيد القشاط، جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى 1854-1988م، ط1، ليبيا، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء ، 1989م، ص ص61-65.

(2) نقلا عن راشد، للمقابلة التي أجراها مع الشاهد "علي إبراهيم محمد الغربي"، في اتجامينا التشادية ، يوم 14 الصيف 1999، حول هجرة الليبيين لتشاد وأماكن استقرارهم ودورهم في مقاومة الغزو الفرنسي، ص101.

(3) القشاط، مرجع سابق، ص ص64-68.

(4) أعصطين، مرجع سابق، ص312.

(5) راشد ، مرجع سابق، ص80.

(6) نقلا عن راشد، نفس المرجع السابق، وثيقة رقم (45) ، ملف سيف النصر رقم (2) ، رسالة من والي طرابلس إلى قائمقام فزان بتاريخ ذي الحجة 1262هـ-1846م، دار المحفوظات التاريخية ، ص102.

(7) راشد، نفس المرجع، ص102.

- قبيلة القذاذفة:

هاجرت أعداد من قبيلة القذاذفة نحو تشاد في الفترة نفسها التي هاجر فيها أولاد سليمان ، وجاءت هذه الهجرة على مراحل ففي عام 1842م هاجر عدد من أبناء القبيلة إلى تشاد فراراً من بطش العثمانيين.[1]

وشهد عام 1847م هجرة مجموعات أخرى من القذاذفة وفي عام 1850م انتقلت أعداد أخرى من قبيلة القذاذفة إلى تشاد واستقرت في إقليم كانم.[2]

كما توجهت مجموعات أخرى من القذاذفة خلال عامي 1847م- 1873م وقدرت بحوالي (300مهاجر) نحو كانم، ومن أبرز العائلات المهاجرة من القذاذفة إلى تشاد "المجذب، الخطرة، القحوص، الطرشان" وانتشرت في العديد من المناطق التشادية خاصة في "كانم، فايا، واداى بتشاد، كوار ونيامي، انجيجمي، زندر بالنيجر".[3]

- قبيلة الحساونة:

هاجرت أعداد من هذه القبيلة في العهد العثماني الثاني، ونزلوا بجوار أولاد سليمان وانتشروا في المناطق المحيطة ببحيرة تشاد، خاصة في إقليم كانم والبعض في شرق مدينة نيامي بالنيجر.

- قبيلة الزوائد:

هاجروا مع أحلافهم أولاد سليمان ونزلوا في مناطق واحدة، وانتشر بعضهم في صحراء النيجر.[4]

- قبيلة الزوية:

إن قبيلة الزوية كانت تسكن الكفرة ثم هاجر جزء منها إلى تشاد وهاجرت مجموعات من قبيلة الزوية في فترات مختلفة ، وقد ساهمت التجارة في هجرة أعداد كبيرة من أبناء القبيلة، حيث ساعدهم موقع واحتهم "الكفرة" المتوسط لطرق

---

[1] القشاط، مرجع سابق، ص ص63-67.
[2] راشد، مرجع سابق، ص103.
[3] الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص23، راشد ، مرجع سابق، ص103.
[4] القشاط، مرجع سابق، ص ص62-66.

القوافل التجارية نحو بلاد "وداى" أن يقوموا بدور هام في مجـــال التجـــارة، وأن يسيطروا مع المجابرة على طريق وداى، وينتشر الزوية في مناطق "كـــانم وفايـــا وفدا بتشاد"، كما توجد مجموعات كبيرة منهم في إقليم وداى، وأكبر العائلات مـــن هذه القبيلة المستقرة هي :" جديد، قادر روحة، أولاد أبوعميرة، بوزهوة، بوشوق، جلولات"[1]

- **قبيلة المجابرة:**

ساهمت التجارة في هجرة الكثير من المجابرة إلى بلاد السودان الأوســـط حيث كانوا متفوقين في المجال التجاري، كما أن موطنهم "جالو" أسهم بدور فعـــال في نشاطهم التجاري خصوصاً مع "وداى"، وينتشر المجابرة في شمال تشاد تحديداً في مدينة "فايا"، كما يوجد عدد منهم في إقليم وداى بمدينة ابشه، بالإضـــافة إلـــى أعداد من القبيلة بإقليم برنو وبمدينة كانو شمال نيجيريا، وأشهر عائلاتهم بالسودان الأوسط هم "الضبوبة، المخاترة، القزوزة، العلالقة، الطوالب، الفراطسة"[2]

- **قبيلة الزوائد:**

هاجرت أعداد كبيرة من أفراد القبيلة بسبب بطش العثمـــانيين ومـــن ثقـــل الضرائب، وتمتد هذه القبيلة من النوفلية إلـــى قـــرب بنغـــازي تقريبـــاً، ولقـــب المشاركون في هذه الهجرة عام 1861م بأهل العباءات السوداء تميزاً لهـــم عـــن باقي المجموعات، والقبائل التي هاجرت معهم لأن بعضهم ارتدى هذا اللون مـــن العباءات، واستقروا بنفس المناطق استقرت باقي القبائل التي سبقتهم في الهجـــرة إلى تشاد وقد تزاوجوا مع قبائل الدازا.[3]

عند وصول المهاجرين الليبيين لبلاد تشاد وجدوا أنفسهم مضطرين للعـــيش في عالم سياسي مختلف يميزه الصراع، والتنافس الشديد بين مملكتي برنو ووداى، وما تبع ذلك من صراع بين القبائل المحلية مثل الطوارق والتبو والدازا والكانمبو. وأمام هذا الوضع الجديد، كان على المهاجرين التأقلم مع طابع الحيـــاة الجديـــدة،

---

[1] راشد، مرجع سابق، ص ص103-104.
[2] القشاط مرجع سابق، ص68.
[3] نقلا عن الحنديري، مرجع سابق، رواية عن الباحث الحنديري للمقابلة التي اجراها مع الشاهد احمد عبداله الطوير، حول جهاد الليبيين في تشاد ضد فرنسا، في انجامينا، مارس، 1981، ص23.

وإيجاد نوع من الحياة يلائم ما كانوا معتادين عليه في بلادهم، فمارسوا ما ورثوه من نشاطات أثناء وجودهم في أوطانهم من زراعة ورعي وتجارة وغزو، كما عملوا على إيجاد مكانة اجتماعية وسياسية واقتصادية لهم، فدخلوا في عدة تحالفات مع سلاطين برنو وقبائل الكاديوا والتبو والقرعان.[1]

لقد أدى التنافس الشديد بين مملكة برنو وداى خصوصاً على مناطق كانم وبوركو، إلى ترحيب سلطان برنو "الشيخ عمر بن محمد الكانمي" بالمهاجرين الليبيين أملاً في استغلالهم لصد توسع مملكة وداى باتجاه الغرب، والحد من غارات الطوارق وتأمين طرق القوافل التجارية بين طرابلس وبرنو، فكان السلطان عمر بن محمد الكانمي الحليف المناسب للمهاجرين الليبيين، حيث مثل الملجأ الأمين إذا تعرضوا لأي تدخل من قبل السلطات العثمانية.[2]

كما تعرض المهاجرون لهجوم مفاجئ من قبل الطوارق واتسمت العلاقة بينهما بالعداوة والصراع، ولعل لهذا الصراع علاقة مباشرة بالصراع على طرق القوافل التجارية المتجهة نحو ولاية طرابلس الغرب من جهة. وبتحالف هذه القبائل مع قبائل التبو أعداء الطوارق التقليديين من جهة أخرى، فاحتدم الصراع بين الطرفين ففي عام 1846م قامت بعض القبائل الليبية بقيادة "محمد بن عبدالجليل" بالهجوم على طوارق الكيلوى وأخذ الكثير من أبنائهم، فاضطر الطوارق إلى المطالبة بالصلح وإطلاق سراح أبنائهم ، وتم الصلح وأطلق سراح أبنائهم وتمكن الطوارق من بناء صفوفهم وهاجموا القبائل الليبية في إقليم كانم فقرروا الثأر لهم في عام 1850م بقيادة محمد بن عبدالجليل بالهجوم على قافلة للطوارق محملة بالملح من "بلما إلى بلاد الهوساء" واستمرت المناوشات بين الطرفين في عام 1882م، وقامت بعض القبائل من أولاد سليمان بالهجوم على الطوارق في إقليم كاوار والأبير وقامت قبيلة المغاربة وأولاد سليمان والقذاذفة وورفله وأولاد علي بالمساعدة من بعض القرعان والهجوم على الطوارق في إقليم كاوار وآبير الواقعة في إقليم كانم.[3]

---

(1) راشد، مرجع سابق، ص140.

(2) شار فيرو، الحوليات الليبية، ت.محمد عبدالكريم الوافي، ج3، طرابلس، دار الفرجاني، د.ت، ص465.

(3) الشويهي، مصدر سابق، وثيقة رقم (5)، (عبارة عن مضبطة من حاكم كاوار إلى الوالي على رضا باشا يشكوا اعتداء عليهم بالنهب لأموالهم بتاريخ 1 ربيع الأول 1287 هـ- 1870م، ص ص64-67.

وظلت المناوشات على أشدها بين الطرفين في عام 1882م فأدى الأمر إلى عرقلة المرور عبر طرق القوافل التجارية في المنطقة.[1]

وكانت علاقة المهاجرين بقبيلة التبو علاقة صداقة وتحالف، وتعد من أطوال التحالفات بين القبائل الليبية تشاد، كما كان لهم دور رئيسي في المنطقة حيث سيطروا على طرق القوافل التجارية المتجهة نحو ولاية طرابلس.[2]

والعلاقة هذه لم تخلوا من بعض المناوشات والفتور، فقد تعرض التبو في إقليم كاوار ليجوم بعض القبائل المهاجرة مثل: المغاربة وأولاد سليمان في عام 1870م رغم ذلك لم يتم القضاء على هذا التحالف الذي أستمر حتى 1897م، عندما كوّن الحلفاء صفاً واحداً لمقاومة القوات الفرنسية الغازية.[3]

أما عن علاقة الدولة العثمانية بالمهاجرين الليبيين، فكانت تهتم بمعرفة المناطق التي استقر بها المهاجرون وتسعى لإخراجهم منها، من خلال مراسلة حكام تلك المناطق وحثهم على عدم التعاون معهم، أو إعطائهم أي قطعة أرض وكان العثمانيون حريصين على تتبع أخبار الحروب والغزوات التي تعرض لها المهاجرون وأثرها عليهم بهدف منعهم من إعادة تنظيم صفوفهم وتشكيل قوة قادرة على تهديد ولاية طرابلس.[4]

كما عملت السلطات العثمانية على تفريق شمل المهاجرين في تشاد، حيث قام "حسن البلعزي" قائمقام فزان بإرسال جواسيس إلى بوركو من أجل التفريق بين المهاجرين هناك، وبعد عودة الجواسيس قام البلعزي بإرسال عدة جوابات إلى بعض مشايخهم هناك، وعندما علم "الشيخ محمد بن عبدالجليل بن سيف النصر" بأمر تلك الرسائل دعا مشايخ القذاذفة وورفله إلى مراسلة البلعزي، وطلب العفو ثم تركوا محمد بن عبدالجليل وتوجهوا إلى بورنو طالبين الأمان حتى يرجعوا إلى بلادهم.[5]

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث (الوثائق العثمانية 1881-1911م)، ت. عبدالسلام أدهم، بنغازي، منشورات الجامعة، 1974م، وثيقة رقم (4)، (عبارة عن رسالة من المواطن أحمد راسم باشا يخبر الجهات العليا بما تم في برنو وزندر، بتاريخ 21 جمادى الأول 1298هـ/ 1 أبريل 1882م، ص20.

(2) راشد، مرجع سبق، ص148.

(3) علي عمر الهازل، "مشاركة الليبيين والتجيريين في مقاومة الاستعمار الأوروبي"، مجلة الشهيد، ع11، أكتوبر 1990م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، ص20.

(4) راشد، مرجع سابق، ص129.

(5) محمد أمحمد الطوير، ثورة عبدالجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ليبيا 1831-1842م، ص ص284-285.

وكان حرص السلطات العثمانية على ملاحقة المهاجرين وتقصي أخبارهم ناجماً عن المخاوف التي تنتاب العثمانيين في ولاية طرابلس من تحرك القبائل المهاجرة وتهدد أمنها في طرابلس وبرقة وفزان، بالإضافة إلى ما سبق فإن القبائل الليبية المهاجرة ارتبطت بعلاقات متفاوته مع بعض القبائل المحلية الأخرى، بما يتماشى مع مصالحها ورغبتها في تثبيت أقدامها في موطنهم الجديد، فقد دفعتها ظروف الحياة الجديدة إلى البحث عن سبل العيش، والحصول على ما يلزمها من حبوب وماشية وملبس وغيرها، ومهما تعددت الهجرات المتتالية نحو تشاد بسبب الظروف التي ساعدتها، فقد ساعد ذلك على ربط العلاقات بين ليبيا وتشاد بشكل وطيد، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العسكرية والدينية، وقد خلق ذلك تعاوناً وتبادلاً تجارياً بين الطرفين.

ثالثاً :- التبادل التجاري بين ليبيا وتشاد:

احتلت ليبيا موقعاً جغرافياً ممتازاً بين الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب فأصبحت بمثابة حلقة وصل بين المشرق والمغرب العربيين، وبين بلاد جنوب أوروبا وبلاد ما وراء الصحراء.[1]

فبرزت أهمية ليبيا في تعميق العلاقات العربية الإفريقية، وشكلت حلقة وصل عبر مختلف العصور التاريخية، إذ تمثل المناطق الليبية محوراً استثمارياً دويلات عربية إسلامية في مد جسورها إلى المناطق الإفريقية الواقعة ما وراء الصحراء.[2]

ولعبت طرق القوافل دوراً هاماً في تطور العلاقات بين ليبيا وتشاد خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين، كما ارتبطت الموانئ الليبية المطلة على البحر المتوسط مثل : "طرابلس ودرنة وبنغازي"، بالطرق الصحراوية ليتم عن طريقها تصدير البضائع من دول ما وراء الصحراء إلى الدول الأوروبية مثل "فرنسا وانجلترا وإيطاليا"، وكانت البضائع تصل إلى وسط إفريقيا من خلال التجار العرب وخاصة من قبل التجار الليبيين.[3]

---

(1) أحمد سعيد الفيتوري، ليبيا وتجارة القوافل، طرابلس، الإدارة العامة للآثار، 1972م، ص15.

(2) محمد المبروك يونس، مرجع سابق، ص21.

(3) سلفاتور يونو، "تجارة طرابلس عبر الصحراء في العقد الأول من القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، ع1، السنة الثالثة، يناير 1981م، من ص79-80.

وأكدت شهادة جميع الرحالة والجغرافيين العرب والأوروبيين أن ليبيا بحكم موقعها الجغرافي الهام، قد أسهمت بدور كبير في تنشيط تجارة الصحراء وانتعاش التبادل الاقتصادي بين المناطق الإفريقية الواقعة ما وراء الصحراء ، والشمال الأفريقي، وجزر البحر المتوسط مثل "جزيرة كريت ومالطا"، والموانى الإيطالية والأوروبية.[1]

وقد برزت ولاية طرابلس من بين الولايات الليبية في العهد العثماني مما جعلها معظم الرحالة الأوروبيين مدخلاً رئيسياً لرحلاتهم الاستكشافية للمناطق الإفريقية فيما وراء الصحراء ، وقد ساهمت تجارة القوافل في تنشيط هذه الرحلات والتي ساهمت بدورها في تحقيق أهداف بعض قناصل الدول الأوروبية باتخاذها ستاراً لبث عيونهم بهدف الحصول على الأخبار والمعلومات عن المناطق الإفريقية، والتي ترسل على شاكلة تقارير مثلما قام به الكولونيل "وارنجتون Warrington" القنصل البريطاني في طرابلس ليبعثها إلى حكومتهُ وقد استفاد في ذلك من علاقته الحسنة مع "يوسف باشا القرمانلي" حيث تحصل على ضمان سلامة الرحالة والمستكشفين المارين بالمناطق الليبية مع تقديم المساعدات لهم.[2]

نظراً للمساعدات التي يقدمها يوسف باشا القرمانلي لحركة الكشوف الجغرافية لإفريقيا عن طريق المناطق الليبية، فوضح لنا أميرال البحرية البريطاني "وليام سميت W.H.Smith" ، عند زيارته لولاية طرابلس مدى تأثره بالود والحماس الذي أبداه يوسف باشا تجاه الرحالة الأوروبيين، بأن المسافر عندما يتجه من ولاية طرابلس نحو الجنوب حتى يصل إلى برنو ومنها بلغ من مواقع في إفريقيا فإن سيشعر بالأمان كمواطن بريطاني.[3]

كما هيئات المناطق الليبية مسألة الاستكشاف الجغرافي لإفريقيا ما وراء الصحراء في المساعدة غير المحدودة التي قام بها الأدلاء الليبيون من تجار وغيرهم للرحالة الأوروبيين مثل : التاجر "الشيخ بلباني" الذي رافق الرحالة "جوردون لينج" في رحلته إلى تمبكتو، وفي نفس الوقت كانت هنا تسهيلات لازمة

---

(1) محمد المبروك بونس، التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية 1952-1977م، ط1، طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام ، 1988م، ص20.

(2) رونالد موكاكي، طرابلس الغرب تحت الأسرة القرمانلية، ت. طه فوزي، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1961م، ص211.

(3) محمد المبروك بونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، ص49.

للرحالة الأوروبيين من قبل التجار الليبيين منهم التاجر الطرابلسي "سيدي محمد الدغيس" بتقديم المساعدة لأول رحالة أوروبي يصل للمنطقة عام 1798م، وهو الرحالة الألماني "فردريك هورنمان" وقد حصل من التاجر على رسالة توصية لمعارفه من التجار الذين يترددون على المناطق الإفريقية لتقديم المساعدة حتى يصل إلى برنو.[1]

ثم زار الرحالة الهولندي "مرمول Marmol" ولاية طرابلس في أوائل القرن السادس عشر ، فوصفها وصفاً يدل على الكثير من الازدهار التجاري والصناعي.[2]

كما بين الرحالة الألماني "بارث" أهمية مواقع ليبيا الجغرافي بقوله "إن ليبيا موقع ذو أهمية عظيمة حيث تنطلق منها أقصر الطرق إلى قلب تكرور والسودان".[3]

فالإدلاء كان لهم دور بارز في مساعدة الرحالة الأوروبيين للوصول إلى مناطق ما وراء الصحراء مثل :"محمد الوردي" من منطقة فزان الذي رافق الرحالة كلابرتون (Clapperton) والرحالة أدوني (Oudney) في رحلتهما التي استهدفت اكتشاف نهر النيجر وانطلقت في عام 1823م، من طرابلس فبحيرة تشاد حتى وصولها إلى نهر النيجر.[4]

أما الدليل "حطيطة بن خودن" من منطقة غات، فلم يقتصر دوره على مرافقة بعثة "لينج" حتى وصولها إلى توات نحو تمبكتو، بل قام بتجهيز قافلة الرحلة بما تحتاج من مستلزمات، مع تقديم الخدمات لجميع الرحالة وقد حظي بثقة لدى الرحالة الأوروبيين وعبّر عن ذلك "أودى كلابرتون" بقوله: (إنما الميزة النادرة أكثر مما سواها التي حببت حطيطة في المستكشفين).[5]

---

(1) محمد المبروك يونس، نفس المرجع، ص ص50-51.
(2) أحمد سعيد الفيتوري، مرجع سابق، ص8.
(3) خليفة التليسي، حكاية مدينة، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، 1974م، ص152.
(4) شوقي الجمل ، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، القاهرة، مكتبة الانجلو، 1971م، ص96.
(5) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، ص51.

- أهمية الواحات الليبية في ربط الصلات بين الشمال والجنوب:

تبرز أهمية الواحات الليبية من خلال كثرتها في غدامس، غات، مرزق وزويلة، الكفرة وأوجلي وبروزها كمحطات تجارية هامة في التبادل التجاري والاتصال الحضاري، الذي كان يتم بين مناطق غرب إفريقيا ووسطها ومناطق الشمال الأفريقي وعلى وجه الخصوص المناطق الليبية.

وشكل إقليم فزان أهمية متميزة في تسهيل عملية التبادل التجاري، وإحكام الصلة بين واحات هذا الإقليم والمناطق الإفريقية، وخضع تأمين طرق القوافل بين الشمال والجنوب منذ النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي لثلاث ممالك كبرى هي: "مملكة فزان في الشمال وكوار في الوسط، ومملكة كانم في الجنوب"، ولم تقتصر أهمية الواحات على كونها معبر لقوافل التجارة أو أمواج الحجيج الإفريقي، إنما تميزت بأنها كانت مناطق استقرار بشرى لحركة الجماعات والأفراد من المناطق الشمالية، أو من مناطق ما وراء الصحراء فقد ساهمت الواحات في نشر الإسلام في المناطق المتاخمة لها، أو من حيث السيطرة على مسالك ومعابر طرق التجارة، وشملت الفتوحات واحات "زويلة ودان وغدامس وإقليم فزان حتى إقليم كوار في الجنوب".[1]

أما عن دور الواحات الليبية ومساهمتها في عملية التواصل بين مناطق الشمال والمناطق الإفريقية فيما وراء الصحراء، فيعد إقليم فزان الذي لا يبعد عن مناطق برنو أكثر من مسيرة أربعين يوماً، منفرداً بميزة هامة في الصحراء الكبرى، ويعد هذا الإقليم أغنى المراكز الصحراوية وأكثرها سكاناً وكان معبراً هاماً بين شمال القارة ووسطها وبين شرق القارة وغربها.

كما لعبت مناطق فزان دوراً كبيراً أثناء حكم أسرة "أولاد محمد" في توطيد الصلات مع المناطق الإفريقية، خاصة بعد الانتعاش الاقتصادي الذي اتسع معه التبادل الزراعي والتجاري، وأصبحت مرزق معبرا ملتقى مهماً للبضائع والمنتوجات التي تحملها القوافل الذاهبة إلى مناطق الإفريقية والقادمة منها، ولإحكام الإقليم الصلة بين واحات الإقليم والمناطق الإفريقية، كانت منطقة زويلة

[1] محمد الصيروك بوناس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، ص ص30-31.

مركزاً للتجارة المستوردة من كوار وكانم وملتقى للقوافل القادمة من دارفور وسنار ومن باقي المناطق الليبية الأخرى مثل :"طرابلس وجادو وأوجله ومرزق."[1]

فبرزت واحة الكفرة كمركز هام في أزدهار تجارة القوافل مع مناطق وداى ودارفور، خاصة من خلال طريق درب الأربعين الذي كان بمثابة قناة سويس من حيث حيويته في ازدهار التجارة، وقد أكد على ذلك الرحالة الألماني "فردريك هورنمان" في وصفة لتجارة قادمة إلى سيوة من فزان وغدامس ، المحملة بالعاج وريش النعام والصمغ والعقاقير والدقيق، وهذا دليل على وجود صلات تجارية بين إقليم فزان والمناطق المصرية من سيناء ودارفور.[2]

أما واحة أوجله فكانت دائماً على اتصال مبكر مع مناطق بحيرة تشاد بالخصوص مع الشمال الإفريقي، حيث قامت في تلك المنطقة دولة قوية بسطت نفوذها وسيطرتها على المنطقة لعدة قرون هي دولة كانم-برنو، وكان لواحة أوجلة تواصل مع هذه الدولة عبر إقليم فزان، وانفصلت عنها مجموعة من الممالك عندما ضعفت كانم-برنو ورغم ذلك حافظت على اتصالها مع ممالك الشمال ومن بينها مملكة وداى.[3]

- **طرق القوافل التجارية والصعوبات التي تواجه التجار:**

كانت طرق القوافل بمثابة الأنهار التي يحرص الجميع على تسليك سواقيها وتنظيم مساراتها، والاستفادة من مياهها حتى تجرى وتصل للأخر الذي يستفيد بدوره من وصولها، وتزيد وتستمر فوائده بتأكيد تسييرها آمنة متدافعة شمالاً وجنوباً أو شرقاً وغرباً.[4]

تخرج القوافل إلى مدن وواحات الصحراء تحت قيادة رئيس يدعي "قافلة باشي" وحمولة القافلة من البضائع التي تحملها الجمال بين 75-80كيلوغرام، تسلك القافلة دروباً مختلفة ، وتنقسم طرق القوافل إلى نوعين رئيسي- فرعي:

---

(1) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات الليبية الافريقية، ص ص32-34.

(2) فريدريك هورنما، "رحلة فردريك هورنمان من القاهرة الى مرزق 1797-1798م" رحلتان عبر ليبيا، ت. دار الفرجاني، طرابلس، 1971م، ص125.

(3) سالم المعلول، "دور واحة أوجلة في توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، ع2، 2001، ص171.

(4) محمد الطاهر الجزاري، "ليبيا هبة طرق القوافل"، مجلة البحوث التاريخية، ع2، السنة 17 يوليو 2005ف، ص14.

- الطريق الرئيسي: تتراوح المدة الزمنية التي تقطعها القافلة بين الشهرين والثلاثة، وقد تصل إلى أكثر من عام وهذه الطرق هي حلقة وصل بين الأقليم.
- الطريق الفرعي: تقطعها القوافل في أيام معدودة، وتصل بين الواحات.[1]

أما طرق القوافل الرئيسية التي تعبر ليبيا إلى ما وراء الصحراء الكبرى ذهاباً وإياباً هي:

1. طريق برنو: من طرابلس – سوكنه – مرزق – تجرهي- بلما ثم بحيرة تشاد.
2. طريق وسط السودان : طرابلس – غدامس – غات – زندر إلى كانو.
3. طريق دار وداى: طريق بنغازي – جالو وأوجله- الكفرة إلى ابشه، مروراً بالسارة والتكرو.

ويتميز طريق برنو بقصر المسافة ولكنه صعب المسالك؛ لكثر الكثبان الرملية بينما طريق دار وداى أطول مسافة من طريق برنو، لكنه يمر بأراضي أكثر صلابة لذلك فهو سهل المسالك.[2]

فقد وصف الرحالة "لي" طريق طرابلس- برنو بالطريق الصعب على الإنسان والحيوان، وذلك لوجود الكثبان الرملية التي تجعل الأراضي متموجه، وتستمر الصعوبات حتى واحة دى بلا و واحة زواكرا حيث كثافة النبات وكثرة الحيوانات، ويسير هذا الطريق على الضفة الغربية لبحيرة تشاد حتى يبلغ كوكا عاصمة برنو.

أما الطريق الثالث "طريق وداى" فلم يرد له وصف دقيق من قبل الرحالة الأوروبيين، فقد واجهوا مشقة شديدة في الوصول إلى وداى حيث كان التعاون مع أهلها صعب بسبب عدم ثقتهم في النصارى الأوروبيين.[3]

لقد استفاد السكان في ليبيا وتشاد من طرق القوافل التجارية قبل الغزو الأوروبي للقارة الإفريقية، فالتجارة كانت متركزة في أيدي محلية مثل بعض

---

(1) أحمد سعيد الفيتوري، مرجع سابق، ص16.
(2) الحديري، العلاقات الليبية التشادية، ص ص57-58، أنظر ملحق الخرائط خريطة رقم( ).
(3) رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر، ط1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1998م، ص ص216-223.

سكان مدينة غدامس وبعض الأفراد من قبائل الطوارق وأولاد سليمان والمجابرة والزوية في ليبيا، والتبو والهوسا والفلاته في تشاد، واشتهر من بين هذه القبائل خبراء القوافل ، وقد اسهمت الطرق في انتعاش الحياة وزيادة عدد السكان في الواحات الصحراوية ومنها: غدامس، جالو، وأوجله وغات، ومرزق والكفرة بليبيا، والتكرو وجنقة وزوار وفايا في تشاد.[1]

أما عن اعتداء قطاع الطرق وعربان البوادي، فقد عانت منه القبائل كثيرا حيث تعرضت إحدى القوافل من تجار المجابرة المتجهة نحو واداي إلى إغارة نجع من عربان وداى وأرداهم قتلاً وسلباً وتسبب عنها الخسائر الفادحة.[2]

قد دلت بعض المراسلات المتبادلة بين سلاطين برنو ووداى، وبين بعض مشايخ القبائل الليبية التي تقوم بالتجارة مع تشاد، على الاهتمام المبذول من السلاطين للحفاظ على طرق التجارة، وتوفير الحماية والأمن للقوافل وتدل أيضاً المراسلات على العلاقات الحسنة مثلاً: رسالة كتبها السلطان "محمد شريف العباسي" من عام 1835-1858م، سلطان وداى إلى الشيخ يونس من كبار المجابرة، نقلاً عن الحنديري "يأتينا من طرف سيادتكم قافلة ، فرحنا بها غاية الفرح وأنسررنا بها غاية المسرة وظهر منه لكم المحبة والطريق بيننا سهل كما تحب وترضاه".[3]

- بضائع التجارة:

كانت القوافل من الشمال المتجهة إلى أسواق الصحراء تحمل العديد من البضائع "كالأقمشة والسروج والأسلحة والروائح والأدوية والبضائع الزجاجية والحلى"، والبضائع التي تجلب من مناطق ما وراء الصحراء إلى الشمال هي "الرقيق، الذهب، الملح والعاج وريش النعام والجلود المدبوغة.[4]

---

(1) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص58.

(2) نقلاً عن أحمد الفيتوري، مرجع سابق، وثيقة رقم (7)، (رسالة عن حسن باشا البلعزي فالمقام فإن يبعث رسولا حاملا خطابة وهدايا، إلى حاكم وداى، وتوضيح ما تعرضت له القافلة من خسائر بتاريخ 25 رمضان 1269هـ، ص19.

(3) نقلاً عن الحنديري، العلاقات الليبية التشادية ، (رسالة موجهة من السلطان محمد الشريف العباسي إلى الشيخ يونس المجري، مؤرخ سنة 1229هـ)، ص60.

(4) يحيى بوعزيز، "طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر"، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن 19، ط1، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1984م، ص ص134-135.

توضح لنا الوثيقة: (فالبضائع التي تجلب عن طريق فزان وغدامس وغات تقدر بحوالي 2.400.000فرنك، من أقمشة قطنية وسكر قوالب (صلب مثل الخبز) وحرير ملفوف ومرايات صغيرة وقماش صوف (جوخ) و (ضلالات) وحرير خفيف، وقد جلبوا بقية 3.300.000 فرنك من العاج والجلود وريش النعام، وإن نصيب تجار غدامس في هذه الحركات التجارية وصلت إلى 1.200.000 فرنك من الواردات والصادرات كذلك توضح لنا هذه الوثيقة الفرنسية إن تجار ولاية طرابلس كانو ينظمون قوافل إلى السودان متبعين طريق بنغازي وفزان ليصلوا إلى وداى وكانم ثم برنو، أما تجار غدامس الذين يشترون من طرابلس فإنهم يسلكون طريق غدامس والتي منها ينطلقون بالقوافل إلى غات وكانو، حيث يقومون بتبادلهم التجاري، للقوافل التجارية من ولاية طرابلس وفزان وغدامس وغات تمر عبر طريق مختلفة محملة بالبضائع لتصل إلى كانو – برنو في تشاد).[1]

كما إن اللغتين المتداولتين في عالم التجارة في غات هما العربية والهوسا وجميع التجار، الذين يقصدون غات من الشمال يعرفون اللغتين، لأن التجار الذين يأتون من بلاد السودان أو برنو يتكلمون في الغالب لغتهم الأم فقط، وهذا يضطر العرب أن يتعلموا هذه اللغة.[2]

- الأسواق التجارية المحلية:

1. أسواق طرابلس: تعد مركزاً تجارياً للتجارة الإفريقية، تتجمع في أسواقها محصولات السودان، وأفريقيا الوسطى وتمور الواحات وتضم طرابلس ثلاث أسواق:

- السوق الكبيرة: بداخل السور وهو على هيئة مجموعة من المتاجر الصغيرة التي تفتح أبوابها للمعاملات التجارية يومياً.
- أسواق خارج الإقليم: سوق مصراته والزاوية (أسواق أسبوعية).
- أما السوقان الآخران: فيعقدان أسبوعياً خارج المدينة أحدهما يعقد يوم الثلاثاء وعرف بسوق الثلاثاء، والآخر يعقد بسوق الجمعة لذا سمي بسوق الجمعة.

---

(1) مركز الجهاد الليبي لدراسات التاريخية، شعبة الوثائق الأجنبية، ملفات الوثائق الاقتصادية التجارية، ملف رقم (100) وثيقة رقم (175) وثيقة فرنسية (توضح نوع البضائع التي تحملها القوافل التجارية من طرابلس – فزان – غات – غدامس إلى كانو – برنو في تشاد)، د.ت ، أنظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم (1) .

(2) نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، ت. عماد الدين غانم ، ط1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1998م، ص128.

2. الأسواق في العهد العثماني: في طرابلس توجد سوق ميدان الحلفاء وسوق الخبز، ويعقد سوق ميدان الحلفاء كل يوم اثنين لبيع الأبقار.
3. أسواق بنغازي: تعد بنغازي مركزاً للحركة التجارية وتضم أسواقاً مغطاة، تكتظ دائماً بالحبوب والبقول والسلع والحرير والأسلحة أما الأسواق المفتوحة (المكشوفة)، فتعقد في الهواء الطلق وتتم عمليات البيع بالجملة فيها بالمزاد العلني، وتعقد سوق للحيوانات كالأبقار والضأن والماعز والإبل والخيل كل يوم.[1]

4. أسواق درنة: تباع فيها الحيوانات التي تصدر إلى مصر عن طريق البر، ومن أسواق برقة المعروفة سوق إجدابيا وقمينس وسلوق والمرج ودريانة.[2]

رغم ازدهار النشاط الاقتصادي فكانت هناك فترة تدهورت التجارة أو بالأخص القوافل التجارية بين الشمال والجنوب، بسبب الأحداث التي كانت تدور في المنطقة وبالسياسة الدولية المتغيرة خاصة بعد الغزو الأوروبي للقارة الإفريقية، وظهور الصراع التركي الفرنسي في الصحراء عام (1858-1911م)، ومحاولة الاستفادة من هذه الطرق وأشتد التنافس بين الدولتين، ففرضت فرنسا ضرائباً على التجار الليبيين من أهل غدامس، مما أخر القوافل التجارية وأغرقت أسواقها بالسلع الأوروبية عن طريق تونس فأدى ذلك إلى كساد التجارة في أسواق المدينة.[3]

ثم أوقفت التجارة مؤقتاً بعد غزو "رابح بن فضل الله" لمملكة باقرمي وبعدها لمملكة برنو في عام 1894م، وقد خلقت هذه الغزوات شهوراً بعدم الأمان لدى التجار، ومراقبة الطرق من قبل بريطانيا وألمانيا للحد من حركات الثورة المهدية في السودان، والتصادم بين "أحمد الشريف" والفرنسيين، كما ظهر التنافس الشديد بين فرنسا وإيطاليا من أجل محاولة كلتا الدولتين بناء سكة حديدية تصل إلى وسط إفريقيا.[4]

---

(1) فرانشيسكو كورو، مرجع سابق، ص ص95-97.
(2) كورو، نفس المرجع سابق، ص97.
(3) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص66.
(4) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص67.

خلاصة القول إن المهاجرون الليبيون لم يعيشوا بمعزل عن المجتمع في تشاد خاصة وبلاد السودان الأوسط عامة، بل اندمجوا داخل هذا المجتمع وساعدهم في ذلك معرفتهم بتلك البلاد، وتأثروا وأثروا بالحياة الاقتصادية لذلك المجتمع، فكان النشاط الاقتصادي للمهاجرين يعتمد على الزراعة والرعي والتجارة، غير أن الرعي والتجارة كانتا الحرفتين الرئيسيتين السائدتين بين المهاجرين، وقد ساهم النشاط التجاري إسهاماً كبيراً في حركة الهجرة، ففضل الكثير من التجار الليبيين الاستقرار والعيش في تلك المدن وممارسة نشاطهم ويدل ذلك على كثرة أعدادهم وأهمية نشاطهم التجاري، فلم ينقطع التجار الليبيون المستقرين في تشاد عن الاتصال بذويهم في ولاية طرابلس وغيرها بل كانوا على اتصال مستمر معهم عن طريق الرسائل المتبادلة أو من خلال القوافل التجارية المتنقلة عبر مختلف الطرق في الصحراء، وليس من الغريب أن تستهوى الصحراء ومناطقها الأوروبيين فتعد مهد الحضارات الراقية أخلاقياً وتعد من أهم المراكز التجارية عبر مختلف العصور التاريخية، فقد أسهمت الصحراء في نشر الإسلام وثقافته وفي توثيق الصلة بين الشعبين سياسياً وعسكرياً ودينياً واقتصادياً واجتماعياً وهذا ما سنوضحه فيما بعد .

الفصل الثاني

(الغزو الفرنسي لتشاد 1899م وموقف ولاية طرابلس منه)

الزوايا السنوسية في تشاد.

المقاومة الليبية التشادية للغزو الفرنسي 1899-1913م.

أثر الغزو الإيطالي لليبيا على العلاقات الليبية – التشادية (1911-1914م)

أولاً - الزوايا السنوسية في تشاد:

قد شهدت الصحراء الكبرى عبور الكثير من أبناء القبائل الليبية لدروبها ومسالكها على مدى فترات زمنية مختلفة كما ذكرنا مسبقاً، باتجاه بلاد السودان الأوسط تحديداً إلى منطقة تشاد وغيرها، فدفعهم إلى ذلك الكثير من العوامل التي كانت دافعاً أساسياً في هجرتهم إلى هناك، فأسهمت تجارة القوافل الصحراوية في هجرة العديد من أبناء العائلات الليبية المهاجرة التي كانت لها علاقات تجارية مع مراكز التجارة في منطقة تشاد.

وكان لسياسة القمع والقسوة التي أتبعتها حكومات ولاية طرابلس الغرب ضد بعض الأهالي من قتل وتفريق وسجن وضرائب وغرامات، دوراً بارزاً في هجرة الآف الليبيين وأيضاً سوء الأحوال الاقتصادية للولاية وما أصابها من سنوات القحط والجفاف أثر بالغ في اختيار بعض سكان الولاية الهجرة بحثاً عن أماكن ملائمة للعيش.

في الواقع فإن المهاجرين الليبيين لم يختاروا منطقة تشاد مكاناً للهجرة من باب المصادفة، بل كان أكثرهم على دراية ومعرفة بها وخبرة بمسالكها فضلاً عن أغلب مناطقها تتشابه كثيراً مع البيئة التي كان يعيش فيها المهاجرون وإلى ما كانت تمتاز به منطقة تشاد من استقرار سياسي وحصانة تجعلهم ينعمون بالأمن والاستقرار الذي يبحثون عنه، وقد تأثر المهاجرون وأثروا في المجتمع التشادي وشكلوا علاقات ومصالح في مختلف جوانب الحياة، فكان الاندماج والترابط بينهم عفوياً وتلقائياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وثقافياً، والترابط الاجتماعي حدث نتيجة للتزاوج والمصاهرة بين المهاجرين مع السكان المحليين، واندماج المهاجرين مع المجتمع التشادي بشكل تلقائي، مما ساعد على استمرار حركة التواصل والترابط بين البلدين، فالصلات الثقافية والدينية بين المهاجرين الليبيين وأهالي منطقة تشاد عظيمة ومثيرة، تجلت آثارها وانعكست نتائجها في انتقال المؤلفات والكتب بين العلماء والشيوخ والفقهاء، بالإضافة إلى انتقال العديد من أبناء منطقة تشاد لتلقي

عام 1830م، على أساس رغبتهم في الاكتفاء بالشؤون الدينية ونشر الدعوة الإسلامية بين الأفريقيين.[1]

ومن الفرق الصوفية التي كان لها أثر بعيد في نشر الإسلام هي السنوسية كأهم الحركات الدينية، الإصلاحية في شمال أفريقيا والصحراء الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وأسست على يد "الشيخ محمد بن علي السنوسي" من عام (1787-1859م) وعرف باسم السنوسي الكبير وقد قضى مدة في مكة المكرمة عقب أداء فريضة الحج طلباً للعلم والتقى مع دعاة الحركة الوهابية بقيادة "محمد بن عبدالوهاب" في منطقة نجد في الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادياً، ثم عاد محمد السنوسي إلى مصر والتحق بالجامع الأزهر وبعدها ذهب إلى برقة في ليبيا، حيث أسس أول نواة للطريقة السنوسية عام 1843م، وهي "زاوية البيضاء" ثم أنتقلت إلى "واحة الجغبوب" ليتخذها مركزاً ومقراً لطريقته السنوسية وبعد وفاته في عام 1859م في جغبوب خلفه أبنه الشيخ محمد المهدي (1859-1902) الذي نقل المقر إلى جوف في واحة الكفرة بجنوب ليبيا.[2]

أهم أعمال الشيخ محمد المهدي السنوسي قام بتحويل الطريقة السنوسية إلى منظمة عسكرية ودينية . وسيطر على طرق القوافل التجارية إلى أواسط إفريقيا، كما استقطب القبائل في المنطقة حولة بذلك صارت للطريقة سلطة فعلية تدير بها المناطق الواقعة تحت إشرافها، ويمتد نفوذها إلى منطقة أواسط إفريقيا والسودان وأدى النيل بواسطة سلسلة الزوايا الممتدة عبر الصحراء الكبرى وعن طريق سيطرتها على طرق القوافل التجارية في المنطقة، وبعد إقامة المهدي في واحة الكفرة قرابة أربع سنوات أنتقل إلى مدينة "غورو" شمال تشاد في منطقة "بوركو – انيدي – تبستي"، واتخذها مقراً له ومركزاً لحركته الإصلاحية لوجود المهاجرين الليبيين في شمال تشاد. واعتبر تشاد مجال توسع لحركته.[3]

---

(1) حورية مجاد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، د.ب، مكتبة الأنجلو المصرية، 2002ف، ص ص223-224.
* الشيخ محمد بن علي السنوسي، ولد في مستغانم بالجزائر وتلقى تعليمة في مسقط رأسه ثم في جامعة القرويين بفاس بالمغرب، ظهرت السنوسية نسبة إليه كحركة مقاومة حياتية وقائية في فترة التوسع الأوربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديا.
(2) حسن إبراهيم حسن، انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، القاهرة، مكتبة المصريين، د.ت ، ص47.
(3) جاكو، مرجع سابق، ص20.

أثر الحركة السنوسية في تشاد:

كانت السنوسية قد تغلغلت في تشاد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى إن زعيمها "المهدي" رأي في الفترة (1899-1902) ضرورة اتخاذ قرية قرو "Gouro" قاعدة ينطلق منها المجاهدون الليبيون إلى داخل تشاد، وقد أجتمع المجاهدين للانتقال من الكفرة إلى قرو بالإضافة إلى عدد من مشائخ العبيدات والبراعصة والمنفة والعواقير والمجابرة والزوية والمغاربة قد رافقوا المهدي السنوسي إلى قرو في تشاد لأنهم نشطين في التبادل الثقافي بين الشعبين في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.[1]

فأزدادت العلاقات بين السنوسية وأهالي شمال تشاد في اعقاب وفاة والده مؤسس الحركة، حيث أقام المهدي زوايا في شمال تشاد أهمها:

- زاوية "غورو" التي أتخذها مركزاً لإقامته.
- زاوية " وجنقة " الكبير.
- زاوية " وجنقة " الصغير في بوكر – وانيدي – تبستي.
- زاوية "بئر علالي" في منطقة كانم.[2]

وقد أخذ المهدي يمارس نشاطه الديني والسياسي والاقتصادي من خلال هذه المراكز، فقد كانت هذه الزوايا بمثابة مراكز إسلامية حاول إن يجعلها مماثلة للمساجد، إلى جانب تلاوة وحفظ القرآن الكريم والعلوم الإسلامية والشريعة، وكان يمارس نشاطه السياسي والاقتصادي أي أن الزوايا كانت لها أهمية الدين والدولة.

كما أسس المهاجرون الليبيون بعض الزوايا التي تحولت إلى مدارس ومراكز دينية، تلقى فيها الطلاب شتى العلوم حيث يدرس فيها القرآن الكريم وكتب الفقه والحديث والتفسير وعلم الفرائض واللغة العربية وبعض العلوم الأخرى مثل الفلك والطب والتاريخ، ولعب شيوخ تلك الزوايا دوراً هاماً في تعليم الأهالي وتوجيههم لأمور دينهم، ونتج عن ذلك التأثير الثقافي من خلال انتقال المؤلفات والكتب بين العلماء والشيوخ والفقهاء.[3]

---

[1] الحنديري، العلاقات الليبية والتشادية، ص78.
[2] جاكو، مرجع سابق، ص21.
[3] شعبان راشد ، مرجع سابق ، ص188.

نظراً لطبيعة المناطق التشادية البدوية التي أسست فيها الزوايا السنوسية لم تقع مصادمات أو مواجهات مع المجتمع التشادي، لأنها تتلاءم مع المجتمع البدوي أو لأنها تكفي حاجات البدو وتتفق مع آرائهم، ولذلك أصطدمت الحركة السنوسية بالاستعمار الفرنسي في تشاد، حيث دارت معارك دامية بين السنوسيين والفرنسيين في شمال تشاد خلال الفترة من (1910-1913م) فظهرت من خلال المعارك منذ اللحظة الأولى أن الكفاح لم يكن متكافئاً ولذا سرعان ما فقدت السنوسية مركزها المادي والروحي في تشاد، إثر هزيمتها في عام 1913م على يد الفرنسيين كما قام الفرنسيون بالاعتداء على الزوايا السنوسية في كانم وون وكواو قرب غات، واستولى الفرنسيين على أموال الزوايا وسلبوا البضائع المحملة للزوايا السنوسية وقاموا بحرق الكتب المتواجدة في الزوايا ، وما أعظم الفرق بين الفرنسيين والانجليزي في معاملة السنوسية في مصر حسب ما ورد في الوثيقة، (حيث لم تبدر منهم أقل أهانه لها ولا لإخوانهم بل كان الانجليز يحملون الاحترام المتبادل فيما بينهم مع السنوسيين. والعداء كان واضحاً بالنسبة للفرنسيين اتجاه السنوسيين لأنهم حركة دينية وهم أيضاً دخلوا إلى تشاد كمبشرين للدين المسيحي من خلال بناء المدارس ونشر التعليم، ورأت فرنسا في السنوسية منافساً لها).[1]

وانتهى الأمر بانسحاب السنوسيين نحو شمال تشاد ومنها إلى دواخل الحدود الليبية تاركة تشاد للفرنسيين، وظل تأثيرها المحدود في بعض أفراد المهاجرين الليبيين في تشاد ، ولم يتجاوزها إلا بشكل طفيف مثل تأثيرها داخل قبيلة توبو، التي تسكن منطقة بوركو انيدي تيستي، وبعض التشاديين الذين ينتقلون بين ليبيا وتشاد.[2]

ويرجع ضعف تأثير الحركة السنوسية في تشاد بشكل واضح لأسباب منها:

1. تركز الحركة بالدرجة الأولى داخل المجموعات الليبية المهاجرة في تشاد.

---

[1] نص منقول عن جريدة المنظم ، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق العربية، ملف وثائق أحمد الشريف ، ملف رقم (1) وثيقة رقم (2) ، (كتاب من السنوسي حول اعتداءات الفرنسيين على الزوايا السنوسية في كانم ورنا وكواد قرب غات)، بتاريخ 17- ربيع الثاني 1329 هـ الموافق 1916م. انظر ملحق رقم (2)

[2] جاكو، مرجع سابق، ص22.

2. السنوسية كانت حركة إصلاحية سياسية أكثر منها طريقة صوفية تسعى لقيام دولة نموذجية في أي بلد إسلامي.[1]

هكذا فقد كانت الصلات الثقافية بين المهاجرين الليبيين وأهالي بلاد السودان الأوسط خاصة تشاد، ربطتها صلات عظيمة ومثمرة تجلت آثارها وانعكست على الحياة الثقافية والاجتماعية وأهالي البلاد الأصليين ، رغم محاربة الاستعمار الفرنسي للحركة السنوسية والإسلامية.

ثانياً – المقاومة الليبية التشادية للغزو الفرنسي (1899–1913م):

ازدادت اهتمامات الدول الأوروبية بالقارة الأفريقية خلال القرن التاسع عشر الميلادي ، وبدأت الاهتمامات بأخذ أشكال متعددة كإرسال البعثات الاستكشافية وتم تأسيس الجمعيات الجغرافية وأنشئت الشركات التجارية لاستنزاف اقتصاد القارة، كما أنشئت الجمعيات التبشيرية بهدف تنصير الشعوب الإفريقية، وقد عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لها علاقة باحتلال القارة الإفريقية عامة وتشاد خاصة.[2]

لقد ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في الغزو الفرنسي إلى تشاد وهي:

1. عوامل خارجية:

أ. مؤتمر برلين (1884–1885م) : الذي ألقى الحبل على الغارب للدول الأوروبية الاستعمارية لتقسيم القارة الإفريقية، حيث أرسلت البعثات الاستكشافية لأسباب علمية في الظاهر، وقد قاموا بكتابة التقارير عن أحوال بعض الدول الإفريقية اجتماعياً وسياسياً وإدارياً، مع إبراز نقاط الضعف والقوة فساعد ذلك على وضع الخطط لاحتلال وتقسيم القارة الإفريقية فيما بينهم.[3]

---

[1] العزابي، مرجع سابق ، ص23.
[2] الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص15.
[3] بشير عربي بشير، الشيخ عليش عوروضة رائد النهضة الثقافية في تشاد"، المؤتمر الدولي الإسلامي في افريقيا، 26-27 نوفمبر، 2006م، ع 13 ، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية .

عملت كل دولة على تحقيق أطماعها بالقوة العسكرية، فأدى ذلك إلى خلق أزمات سياسية مما أدى إلى عقد بعض الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأوروبية لتوحيد مناطق نفوذ كل منها، وتعتبر اتفاقية لندن 4 أغسطس 1890م بين فرنسا وانجلترا من أهم الاتفاقيات لتحديد نفوذ كل منهما حول نهر النيجر وبحيرة تشاد، فتحصلت فرنسا على كل المنطقة الواقعة بين حوض النيجر وبحيرة تشاد.[1]

وقد أثارت اتفاقية لندن 1890م احتجاج الدولة العثمانية التي تعتبر حوض بحيرة تشاد ضمن مناطق نفوذها في ليبيا، فرفعت الدولة العثمانية في عام 1890م مذكرة احتجاج مرفقة بخريطة توضيحية ضد كل من فرنسا وانجلترا، فوعدت الدولتان بمراعاة حقوق السلطات ولكن أطماع إيطاليا في ليبيا جعلت الحكومة الفرنسية تسعى للسيطرة على المناطق الواقعة جنوب ليبيا، وبدأت فرنسا بترسيخ مكانها سلمياً في ليبيا من خلال استمالة القبائل التي تعيش في تلك المناطق المسيطرة على طرق القوافل، وحاولت توطيد العلاقات مع طوارق الأزقر، وعملت على إزالة الخلافات القديمة بين قبائل الأزقر والشعانبة، حول حق كل منها في السيطرة على طرق التجارة التجارية القادمة عبر الصحراء، عندما حولت طرق القوافل القاصدة طرابلس إلى المناطق التابعة لأسواق تونس والجزائر الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي.[2]

ب. الصراع الأوروبي حول مناطق النفوذ بإفريقيا حول حوض النيجر وبحر الغزال وبحر العرب ودارفور، بعد احتلال "مارشان" لفشودة 1898م وتمت التسوية بتنازل فرنسا لانجلترا عن المناطق المذكورة بالسودان، مقابل إعطاء الحق لفرنسا للتوسع في شمال وشرق بحيرة تشاد، ثم فرضت فرنسا بهذه التسوية طموحاتها في ربط مستعمراتها بغرب أفريقيا ببحيرة تشاد.

---

(1) عبدالرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ت: علي اعزازي، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1982م، ص134.

(2) العزابي، مرجع سابق، ص20.

2. عوامل داخلية:

أ. الضعف الداخلي الذي أصاب السلطات الإسلامية بتشاد بسبب الحروب فيما بينهما، كما حدث في وداي، كانم، باقرمي من جهة وباقرمي وكانم وبرنو من جهة أخرى، ولعبت اتفاقية الحماية التي وقعها السلطان عبدالرحمن قورانق الثاني مع مفوض الحكومة الفرنسية أميل جانتي في العاصمة الباقرمية (ماسينا) عام 1897م في إتاحة الفرصة لفرنسا بالتدخل في تشاد، كما تحالف محمد أصيل وأنصاره معهم فأدى ذلك لأضعاف الجبهة الداخلية بوداي.

ب. استشهاد رابح بن فضل الله في معركة كسرى بالكمرون الحالية في عام 1900م بعد كفاح مستعمر ضد الفرنسيين لمدة عشرين عاماً.[1]

على الرغم من مساهمة كل هذه العوامل الخارجية والداخلية في تعبيد الطرق للاستعمار الفرنسي لغزو تشاد، إلا أن احتلال تشاد لم يكن سهلاً نظراً للمقاومة الوطنية التي تصدت للفرنسيين منها:

1. مقاومة رابح بن فضل الله للاستعمار الفرنسي:

عندما علم رابح بأمر الاتفاقية تحرك من عاصمة (ديكوة) وشن هجوماً على السلطان عبدالرحمن في (ماسينا)، وألقى القبض على زعماء الباقرمى الذين وقعوا الاتفاقية مع أميل جانتي، إلا أن السلطان عبدالرحمن تمكن من اللجوء إلى الجنوب.[2]

بدأ "رابح بن فضل الله"* بغزو الإمارات والسلطنات الواقعة إلى الغرب من بحر الغزال في عام 1884م، ثم واصل حملاته العسكرية ضد مملكة باقرمى في عام 1893م بعد حصار طويل حتى دخل مدينة ماسينيا (Massenya) ثم شدد رابح هجماته ضد قوات البرنو في عام 1894م (كانم – برنو) واحرز النصر عليهم، وقام رابح بوضع الأسس العامة لدولته الممتدة من دارفور شرقاً إلى بحيرة تشاد غرباً، ثم قسم الدولة إلى ولايات صغيرة واهتم بتسليح الجيش مع التدريب

---

[1] بشير عربي بشير، مرجع سابق، ص279.

[2] يوسف سليمان بريمة، مرجع سابق، ص322.

* رابح بن فضل الله: عربي من أصل سوداني ولد في عام 1845م بقرية خنقاية الملوك بالقرب من الخرطوم وينتمي لقبيلة (فونجي) وكان أحد قادة الزبير باشا رحمت، وعمل رابح في تجارة العاج والرق في بحر الغزال ، ثم نصب حاكماً على الإقليم واستولى على إقليم دارفور عام 1873م باسم الحكومة المصرية.

عسكرياً، وأمر بتطبيق الشريعة الإسلامية في المحاكم وقضى على الفتن والحروب الأهلية في عام 1891م حتى عام 1894م وسعى لتحسين العلاقة بينه وبين سلطان الوادي.

وفتح الطرق التجارية بين الدولتين ونقل عاصمة ملكة إلى مدينة ديكوا (Dikwa)، وقام بتحصينها وشيد بها المباني الجديدة وشهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي دولة عربية في وسط الصحراء ، وفي الوقت كانت الدول الأوروبية (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا) تعقد المؤتمرات والاتفاقيات لتقسيم القارة الأفريقية، إلى مناطق نفوذ وفي عام 1890م عقدت انجلترا وفرنسا اتفاق على تقسيم المناطق الوسطى والغربية من القارة الأفريقية لتعد مناطق نفوذ فرنسية.[1]

تنفيذاً للاتفاقيات السابقة 1890م وضعه موضع التنفيذ فسارعت فرنسا بإرسال بعثات عسكرية في شهر يوليو عام 1899م إلى تشاد وأول حملة عسكرية بقيادة النقيب "بريتوني" (Bre Tonnet) المكلفة بالقضاء على قوات رابح حول مدينة كانو، وقد التقى بريتوني في يوم 16/ يوليو/ 1899م بعبد الرحمن قوارنق سلطان باقرمى الذي تحالف معه ضد رابح.[2]

ثم دارت معركة ضارية عندما وصل "النقيب بريتوني" إلى قرية كوكا في نفس الشهر يوليو / 1899م، والتقى بالسلطان عبدالرحمن وجمعا قواتهما لمهاجمة رابح، فعلم بذلك التحرك وبدأ الهجوم يوم 17/يوليو/1899م، وقتل النقيب بريتوني وقضى على البعثة الفرنسية بكاملها، وأسر عائلة السلطان لكن السلطان نفسه نجا من الأسرة.[3]

نتيجة لتلك الهزيمة أرسلت الحكومة الفرنسية تعزيزات جديدة تمثلت في البعثة الصحراوية بقيادة "أميل جانتي"، وفي يوم 28/ أكتوبر/ 1899م هاجمت القوات الفرنسية قوات رابح عند مدينة كانو للمرة الثانية، وفي يوم 30/ أكتوبر من نفس السنة أنسحب رابح نحو مدينة ديكوا (Dikwa) ، وطلب جانتي من الحكومة المزيد من الإمدادات فصدر الأمر بتحرك القوات العسكرية الفرنسية من

---

(1) عبدالرحمن تشابجي، مرجع سابق، ص134.
(2) الماحي، تشاد من الاستعمار إلى الاستقلال ، ص135.
(3) يوسف سليمان، مرجع سابق، ص323.

الجزائر بقيادة العقيد "فورو" وتحركت القوة الثانية من النيجر بقيادة الملازمين جولان وماينير.[1]

عندما علم رابح بتجمع الفرنسيين واحتلالهم لكسرى وتحرك من ديكوة وأقام معسكره على بعد ستة كيلو مترات من كسرى، وفي 22/ أبريل/ 1900م هجم الفرنسيون على معسكر رابح واندلعت المواجهة بين الطرفين، وركزت القوات الفرنسية قواتها على رابح وقتل العميد لامي قائد العمليات الفرنسية، وعلى ضفة نهر شاري قتل رابح بن فضل الله ثم خضعت المنطقة للسيطرة الفرنسية.[2]

هكذا أسقطت مملكة رابح وحل محلة أبنهُ فضل الله لمقاومة القوات الفرنسية ودخل ضدهم في عدة معارك وقتل في معركة فوجبه يوم 28/ أغسطس/ 1901م، كما أضطر أخوه نيابي بن رابح للاستسلام للسلطات الفرنسية بعد مقتل أبيه وأخيه، وهكذا انهارت مملكة رابح نهائياً بعد ما دامت لمدة ثمانية سنوات من 1893- 1901.

ونجحت فرنسا في تنفيذ خطتها لربط مستعمراتها في أفريقيا الغربية بالمستعمرات في وسط وشمال إفريقيا، وقامت بوضع خطة جديدة للتوسع شرقاً وغرباً من بحيرة تشاد لمواجهة النفوذ الإنجليزي في السودان ونيجيريا.[3]

لم يبق أمام فرنسا سوى القضاء على حركة المقاومة التي يقودها السلطان دود مرة في وداى، وإتباع الدعوة السنوسية بالاشتراك مع المهاجرين الليبيين في إقليم كانم وبرنو وانيدي وتبستي من جهة، والمجاهدين الطوارق من كاوار في النيجر من جهة أخرى.[4]

---

(1) سعيد الحنديري، "دور المجاهدين الليبيين في مقاومة الغزو الفرنسي لتشاد"، مجلة البحوث التاريخية، ع1، يناير ، 1990م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، ص123.

(2) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ج1، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص287.

(3) يوسف سليمان، مرجع سابق، ص ص323-324.

(4) الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص49.

2. دور المجاهدين الليبيين والتشاديين لمقاومة الاستعمار الفرنسي:

أتفق المسلمون جميعاً على مخاطر التوغل الاستعماري الأوروبي في القارة الإفريقية عامة ، لأن هدف الاستعمار هو القضاء على الإسلام والمسلمين فالدفاع عن العقيدة الإسلامية وديار الإسلام أمر فرضته الظروف وتفرضه العقيدة الإسلامية تحت شعار الجهاد في سبيل الله لقوله تعالى: (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)[1] صدق الله العظيم.

كانت الروابط التي ربطت بين الشعبين الليبي والتشادي روابط قوية كرابطة الجوار والدين والعرق والتاريخ المشترك، فخير دليل على ذلك الهجرات الليبية التي شملت أغلب القبائل الليبية التي سبق ذكرها واستوطنت في إقليم كانم.[2]

لقد ترك استشهاد رابح بن فضل الله فراغاً كبيراً مكن الفرنسيين من الاستيلاء على معظم الأراضي، فكان أمامهم حركة مقاومة قد ظهرت في الشمال في مناطق "كانم، بوركو، إنيدي، تبستي، كاوار، وأيير وأغادير، فتكون تحالف بين القبائل الليبية المهاجرة مع بعض القبائل المحلية في تشاد، وضم الحلف قبائل (أولاد سليمان والمغاربة والقذاذفة والزوية وورفلة والمجابرة) بزعامة غيث بن عبدالجليل سيف النصر وقبائل (القرعان والتنجور والكاديوا) بزعامة خليفة حاجي، وبعض قبائل الطوارق بزعامة خنجر وقد تولى غيث سيف النصر قيادة التحالف، فبدأ الفرنسيون بالزحف نحو الشمال للاستيلاء على كانم وقاد الحملة (جولاند – ومانير) وانطلقت من النيجر في الأول من شهر نوفمبر 1989م نحو شمال شرق بحيرة تشاد ودارت العديد من المعارك منها:

معركة العصفر ومعركة نقرطي، ومعركة بئر علالي في يوم 22/ نوفمبر/ 1899م.[3]

---

(1) القران الكريم ، سورة البقرة، آية رقم 190.
(2) الحضيري، "المجاهدين الليبيين في مقاومة الغزو الفرنسي لتشاد"، ص124.
(3) شعبان وآخر، مرجع سابق، ص151.

ثم دارت بين المجاهدين من القبائل الليبية وحلفائهم من القبائل المحلية التشادية، معركة بئر علالي 22-نوفمبر- 1899م ضد القوات الفرنسية وانتهت بهزيمة الفرنسيين وحلفائهم ثم وقعت معركة أخرى في بئر علالي في يوم 9/نوفمبر/1901م، بين المجاهدين والفرنسيين بقيادة الكابتن "مبلوت" وقتل في المعركة كما استشهد غيث عبدالجليل في المعركة أيضاً.[1]

وفي الوقت الذي كانت فيه القبائل الليبية المهاجرة إلى تشاد وحلفائها من السكان المحليين، تخوض المعارك ضد القوات الفرنسية فكان الشيخ محمد المهدي السنوسي والسيد أحمد الشريف يقومان بجمع المتطوعين والأسلحة والمال من مختلف قبائل برقة والكفرة، وتوجهت جموع المجاهدة بقيادة "محمد المهدي" من الكفرة إلى شمال تشاد متخذاً منطقة "قرو" مقراً لهم.[2]

ثم توفي الشيخ محمد المهدي السنوسي في "قرو" في اليوم الأول من شهر يونيو/1902م، وتولى قيادة الحركة من بعده "أحمد الشريف" حيث نقل القيادة من قرو إلى الكفرة، كما أشرف على تنظيم حركة المقاومة وأعاد توزيع أدوار المجاهدين بعد معركة بئر علالي الثانية التي انتقم فيها الفرنسيون من المجاهدين؛ بسبب ما حل بهم في معركة بئر علالي الأولى.

فأرادت فرنسا الانتقام من المجاهدين بعدما أكملت القوات استعداداتها، وأرسلت القوات بقيادة الضابط "تيتار" ودارت المعركة بين الطرفين في يوم 18- يناير- 1902م، وألحق الهزيمة بالمجاهدين، واستشهد العديد منهم ومن بينهم الشيخ عبدالله بن موسى مريطيش والشيخ غيث سيف النصر والشيخ أبوبكر قويطين والشيخ يونس بدر والشيخ السنوسي خير الله والشيخ عبدالله خير الله، ثم قامت فرنسا باحتلال إقليم كانم بأكمله.[3]

رغم هزيمة المجاهدين في المعركة بقيادة البراني الساعدي لم يستسلموا للهزيمة، غير أن وفاة السيد محمد المهدي السنوسي في 2/الصيف/1902م، وتولي

---

[1] طلمي محروسي، مرجع سابق، ص291.
[2] راشد شعبان، مرجع سابق، ص153.
[3] الربعي، مرجع سابق، ص8.

السيد أحمد الشريف القيادة من بعده، جعلته يعيد النظر في تشكيل قواته من جديد فكان التنظيم الآتي:

محمد السني في واحات قرو وصالح بوكريم في منطقة بسكره، محمد صالح في منطقة وداي ومحمد بوعقيل في منطقة بئر علالي، عبدالله الطوير وعمر المختار والبراني الساعدي في عين كلكة.[1]

ثم هاجمت القوات الفرنسية بقيادة الكابتن "فوكس" والعقيد "بوبار"يومي 4-5/الكانون/ 1902م، الذين كانوا بقيادة المجاهدين في بئر علالي "المجاهد محمد أبو عقيلة الزوي " بدلاً من المجاهد "البراني الساعدي" ودارت المعركة بين الطرفين بشكل عنيف في بئر علالي وانتهت بانتصار القوات الفرنسية وخسارة المجاهدين، واستشهاد حوالي ثمانين مجاهد من بينهم المجاهد بوعقيلة.[2]

ومن نتائج هذه المعركة:

هزيمة المجاهدين وانتصار القوات الفرنسية وأدت هذه الهزيمة لإنسحاب المجاهدين نحو بورنو (فايا) لإعادة بناء قواتهم من جديد وتقسيمها لمجموعتين رئيسيتين:

1. المجموعة الأولى :

في بسكرة تحت قيادة صالح بوكريم وتضم قبائل المجابرة، والقذاذفة والزوية وأولاد سليمان وورفلة والقرعان.

2. المجموعة الثانية:

تحت قيادة البراني الساعدي في عين كلكة، وتتكون من قبائل الزوية والقرعان والطوارق.

---

[1] راشد شعبان، مرجع سابق، ص154.

[2] الحضيري، العلاقات الليبية التشادية. ص84.

فأسندت هذه المعسكرات العامة للمجاهدين محمد عبدالله السني الذي تولى رئاسة قرو بعد استشهاد رئيسة الأول المجاهد محمد أبو عقيلة الزوي.[1]

وأعتمد المجاهدون في هذه المعركة على الكر والفر في القتال ثم قامت قوات المجاهدين بمهاجمة القوات الفرنسية في بئر علالي خلال شهر الماء (مايو)/1904م وغنم المجاهدون عدداً كبيراً من الإبل التي كانت تستخدمها القوات الفرنسية، وكانت ردة فعل القوات الفرنسية الهجوم على المجاهدين في يوم 16/الصيف/1904م، بقيادة النقيب "دوراند" حيث نصبوا كميناً للمجاهدين في "كوال"، وثم سلب منهم ألف جمل كما قام النقيب "مانجن" بقيادة حملة أخرى ضد المجاهدين، بعد قتال عنيف فاضطر المجاهدون للانسحاب إلى "فاينقا".[2]

تم قام المجاهد عبدالله الطوير قائد المجاهدين في عين كلكة بالعديد من الهجمات على مواقع القوات الفرنسية في "زقي Zugci" ، وتمكن من صد هجوم القوات الفرنسية على المجاهدين في عين كلكة عام 1904م، التي أستشهد فيها عدد كبير من المجاهدين، وفي عام 1906م تمكنت القوات الفرنسية من الاستيلاء على "بلما" عاصمة إقليم كاوار، كما شنت القوات الفرنسية هجوماً ضد المجاهدين في منطقة أم العظام غرب فايا واستشهد العديد من المجاهدين في المعركة.[3]

وبعدما سيطرة القوات الفرنسية على "كانم" واحتلالهم لمنطقة كاوار بلما عام 1906م، وبدأت القوات بالتوجه نحو عين كلكة في إقليم بورنو (فايا) حيث يعسكر المجاهدين بقيادة البراني الساعدي وفي عام 1907م، زحفت القوات الفرنسية من كانم بقيادة النقيب "بوردو" والنقيب "كورني" وهجمت على بلدة عين كلكة ودار فيما بينهما قتال عنيف واستشهد خلاله المجاهد البراني الساعدي، بعد أن منيت القوات الفرنسية بخسائر فادحة تراجعت على إثرها إلى كانم.[4]

---

[1] أرويعي، مرجع سابق، ص10.
[2] الحشيري، العلاقات الليبية التشادية، ص87.
[3] بشير قاسم بوشع، "وثائق مخامس تاريخية اجتماعية 1542-1942م) ، طرابلس، منشورات مركز الجهاد الليبي، 1995م، وثيقة رقم (113) ، (عبارة عن رسالة من عبدالرزاق بن الحاج محمد إلى محمد بك أرسلت من بك إلى كانو بتاريخ 1906م تسير لبعض وقائع القتال التي دارت بين المجاهدين والفرنسية في كانم)، ص276.
[4] أرويعي ، مرجع سابق، ص11.

وأستعدت القوات الفرنسية لتشتيت قوات المجاهدين 1907م في بسكرى فتوجهت من وداي حملة قوية بقيادة (بكري)* وهدفه تشتيت المجاهدين والقضاء على أدوارهم، فتم الزحف نحو دور بسكرى واستولى على أغنام المجاهد أحمد الريفي وقام بذبحها، ثم أستعد المجاهدون فالتحموا مع الفرنسيين في معركة حامية الوطيس، ودارت المعركة على "البركى" وجيشه وقتل البركي في المعركة، فغنم المجاهدون كثيراً من السلاح والخيل، أما بالنسبة للقوات الفرنسية فقد تلقت المزيد من المعونات المادية، ومنها دخلت القوات إلى أراضي دارفور السودانية.[1]

وقام النقيب "سيلي" والملازم "لانلور" والطبيب البيطري "لباتي" بحملة على عين كلكة في عام 1908م، لكنها فشلت بسبب الأتصالات التي أجراها أحد المواطنين المرافقين للحملة مع زعماء الجياد الليبيين وإخبارهم بخطة للهجوم ، فأدى إلى هزيمة القوات الفرنسية بعد أن منيت بخسائر فادحة في المعدات والأرواح.[2]

ثم قاد المجاهد صالح بوكريم في عام 1909م المجاهدين في معركة عنيفة ضد الفرنسيين في منطقة أنيدي (فادا)، وانتهت بهزيمة الفرنسيين، كما تمكن المجاهد عبدالله الفضيل الطوير ضد القضاء على كتيبة فرنسية بكاملها في منطقة "وشنكلي"، ثم هاجم المجاهدين وبعض القبائل التبو مركز القوات الفرنسية "بلمات"، وكبدوها بخسائر جسيمة، وتمكن حوالي مائتي (200) مجاهد من الانتصار على القوات الفرنسية التي حاولت الاستيلاء على "بوركو" في عام 1910م.[3]

قامت القوات الفرنسية بالاستعدادات من أجل محاصرة المجاهدين والهجوم عليهم في بلدة "ووي"، وخلال شهر الماء/ 1913م قامت القوات الفرنسية بالهجوم على البلدة فتحدى لهم المجاهدون بقيادة "صالح أبوكريم الزوي"، واستمرت

* بركي: تشادي الأصل من قبيلة القرعان.
(1) أرويعي، مرجع سابق، ص12.
(2) العاجي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، ص148.
(3) تشانجي، مرجع سابق، ص252.

المعركة لمدة أسبوع ثم تمكنت القوات الفرنسية من محاصرة المجاهدين وحسمت الموقف لصالحها بعد أسر المجاهد "صالح أبوكريم" وعدد من جنوده في البلدة.[1]

كما قامت القوات العثمانية بالتحرك من مرزق وسيطرت على "بارداي". ورداً على ذلك احتجت فرنسا لدى السلطات العثمانية، واعتبرت ذلك تدخلاً واختراقاً للمعاهدة عام 1899م، بين انجلترا وفرنسا، فردت الحكومة العثمانية بأنها ذات حق ولم توافق على تلك المعاهدة من قبل فقررت الحكومتان الدخول في مفاوضات لوضع حد لخلافاتهما في الصحراء الكبرى، ولكن ذلك لم يتم عندما علم رفي باشا قائد الحامية العثمانية بنزول القوات الإيطالية على سواحل ولاية طرابلس الغرب، فعاد إلى طرابلس تاركاً الحامية في (انيدي) ولم ترسل الحكومة العثمانية أية قوة عسكرية للبلاد.[2]

ثم دارت المعركة بين القوات الفرنسية بقيادة الملازم "ديفور"، والمجاهدين بقيادة المجاهد "عبدالله الفضيل الطوير الزوي" في منطقة عين كلكة، عندما حاول المجاهد عبدالله الفضيل بالهجوم على فرقة الملازم ديغور، ولم ينجح في تنفيذ خطته فاستشهد المجاهد عبدالله الطوير خلال المحاولة وسقط عدد كبير من الشهداء في المعركة.[3]

وهاجم العقيد "لارجو" والملازم "دوفورDurour" دور المجاهدين عند زاوية كلكة في يوم 24/نوفمبر/1913م، لمدة خمسة أيام متواصلة ثم سقطت كلكة في أيدي الفرنسيين، واستشهد في تلك المعركة المجاهد "محمد بوعريضة البرعصي" مع عدد من رجاله وقتل عدد من الجنود الفرنسيين على رأسهم النقيب "ماجونMaignan" والملازم "بيرلي" والملازم "لجاريون".[4]

ثم قام العقيد لارجو بتمشيط المناطق التي يتركز بها المجاهدين وهاجم القوات الفرنسية تجمعات المجاهدين في قرية (قرو)، بعد أن يعرضوا الفرنسيين لخسائر جسيمة في الأرواح والعتاد، حيث انسحب المجاهد محمد المهدي السني

---

(1) لرويمي، مرجع سابق، ص12.

(2) مصطفى حامد أرحومة، الوثائق الألمانية، المجموعة الأولى، ت. عمر عاشور، ط1، طرابلس، نشر مركز الجهاد الليبي، 1991م، وثيقة رقم (52)، (تقرير من باريس حول تركيا في افريقيا رقم (1)، 13340، بتاريخ 22/ أغسطس/ 1911م، صادر من السفارة الألمانية)، ص89.

(3) لرويمي، مرجع سابق، ص12.

(4) "الحشيري، "الدور المجاهدين في مقاومة الغزو الفرنسي لتشاد"، ص134.

من المعركة بسبب إصابتهُ بجرح في يده وذلك الانسحاب غيّر مجرى المعركة فانقلبت الأحداث وخسرت قوات المجاهدين في يوم 14/ ديسمبر/ 1913م، وتمكنت القوات الفرنسية من هزيمة المجاهدين وأسرت المجاهد محمد المهدي السنني وأنسحب باقي المجاهدين إلى الشمال قاصدين واحة الكفرة الليبية.[1]

وصل الفرنسيون إلى برداي شمال تشاد في يوم 23/الصيف/1914م فرفعوا أعلامهم فوق قسم جبال تبستي معلنين عزمهم على هزيمة المجاهدين، فلم يصمد المجاهدون طويلاً أمام الفرنسيين فانسحبوا نحو الكفرة، وتجمع المجاهدون القادمون من تشاد والنيجر في الكفرة وكذلك أسر الشهداء كأسرة البراني الساعدي وأسرة عبدالله الطوير الزوي، كما وصلت إلى الكفرة قيادات لها مكانتها في الجهاد كمحمد كاوضي ومحمد هاشم وغيث بوقنديل، وأصبح لهم دور مميز بعد عودتهم للوطن.[2]

لقد انتهت المقاومة الليبية التشادية للاستعمار الفرنسي في عام 1913م، بعد نضال دام أربعة عشر عاماً متواصلة منذ عام 1899م حتى عام 1913م قدم فيها البلدين مئات الشهداء دفاعاً عن البلاد، لكن هذه المقاومة توقفت من قبل المجاهدين الليبيين نظراً للغزو الإيطالي لولاية طرابلس.

ثالثاً: آثر الغزو الإيطالي لليبيا على العلاقات الليبية- التشادية (1911-1914م):

تعود بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا للمحاولة الأولى إلى معاهدة 1902م الموقعة بين فرنسا وإيطاليا، فمن خلالها تم إطلاق يد إيطاليا في ليبيا وفرنسا في مراكش، حيث بدأت إيطاليا بمحاولات للسيطرة على ليبيا تمهيداً لاستعمارها عسكرياً، فبدأت أولى خطواتها في ميدان الاستعمار بإتباع أسلوب التغلغل السلمي لليبيا، وتعد ليبيا فرصة لإيطاليا بعدما ضاعت آخر أحلامها في الحصول على تونس.

أخذت إيطاليا أسلوب التغلغل بعدة صور منها:

---

[1] أرويعي، مرجع سابق، ص13.

[2] محمد سعيد القشاط، الصحراء تشتعل 1899-1931م، ط1، د.ب، دار الملتقى، ص38-39.

1. استمالة الفعاليات المحلية في ولايتي طرابلس وبنغازي مثل زعماء القبائل والأعيان.

2. استغلال التذمر العام ضد الحكم العثماني وتحويله إلى مهادنة للاحتلال عند الوقوع.

3. زيادة نسبة الجالية الإيطالية في ليبيا عن طريق توسيع وتشجيع الهجرة إليها، حيث تم فتح فروع لبنك – روما – وإنشاء المدارس في كل من طرابلس وبنغازي وشراء الأراضي وزيادة حجم التبادل التجاري.[1]

هذه السياسة هيأت لإيطاليا إلى قيام بحملة دعائية ضخمة تصور فيها ليبيا مصدر هام بالنسبة لها من حيث الخيرات ، مما جعل العاطلين عن العمل الإيطاليين يتمنون الهجرة إليها لامتلاك هذه الأراضي.

ثم أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا في سبتمبر/1911م بحجة أن الضباط ورجال جمعية الاتحاد والترقي قد تعرضا لأمن الرعايا الإيطاليين للخطر الشديد بذلك تم تحريض أهالي طرابلس وبنغازي ضدهم، فأرسلت إيطاليا إنذاراً للباب العالي بتاريخ 28/سبتمبر/ 1911م ، (وتضمن الإنذار تهديد تركيا بالاستجابة لمطالب إيطاليا خلال 24ساعة أو تعلن عليها الحرب).[2]

حيث تضمن هذا التلغراف إنذاراً من قبل الحكومة الإيطالية إلى الباب العالي، يطلب منهم رداً خلال 24 ساعة حول إذا كان سيقومون بتوجيه هذا الأمر إلى ولاية طرابلس، فإذا لم يتم الرد خلال المدة المحددة فإن الحكومة الإيطالية سوف تنفذ قرارها، وسوف تتولى إدارة طرابلس وبرقة وهي على استعداد لتعويض الباب العالي مادياً وأدبياً معاً.

وفور إعلان الحرب أرسلت إيطاليا قوة مكونة من 34ألف جندي مشاه وعدد كبير من الفرسان، تصحبهم المدفعية الثقيلة بهدف احتلال طرابلس والخمس وبنغازي، فتم إطلاق المدافع في يوم 29/سبتمبر/1911م، على المدن الساحلية

---

(1) جاكو، مرجع سابق، ص18.

(2) مصطفى حافظ أرحومة، الوثائق الألمانية، المجموعة الثامنة، ج2 ، ت: عمر العالم، ط1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1993م، وثيقة رقم (116)، (تسليم الإنذار الإيطالي للباب العالي تلغراف من السفير الألماني بتركيا إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1911/9/28م، رقم 231)، ص203.

فقابلهم من الجهة الأخرى مقاومة شديدة شملت العثمانيين والليبيين بشكل مستمر.[1]

وكانت الحكومة العثمانية تهدف إلى إبعاد الخطر الإيطالي عن الولاية، حيث كانت تعاني العديد من المصاعب السياسية والاقتصادية في الداخل، وإلى التحديات والتهديدات الاستعمارية من الخارج، فهنا كانت الحكومة العثمانية تمقت التدخلات الإيطالية، وزيادة النشاط التوسعي الإيطالي في الولاية الغزو، فمن جهة أخرى كانت الحكومة العثمانية تتساهل في بعض الأحيان على الموافقة لبعض الشركات الإيطالية على إقامة المشاريع في الولاية بسبب الضغوط الإيطالية الدبلوماسية على الحكومة العثمانية ، ونظراً لضعف الدولة العثمانية السياسية والعسكري والاقتصادي بالدرجة الأولى، وعندها وافقت على تلك المشاريع الإيطالية تجنباً للمشاكل.[2]

أما الحكومة الفرنسية فقد حاولت منح ليبيا لإيطاليا، إلا أن الظروف الدولية نفسها أوجبت على فرنسا، أن يكون هناك تقارباً بينها من إيطاليا، فتكون طرابلس الغرب ثمناً له حيث وضح السفير الإيطالي بباريس الموقف الفرنسي من غزو طرابلس وأشار إلى أن فرنسا سوف تبقى وفيه لأداء التزاماتها المتعاقد عليها إضافة إلى صداقتها الخالصة اتجاه إيطاليا...) فمن حق إيطاليا التي نفذ صبرها أخيراً أن تحصل على ضمانات أكيدة بشأن الجالية الإيطالية في طرابلس.[3]

فإيطاليا التي أبعدتها فرنسا عن تونس لا يمكن أن تقف صامته أمام الأطماع الفرنسية في مراكش،كذلك تخوف إيطاليا من الاحتلال فرنسا لطرابلس الغرب، لذلك تحركت للمطالبة بتوضيح الأمور من فرنسا التي ردت على لسان "باريير" سفيرها في إيطاليا تحديداً في روما: "بأن فرنسا ليس لها على الإطلاق نوايا ميكافيلية في معارضة تحقيق أماني إيطاليا المشروعة في طرابلس، وأنها بعيداً عن الرغبة في تحطيم التوازن القائم في البحر المتوسط"، وبسرية تامة

---

[1] جاكو، مرجع سابق، ص18.

[2] عبدالله علي إبراهيم، "التطورات السياسية في ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، مجلة البحوث التاريخية، ع1 ، 2000ف، طرابلس ، مركز الجهاد الليبي، ص147.

[3] أرشيف، الوثائق الألمانية، م8، ج2 ، وثيقة رقم (102)، (الموقف الفرنسي من غزو طرابلس بتاريخ 1911/9/27م، رقم 15285- ورقم 289، تلغراف سفارة ألمانيا بباريس إلى وزارة الخارجية)، ص149.

سويت الأمور بيد إيطاليا وفرنسا في مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس، ودون أية معارضة وافقت إيطاليا على أن تظفر فرنسا بمراكش كما ذكرنا مسبقاً.[1]

رغم الأحداث والمواقف من قبل الحكومات الإيطالية والفرنسية-والتركية فإن الحكومة التركية استمرت بالنضال حتى رأت نفسها مضطرة إلى عقد الصلح مع إيطاليا، وتم توقيع الصلح مع إيطاليا ولم يوافق المجاهدون على توقيع معاهدة أو صلح (أوشي-لوزان) في أكتوبر/1912م، بوساطة انجلترا وسويسرا وقد نصت المعاهدة على أن توقف الدولتان – تركيا وإيطاليا القتال وتسحب تركيا جنودها من ليبيا.[2]

قد أثر توقيع هذه المعاهدة تأثيراً سلبياً مباشراً على حركة الجهاد في ليبيا، ذلك لاختلاف ظروف انتقال القيادة السياسية والعسكرية من السلطات العثمانية إلى الزعماء في كلا الجهتين الغربية والشرقية، كما تم إحلال فراغ سياسي ونقص في المؤن والمعدات الحربية فكل ذلك لم يوافق المجاهدين الليبيين عن استمرار الكفاح والجهاد ضد إيطاليا، حيث أصبحوا يعتمدون على أنفسهم في تمويل حركة الجهاد وتدبير أمر السلاح والتفكير في إستراتيجية جديدة لمواجهة العدو.[3]

كما أثر الغزو الإيطالي لليبيا على العلاقات الليبية التشادية من الجانب الاقتصادي والسياسي، فبوقوع ليبيا تحت دائرة الاستعمار الإيطالي وفقدت المناطق الليبية دورها في استمرار التواصل مع المناطق الإفريقية فيما وراء الصحراء التي سقطت هي الأخرى تحت سيطرة النفوذ الفرنسي، ومما زاد الأمر سوءاً أتباع فرنسا سياسة الفرنسة التي استهدفت من خلالها قطع الصلات الإنسانية بين المناطق الإفريقية ما وراء الصحراء الواقعة تحت نفوذها، ومناطق شمال إفريقيا فقد شكلت ما عرف بالمهارة (الجمال السريعة) لمراقبة الحدود وإنهاء حركة القوافل القديمة فحرمت الكل التنقل عن طريق القوافل، وقد ساعد الاستعمار

---

[1] جاك بيشون،المسألة الليبية في تسوية السلام، ت. على الغتوى، م. صالح مخزوم، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1991م، ص ص81-107.

[2] جاكو، مرجع سابق، ص19.

[3] عبدالله علي إبراهيم، "آثار صلح لوزان على حركة الجهاد"، بحوث ودراسات في التاريخ 1911-1943، ج2، ط2، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1998م، ص114.

الإيطالي في قطع الصلات بين المناطق الليبية والإفريقية فيما وراء الصحراء، بأن قضى على تجار القوافل عبر الصحراء وسد منافذ الاتصال.[1]

فالإيطاليون كانوا يرون ضرورة مد خط السكة الحديدة المزمع إقامتهُ عبر طرابلس – قومو – بلما، بينما رأى الفرنسيون مد المشروع عبر أحد طريقين الأول من الجزائر إلى تشاد عبر الجوليا وسلام وتمانا نانسيت، لينتهي عند نيامي أما الطريق الثاني فيبدأ من وهران عبر كولمبشار وادرار وريقان وبيذون الخامس وجاد وينتهي عند نيامي، ثم قدمت السلطات الإيطالية المشروع بصورة جديدة تحت أسم مخطط برقاوي، يبدأ من بنغازي إلى الكفرة ثم إلى فايا ومنها إلى انجامينا، ولكي تستطيع إيطاليا إقناع فرنسا حول المسألة أسندت إيطاليا حجة نجاح مثل هذا المشروع إلى أنه لا يخدم المصالح الإيطالية بالدرجة الأولى بل يخدم الوجود اللاتيني في شمال إفريقيا عامة.

كما ألحت فرنسا على إقامة طريق بري يربط طرابلس بأنجامينا ليستطيع المسافرون من خلاله الوصول إلى بحيرة تشاد، فبذلك قلت عملية استخدام طرق القوافل وانتقلت التجارة إلى المحيط الأطلسي. بعدما كانت تعبر الصحراء إلى شواطئ البحر المتوسط ومنها إلى أوروبا والعالم الجديد.وثم سيطرة الدول الأوروبية على التجارة وشؤونها التي كانت بأيدي محلية والسعي إلى البديل لوسائل النقل الحديثة كالسيارات والبواخر بدلاً من الإبل التي تكلف الوقت والجهد، وقد تأثر ذلك على تجارة القوافل بين البلدين بالسلب ولكنها لم تنقطع ، فقد ظلت التجارة مستمرة فيما بينهما مع نفس الطرق المعتادة التي سلكيا القوافل، رغم مراقبة الاستعمار الفرنسي والإيطالي وحمالات التفتيش والضرائب.[2]

لقد أدت الحرب الإيطالية من أجل السيطرة على ليبيا بإلحاق الضرر بالبلاد وسكانها، ودمار اقتصادها فانتهت الحرب التبادل الاقتصادي التجاري مع الدول الإفريقية فيما وراء الصحراء، فأخرت الحرب بالتبادل الاقتصادي من أجزاء الولاية على الطريق الجنوبي، ثم وضعت الزراعة والثروة الحيوانية في

---

(1) محمد البروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969م، 1977م، ص54.
(2) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص ص67-68.

خطر من خلال حرق المزروعات وتدمير آبار المياة ومصادر الثروة الحيوانية، فبسبب الحرب الشاملة فقدت الولاية مرات عديدة الكثير من المحاصيل والثروة الحيوانية، فأضطر الكثير من السكان الهرب نحو تونس ومصر وسوريا وتركيا وتشاد والنيجر، فالحرب هي المسئولة هنا على الهجرة مع تردي الوضع الاقتصادي بسبب الغزو الإيطالي على البلاد.

فالتدخل الاقتصادي الإيطالي أدى إلى إلحاق الضرر الكبير بالصناعات التقليدية، كما أوقفت التجارة وسط الولاية فبعض الصناعات والمواد لم تعد تصل للتجار، وأوقفت بعض الدكاكين للعامة عن العمل إضافة لتهديد القوات الإيطالية لهؤلاء الناس على عكس العلماء الذين أرادو تنفيذ مبدأ (الجهاد) عن طريق المهاجرين، فالعامة بدأو بالدفاع عن الوطن، كلما زاد الإيطاليون تنكيلاً لهم زادت قوى إيمانهم.[1]

وفي الوقت الذي كان فيه الليبيون يجاهدون ضد الفرنسيين بشمال مالي وشمال النيجر وتشاد، فقامت القوات الإيطالية بالنزول على الشواطئ الليبية في شهر سبتمبر/ 1911م، وهاجمت الأراضي الليبية بالتنسيق مع فرنسا وانجلترا.[2]

فكان الغزو الإيطالي للسواحل الليبية قد أجبر المجاهدين الليبيين لنقل حركة الجهاد من تشاد إلى السواحل الشمالية لليبيا حيث شارك بعض المجاهدين من تشاد في خوض المعارك ضد القوات الإيطالية في الجزء الشرقي من ليبيا، منهم المجاهد (قجة عبدالله) الذي أصبح أحد قادة المجاهدين في ليبيا، كما قاد عدة معارك منها مثلاً: يوم الحسين سنة 1915م، فأنظم له المجاهد (شيله القرعان وعباس خطاب وفرج القرعان، يوسف القرعاني ويوسف الكريداوي على قاجي والحاج باب الله، مسعود خولان والحاج فتح الباب وعبدالكريم القرعاني)، وقام هؤلاء المجاهدون التشاديون بالدفاع عن ليبيا كما قام المجاهدين الليبيين قبل ذلك بالدفاع عن تشاد ضد الغزو الفرنسي، رغم الإمكانيات البسيطة في الدفاع، إنما

---

(1) عقيل البرباز، "المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي 1911-1932م"، مجلة البحوث التاريخية، ع الأول، 1995م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، ص ص17-18-19.

(2) التشاد جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى 1854-1988م، ص29.

تمكنوا من الدفاع عن الوطن ضد الغزو الفرنسي من عام (1899م-1913م) وضد الغزو الإيطالي من عام (1913م-1925م).[1]

قد أثر الغزو الإيطالي على العلاقات بين ليبيا وتشاد من حيث حركة الجهاد، أي فيما يخص الجانب العسكري فقد انتقلت الحركة من الأراضي التشادية إلى الأراضي الليبية، فالمتتبع للأحداث العسكرية بين المجاهدين الليبيين والقوات الفرنسية في تشاد يلاحظ استمرار العمليات الحربية بين الطرفين، حتى بعد الغزو الإيطالي لليبيا خلال شهر أكتوبر/1911م، ولها بعد ذلك من أشهر وسنوات ويؤكد أن انسحاب المجاهدين من تلك الأراضي، فلم يكن سوى خطة حربية قام بها المجاهدون حيث أيقنوا أن الحرب النظامية بين الطرفين لن تكون في صالحهم، لذا قرروا الانسحاب والعودة إلى ميدان الجهاد في صورة حرب خاطفة بأسلوب الكر والفر الذي حير الفرنسيين، ليس في تشاد فقط كذلك في الجنوب الليبي، وانتهت المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين.[2]

إلا أن لتلك النهاية أسبابها وظروفها ونتائجها ومنها:

1. انسحاب أغلب المجاهدين الليبيين المفاجئ من أراضي تشاد، ونقص الدعم المادي الذي كان يقدمه أحمد الشريف ، وذلك على أثر الغزو الإيطالي لليبيا عام 1911م، حيث تحولت جبهة القتال إلى الأراضي الليبية، وتم تشكيل أدوار الجهاد في ليبيا ولم يبق من المجاهدين الليبيين في تشاد سوى مجموعات قليلة كان يقودهم المجاهد المهدي السني نائب أحمد الشريف في قرو، والمجاهد صالح بوكريم الزوي الذي كان يقود المجاهدين في إقليم أنيدي، والمجاهد محمد العريضة البرعصي قائد قوة المجاهدين في كلكة.[3]
2. انعكست العلاقات الايجابية بين تركيا وفرنسا سلباً على أحوال المجاهدين في تشاد، وذلك نقص في المؤن والأسلحة والذخائر اللازمة من الدولة العثمانية.
3. وقوع العدوان الإيطالي على السواحل الليبية، فأدى ذلك إلى انسحاب عدد كبير من القادة الميدانيين وعلى رأسهم المجاهد أحمد الشريف إلى الجبهات الليبية.

---

(1) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية ، ص ص93-94.
(2) الرويعي، مرجع سابق، ص ص14-15.
(3) الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال ، ص150.

4. أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وتداعياتها على الأوضاع العسكرية في ليبيا إلى تشتت جهود المجاهدين بين جبهات مختلفة واندلاع الثورات في كافة المناطق الجنوبية في ليبيا.
5. أن توقف عمليات المجاهدين الليبيين ضد القوات الفرنسية في تشاد كان مؤقتاً حيث وقعت عدة عمليات عسكرية حربية خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) ، ليس في تشاد والنيجر.

وبذلك يكون هذا الغزو الإيطالي قد أثر على العلاقات بين البلدين اقتصادياً وعسكرياً، وساهم في تحجيم دور ليبيا.

الفصل الثالث

(أثر إعادة الاحتلال الإيطالي لجنوب ليبيا على العلاقات الليبية التشادية)

الهجرات الليبية إلى بحيرة تشاد عام 1928م-1930م

علاقة الإدارة الفرنسية بالمهاجرين الليبيين في تشاد.

إيطاليا وفرنسا ومسألة الحدود الليبية التشادية.

أولاً – الهجرات الليبية إلى بحيرة تشاد عام 1928م–1930م:

سبقت الهجرة الثالثة للقبائل الليبية نحو بحيرة تشاد عام 1928م هجرتان في السابق، الأولى كانت في عام 1842م والثانية في عام 1861م، لأسباب اقتصادية، وسياسية وقد هاجرت مجموعات كبيرة من القبائل الليبية وغيرها إلى تشاد في فترات مختلفة منذ عام 1842م، إبان العهد العثماني وحتى عام 1928م في عهد الاحتلال الإيطالي.

وقد كانت الهجرة الثالثة نتيجة لاشتداد الحملات الإيطالية على المناطق التي استخدمت فيها القوات الإيطالية أسلحتها البرية والجوية، وكانت القوات الإيطالية قد شددت هجماتها ضد المجاهدين في سرت وجالو وأوجلة والنوفلية وزلة وهون.[1]

فبداية الهجرة الثالثة كانت هجرة داخلية من الشمال الليبي نحو الجنوب الليبي وتحديداً لمنطقة فزان، وأصبحت فزان الواقعة في عمق الصحراء ملجأ للقبائل المقاومة في القبلة والجبل الغربي، بالإضافة إلى قبائل فزان خاصة بعد هزيمة المقاومة في طرابلس الغرب عام 1923م أمام القوات الإيطالية؛ فقاد أولاد سليمان المقاومة خصوصاً أبناء سيف النصر أحفاد عبدالجليل: أحمد وعبدالجليل وعمر، للمقاومة في الجفرة وفزان، ونجحوا في إبعاد تقدم الجيش الإيطالي وخصوصاً في معارك تاقرفت في يوم 1مارس1928م، وقارة عافية في يوم 31أكتوبر1928م رغم المقاومة العنيفة أمام الجيش الإيطالي فلم تصمد مقاومة قبائل أولاد سليمان وورفلة والقذاذفة والزنتان، وأولاد يوسف والمشاشية أمام الجيش الإيطالي بسبب استخدام الطائرات والغازات السامة، فاضطرت القبائل الليبية في نهاية عام 1930م إما لتسليم سلاحهم أو الهجرة إلى تشاد وتونس ومصر والسودان.[2]

كما تقول الرواية إن بعض القبائل قد توجهت إلى منطقة بر العبيد وشملت القذاذفة الوملة وبن جذيرية قبيلة تعد من قبائل ورفلة، وقد هاجرت إلى النيجر

---

[1] الحضيري، العلاقات الليبية التشادية، ص25.

[2] علي رمضان حمودة، رواية حول هجرات القبائل الليبية 1928م-1930م إلى تشاد بعد معركة تاقرفت، قام بتفريغ الشريط "علي قريميدة"، الشريط مودع بمركز الجهاد الليبي، طرابلس، رقم تصنيف الشريط (9 158).

تحديداً في "كاوار"، وبقية القبائل الليبية المهاجرة اتجهت إلى الجزائر بصحبة المجاهد عبدالنبي بلخير، وعند وصول القبائل المهاجرة إلى كاوار منها اتجهوا إلى تشاد تحديداً في مركز "ماو"، ووصلوا بمساعدة خبير من قبيلة التبو يدعى "صالح ماينا" من القطرون، وسلكت قبائل أولاد سليمان وورفلة والمغاربة والمجابرة، والزوية والقذاذفة بقيادة سيف النصر الطريق الشرقي المعروف بطريق "فايا".[1]

وطيلت الطريق التي سلكها المهاجرون نحو تشاد يوضح لنا الراوي بان زاد العائلات المهاجرة هو الخنزاب* والفكريس** والترفاس*** وكان يوزع علىالنساء والأطفال وكبار السن من الرجال وكان ذلك لمدة ثلاثة أيام.[2]

كما أنطلقت مجموعة بقيادة أحمد سيف النصر وعبدالجليل سيف النصر من منطقة واو، وأم الأرانب باتجاه "أوزو" للدخول إلى الأراضي التشادية حيث يسيطر الفرنسيون عليها وعلى الحدود طلب الفرنسيون من المهاجرين تسليم أسلحتهم واتفقوا على يوم معين لتسليم السلاح والخروج من المنطقة الفرنسية، ولكنهم عادوا إلى الكفرة وشاركوا أولاد سليمان في معركة الكفرة عام 19-يناير-1931م.[3]

ثم قاد حركة الجهاد في الجبل الأخضر الشيخ عمر المختار بين عامي 1923-1932م ذاك الشيخ الجليل الذي جاهد في سبيل الله والوطن ضد الغزاة وهزمهم في العديد من المعارك، من خلال ابتكاره لنظام الأدوار وحاولت الحكومة الإيطالية إغرائه بالمال والراحة، فرفض ذلك وفضل الجهاد في سبيل الدين والوطن دليلاً على عمق إيمانه بالجهاد ضد الاستعمار الإيطالي.[4]

كانت ردة فعل القيادة الإيطالية في غاية الوحشية والعنف وبدأت بسياسة حرق الأراضي المزروعة والتموين والاستيلاء على قطعان المواشي، وبناء

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع الحاج الهمالي بن عيسى، حول الهجرة إلى تشاد في عام 1928-1930م، وعن معاملة الإدارة الفرنسية للمهاجرين في تشاد، سرت، بتاريخ 12 الصيف 2000ف.

* الخنزاب: اسم بدائي ينمو في المناطق الرعوية.

** الفكريس: نبات أجزاء النخلة من الأعلى والأسفل وكان بعضي علفا للحيوان.

*** الترفاس: نبات درني بنون أوراق يشبه البطاطس.

(2) علي أوحيدة الماجري، رواية حول هجرات 1928م-1930م إلى تشاد بعدما حصل لهم في منطقة "واو" ، قام بتسجيلها باحث بجامعة قاريونس بتاريخ 9 أغسطس1997م، الشريط مودع بمركز الجهاد الليبي، طرابلس، رقم التصنيف (123/11).

(3) القشاط الصحراء تشتعل، ص205.

(4) علي عبداللطيف حميدة، مرجع سابق، ص187.

الأسلاك المكهربة كحاجز حدودي بين برقة ومصر لقطع ومنع مرور القوافل المحملة بالتموين والتجارة لخنق أدوار المجاهد عمر المختار في الجبل الأخضر تدريجياً وذلك بغلق الحدود مع مصر وتشاد والسودان.

ورغم ذلك قامت معارك طاحنة ضد الاستعمار الإيطالي منها معركة تاقرفت عام 1928م ومعركة وادي الرتم والشويرف عام 1929م، وأم العبيد عام 1929م وشهدت الأشهر الأخيرة من عام 1929م هجمات مكثفة ضد المجاهدين من قبل الطليان في مناطق الجنوب، تحديداً في مرزق وأوباري وغات ومناطق سبها وبراك وواو الكبير، ولم يكن أمام المواطنين الذين تعرضوا للقصف الإيطالي سوى الهجرة لبعض الأقطار القريبة مثل تشاد والجزائر ومصر، واستقر كثير من المهاجرون في المناطق التشادية مثل: وادي عقى والجوارب وكانم وفايا، وعمل المهاجرون في الزراعة وجنى القطن، والقبائل الليبية المهاجرة التي استقرت في عقى اهتموا بتربية الحيوانات خاصة الإبل قد عاشوا حياة بدوية على نحو ما كانوا يعيشونها في ليبيا.[1]

إذاً لم تكن هجرة القبائل الليبية نحو تشاد وغيرها من المناطق العربية المجاورة من فراغ، إنما ساهم في هذه الهجرة الاستعمار الإيطالي خاصة في عهد النظام الفاشي وأسباب أخرى دفعتهم للهجرة بعد معركة تاقرفت وقارة عافية والكفرة ومنها:

1. الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد بسبب الاستعمار.
2. فرض الضرائب الباهظة على المواطنين.
3. سوء طريقة المعاملة في عملية جباية الضرائب.
4. اشتداد الحملات العسكرية الإيطالية ضد المقاومة الوطنية.

كما هو الحال في الهجرات السابقة فإن هجرة القبائل الليبية في الفترة من 1928م-1930م، لم تكن لمجرد الصدفة إنما ناتجة عن دراية سابقة بالمنطقة والحياة فيها؛ بالإضافة كونها فراراً من القهر الإيطالي، وكذلك لوجود قبائل ليبية مهاجرة في السابق نحو تشاد مثل أولاد سليمان والمجابرة والقذاذفة وورفلة

[1] العنتيري، العلاقات الليبية التشادية، ص26.

والشرفة والمغاربة وغيرهم من القبائل، بسبب الأحوال السيئة اقتصادياً وسياسياً، فكانت الهجرة الثالثة نتيجة لاشتداد الحملات الإيطالية في عامي 1928م-1929م لتصل القبائل المهاجرة نحو تشاد إلى أبشه وآتيه وموسورو وبحر الغزال والدقنة وفورت لامي وظلت تنتقل بقطعانها حول المنخفضات الشمالية ليعيشوا بسلام في تشاد.

ثانيـــاً:- علاقة الإدارة الفرنسية بالمهاجرين الليبيين في تشاد:

لقد كانت الهجرة الثالثة من أكبر الهجرات الليبية التي وصلت إلى تشاد بسبب حالة الذعر التي نتجه عن القصف الذي قامت به الطائرات الإيطالية، مما جعل الكثير من القبائل الليبية تتوجه إلى الجنوب نحو النيجر وتشاد وترتب على ذلك موت الكثير من المواطنين جوعاً وعطشاً.

كانت هذه الهجرات في الأعوام 1925م، 1928م، 1929م سواء كانت على هيئة هجرات جماعية أو عائلات برفقة قبائل مهاجرة نحو تشاد، والدافع من وراء هذه الهجرة واحدة وهو الاحتلال الإيطالي وقسوة النظام الفاشي.[1]

وتقول الرواية: إن المهاجرين قد استقروا في مناطق مختلفة مثل عقى وبوركو وكاوار والبعض هاجر إلى النيجر والجزائر، وقد اشتغل بعض من أستقر منهم في المدن وعملوا في التجارة، والذين استقروا في منطقة عقى عملوا في الرعي والزراعة، وأخذت القبائل المستقرة بتشكيل الأحلاف مع بعضها البعض مثل الحلف الذي قام بين قبائل ورفلة، وأولاد سليمان والقذاذفة، وتولى شيوخ هذه القبائل أمورهم في السلم والحرب.[2]

إن بعض القبائل الليبية المهاجرة إلى تشاد مثل الحسون وورفلة والقذاذفة في بداية هجرتهم واستقرارهم ، كانت في منطقة بخي وتجمعت فيها كافة القبائل المهاجرة ومنها اتجهوا إلى منطقة الهروج ثم أغداس واستقروا في وادي عقي باعتبار هذه المنطقة غنية بالمياه والبعض الأخر من القبائل استقروا في ماو.[3]

---

(1) الحاج الهمالي بن عيسى، مصدر سابق.
(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع الحاج موسى محمد أمريض، حول الهجرة إلى تشاد ومعاملة الإدارة الفرنسية للمهاجرين الليبيين في تشاد، سرت، بتاريخ 12 أغسطس 2009ف.
(3) الحاج الهمالي منصور، مصدر سابق.

وعندما وصل المهاجرون إلى الحدود التشادية استقبلتهم القوات الفرنسية، وطلبت منهم تسليم السلاح الذي بحوزتهم بعد أن سجلت كافة البيانات عن كل الأسر المهاجرة، وفرضت عليهم ضريبة على الممتلكات والفرد وتقول أحدى الروايات بأن الفرنسيين قد ساعدوا بعض القبائل الليبية المهاجرة نحو تشاد وساقتهم إلى مناطق يستقرون فيها، فكانت أحدى هذه المناطق منطقة وادي شردة وأمدوهم بالزاد وبعدد من الأبقار وحوالي 25 ثور، وعندما استقرت هذه القبائل ومن ضمنها قبيلة لأولاد سليمان الذي بحوزتهم حوالي 900 بندقية ويقوم الفرنسيون بتوزيع السلاح على كبار رجال القبيلة بعدما سجل اسم كل شخص استلم السلاح، والحاصل كان عدد البنادق في حدود 50 أو 60بندقية حسب ما يتذكره الشاهد.[1]

كما استقبلت القبائل الليبية المهاجرة بحفاوة من قبل القبائل المحلية في تشاد، ولم تعترض هذه القبائل يوماً على وجود القبائل الليبية وبذلك تقاسمت معها زادها ومسكنها وحيواناتها، وساعدت هذه القبائل المحلية مثل: الحساونة والمحاميد والقرعان، القبائل الليبية على الرعي وتربية الحيوانات وقدمت لهم النصح بشأن استبدال الإبل بالأبقار، تنوعت فبذلك تربية الحيوانات لدى المهاجرين حسب الظروف البيئية التي استقروا فيها.[2]

وبما أن أكثر المهاجرين كانوا من القبائل البدوية ومن التجار، فحرصوا على ممارسة ما ورثوه من نشاطات أثناء وجودهم في أوطانهم من زراعة ورعي وتجارة، وممارسة التجارة خاصة في مناطق وادي عقى وساهموا في نقل المنتوجات والسلع من تشاد إلى ليبيا، أما بالنسبة لفرنسا حسب ما تقوله لنا الرواية: فإن فرنسا لم تتدخل يوماً في التجارة ولا الحرف التي يمارسها المهاجرون، أي لم تفرض فرنسا سلع معينة يتاجرون بها أو منعت متاجرتها، كذلك بالنسبة للحرف سواء كانت الرعي أو الزراعة إنما فرضت عليهم ضريبة على التجارة والحيوان وتعرف الضريبة بـــ لانفو Las Imvots, Take وتدفع

---

(1) المجاهد رافع الخيال، رواية حول هجرات 1928م-1930م إلى تشاد ومعاملة الإدارة الفرنسية للمهاجرين الليبين في مناطق تشاد، قام بتسجيلها باحث بجامعة قاريونس وقام بتفريغها "البلى ابورقيبة"، بتاريخ 7 أغسطس 1977م، الشريط موضوع بمركز الجهاد الليبي، بفرع طرابلس، رقم التصنيف (14/11).

(2) الحاج موسى محمد أمريض، مصدر سابق.

بالفرنك الفرنسي باعتبارها العملة التي يتعاملون بها في تشاد في تلك الفترة، إضافة لذلك كانت فرنسا تمنح للتجار وأصحاب القوافل بطاقات أو ما يعرف بالتصريح عبارة عن ورقة يكتب فيها اسم التاجر وقبيلته وتختم من قبل الإدارة الفرنسية وتعتبر هذه الورقة بمثابة جواز سفر ليسمح له بالدخول والخروج دون عرقلة أثناء السفر من تشاد إلى ليبيا.[1]

نجد إن فرنسا كانت تعر اهتماماً بتجارة القوافل بين تشاد وليبيا فلذلك أحكمت المراقبة على القوافل المتجهة من تشاد إلى ليبيا وقد أمرت السلطات الفرنسية بتفتيش القوافل التجارية ومنح التصريحات وفرض الضرائب وإخضاع القوافل التجارية للجمرك وذلك لحماية التجار وضمان السلامة لقوافلهم، وتقول الرواية: بأن فرنسا قـد اهتمت بالمهاجرين في مناطق تشاد من حيث العناية الصحية فمنحتهم الأدوية المناسبة لتحميهم من الحمى والمرض وكدليل على ذلك عندما مرض والد الشاهد بالحمى قامت دورية فرنسية بتفقد المهاجرين فوجدته مصاب بالحمى وأمدته بالعلاج المناسب وشفى فذلك لم يكن بمحض الصدفة، لأن هدف فرنسا من ذلك حماية المهاجرين المستقرين في تشاد.

فقد ذكر لنا الشاهد: بأن القوات الفرنسية كانت تقوم بمساعدة المهاجرين في حال تعرضهم للسرقة أو فقدانهم لإبلهم أو ماشيتهم، فيحدثنا الشاهد عن حادثة حدثت لهم في القبيلة بأن أحد الأفراد كان يملك مجموعة من الإبل فضاعت في ذات يوم ولم يجدها، وأثناء مرور دورية فرنسية لتفقد احتياجات المهاجرين علمت بالحادثة، فخرجت مع أفراد من القبيلة للبحث عنها فوجدوا الإبل وأعادوها.[2]

على الرغم من أن هذه القبائل قد استقرت في مناطق مختلفة في تشاد غير أنها لم تنس يوماً عاداتها وتقاليدها وحق الجيرة والأخوة ومد العون لمن يحتاجها لأي فرد من أي قبيلة، وهنا نجد أن فرنسا لم تفرض عليهم يوماً أن يفرقوا بين أبناء القبائل فكلهم أبناء قبيلة واحدة على رغم اختلاطهم ببعضهم البعض في نجع واحد.

---

(1) الحاج موسى أمريض، مصدر سابق.
(2) الحاج موسى أمريض، مصدر سابق.

وفيما يتعلق بمجال التعليم فعندما وصل المهاجرون إلى تشاد لم يتركوا أبناءهم من دون تعليم ، فأقتصر التعليم على حفظ القرآن الكريم وبعض أمور الفقه والأحاديث النبوية، فكان لكل قبيلة مكان خاص يتعلم فيه الأبناء من قبل شيوخ الدين والعلم، ويذكر لنا شاهدنا اثنان منهم وهما "الشيخ الرياني والشيخ الزنتاني" وكان الشاهد نفسه أحد الأفراد الذين تعلم وحفظ القرآن والأحاديث وعلوم الدين على أيديهم.[1]

ولم تمنع الإدارة الفرنسية المهاجرين الليبيين من ممارسة التعليم والتعلم ولم تعارض دخول أبناء الليبيين المهاجرين للمدارس الفرنسية في تشاد تحديداً في العاصمة "فورت لامي" سابقاً "أنجامينا حالياً"، لكن الأهالي لم يدفعوا بأبنائهم لذلك إلا القليل وكانوا من قبائل ورفلة والقذاذفة والحسون، وحسب ما يتذكر الشاهد إن أحد الذين دخلوا المدارس الفرنسية يدعى "خليفة الجرم" وغيره.[2]

وفي مجال السياسة قد شجعت الإدارة الفرنسية القبائل الليبية المهاجرة على أن يتعلم أبنائهم في مدارس عسكرية ليتعلموا الأمور السياسية والعسكرية من أجل أن يكونوا موظفين في الإدارة الفرنسية في تشاد وفزان وضباط في الجيش الفرنسي، ورغم ذلك فإن الإدارة الفرنسية لم تسمح ليم بممارسة الأعمال السياسية الصرفة في الإدارة الفرنسية الخارجية كذلك لا تجد مهاجر ليبي في السجون الفرنسية الموجودة في تشاد.[3]

من خلال الروايات الشفوية التي تحصلت عليها من مركز الجهاد الليبي والمقابلات التي قمت بتسجيلها بغض النظر عن المقابلة الثالثة فكانت إمرأة إحدى المهاجرات إلى تشاد، والتي أفادتني بمعلوماتها وهي متشابها في بعض الأحداث، واحتراماً لرغبتها في عدم كتابة أسمها فلم أورد الاسم احتراماً لرغبتها، فقد لاحظت بأن الإدارة الفرنسية لم تبد أي رفض على تواجد القبائل الليبية المهاجرة، فقد قامت باستقبالهم والترحيب بهم بحيث فرضت عليهم الضرائب وتسليم السلاح مقابل عدم التدخل في شؤون وأمور الإدارة الفرنسية والعكس أي عدم تدخل

(1) الحاج موسى أمريض، مصدر سابق.
(2) الحاج الهمالي منصور، مصدر سابق.
(3) الحاج موسى أمريض، مصدر سابق، المجاهد رافع الخيل، مصدر سابق.

القبائل الليبية في شؤونهم سواء كان في الجانب السياسي للقبائل والاجتماعي والاقتصادي، إنما معاملة فرنسا هنا المهاجرين الليبيين معاملة جيدة بعكس معاملة الإدارة الإيطالية ليم في موطنهم ليبيا تلك المعاملة القاسية والظالمة بشتى الجوانب، والتي ساهمت بدفع هذه القبائل نحو الهجرة لتجد نفسها تعيش بأمان واستقرار أستمر ذلك حتى عام 1951م، وعندما استلم الحكم في ليبيا الملك إدريس السنوسي فطلب من القبائل المهاجرة الليبية العودة إلى الوطن ليبيا، فالبعض عاد إلى الوطن من حين إلى آخر، والسبب في بقائهم نظراً إلى الترابط الاجتماعي بين المهاجرين الليبيين وسكان البلاد في تشاد، فهذا الترابط قوي متين تجلى في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومعاملة الإدارة الفرنسية الجيدة لهم.

ثالثـاً – إيطاليا وفرنسا ومسألة الحدود الليبية التشادية:

نظراً لأهمية الجنوب الليبي عامة وفزان خاصة بالنسبة للمستعمرات الفرنسية في إفريقيا، الأخذة في التوسع هو ما دفعها للدخول في صراع مع القوى الأخرى لاقتطاع أجزاء منها، فتوسعها في منطقة بحيرة تشاد يحتم عليها الاهتمام بإقليم فزان كرابط للمستعمرات الفرنسية الإفريقية ببعضها البعض، وتكوين كتله افريقية تصل إفريقيا الشمالية بإفريقيا الغربية والكونغو عن طريق تشاد وعرف بـــــ"شعار خطة تشاد".

رغم الجهود التي بذلتها فرنسا في البداية لتحويل تجارة الصحراء من فزان، فلم تنجح لدرجة إن بعض الآراء رأت إن السيطرة على الصحراء هي باب إلى تشاد، ولن تكون إلا إذا أصبحت صاحبة السيادة على طرابلس.[1]

فأدركت الدول الأوروبية ومنها انجلترا خصم فرنسا التقليدي أهمية فزان في تلك الفترة، فلقد أقر الانجليز في منتصف القرن التاسع عشر أن الطريق المتوجه من طرابلس إلى الصحراء، والعكس هو الأفضل باعتباره الطريق الرئيسي الوحيد الذي يمكن اعتماده، لذلك كانت البعثات تتوالى إلى المنطقة وإنشاء

---

[1] كراوزه، مرجع سابق، ص135.

قنصليتين في "غدامس ومرزق" وهذا دليل على الأهمية التي تتمتع بها فزان في تلك الفترة.

أما السياسة الفرنسية تجاه المنطقة لها تهدف إلى تحقيق إمبراطورية استعمارية في شمال إفريقيـــا، وقـــد مرت بمراحل سياسية طويلة للوصول إلى هدفها من أجل عدم أثارة أي متاعب دولية تعيقها، لذلك توخت سياسة الحذر في تحركاتها وانعكست هذه السياسة على ولاية طرابلس الغرب وفزان.

- وجدت فرنسا نفسها في مواجهة مع الدولة العثمانية وعرف بالصراع العثماني الفرنسي حول الصحراء التي شكلت الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من ولاية طرابلس الغرب جزء منه، فنطلق على ذلك صفة الصراع رغم العلاقة بين فرنسا والدولة العثمانية كانت قد وصلت إلى حد القطيعة في أعقاب الاحتلال الأول لتونس 1881م، ولم يكن للدولة العثمانية أمامها سوى الاحتجاج وإرسال المذكرات إلى كل من اعتقدت أنه يمكن إن تقف بجانب رعاياها المسلمين، وفي ذات الوقت تعلن "أنها لا تعتبر المسألة التونسية محل خلاف مع فرنسا ولكن دون التخلي عن حقوقها في تونس"، هذا التصريح جاء بناء على تصريحات فرنسية تؤكد في مجملها إن فرنسا تفضل إن تكون الدولة العثمانية هي الجارة في طرابلس على أن تكون إيطاليا.[1]

لذلك شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر تنافساً فرنسياً عثمانياً حول الصحراء، فقد أدركت فرنسا إن النفوذ إلى الصحراء من الشمال لن يكون سهلاً إن لم يكن مستحيلاً في ظل تضارب هذه الأطماع مع مصالح دول أخرى، ونتيجة فشل المحاولات التي بذلتها فرنسا من عام 1852م حتى عام 1881م نراها تصرف النظر عن الصحراء بعد اختلال التوازن الدولي في البحر المتوسط.[2]

فسعت فرنسا من أجل المحافظة عليه بابتعادها عن الصحراء لفترة إلا أن الاهتمام بذلك عاد من جديد مع عام 1890م، فقامت فرنسا لتسوية الأوضاع مع

---

(1) حنان منصور، مرجع سابق، ص7.
(2) تشاتجي، مرجع سابق، ص127.

الدول المعنية بالأمر في مقدمتها انجلترا، وتم عقد معاهدة بين المانيا وانجلترا في يونيو/1980م لتسوية الأوضاع بينهما في افريقيا، مما جعل فرنسا تحتج وتطالب بمعاهدة مماثلة تسهل لها النفوذ إلى تشاد- تمبكتو، وثبتت بها حدود الهنترلاند* الجزائري.[1]

وتـــم لفرنسا مـــا أرادت في اليوم 5/أغسطس/1890م، أعلن التصريح الفرنسي الانجليزي المشترك الذي عد اتفاقاً استندت عليه فرنسا فيما بعد في بناء أهم جزء من إمبراطوريتها في إفريقيا، إذ نص هذا التصريح على تحديد مناطق النفوذ الفرنسية والانجليزية بين تشاد والنيجر من جانب والنيل من جانب أخر.[2]

ضمن التصريح لفرنسا أن تضم الأقاليم الواقعة شمال الخط الممتد بين ساي على نهر النيجر إلى باروة على بحيرة تشاد، بالتالي تحصل فرنسا على منفذ إلى تشاد من الغرب ، كذلك يضمن لها إن تمد نفوذها نحو الشرق بخط يصل الطرف الجنوبي لفزان مع باروة وإن حقوق الباب العالي على فزان لم تمس بل وللتأكيد على عدم المساس بها، وإن ما تم الاتفاق عليه لا يمكن أن يضر بحقوق الباب العالي في الجنوب الطرابلسي.[3]

أعد هذا التصريح معاهدة شمولية وحصلت فرنسا بموجبها على حرية التحرك في الصحراء، وبناء كتله أفريقية تصل أفريقيا الشمالية بالغربية، ومن هنا نشأت قضية الهنترلاند طرابلس اصطلاحاً عرف بالصراع العثماني الفرنسي في الصحراء الكبرى رغم ما حدث من أحداث لا يرق وصفها بالصراع.

أرسلت الدولة العثمانية مذكرة احتجاج في شهر أكتوبر 1890م لكل من فرنسا وانجلترا ، فاحتوت تفسير لنظرية الهنترلاند الطرابلسي وفق ما هو متفق عليه في مؤتمر برلين 1885م.[4]

إن المناطق التي تسري عليها حقوق السلطان هي "الإقاليم الخاضعة لحكومة ولاية طرابلس الغرب المباشر مثل غدامس وغات وبلاد الازقر ومرزق

---

* الهنترلاند: مصطلح يعني الأرض الداخلية الواقعة في اليابسة لدولة تحكم الساحل، وتعني الأرض الطرفية الغير متفق عليها.

(1) تشانجي، مرجع سابق، ص135.

(2) بيشون، مرجع سابق، ص66. أنظر ملحق الخرائط رقم (4).

(3) بيشون، مرجع سابق، ص66.

(4) تشانجي، مرجع سابق، ص173.

والقطرون وتجرهي وتوابعها، فإن السلطات العثمانية تمتد إلى كل الأقاليم الممتدة جنوباً إلى تشاد والكامرون وحوض الكونغو وغرباً إلى خط 16 شرق باريس وشرقاً على دارفور"، ولم يلق هذا الاحتجاج أي اهتمام بل عدّ من قبل فرنسا غير مقبول، فالأمر يتعلق بهنترلاند معنوي يفتقد إلى السند القانوني وفق الأعراف التي يقرها القانون الدولي.[1]

لم تضف الدولة العثمانية للمذكرة أية جهود تذكر واكتفت بما نصت عليه المعاهدة من حماية لحقوق السلطان في الجنوب الليبي، وكان الرد الفرنسي في يوم 29/نوفمبر/1890م، الذي أكد على "نظرية الهنترلاند لم تعد قاعدة حقوقية دولية، والرد الحاسم على هذا الجدل حول الاتفاقية المذكورة فاكتفت الدولة العثمانية بالمادة التي تحفظ حقوقها.[2]

أما عن صدى المعاهدة دولياً فإن الدولة المعنية بالأمر بعد الدولة العثمانية مباشرة كانت إيطاليا، وأكدت في البداية على أن فرنسا بهذه المعاهدة تهدد طرق الصحراء واقتصاد طرابلس، والإخلال بالتوازن الدولي في البحر المتوسط لذا حاولت أن تثير الدولة العثمانية بحثها على مطالبة فرنسا بتوضيح الأمور.[3]

ومن خلال التقرير الذي أرسله القائم بأعمال القنصلية الملكية الإيطالية في طرابلس إلى وزير الخارجية الإيطالي في يوم 24/أغسطس/1896م يوضح فيه إن إيطاليا تهدف من وراء تدخلها في الموضوع إلى الدفاع الشرعي عن مصالح عديدة تربطها بالمنطقة، لمنع سقوط غدامس وغات بأيدي الفرنسيين ويشير الوالي العثماني قد أبدى امتنانه لما تقوم به إيطاليا ووعد بمناهضة المطامع الفرنسية نحو طرابلس الغرب مما دفع فرنسا للإعلان عن عدم نيتها في التوسع شرقاً نحو طرابلس.[4]

إن هذه الاتفاقية قد تلتها اتفاقيات أخرى كانت جميعها تبحث في تحديد النفوذ الانجليزي والفرنسي بأجزاء مختلفة من القارة الإفريقية "السودان – نيجيريا" فإن فرنسا ظلت مشغولة بمسألة الحصول على اتفاق أخر يضمن ويؤكد بوضوح

---

(1) بيشون، مرجع سابق، ص ص89-90.
(2) شلبي، مرجع سابق، ص140.
(3) بيشون، مرجع سابق، ص98.
(4) حنان منصور، مرجع سابق، ص9.

على مناطق نفوذها ما بين طرابلس والكامرون، يكون بمثابة الاتفاق النهائي حتى لا تنازعها في المنطقة أية دولة أخرى خاصة أنه أصبحت هناك أطماع لدول أخرى في طرابلس، يمكن أن تمتد إلى المناطق التي تعدها فرنسا جزء من مستعمراتها.

إذ تم في يوم 21/مارس/1899م عقد اتفاقية جديدة بين فرنسا وانجلترا، أكدت على الاتفاقيات السابقة حيث تم إيجاد حدود جديدة ألحقت بموجبه كل من "كانم وباقرمي ووداي وتبستي بوركو والاينانغا وإلايندي"، بمناطق النفوذ الفرنسي ووفق الرأي الفرنسي فإن فزان أبقيت بعيدة عن نفوذها، ويشير الفرنسيون إلى أن الخريطة الملحقة بالاتفاق تدل على ذلك والتي أظهرت الحدود الليبية الجزائرية على شكل زاوية داخلية تتوغل في طرابلس ما بين غدامس وغات.[1]

لم تجد الدولة العثمانية من جديد أمامها سوى الاحتجاج على هذه الاتفاقية، حيث أرسلت في يوم 28/مارس/1899م إلى كل من فرنسا وانجلترا طلب لتوضيح الأمر والاحتجاج على نص الاتفاقية، وكان الرد هذه المرة حاسماً وقوياً إذ أوضح وزير الخارجية الفرنسية بنفسه إن الأراضي التي تم ضمها بنص الاتفاقية الأخيرة ما هي إلا هنترلاند لممتلكات فرنسا حول بحيرة تشاد.[2]

ورغم إن السفير العثماني في باريس أشار إلى أن الهنترلان وفق ما جاء في مؤتمر برلين يمتد من الشمال إلى الجنوب، وليس العكس لكنه أشار إلى إن حقوق الدولة العثمانية في هذه المناطق تمتد إلى أبعد من عام 1890م.[3]

لكن افتقار الدولة العثمانية إلى السند القانوني وعدم تأكيدها لسلطتها الفعلية على هذه المناطق، بالرغم من مطالبة سكان تلك المناطق المتكررة بالانضمام إلى حظيرة الدولة العثمانية وقبولهم بإرسال قوة عسكرية، لتكون مناطقهم تابعة لها مما كان يعطيها فرصة في أثبات حقوقها، غير إن ذلك جعل من احتياجها نظري وفلسفي وجعلها تكتفي بالقبول بتعهد فرنسا بعدم المساس بقوافل طرابلس أصبحت فزان رأس بدون جسد فيما أصبحت تلك المناطق المجاورة أطراف كجسد بدون

---

(1) بيشون، مرجع سابق، ص69، أنظر ملحق الخرائط رقم (5).
(2) تشاتجي، مرجع سابق، ص164.
(3) بيشون، مرجع سابق، ص69.

رأس، وحاولت الدولة العثمانية استطلاع آراء الدول الكبرى حول المعاهدة، فلم تلق ما كانت ترجوه من تأييد خاصة من إيطاليا التي بدأت قلقة في البداية، لكن سرعة تحرك فرنسا باحتواء الموقف فاقت التوقعات وقضت على الأماني العثمانية، ودخلت فرنسا مع إيطاليا مرحلة جديدة من العلاقات رسمتها فرنسا بدقة، وذلك من خلال تأكيدها على عدم معارضتها للمشاريع الإيطالية في طرابلس، وإن ليس لها أية أطماع فيها ويظهر ذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين السفير "باريز" في إيطاليا والمركيز " فيسكوني فينوسينتا" وزير الخارجية الإيطالية وتضمنت اعترافاً متبادلاً لمصالح كل منهما في المغرب وطرابلس.[1]

ومن خلال لقاء "ديلكاس" وزير الخارجية الفرنسية بالسفير العثماني "منيربيك" بباريس في شهر يونيو/1899م، أكد "ديكاس" على أن فزان هي منطقة النفوذ الطرابلسي فقط، وإن ما استولت عليه فرنسا وفق المعاهدة هي مناطق خالية من أي نفوذ دولي.[2]

هكذا تخلت الدولة العثمانية عن الاستمرار في سياسة المطالبة والاحتجاج ليس بسبب ضعف سياستها وموقفها الدولي المعهود فقط وإنما من أجل الحصول على التأييد والمساندة الفرنسية في حال تحرك ايطاليا لاحتلال طرابلس، وحصلت نظرياً على تعهد من السفير الفرنسي في اسطنبول بعدم قبول فرنسا بأي عدوان قد يقع على طرابلس وذلك في شهر يونيو/1900م.[3]

يمكن أن نقول بإن فزان لم تكن خارج حدود المناطق التي سعت فرنسا من أجل الحصول عليها خاصة "غدامس وغات"، لتكون كتله افريقية فرنسية في الشمال ، غير أن سياستها القاضية بعدم الاخلال بالتوازن الدولي في المتوسط وخاصة فيما يتعلق بالدولة العثمانية، التي كانت علاقاتها معها متوترة بسبب احتلال فرنسا لتونس عام 1881م، كذلك ما طرأ على الموقف الدولي من ظهور نية إيطاليا في احتلال طرابلس، جعل التقارب بينهما أمراً توجبه الظروف بالإضافة للمصالح المشتركة التي تستوجب بقاء الدولة العثمانية في مصر

---

(1) بيشون، مرجع سابق، ص108.
(2) بيشون، نفس المرجع، ص108.
(3) تشقجي، مرجع سابق، ص177.

وطرابلس، مما جعل الدولة العثمانية تنتهج سياسة التسليم بالأمر الواقع فيما يخص قضية الهنترلاند الطرابلسي.

فكان الصراع مع العثمانيين أمراً واقعاً باعتبار إن هذه المناطق ليست جزء من فضاء فزان التابعة لولاية طرابلس الغرب، بل هي جزء من الممتلكات الفرنسية في أفريقيا، بموجب تصريح 5أغسطس1890م واتفاقية 21مارس1899م والخرائط الملحقة بهما: ووفق لهذه الاتفاقيات أصبح لفزان حدوداً وهي التي لم تعرف في تاريخها أي حدود، بل أن الفرنسيين اعتبروا فزان نفسها هي الهنترلاند الطرابلسي.[1]

بالتالي تصبح الحدود على النحو التالي: "الحدود بين طرابلس والجزائر على شكل زاوية منفرجة متغلغلة في الأراضي الطرابلسية، ما بين غدامس وغات حيث تبدأ من قاز الجميل إلى 6كم جنوب الخط الموازي لغدامس وتنكسر نحو الجنوب الشرقي لتعبر رمال الديادين حتى التماس مع خط 28شرقاً الموازي للطريق المباشر من طرابلس إلى مرزق عن طريق الحاسي وأوباري، لتتحول بعد ذلك إلى الجنوب الغربي ويصل مروراً إلى 600كم تقريباً إلى جنوب غدامس باتجاه الشرق إلى ما يقارب من غات"، فيتضح لنا حجم الأراضي المنقطعة والتي تشكل أهمية كاملة لفزان.[2]

وإدراكاً من فرنسا للأهمية التي يتمتع بها هذا الجزء لم تكتف بالاستقطاعات من ناحية الجزائر وتشاد، التي تعد حدود جنوبية وجنوبية غربية ونجدها تسعى لتحديد الحدود الغربية لولاية طرابلس الغرب من ناحية تونس لأحكام السيطرة على المنطقة الجنوبية، والمقصود تحقيق هدفها في إيصال مستعمراتها في الشمال بمستعمراتها في الجنوب عن طريق أقصر الطرق، ونفذت هذه العملية أيضاً وفق سياسة استعمارية اختلفت عن تلك التي انتهجت في فزان ، إلا أن الهدف منها هو ذاته وهو التوسع في صمت على حساب الأراضي الطرابلسية، واستخدمت في ذلك وسائل مختلفة منها أثارة بعض القلاقل على

(1) تشقمي، مرجع سابق، ص173.
(2) عطيه مخزوم، "فرنسا وقضية الحدود" ، مجلة البحوث التاريخية ع1، مركز الجهاد الليبي، طرابلس، 1990م، ص166.

الحدود بين القبائل القاطنة لتلك المناطق "أوصلت فرنسا في النهاية إلى أبواب غدامس".[1]

ونظراً لتزايد الحوادث الحدودية طالبت فرنسا الدولة العثمانية بتشكيل لجنة مشتركة لتحديد الحدود الغربية، بعد أن قامت باحتلال أجزاء مهمة كما حدث في آبار هو هانت وكماسانين وغيرها من الآبار التي تم ضمها إلى مستعمراتها في تونس والجزائر، وهذه المناطق على ارتباط وثيق بفزان لوقوعها على طرق القوافل المتجهة إلى فزان وتشاد والنيجر، وقد اجتمعت هذه اللجنة فعلياً في يوم 11/أبريل/1910م، وتم توقيع اتفاقية تثبيت الحدود.[2]

غير أن الظروف الدولية لم تسمح لهذه اللجنة باستكمال أعمالها بسبب الاحتلال الإيطالي لطرابلس في شهور أكتوبر/1911م، هذا الاحتلال الذي حاولت فرنسا منعه إلا إن الظروف الدولية نفسها أوجبت عليها القبول به، كما أوجبت تقارباً بين فرنسا وإيطاليا تكون طرابلس الغرب ثمناً له.

إيطاليا التي أبعدتها فرنسا عن تونس لا يمكن أن تقف صامته أمام الأطماع الفرنسية في مراكش، وكذلك تخوفها من احتلال فرنسي لطرابلس الغرب، لذلك تحركت للمطالبة بتوضيح الأمور من فرنسا التي ردت على لسان "باريز" سفيرها في روما "بأن فرنسا ليس لها على الإطلاق نوايا ميكافيلية معارضة تحقيق أماني إيطاليا المشروعة في طرابلس وإنها بعيدة عن الرغبة في تحطيم التوازن القائم في البحر المتوسط".[3]

وبسرعة تامة سويت الأمور بين ايطاليا وفرنسا في مقابل إطلاق يد ايطاليا في طرابلس، ودون أية معارضة وافقت ايطاليا على أنه تظفر فرنسا بمراكش، وكانت المسألة قد حسمت قبل عقد مؤتمر الجزيرة الدولي.[4]

فبعد احتلال ايطاليا لطرابلس وتوقيع معاهدة "اوشي لوزان عام 8- التمور – 1912م"، ومن خلالها فرضت سيطرتها ايطاليا على أجزاء البلاد وقد واجهتها

---

(1) انريكو انسباتو، العلاقات العربية الإيطالية 1902-1930م، ت. عمر البارودي، مراجعة الرحمن سالم الجيلي، طرابلس، مركز الجهاد، 1980م.
(2) بيشون، مرجع سابق، ص81.
(3) بيشون، نفس المرجع، ص107.
(4) جيوليتي، المرجع السابق، ص ص52-53-54.

صعوبات جمة في السيطرة على فزان، فلم تتمكن من إحكام السيطرة عليه إلا في أعقاب حملة مياتي عام 1914م، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى وقيام الثورة في الأقاليم أخرجته مرة ثانية من السيطرة الايطالية. واغتنمت الدولة العثمانية الفرصة في أعقاب إعلان الثورة هناك، وأرسلت أحد ضباطها لقيادة الحرب في فزان ضد ايطاليا وفرنسا.[1]

وفي ظل هذه الظروف زاد يقين وإدراك فرنسا بأهمية فزان لمستعمراتها في المنطقة، بالرغم من كل جهودها السابقة التي ظنت أنها تمكنت من خلالها تحقيق هدفها، إلا أن الاستيلاء على الأقاليم بالكامل على ما يبدو هو الذي كان سيضمن لها الهدف، فقد شكل الإقليم خلال الحرب مصدر تهديد مباشر لمستعمراتها الثلاث من الناحية الحدودية وهذا اضطرها إلى رفع عدد قواتها على الحدود الجزائرية والتونسية إلى 15 ألف جندي.[2]

كما عقدت اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا في يوم 12/سبتمبر/1919م وذلك للتخلي لإيطاليا عن واحتي البركت والفيوت وكذلك عن طريق القوافل بين غدامس وتمو لقطع الطريق على حملات صحفية في روما وفرنسا وتم نشر نصوص الاتفاقيات السرية الموقعة بين الدولتين عامي 1900م-1902م، وحسب ما أعلنه "السيد تيتوني" في يوم 27/سبتمبر/1919م قبلت ايطاليا العرض الفرنسي بالتنازل عن واحتي البركة والفيوت والمنطقة التي تحتوي على طرق القوافل بين غدامس – غات – تمو، أما الحكومة الفرنسية قررت احترام تعهداتها الواردة في معاهدة لندن، وأخذ المصالح الإيطالية بعين الاعتبار لا تتعارض مع مصالحها ، ولم تطلب حكومة فرنسا مقابل ذلك إلا ضمان أن مركز غدامس وغات اللذين أخليا من القوات الإيطالية، أثناء الحرب العالمية الأولى سيتم إعادة احتلالهما في أقرب أجل وذلك للحفاظ على الأمن في تلك النواحي.[3]

وقد منح اتفاق 12/سبتمبر/1919م الفرنسي الإيطالي ما طلبته إيطاليا في الحدود الغربية لليبيا، وضمن لها في المستقبل إضافة إلى ذلك منفذاً تجارياً إلى

---

[1] جرانزياني، نفس المرجع السابق، من ص470-471.
[2] بيشون، مرجع سابق، ص159.
[3] بيشون، مرجع سابق، ص244.

تشاد عن طريق إمكانية ربط الخطوط الحديدية مع المساواة في المعاملة بين رعايا وبضائع البلدين، وقدم مشروع القانون المتعلق بالتصديق على اتفاق 12/سبتمبر/1919م لمجلس النواب الفرنسي عام 1920م، وقدم التقرير في يوم 22/ديسمبر/1921م من قبل "السيد ادوارد سوليية" فرفض المجلس المشروع إلا في يوم31/فبراير/1923م صدر قانون التصديق على الاتفاق ونفذ في يوم 16/نوفمبر/1923م ولم يوافق البرلمان الإيطالي على الاتفاق حتى أعادت دراسته الحكومة الفاشية وصدق من قبل مجلس النواب في يوم 12/نوفمبر/1924م، ولتخطيط الحدود الجديدة يجب انتظار احتلال غات وغدامس من قبل القوات الإيطالية وفي عام 1930م توترت العلاقات الفرنسية الإيطالية، وسبب اتفاق 12/سبتمبر/1919م خيبة كبرى لإيطاليا حيث كانت تتوقع الحصول على مكتسبات إقليمية واسعة، وبقيت مسألة تبستي والبركو أو أي تعويض بديل عن المنطقتين، مسألة قائمة وموضوع محادثات جديدة.[1]

إن اتفاقية مارس 1899 بين بريطانيا وفرنسا واتفاقية 12/سبتمبر/1919م بين فرنسا وإيطاليا ما هي إلا اتفاقيات توزيع مناطق نفوذ وتقسيم أراضي مستعمرات بين الدول الاستعمارية، وتعد هذه المعاهدات دولية ومنها قُررت الحدود الليبية، ومارست إيطاليا ضغط على فرنسا في اتفاقية 12/سبتمبر/1919م من حيث توزيع غنائم الحرب وذلك لعدم تعويضها عن مشاركتها في الحرب العالمية الأولى، وعندما وصل "موسوليني" الفاشستي للحكم حاولت الحكومة الفرنسية تفاديه.

انتهز رئيس الوزراء الفرنسي "بيير لافال" علاقته الودية مع "موسوليني" فتقرب منه وتفاهم معه وعقد معه معاهدة روما في يوم 7/يناير/1938م، بموجبها تنازلت فرنسا لايطاليا عن بعض الأراضي الحدودية حول مستعمرة ليبيا والصومال، ومثل التنازل شريط من الأراضي في الجنوب الليبي تقع واحة "أوزو" في منتصفه غير أن ايطاليا لم تحتل ذاك الشريط انتظاراً لموافقة البرلمانيين الفرنسي والإيطالي على معاهدة روما في عام 1935م، ثم زادت مطامع

---

[1] بيشون، مرجع سابق، ص248. أنظر ملحق الخرائط رقم (6).

موسوليني وتفاقمت ونمى جشعه فوقع في شرك أطماعه ذلك أنه أوعز لبرلمانه رفض التصديق على معاهدة روما، كما أمر وزير خارجيته إبلاغ فرنسا أن تلك المعاهدة الموقعة في 1935م "تعد ملغية وبناء على ذلك أرسل وزير خارجية إيطاليا في يوم 7/يناير/1938م خطاباً للسفير الفرنسي في روما، يوضح فيه "سبب إلغاء المعاهدة نظراً للأحداث التي أعقبت تطبيق العقوبة على إيطاليا بسبب غزوها للحبشة".[1]

نظراً للظروف الدولية الجديدة انعكست الأحداث على ليبيا عامةً وفزان خاصة بالإضافة لمناطق الجنوب الليبي، وخاصة بعد تولي الحكم الحزب الفاشي في إيطاليا، وسوء العلاقات بين فرنسا وإيطاليا بسبب مشاكل الحدود وتسويتها من خلال عقد الاتفاقيات ما لبثت أن تطورت الأوضاع الدولية بدخول العالم الحرب العالمية الثانية، فأدخلت الجنوب الليبي لمنحنى جديد كان لازماً أن يصل منذ نصف قرن تقريباً، بسبب التنافس الشديد الذي دار حوله والأطماع الفرنسية التي تدور حول ضمه إلى مستعمراتها في الشمال الأفريقي لتكونه حلقة وصل بين مستعمراتها في الشمال وما وراء الصحراء.

[1] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا، بريطانيا، 1992م، ص238.

الفصل الرابع

أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الليبية التشادية

الحملات الفرنسية على الكفرة وفزان

الإدارة الفرنسية في فزان من 1940-1957م.

النشاط السياسي في فزان تحت حكم الإدارة الفرنسية.

اتفاقية الحدود (أوزو).

1. الحملات الفرنسية على الكفرة وفزان:

بذلت فرنسا وبريطانيا جهوداً كبيرة لكي تبقى ايطاليا على الحياد، أو أن تنظم إليهما خلال الحرب العالمية الثانية، إلا إن موقف إيطاليا كان مرهوناً بتغير الاتجاهات العسكرية، حيث أعلن أحد الساسة الإيطاليين فيرجينيو غايدا في 12 ديسمبر 1939م أن الوقت لم يحن بعد لتحديد موقف إيطاليا.[1]

إلا أن الاستعدادات الإيطالية في ليبيا كانت واضحة وكبيرة وتطورت الأمور بشكل سريع إلى أن أعلنت ايطاليا انضمامها إلى ألمانيا ضد دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في 10 يونيو 1940م.[2]

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان موسوليني* يرى بأن تشاد تعتبر امتداداً طبيعياً للجنوب الليبي فزان، غير أن الفرنسيين لم يسمحوا للسلطات الإيطالية بالتقدم والاستيلاء على المسافة بين المناطق الواقعة بين واحة القطرون في فزان جنوبي سبها وتيبستي، ولو سيطر عليها موسوليني لهدد الوجود الفرنسي لأنه بهذه السيطرة سيتمكن من التحكم بطرق المواصلات ما بين بارداي وسهل يبي في بورنو باتجاه فايا وعين جالاكا، وهي تشكل قواعد متقدمة للفرنسيين، واعتبروا تقدم الايطاليين إلى تلك المناطق تهديداً لوجودهم في تشاد، ولكن فرنسا كانت على علم بنوايا موسوليني وكانت تجهز هذه القواعد في تشاد لتجعل منها مراكز انطلاق نحو الجنوب الليبي، فيما بعد اتجهت نحو فزان خلال الحرب العالمية الثانية.[3]

وجاء إعلان موسوليني الحرب بعد أن ظن أن النصر سيكون حليف ألمانيا بعد الهزائم التي لحقت بالحلفاء والتي تلاها سقوط باريس في 5 يونيو 1940م، وتشكيل حكومة "فيشي، Vichy" التي وجدت نفسها مجبرة على توقيع الهدنة

---

(1) بيشون، مرجع سابق، ص360.

(2) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ج2، الإسكندرية، مؤسسة الشباب، د.ت، ص72.

* موسوليني: زعيم الحزب الفاشي الحاكم في ايطاليا.

(3) محمد رجائي ريان، الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي، مجلة البحوث التاريخية، ع1، السنة 12، يناير 1995م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، ص97.

وبالتالي الانتقال إلى الجزائر ومواجهة خطر القوات الألمانية القادمة من ليبيا بعد هذا الإعلان.[1]

بعد هذه الهزيمة التي تعرضت لها فرنسا وبرز "شارل ديغول Charl De Gaul" كزعيم لفرنسا الحرة كممثلة لفرنسا عامة واعتراف الدول الأوروبية به جعل الأحداث تتطور تتبعاً، وسعت هذه الحكومة إلى أحكام السيطرة على المستعمرات الفرنسية في آسيا وأفريقيا، ولكي تضمن هذه الحكومة تأييد المستعمرات، ووعدت فرنسا الحرة سكان هذه المستعمرات بالاستقلال في حالة خروجها منتصرة بعد نهاية الحرب العالمية.[2]

وبطبيعة الحال كانت تشاد من ضمن تلك المستعمرات الفرنسية المهمة في أفريقيا، حيث اتخذت تشاد نقطة الانطلاق في الهجوم على ايطاليا في الجنوب الليبي.

إذ نظرنا إلى الوجود الإيطالي في ليبيا كتهديد لفرنسا الحرة ومستعمراتها في أفريقيا الاستوائية وتهديد لحلفائها في مصر والسودان، فبذلك تقدم السيد إدريس السنوسي إلى الانجليز وطلب منهم إنشاء فرقة عسكرية ليبية في 9 أغسطس 1940م، وأمدتها بالسلاح والعتاد وأخذت مكانها بين جيوش الحلفاء التي تحارب ضد إيطاليا.[3]

واصدر السيد إدريس السنوسي بيوم 10/يوليو/1940م مرسوماً ملكياً بنص "بأن الأراضي الليبية في حالة حرب تبدأ من يوم هذا التاريخ" ووزع المرسوم على كافة المناطق في ليبيا، وتأهب الجيش وأصبح في وضع الاستعداد طيلة فترة إعلان الحرب.

اصدر شارل ديغول تعليماتهُ في شهر نوفمبر 1940م إلى جميع ممثلية في افريقيا، بالمساهمة في الحرب ضد ايطاليا في ليبيا على مختلف الحدود، حيث تم تعيين الجينرال ليكليرك Leclerc قائد للقوات الفرنسية في تشاد بتاريخ 2 ديسمبر 1940م متخذاً من فورت لامي انجامينا الآن قاعدة له وكانت الصفة الرسمية له

---

(1) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط3، د.ب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986م، ص104.
(2) الحشيري، العلاقات الليبية التشادية، ص27.
(3) طاهر الزاوي، جهاد الليبيين في دبار الهجرة 1924-1952م، دار فؤاد المحمودة، لندن، 1985م، ص22.

دوريتان نيوزيلنديتان مع الحرس الانجليزي بقيادة الرائد كلايتون Calaitoon ، والنقيب كريشتون – ستيورات، وقد انطلقت من القاهرة ووصلت إلى مرزق في 11 يناير 1941م عبر الصحراء من الحدود المصرية وقامت بشن الغارات على مرزق.[1]

إن الهجوم كان مشتركاً بين فرنسا وانجلترا، غير أن جرح وأسر الرائد كلايتون من قبل الإيطاليين خلال عمليات جبل الشريف في الكفرة، أدى إلى انسحاب القوات الانجليزية إلى مصر عبر العوينات، ومن ثم ترك للقوات الفرنسية مهمة الهجوم على الكفرة، التي تتمتع بأهمية إستراتيجية والسيطرة عليها التأمين السيطرة على الجنوب الشرقي لليبيا، كما أنها تعد حلقة وصل في قلب الصحراء بين ليبيا وأريتريا المستعمرتين الإيطاليتين.[2]

كان الفرنسيون ينظرون لمنطقة الكفرة على أنها عمق استراتيجي لمنطقة فزان من ناحية الشرق، بالإضافة إلى اتخذها قاعدة لشن الهجوم على فزان، كما أنها تشكل منطقة عازلة لهم عن مناطق النفوذ الإنجليزي في مصر والسودان.[3] وهذا يبرر الخلاف الفرنسي الإنجليزي حول الكفرة فيما بعد.

وقامت القوات الفرنسية بالهجوم على منطقة الكفرة يوم 18 فبراير 1941م، وعلى أثر هذا الهجوم ردت القوات الإيطالية بالهجوم على القوات الفرنسية، فاستخدم لوكلير أسلوب الخداع للتغلب على القوات الإيطالية، فأوهم الإيطاليين بأنهم محاصرون من كل جانب عندما كان يغير أماكن المدفعية ويطلق نيران المدفعية في كل الأتجاهات التي تحاصرهم يعتقدون بضخامة القوة، فقاموا بالانسحاب من المدينة، وبذلك غارت القوات الفرنسية على مطار الجوف ودمرته واحتلت قلعة التاج وتم طرد القوات الإيطالية لمسافة 150كم شمالاً وأسر جنود الحامية الإيطالية ونقلوا إلى فايا لارجو.[4]

هكذا تم احتلال الكفرة التي كانت تحت سيطرة الطليان منذ عشر سنين وأصبحت في أيدي الفرنسيين، وفي عام 1943م تقدمت قوات فرنسية أخرى من

---

(1) بيشون، مرجع سابق، ص368.
(2) حنان ، مرجع سابق، ص20.
(3) ريان، مرجع سابق، ص ص102-103.
(4) حنان، مرجع سابق، ص21.

تشاد نحو فزان واحتلت مرزق في 8 يناير 1943م وتركت خلفها حاميات لتأمين المناطق التي احتلتها، وفي 25 يناير 1943م انضمت هذه القوات الفرنسية بعد أن عبرت مسيرة ألف وستمائة ميل إلى جيش مونتغمري الكامن بطرابلس، وكانت قوة من السنوسيين تم تجميعها في القاهرة وتحارب تحت علمها مع قوات مونتغمري، وتقدموا معه عبر بنغازي إلى طرابلس.[1]

الإنجليز لم يكن لديهم النية في ترك الكفرة للفرنسيين نظراً لما تشكله من أهمية خاصة لهم، فظهير الكفرة هو برقة التي كانت هدف الانجليز وهم على وشك احتلالها، ثم أنهم يرون أن الكفرة كانت حتى عام 1934م داخلة في مناطق نفوذهم، وأنهم تنازلوا عنها لإيطاليا بموجب الرسائل المتبادلة بينهم وبين الايطاليين عام 1934م.[2]

ورغم أن بوادر الخلاف الفرنسي الانجليزي بدأ حول الكفرة قبل الاحتلال إلا أنها ظهرت إلى العلن بعد ذلك، فوجدت فرنسا نفسها مجبرة على التخلي عن الكفرة والتركيز على تحقيق أطماعها في فزان، وتعد الكفرة جزءاً من الممتلكات الإيطالية حتى وأن احتلتها القوات الفرنسية ويجب على الفرنسيين إعلان التخلي عنها، ثم أرسل ديغول ببرقية إلى دي لارمينا بعد احتلال الكفرة تقول:

((أنا أبحث في مستقبل الكفرة ولكن أصر على التفكير بأن الوقت غير مناسب لأن نعلن منذ أن أية التزامات أو تعهدات بصددها في الوقت الذي لا تعرف فيه ما سيكون عليه موقف بريطانيا إذا أثرت موضوع فزان في يوم ما))

فإن مسألة الكفرة سويت وفق مراعات المصالح المشتركة للدولتين وقد أكد ديغول لتشرشل بأن (القوات التي تم إرسالها للكفرة إضافة للقوات السابقة، إنما هي للتعزيز وتحسباً للطواري).[3]

أما منطقة فزان التي كانت الهدف الرئيسي القادم والذي سعت إلى أن يكون بعيداً عن أية منافسة مع الانجليز، لذلك سويت الأمور مع حليفتيا قبل الشروع في

---

(1) خومثاف تشنبجال، فزان وتيستي، ت. الطيب الزبير، ط1، دار الفرجاني، طرابلس، 1996م، ص107.
(2) ريان، مرجع سابق، ص ص103-104.
(3) شارل ديغول، مذكرات شارك ديغول، ت. خيري حمادي، ج2، مكتبة المثنى، بغداد، 1964م، من ص138-182.

احتلال فزان بتخليها عن الكفرة، التي أصبحت تحت إمرة القوات الإنجليزية مع الإبقاء على العلم الفرنسي مرفوعاً عليها منذ 16 مارس 1941م.[1]

نظراً للعمليات الفرنسية الانجليزية المشتركة على مطار مرزق والتي هدفت إلى شل حركة الطيران الإيطالي، إضافة إلى مناطق تم احتلالها من قبل الفرنسيين مثل "تراغن وأم الأرانب والقطرون وتجرهي" فإن القوات الفرنسية اضطرت للانسحاب منها بسبب المقاومة الإيطالية، مما دعا الجنرال لوكلير إلى بعث برقية في 13مارس 1943م إلى ديغول يؤكد فيها على عدم قدرته على التقدم نحو فزان بإمكانياته الحالية أمام القوات الإيطالية القادرة على طلب العون من طرابلس متى احتاجت.[2]

لذلك كان لابد من ربط التقدم الانجليزي نحو طرابلس بالتقدم الفرنسي نحو فزان.

فطلب ديغول من دي لارمينا في برقيته 17 فبراير 1941م، الاستعداد الكامل أمام توقع اندحار إيطاليا إزاء تقدم الإنجليز، حيث سيجدون قريباً فرصة عاجلة لتثبيت أقدامهم في مناطق فزان بما فيها مناطق غات وغدامس وكافة واحات ليبيا الغربية.[3]

وفي برقية مرسلة إلى لوكليرك أكد فيها ديغول على التكتيك: ((عليك أن تتصرف بالاتفاق مع اللواء الكسندر القائد العام لمنطقة العمليات بالشرق الأوسط بحيث تتلقى الدعم الجوي بكثافة عند التوجه إلى فزان وأن يكون هجومك على فزان في أبعد تقدير متوافقاً مع وصول حلفائنا إلى خليج سرت)).[4]

قبل الشروع في الحديث عن سير العمليات العسكرية سنشير إلى الخلاف الانجليزي الفرنسي الجديد حول فزان، فالانجليز يرون في فزان غنيمة حرب ويجب أن يكون لهم فيها حصة، إلا أن فرنسا استعدت لمثل هذه المطالب لذلك تتجاهل المطالب الإنجليزية واعتبر ديغول "أن فزان هي من نصيب فرنسا العادل

---

[1] بيشون، مرجع سابق، ص369.
[2] ريان، مرجع سابق، ص106.
[3] ديغول، مصدر سابق، ص132.
[4] ريان، مرجع سابق، ص106.

في معركة أفريقيا فهي الرابط الجغرافي بين تونس والجزائر من جهة وتشاد من جهة أخرى".[1]

فقد طلب ديغول في برقية إلى لوكلير لرفض كل مطالب الانجليز دون أية مساومة أياً كانت الطلبات الانجليزية في فزان، لأنها تحت مسئولية الجنرال ديغول ورفض كل ما طالبت به انجلترا من تعيين ضابطين سياسيين انجليزيين المشاركة في إدارة فزان، وأعلم ديغول انجلترا بأن فزان تم احتلالها من قبل فرنسا وإن إدارتها ستكون فرنسية وخلاف هذا بعد مخالفة لاتفاقاتهم المشتركة مما اجبر الانجليز على توقيع اتفاق في 15 ديسمبر 1942م يقضي بأن المناطق الواقعة ما بين خط طول 18° شرقاً وعرض 28° شمالاً والمستعمرات الفرنسية هي مناطق تابعة لفرنسا، وهي تحديداً غدامس وسينلون ومرزق وهون وغات وحتى "الكفرة"، وهذه المناطق لم يتم احتلالها بالكامل بعد.[2]

وانطلقت العمليات العسكرية الفرنسية المنظمة لاحتلال فزان اعتباراً من 22ديسمبر 1942م، حيث بدأ الهجوم هذه المرة على مرحلة واحدة واستغرق حوالي ثلاثة أسابيع تم فيها احتلال مرزق وسبها المدينتين الرئيسيتين إذ كانت الأولى بمثابة المركز الديني والإداري بالنسبة للمنطقة ، وأثر لاحتلالها أصدر لوكلير بلاغاً رسمياً تحت رقم (15) بتاريخ 12 يناير 1943م تم بموجبها تعيين حاتم عسكري لفزان.[3]

ثم أرسل ديغول برسالة إلى أهالي فزان بتاريخ 17يناير 1943م: (إلى أهالي فزان الكرام والشجعان، أبعث إليكم بتحيات فرنسا التي حقق سلاحها تحريكم وسيؤمن منذ الآن حمايتكم، أن فرنسا في فزان هي الصديقة المخلصة والمجربة للمسلمين، وستبقى كذلك وبفضل هزيمة عدونا المشترك ستجد فزان تحت السلطة الفرنسية النظام والسلام إن شاء الله).[4]

وبوصول القوات الفرنسية إلى مزدة، ساعدها ذلك أن تسير نحو غدامس الهدف الأخير في العملية العسكرية لاحتلال الجنوب الليبي، ورغم هذه الأحداث

---

(1) بيشون، مرجع سابق ، ص372.
(2) ريان، مرجع سابق، ص110.
(3) بيشون، مرجع سابق ، ص370-371.
(4) بيشون، مرجع سابق ، ص371-372.

فقد تعرضت إيطاليا وفرنسا للاحتكاك عسكرياً في غدامس، ونظراً لأهمية غدامس جغرافياً ولقربها من الحدود التونسية والجزائرية، فأعلنت ايطاليا الحرب على فرنسا وانجلترا إلى جانب ألمانيا، فحسبت ألف حساب لمنطقة غدامس وفرضت عليها حصاراً كبيراً، وقد جهز الحاكم الإيطالي بغدامس العقيد زاني Zani 300جندي أكثرهم من الليبيين تبعد مسافة 13كم عن غدامس وحامية "ماركس" الجزائرية الواقعة شمال غرب غدامس، غير أن الرد الفرنسي كان حاسماً، إذ قامت القوات الفرنسية بغارة جوية على غدامس أجبرت فيها القوات الإيطالية على الانسحاب من هذه المدينة، بذلك أصبحت غدامس والحدود الليبية مع تونس والجزائر تحت سيطرة القوات الفرنسية.[1]

كما طلب بعض الليبيين الانضمام إلى القوات الفرنسية وفي مقدمتهم المجاهد عون سوف المحمودي الذي تقدم بطلب للسفارة الفرنسية في القاهرة لمهاجمة عدوهم المشترك إيطاليا من جهة الغرب ، ثم توجه عون سوف المحمودي ومحمد توفيق الغرياني إلى الجزائر ومنها إلى تونس للاتفاق مع المهاجرين على تنظيم صفوفهم ، إلا أن ضعف فرنسا أمام ألمانيا أوقف الأمر، وسافر عون سوف المحمودي ومحمد توفيق إلى مصر عبر تشاد واتصلا بالمهاجرين الليبيين.[2]

فالليبيون في تشاد لا يشكلون قوة عددية تطلب اللجوء بل أن روابطهم بالمنطقة هي أعمق من ذلك، فهم يشكلون ثقلاً اجتماعياً وليم مكانتهم الخاصة، وأن حكومة فرنسا الحرة لم تغفل ذلك الوضع، فقد جرى الاتفاق مع أحمد سيف النصر باعتباره أحد قادة الجهاد في المنطقة الجنوبية والوسطى من ليبيا، وبين ممثل حكومة فرنسا الحرة في تشاد.[3]

تقوم فرنسا بتشكيل فرقة مسلحة منهم، وعلى أن توفر لهم وسائل النقل والتموين وإن تكون قيادة المجندين الليبيين ليبية، وأنهم يشاركون في معارك لا تجري على أرض غير ليبية، كما توضح لنا الرواية الشفوية بان جيش التحرير

---

(1) ريان، مرجع سابق، ص111.
(2) النشاط جهاد الليبيين ضد فرنسا، ص186.
(3) الحشيري، العلاقات الليبية التشادية، ص28.

الذي يقودهُ أحمد سيف النصر، قد أمن السلاح من القوات الفرنسية من نوع البومشط والموزر والصكوف.[1]

تم تشكيل هذه الفرقة التي لعبت دوراً كبيراً في سرعة تقدم الفرنسيين عبر مسالك ودروب الصحراء التي يعرفها هؤلاء الليبيون دون غيرهم، وكان عددهم (115)* جندياً وعرفت باسم "جيش التحرير"، وتم تعيين ثلاثة ضباط ليبيين لقيادتهم وهم: حمودة شفتر الورفلي، فرج محمد المبروك البركي، عثمان بن رحيم، ونقطة الانطلاق كانت من منطقة عقي إلى فايا، وشاركت هذه القوة في الزحف الفرنسي على الجنوب الليبي كاملاً وتعدي الأمر الاتفاق المعقود بين احمد سيف النصر والفرنسيين بمشاركة هذه القوة في معارك الفرنسيين في تونس وفي جبل العكاريت، وجبل زغوان وقراره غيلان، وكان لهم فيها جميعهم البلاء الحسن.[2]

إن الاحتلال الفرنسي لفزان كان احتلالاً استدعته ظروف دولية، والمتتبع للسياسة الفرنسية لا يمكن الخروج إلا بنتيجة واحدة، وهي أن فرنسا لم يكن وضعها في فزان مؤقتاً بقدر ما عملت على أن يكون دائماً، وإن استلزم الأمر خروجها من المنطقة ، فعلي الأقل تكون قد استقطعت بعض الأطراف منها وضمتها لمستعمراتها في الجنوب الغربي والغرب (تشاد – الجزائر – تونس)، فأدرك أهالي فزان الحقيقة منذ أن حلت الإدارة الفرنسية محل الإدارة الإيطالية، وبعد سنة من وصول الفرنسيين فرضوا على فزان عزلة كاملة وفصلوها عن باقي مناطق الشرقية والغربية برقة وطرابلس.[3]

نظراً للظروف التي يمر بها إقليم فزان والمناطق المجاورة له، قد تمسك الطوارق بالإدارة الفرنسية، حيث فرضت فرنسا على الإقليم الستار الحديدي لمنع تداول المطبوعات ومنع استخدام الإذاعات المسموعة، وانتقال الأفراد والاتصال ببقية أجزاء البلاد، وقد ركزت جميع السلطات في يد الحاكم العسكري طوال

---

(1) علي أوحيدة الماجري، رواية شفوية حول جهاد الليبيين ضد ايطاليا في الجنوب الليبي، قام بتسجيلها باحث من جامعة قاريونس، 9/غ ض/1997م، الشريط مودوع بمركز الجهاد، طرابلس، تحت تصنيف (123/11).

* انظر الملحق رقم (3) يحوي قائمة بأسماء المجندين الليبيين في القوات الفرنسية الزاحفة نحو الجنوب الليبي.

(2) الحديري، العلاقات الليبية التشادية ، ص ص28-29 انظر ملحق الخرائط رقم (7).

(3) سامي حكيم، استقلال ليبيا، القاهرة، ط2، الانجلو المصرية، 1970، ص50.

سنوات الحرب، لتكون فزان الرابط بين المستعمرات، وفرضت فرنسا منع مغادرة المنطقة دون الحصول على إذن أو تصريح مكتوب من السلطات الفرنسية، كذلك الحال بالنسبة للدخول لابد من الحصول على تصريح من القنصليتين الفرنسيتين في طرابلس وبنغازي ، والحصول على التصريح ليس بالأمر السهل، واستخراجه يحتاج إلى وقت من التدقيق والأسئلة.[1]

2. الإدارة الفرنسية في فزان من 1940-1957م:

نلاحظ إن القوات الفرنسية التي بدأت عملياتها العسكرية في الجنوب الليبي ما بين عام 1940م حتى يناير 1943م، لجميع مناطق فزان وغات وغدامس والكفرة، في نفس الوقت الذي كانت فيه فرنسا تطلق مباشرة إدارتها العسكرية لهذه المناطق، وسنلاحظ هنا مدى الفرق بين الإدارة الفرنسية والإدارة الإيطالية السابقة لهذه المناطق في شتى المجالات.

قد حكمت إيطاليا منطقة فزان وغدامس وغات حكماً عسكرياً مباشراً والأمور في فزان لم تهدأ ولم تستقر كما لاحظنا ذلك في الفترات الأخيرة، لذلك فالإدارة العسكرية الإيطالية لم يكن لها نظام إداري متكامل يتناسب مع حجم المنطقة ، ويرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة وأيضاً لظروف الاحتلال الإيطالي.

فقد تم تقسيم المنطقة إلى عدد من المقاطعات عرفت بالمديريات على رأس كل مديرية مدير محلي لديه مساعد (سكرتير) اختصاصاته محدودة، وعليه الرجوع إلى السلطات الإيطالية في مجمل الأمور واستشاراتها، وبذلك يمكن أن نقول إن وظيفة المدير تقتصر على جمع الضرائب فقط، وكل مديرية لديها وحدة قضائية تتألف من قاضي ومساعد له وكاتب، واستخدم النظام الإيطالي عدداً من الفزانيين في بعض الوظائف.[2]

أما فرنسا حكمت المنطقة حكماً عسكرياً مباشراً ، والنظام الإداري الفرنسي يعد نظاماً عسكرياً معداً مسبقاً. حسب تقدم القوات العسكرية الفرنسية، وهذا التنظيم خاضع لسلطة العميد (ديلانج)، الذي عين كحاكم عسكري لفزان، كذلك

---

(1) حنان، مرجع سابق، ص28.

(2) Annual report of The French Government To The Ceneral Assembly Of The Wvited Nations Concerning The Administrtion Of The Fezzan 22-sept-1950 . A/1387.PAGE. I.13-17.

خضعت المنطقة بالكامل لحكومة الجزائر وضمت فزان- غدامس- غات ، وبعد استقرار الأمور تم إقامة إدارة عسكرية وعلى رأسها مقيم عام فرنسا في سبها والتي أصبحت فيما بعد عاصمة الإدارة لفزان.[1]

وكما يتم تعيين المقيم العام في فزان من قبل وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية وهو المسؤول الإداري والعسكري، ومرجعيته الحاكم العام في الجزائر.[2]

- فقد تم تقسيم فزان إلى ثلاثة أقسام إدارية هي:

1. فزان وتشمل (مرزق، سبها، براك).
2. غدامس.
3. غات.

تخضع هذه الإدارات الثلاثة لوزارتين مختلفتين في باريس هما وزارتي الخارجية والداخلية، وهاتان السلطتان هما المرجعية النهائية لهذه الإدارة، فوزارة الخارجية مسئولة عن الإدارة المحلية ويستثنى من ذلك غات وغدامس.[3]

تم إلحاق غات في يناير 1943م بالجزائر إدارياً، وفي يناير 1948م تم الحاق غدامس بالجنوب التونسي ليسهل الإجراءات الإدارية للسكان وعيين على كل منهما حاكم محلي تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري للمنطقة التابعة لها في غات يتبع الحاكم العسكري في جنوب الجزائر وفي غدامس الحاكم العسكري في الجنوب التونسي ومقره مدينة قابس.[4]

كما عين في غدامس (المهدي صالح هيبة) مديراً، فأبقى على الموظفين المدنيين في وظائفهم السابقة في العهد الإيطالي، ثم ما لبثت أن ألغت النظام البلدي، وأعفت السلطات الفرنسية رئيس البلدية السابق (صالح بن يبي) من وظيفته وألحقت الأعمال الإدارية بالمديرية كالنفوس وأهملت بقية الأعمال الأخرى، وقد تعاقب على حكم غدامس عدد من الحكام العسكريين عرفوا بقسوتهم وقصر فترة إدارتهم، ولم يكن لهم دور في تحسين الأوضاع وإصلاحها وهم:

---

[1] بيشون، مرجع سابق ، ص371.
[2] حنان، مرجع سابق، ص52.
[3] تقرير، منذوب الأمم المتحدة بليبيا، 1/1(ج، 1,4/32 ديسمبر 1950، نيويورك ، ص23.
[4] حنان، مرجع سابق، ص53.

دي بزاك – نوطريل – رينو – براك – سوفلي – قوادر – مرفو – بينيس – ايمو[1]

بلغ عدد الحكام العسكريون والإداريين لغدامس في الفترة من 1943-1952م تسعة حكام تبين أن الإدارة الفرنسية لم تقر أي نظام أداري ثابت، وبالنسبة لغات فإن فرنسا ألحقتها بالجزائر، وتم إدارتها من قبل الحاكم العام في الجزائر، وكانت هذه الإجراءات تكريساً لسياسة فصل المدينتين عن باقي البلاد وهو هدف سعت له فرنسا منذ القرن التاسع عشر.

أما باقي مناطق فزان فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق هي سبها، مرزق، براك ويشير التقرير الفرنسي (A11387) المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ((الإدارة الفرنسية في فزان قد اتبعت سياسة إدارية تعتمد على تعيين أكبر عدد ممكن من الفزانيين في عدد من المناصب الكبيرة))[2]، وبالفعل تولى عدد من الأعيان مناصب إدارية، لكنه عدد محدود وليس له أيه سلطة ذات فاعلية، وعملت السلطات الفرنسية على استمالة أكبر عدد من هؤلاء الذين يقبلون التعاون معها من المواطنين ليكونوا أداة لها.

فتقسيم الإدارة الفرنسية كان وفق التركيبة الاجتماعية كالتالي:

1. حاكم عسكري (فرنسي) مسئول على ترتيب الميزانية الخاصة بفزان وتحضير جدول الأعمال الذي سيتم إنجازه في مختلف المناطق ويساعده مساعداً ونائب فرنسي.
2. ثلاثة إداريين معينين من قبل المقيم أو الحاكم العام الفرنسي لفزان على الإدارات الثلاثة (سبها – أوباري – مرزق) ، مع وجود ثلاثة مترجمين لكل منهم، فكانوا جميعاً تحت نظراً الإدارة الفرنسية أثناء أصدار وتنفيذ الأوامر أو ما يصدر منهم من إجراءات.

---

[1] بشير قاسم بوشع، "ملامح الإدارة العسكرية بغدامس 1943-1954"، مجلة الشهيد، ع5 ، 1984م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، ص91.

[2] التقرير الفرنسي، P17 ، A11387.

كما اتخذت الإدارة الفرنسية تدابير أضافية منها حسب ما جاء في التقرير الفرنسي المقدم من قبل الإدارة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1. أعادة منصب المتصرف إلى الإدارة الفرنسية بعدما ألغيت في عهد الإدارة الإيطالية، بذلك تكون الإدارة الفرنسية قد أخذت بعض مظاهر الإدارة الايطالية وبعض مظاهر الإدارة التركية، لأن وظيفة المتصرف كانت موجودة في عهد الأتراك، ومهمة المتصرف جمع الضرائب، ثم أصبح في عهد الإدارة الفرنسية حاكماً ووسيطاً في النزاعات القبلية وهو المسئول عن كافة قضايا المواطنين، وبإمكانه تقديم المشورة والنصح من السلطة الفرنسية في إدارة البلاد.[1]

رغم أن المتصرف هو حاكم محلي فإن السلطة الفعلية كانت بيد الفرنسيين، ويشير البعض إلى أن هذا اللقب منح لكل حاكم فرنسي يحكم منطقة، وبالرجوع للتقرير المقدم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 22 سبتمبر 1950م نرى أن هذا اللقب خاص بالحاكم المحلي وإنه وجد في سبها ومنح اللقب لأحمد سيف النصر.[2]

2. أما المدراء فأعتبر المدير هو المسئول الإداري الأول في مديريته ومن مهامه في فض النزاعات المحلية أو إحالة هذه النزاعات إلى القاضي والرجوع إلى السلطة الفرنسية مباشرة في حالة الجرائم كالسرقة أو الفصل في بعض المنازعات المحلية الكبيرة، ويتم تعيين مساعد يعرف بكاتب (سكرتير)، وتم تثبيت عدد من الموظفين السابقين في الإدارة الإيطالية، وتعيين موظفين جدد في وظائف جديدة لم يحدد عددهم بالإضافة إلى عدد من رجال الشرطة برتبة (الشاويش).[3]

3. يتم تعيين شيخ على كل قرية أو قبيلة ويتبع النظام الإداري الفرنسي، غير أنه يتم انتخابه أولاً من قبل السكان ويتولى جميع القضايا الخاصة بقريته أو القبيلة المنتخب عليها.[4]

ويشير التقرير الفرنسي المعد من قبل السلطات الفرنسية للأوضاع في فزان عام 1950م، بأن هناك تنظيماً سياسياً واجتماعياً في فزان ويعرف باسم (الجماعة)

---

(1) التقرير الفرنسي، P17 ، AI1387.
(2) التقرير الفرنسي، P18 ، AI1387.
(3) التقرير الفرنسي، P13 ، AI1387.
(4) التقرير الفرنسي، P18 ، JBID 387.

منذ القدم ولهذا التنظيم نفوذاً قوياً وهو يتضمن اجتماع لكل رؤساء الأسر أو القبائل في المناطق التي يتمركز فيها الناس، وهو تنظيم تشريعي تنفيذي وقضائي، وقد تأسس على أساس ديمقراطي، أي أن الناس هم من يتخذون قراراتهم بأنفسهم، فتم إلغاؤه في العهد الإيطالي واستبداله بنظام المدراء وفي عهد الإدارة الفرنسية تمت إعادته.[1]

لقد رأى الفرنسيين أن هذا التنظيم قد يخدم مصالحهم من حيث عدم إثارة السكان ضدهم، واستمالتهم من خلال مشاركة السكان في الإدارة كاف لتحسين صوره الإدارة الفرنسية، فالجماعة مسؤولة عن الإشراف على نشاطات المدراء عن طريق انتخاب رئيس من رؤساء الأسر، وهو المسؤول عن مساعدة المدير في جميع نشاطاته وتقديم النصح له، ويقوم بالدفاع عن مصالح منتخبيه بالسلطات الفرنسية تعترف بأهمية ما يقدمه من خدمات ويمنح منحة (علاوة) سنوية صغيرة مع عدم منحه أي صفة إدارية (قانونية) ويشير التقرير إلى إن هؤلاء الشيوخ كانوا على جهل تام بالأمور الإدارية.[2]

4. تم أحداث منصب إداري وسيط ما بين المدير والسلطة الفرنسية في عام 1945م، وأسندت الوظيفة إلى قاضي سبها وأوباري للإشراف على جميع أعمال المدراء في المديريات كتجربة أولى وعندما نجحت عممت على باقي فزان، ففي مرزق أصبح القاضي مسؤولاً عن أعمال المدير وهو أعلى سلطة من المدير، وكان لشيوخ الأحياء في مرزق علاقة مباشرة بالإدارة الفرنسية دون الحاجة إلى وسيط.[3]

نلاحظ إن التنظيم الإداري في فزان في الفترة من 1943-1949م يوضح لنا أن الفرنسيين لم يتخذوا أي إجراء يهدف إلى إشراك الفزانيين في إدارة أنفسهم ذاتياً، إنما كانت الهيكلية الإدارية لفزان مع استبعاد غدامس وغات من هذه الهيكلية واللتين تم فصلهما عن باقي أجزاء ليبيا إدارياً كالآتي:

- الحاكم العسكري المقيم العام الفرنسي في سبها على رأس النظام الإداري.

---

(1) التقرير الفرنسي، P 20 ، IBID387.
(2) التقرير الفرنسي، IBID ، P18
(3) التقرير الفرنسي، IBID ،P18.

- متصرفين فرنسيين في كل من أوباري – مرزق– الشاطي.
- المدراء والشيوخ وهؤلاء أداة تنفيذية للسلطة الفرنسية.

بذلك استقر النظام الفرنسي في فزان حتى عام 1949م في نهاية، ثم بدأ الحديث عن إمكان منح ليبيا استقلالها موحدة، وأدخلت تعديلات على النظام الإداري في فزان.

كما تعهدت الإدارة الفرنسية بالأخذ بيد الفزانيين في مجال الإدارة وتطويرها وتدريبهم على تولي شؤونهم الإدارية، فإن الوظائف الإدارية ظلت قليلة ومقصورة على عدد من الموظفين الجزائريين والفرنسيين وعدد محدود من الفزانيين، وعللت الإدارة الفرنسية ذلك بأنها لا تتلقى أية طلبات لتوظيف في الوظائف التي قد تكون شاغرة أحياناً وإن العدد القليل من النواب في السلطة هو الذي يؤخر ويعيق بعض الأمور الإدارية، وإن تدريس وتدريب الفزانيين هو أهم المسؤوليات القادمة بالنسبة للإدارة الفرنسية.[1]

وتم توزيع السلطة بين ثلاث عشرة أداري للقيام بمهامها السياسية والإدارية الداخلية فقط وهذه السلطات وما تحويه من موظفين يقومون بإدارته هي كالآتي: (مؤسسة الجماعة – النظام القضائي – نظام الشرطة والأمن الداخلي – سلطة تعيين الموظفين – سلطة تعيين المجلس لاستشاري والصحة العامة مندمجة مع التعليم).[2]

أما بالنسبة لباقي الوظائف الهامة فهي تحت إدارة فرنسا ومن اختصاص المقيم العام الفرنسي، وتشمل العلاقات الخارجية والدفاع والأمن ، والتحكم في الملاحة الجوية (المطارات – القواعد) بالإضافة إلى الاتصالات البريدية والبرق والإذاعة المسموعة والاتصالات الهاتفية، أيضاً القضايا المالية وإصدار الجوازات ومنح التأشيرات للدول الأجنبية فكلها تحت اختصاص الإدارة الفرنسية.[3] إضافة إلى جعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية في الدوائر الحكومية والتعليم ، وسمحت بوجود مترجمين جزائريين في الإدارات بكثرة.[4]

---

(1) التقرير الفرنسي،P7,20 ، A11387.
(2) التقرير الفرنسي، PP18, 22 , 50 ، IBID.
(3) التقرير الفرنسي،P.26 ، A11387.
(4) التقرير الفرنسي،P.26 ، IBID.

أما الوضع الاقتصادي في عهد الإدارة الفرنسية، وجدت فرنسا إن منطقة فزان قد لعبت دوراً اقتصادياً بارزاً لكونها تحتوي على ثلاث طرق رئيسية لتجارة أوروبا مع أفريقيا خلال القرنيين الثامن والتاسع عشر، وجعلت تجارة القوافل من هذه المنطقة أكبر سوق في الصحراء، وأصبح الذهب أساس التعامل التجاري في مراكزها غدامس، غات، مرزق، وإن الركود الاقتصادي الذي أصاب الإقليم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بسبب تحول طرق التجارة عن ما كانت عليه وقد انعكست بشكل كبير على الإقليم وفقد مكانته التجارية السابقة، كذلك الساحلية التي كانت تعول على تجارة فزان.

وعندما تولى الفرنسيين إدارة الإقليم في عام 1943م في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الأحوال الاقتصادية متدهورة في جميع الجوانب الحياتية في فزان بسبب السياسة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر، لذلك ستقوم فرنسا بعد سيطرتها على فزان بالاهتمام بالجانب الاقتصادي من حيث الزراعة- التجارة).

لم تكن الظروف الطبيعية والمناخية يوماً عائقاً في تقدم الزراعة في فزان، أنما كانت تتميز فزان عن باقي أحواض الصحراء الكبرى، لكونها منخفض كبير تشقه وديان مليئة بالمياه الصالحة، وشكلت الواحات مراكز عمرانية هامة في الصحراء.[1] وبعد أن فقدت فزان مركزها التجاري كانت الزراعة هي المصدر البديل للدخل يعول عليه المواطن في عام 1948م.[2]

كما ساهم الركود الاقتصادي في هجرة اعداد كبيرة من السكان علاوة على أن فترات الجفاف الطويلة أدت إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية، بالإضافة لاستخدام الطرق التقليدية في الزراعة والري عندما خضعت البلاد للإدارة الفرنسية، قامت الإدارة بالسعي وراء كسب ثقة الأهالي وتنفيذ وعودها اتجاههم، فعملت الإدارة على ترتيبات خاصة منها ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية، ومصادر الدخل الزراعة التي تعد مصدر أساسي للدخل بالنسبة للسكان فركزت على مشكلة المياه واستخراجه وعرفت بـ(الأعمال الهيدروليكية) وشاركت فيها مجموعة من

---

(1) جمال الديناصوري، جغرافية فزان، بنغازي ، منشورات كلية الآداب الجامعة الليبية، 1961م، ص33.
(2) التقرير الفرنسي P.17 ، A11387.

الشركات الصناعية الفرنسية في إعداد دراسات حول هذه الأعمال منهـا (شـركة ليلير – بلاير – ميلاير – فيغا) ، تخصص هذه الشركات دراسة ومسـح شـامل لمصادر المياه في فزان من عام 1944 حتى 1946م، وقامت بحفر مجموعة من الآبار في المناطق الرئيسية (سبها ، الشاطي، مرزق) مع بداية عام 1946م، كمـا بحثت الإدارة عن وسائل أقل تكلفة لتتناسب مع الظـروف البيئيـة والاجتماعيـة للمنطقة.[1]

- حاولت الإدارة الفرنسية تطوير فزان من خلال جلب العديد من المحاصيل الزراعية، لكن الجهود لم تكن كافية لان مشاريع التطوير تتطلب ميزانية كبيـرة، فالإدارة لم تكن على استعداد لها رغم ادعائها نحو تطوير المنطقة، لكـن دون أن تقوم بتحميل الميزانية العامة الفرنسية مبالغ كبيرة.

كما أن الإدارة الفرنسية لم توضح أرقاماً ثابتة في إحصائياتها المقدمة للأمم المتحدة حول عدد الأغنام والماشية، لأن تربية الأغنام والماشية اقتصـرت علـى البدو المتنقلين بقطعانهم عبر الأراضي المحيطة بحوض فزان ومن بينهم (التبو – الطوارق) الذين لم يضعوا أي اعتبار للحدود، وبالتالي من الصعب تحديد أحجـام وأعداد قطعانهم، وحصرت الإدارة الفرنسية إعدادها في عام 1950م، ولم تضـع خطط بشأن تطوير أو تحسين الثروة الحيوانية، وكل مـا قامـت بـه السـلطات الفرنسية هو استيراد عدد من الحمير من منطقة تبستي لغـرض أعمـال الحفـر وسحب المياه.[2]

كذلك أثر الاحتلال الفرنسي على التجارة في منطقة فـزان التـي كانـت التجارة فيها متفوقة عبر العصور على الزراعة، وذلك نظراً لوقوعها عند تقـاطع الطرق التجارية ما بين الساحل والصحراء.

فالتجارة هي بمثابة العمود الفقري للاقتصاد في فزان، حتى بعـدما فقـدت فزان مكانتها التجارية كانت هناك تجارة داخلية محليـة مـع سـكان مـا وراء الصحراء، ولم يكن هدف الإدارة الفرنسية في عام 1943م إعادة فزان إلى عهدها

---

[1] التقرير الفرنسي، P75 ، A11387.
[2] التقرير الفرنسي، P84 ، IBID.

في التجارة، بل كان من المقرر أن تتطور تجارتها بزيادة كمية المنتجات التي ينتجها الفزانيون خاصة الزراعة، ولكن إذا استخدمت الإدارة الفرنسية التقنيات الحديثة من وسائل النقل لاستعادة فزان مكانتها في التجارة خاصة في مجال تجارة العبور (الترانزيت) لحققت مكانه أفضل.[1]

وتعول فزان على مجال الزراعة والتجارة كمصدرين من مصادر الدخل، إضافة للمصدر الآخر عرف بالمواد المعاد تصديرها بعد استيرادها، فهو مصدر من مصادر الدخل الذي تمتعت به فزان لموقعها الجغرافي وتعد بمثابة الساحل لمناطق ما وراء الصحراء مثل (النيجر – تشاد) ، حيث يتم استيراد بعض البضائع من الشمال ويعاد تصديرها إلى الجنوب كالشاي والسكر والمنسوجات وغيرها.[2]

لقد لعبت تجارة العبور (الترانزيت) دوراً مهماً في فزان لدراسة حجم الكميات التي يعاد تصديرها من فزان إلى مناطق ما وراء الصحراء خاصة إذا زادت الكميات يتم جبي الضرائب منها عند الاستيراد أو إعادة التصدير لأنها خلقت فرص عمل من خلال حركة النقل والعبور، وحاولت تجارة القوافل أن تستعيد نشاطها، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تتخذ تدابيرها نحو إعادتها إلى ما كانت عليه، رغم فتح الحدود مع المستعمرات الفرنسية في المغرب والجنوب، وقامت بمنح تصريحات تخص تجارة القوافل والتجول عبر الحدود من أجل أن يجتازوا أصحاب القوافل التجارية المحدودي العدد الحدود بحرية ولهم الحق في أن ينقلوا البضائع المعفاة من أية رسوم جمركية أو أية عوائد على دخول البضائع أو تنقلها في الأراضي المعنية في اتجاه الأراضي الفرنسية في أفريقيا، أما بالنسبة لباقي البضائع تكون خاضعة للرسوم الجمركية لأنها تعد تابعة للقافلة وليس لحاملي التصريح، ولكنها تعفى من تصريح التوريد والتصدير طيلة وجودها داخل منطقة

---

(1) التقرير الفرنسي، P84 ، AH387.
(2) التقرير الفرنسي، P48 ، IBID.

الحدود، هذا وفق ما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية في 10/أغسطس/1955م.[1]

هنا شهدت تجارة العبور تغلباً على مصادر الدخل الأخرى، فكان من الممكن أن تصبح فزان هي المتجر الوحيد لمناطق جنوب الجزائر وما وراء الصحراء، بوصف الفرنسيين أنفسهم لها بـ(بقال الصحاري)، إلا أن سياسة فرنسا كانت تقتضي ببقاء فزان منطقة زراعية.[2]

إلا أن الإدارة الفرنسية لم تأخذ في حسبانها عمليات المقايضة التي هي أساس التعامل التجاري في فزان خاصة عند البدو المشكلين الغالبية العظمى من السكان في الإقليم، والاستفادة من فزان كموقع مميز في الصحراء بالنسبة للتجارة لم يكن وارداً في مخطط تطوير الإقليم عند الإدارة الفرنسية، نظراً للعجز الدائم في الميزانية وعدم تطوير الموارد المحلية في فزان، وتضرر تجارة العبور من عمليات التهريب المكثف خاصة مع تشاد، وهي عوامل تحد من تطوير الإقليم.[3]

رغم ما قامت به فرنسا أو الإدارة الفرنسية من متغيرات جديدة في فزان في الجانب الاقتصادي، إلا أنه لم يكن مساعداً على تطور المنطقة لكي يعود بالفائدة على سكانها، إنما كان يخدم مصالحها الاقتصادية في الداخل والخارج مع مستعمراتها في إفريقيا خاصة تشاد، من حيث التبادل التجاري فقامت بفرض بعض النظم الجديدة المتعلقة بمسألة العبور، وضبط الحدود والتحكم في سير تجارة العبور والرسوم الجمركية مع تحديد السلع والمنتجات المسموح بالمتاجرة بها، والدليل على ذلك ما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية في 10/أغسطس/1955م في المواد (13- 16- 17) من المعاهدة، كذلك السماح بالتجارة مع مناطق جنوب الجزائر من خلال منح التسهيلات من الطرفين لعبور الحدود الفاصلة بين ليبيا والجزائر للأشخاص الساكنين داخل منطقة الحدود. [4]

---

[1] مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق العربية، قسم المعاهدات ، ملف(160) معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية ، الفصل الثالث (تجارة التوافق والتحول عبر الحدود)، المواد (13 – 16 – 17) بتاريخ 10/أغسطس/1955م، من ص30-31، انظر ملحق الوثائق رقم (5).

[2] التقرير الفرنسي، P18 ، AI1387 .

[3] معاهدة الصداقة وحسن الجوار، مصدر سابق، ملف المعاهدات، المادة رقم (15) ، ص31.

[4] معاهدة الصداقة وحسن الجوار، مصدر سابق، ملف المعاهدات، المادة رقم (15) ، ص31.

ومن المتغيرات الجديدة التي أحدثتها الإدارة الفرنسية على التبادل التجاري مع تشاد، أنشاء نقاط للمراقبة والتفتيش ، وبعدما وقعت معاهدة الصداقة وحسن الجوار في عام 1955م وقراية الستينات بدأت تجارة العبور تدخل مرحلة جديدة وسريعة عندما أدخلت وسائل النقل الآلية في مجال التجارة وأصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية في نقل إعداد كبيرة من المسافرين من تشاد والنيجر والبضائع التجارية.

الأوضاع الاجتماعية والثقافية في فزان أثناء عهد الإدارة الفرنسية:

تعاملت الإدارة الفرنسية بحذر في عملية التقسيم للسكان على أساس الانتماء الاجتماعي، لأنها مدركة في حال وقوع الخطاء في التصنيف الاجتماعي، قد ينقلب الوضع على مخططاتها كإدارة، ولكن التقسيم الإداري جاء متوافقاً مع التركيبة الاجتماعية، واعتبرت القبائل المستقرة أو الرحل وحدة إدارية (مديرية)، وفيما يخص المدراء المعينين من قبلها على المديريات فهم أنفسهم زعماء القبائل، ولكل يتمتع بنفوذ اجتماعي ويعد المدير سلطته شكلية، ويشير تقرير الإدارة الفرنسية الموقع بتاريخ 22 سبتمبر 1950م إلى البنية الاجتماعية وتصنيف السكان على أساس عرقي وعلى أساس اللغة، والمقصود من هذا المزيد من ربط المنطقة بالوجود الفرنسي.[1]

وفيما يخص اللهجات الأصلية المحافظ عليها مثل (تام انق في وادي الإجال، الهوسة والكنوري في مرزق، و في القطرون)، وجميع السكان مسلمون يعيشون في المدن أو القرى والواحات وينقسمون إلى عبيد وأحرار.[2]

وينقسم المجتمع الفزاني إلى خمس مجموعات هي: (الأغنياء – الطبقة الوسطى – الفقراء – الأشراف – البدو)، فالبدو قسمتهم الإدارة الفرنسية في تقريرها إلى (بدو القبلة – بدو سرت، الطوارق، التبو).[3]

---

(1) التقرير الفرنسي ، 11 ، PP10 ، Al 1387 .
(2) التقرير الفرنسي ، IBID , P.11 .
(3) التقرير الفرنسي ، IBID. PP 9-10-11 .

فقد ركزت الإدارة الفرنسية على الطوارق لفصلهم سياسياً واجتماعياً عن فزان، رغم اختلاطهم بغيرهم من السكان واستقرار بعض القبائل منهم في مناطق مختلفة من فزان، وذلك تميزهم بالقوة والحماسة العسكرية ومدى تحملهم لظروف الصحراء القاسية، وعدم اختلاطهم بالأهالي المستقرين، وانتمائهم إلى الاتحاد الكونفرالي للأزقر.[1]

وأكدت الإدارة الفرنسية على أنها ساهمت في تعزيز حرية الفرد في فزان، من خلال بعض التشريعات الخاصة بالحقوق الأساسية (كحرية الدين – المساواة العرقية – حرية الفكر)، لكن هذه التشريعات التي أصدرتها كانت حبر على ورق ولم يعمل بها سكان منطقة فزان.[2]

لقد ألقينا نظرة على البنية الاجتماعية في فزان أثناء عهد الإدارة الفرنسية، ولاحظنا أن هذا المجتمع لم يسلم من سياسة فرنسا التي ترمي لإبقاء الإقليم تحت سيطرتها، رغم ما قامت به من عزلة سياسية واقتصادية أثر على الجانب الاجتماعي، وأدى ذلك للهجرة خارج الإقليم نحو برقة وطرابلس، كما حدث في عهد الإدارة الإيطالية حيث هاجر السكان إلى المناطق المجاورة لها مثل : تشاد – النيجر – تونس – السودان – مصر.

بعد أن فقدت فزان مركزها التجاري هاجر الكثير من الفزانيين إلى الخارج، ولم يعودوا إلا بعد عام 1969م، وشكل المهاجرين المتجهين نحو طرابلس النصف تقريباً، ومنهم من هاجر إلى تونس وبرقة وسيوضح لنا هذا الجدول أعداد المهاجرين والمناطق التي هاجروا إليها[3]:

---

(1) التقرير الفرنسي، 10 ، PP15 ، Al 1387.
(2) التقرير الفرنسي، P.67 ، IBID.
(3) التقرير الفرنسي، P16 ، Al 1387.

جدول رقم (2)

إعداد المهاجرين لسنة 1948-1950 ومناطق الهجرة

المناطق	طرابلس	برقة	تونس	مصر والسودان
الشاطئ	646	164	277	14
سبها	54	52	69	6
مرزق	42	63	64	24
المجموع	742	279	410	44

المصدر: التقرير الفرنسي ، P16 ، AI 1387.

أغلب المهاجرين كانوا أفراداً غير مصحوبين بعائلاتهم، فهجرتهم تعد مؤقتة وليست دائمة والهجرة الداخلية هي موسمية ، كما يحدث في تراغن وأم الأرانب وزويلة حيث يهاجر الأهالي للبحث عن عمل في أرجاء الإقليم كالزراعة أو لغرض العمل في الإدارة الفرنسية، ثم يعودون إلى مناطقهم بعد جمع المال، فالهجرة في زمن الإدارة كانت بسبب الضغط السياسي وسياسة الستار الحديدي خاصة بعد الهجوم الذي قاده عبدالقادر بن مسعود على قلعة القاهرة في سبها، سنوضح ذلك في العنصر القادم، عندما تعرض الأهالي للسجن والتعذيب واجبروا على الهجرة.[1]

الحياة الثقافية في فزان أثناء عهد الإدارة الفرنسية:

عرف الاستعمار الفرنسي بأنه استعمار ثقافي وأينما حلوا يعملون على نشر ثقافتهم يدعمون في الأساليب الاستعمارية لتحقيق أهدافهم، رغم قصر فترة حكم الإدارة الفرنسية في فزان ، وصعوبة استقرار أمورهم فيها لكنهم عملوا منذ وصولهم إلى هذا الجانب حيث جلبوا معهم عدد من المستشرقين، وتعددت أساليبهم في الجانب الثقافي وكان ذلك واضحاً في التعليم.

[1] التقرير الفرنسي ، IBID P16.

واقتصر التعليم في عهد الإدارة الإيطالية على حفظ القرآن الكريم والفقه والعلوم الشرعية، ودراسة اللغة العربية ولم يكن هناك منهج محدد يسير عليه القائمون بالتعليم، ولم تحدد زمن أو سنوات للدراسة، لذلك انتشرت الكتاتيب في مختلف أرجاء فزان وبلغ عددها (61) كتاباً، منها (31 في مرزق – 16 في براك)، وأول مدرسة نظامية في فزان افتتحت عام 1932م في بلدة (الجديد) تضم الطلاب من (القرضة– الحجارة – القارة)، والتعليم بها باللغة الإيطالية إلى جانب العربية، وزاد عدد المدارس حوالي عشرة مدارس في مختلف أنحاء فزان وأغلقت أثناء الحرب في عام 1942م.[1]

أما في عهد الإدارة الفرنسية لم تكن المدارس الأثنى عشر موجودة بسبب الحرب ما عادا الكتاتيب التي تدرس الطلاب الدين، فعملت الإدارة الفرنسية على وضع خطة سريعة للتعليم والمؤسسات التعليمية وتم افتتاح أكبر عدد من المدارس لكل فزاني قادر على القراءة والكتابة، رغم الوضع السيئ للمدارس الموجودة بسبب ما تعرضت له من خراب وسلب أثناء الحرب، إضافة لصغر المباني في المناطق الصغيرة والمدارس الكبيرة في سبها وبراك، أما في مرزق فالمدارس تضم غرفتين صغيرتين وأرضيتهم ترابية، وتفتقر للتهوية والإضاءة الجيدة.[2]

عملت الإدارة الفرنسية على تطبيق مناهج دراسية جيدة، وطبقت النظام التعليمي والمنهاج الفرنسي المطبق في شمال أفريقيا (تونس– الجزائر) وعلى التلميذ في يومه الأول أن يتعلم الدروس باللغة الفرنسية، ويتلقى الحروف الهجائية الفرنسية ولم يسمح لهم حتى في أوقات الراحة التحدث بالعربية، وفي المرحلة الأولى من عام 1946م حتى نهاية 1949م لم تكن موجودة أية مواد تدريس باللغة العربية، فكان التعليم في المرحلة الأولى يتم التركيز فيه بالكامل على إتقان اللغة الفرنسية، وبعض مبادئ الحساب والأهم إتقان الفرنسية، وأفتتح في عام 1949م مدرسة إعدادية في سبها يرسل إليها الطلاب المتفوقون، وعدد من المدرسين الجزائريين.[3]

---

(1) حنان، مرجع سابق، ص131.
(2) التقرير الفرنسي، P54 ، AI 1387.
(3) التقرير الفرنسي، P56 ، IBID.

كما شجعت على ذلك في المستقبل لتلك الفترة معاهـدة الصـداقة وحسـن الجوار على الاتفاقية الثقافية الموقعة بين الطرفين المملكـة الليبيـة والجمهوريـة الفرنسية حول ((تشجيع الحكومة الليبية في نطاق منهاجهـا الدراسـي ، تـوفير مدرسين مؤهلين لتعلم الطلاب، وأن تقدم لهم التسهيلات الضرورية وتـم تعيـين مدرسين من الجزائر لتعليمهم)).[1]

كما أنشأت مدارس داخلية تدرس فيهـا (الجبـر والهندسـة والجغرافيـة والتاريخ)، والمواد التي تدرس باللغة العربية مادة (تاريخ البربر)، أما الجغرافيـة تدرس بالفرنسية.[2]

أما فيما يتعلق بالنواحي الثقافية الأخرى لا يوجد أي نشاط ثقافي أو فكري، وتحججت الإدارة الفرنسية بأنه لم يكن هناك مطالب للقيام بأي نشاط ثقافي نظـراً لسياسة الإدارة الفرنسية المانعة لتداول الصحف ومنعت إقامة الأندية الأدبية. وذلك بسبب تخوف الإدارة الفرنسية من تنامي الروح الوطنية، ومعرفة ما يدور خـارج فزان والمطالبة بالاستقلال والوحدة الوطنية، فعلى الإدارة أن تقوم بعزل المنطقـة لتكون تحت سيطرتها، وهنا تمسك الفزانيون بالتعليم الـديني وحفـظ المـوروث الثقافي التي ساهمت فيه البيئة الصحراوية، هذه هي سياسة الإدارة الفرنسية نحـو فزان في جميع جوانب الحياة.

3. النشاط السياسي في فزان تحت الإدارة الفرنسية:

عندما سنحت الفرصة لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية لتحقيق هـدفها وهو احتلال فزان مستغلة بذلك الظروف الدولية دخلتهُ بحجة تحريره من الوجـود الإيطالي، واحتلت المساحة التي يشغلها بالكامل وحاولت النفاذ إلى البحر شـمالاً لكن بريطانيا وقفت دون ذلك، واكتفت فرنسا بحصولها على فزان، وعملـت فـي حل دخولها للإقليم على عزله عزلاً كاملاً عن بقية أجزاء البلاد تمهيداً لاستقطاعه بالكامل، وبدلاً من أن تؤدي سياسة العزل إلى نتائج سلبية تنعكس علـى وضـع

---

(1) معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية، المادة رقم (2 – 3) من الاتفاقية الثقافية . ص34.
(2) التقرير الفرنسي ، P56 . A1 1387.

الإقليم والسكان؛ أعطت نتائج إيجابية على المستوى المحلي لتكشف عن قوى سياسية لعبت دوراً هاماً رغم افتقارها إلى النضج السياسي بسبب فرض سياسة العزل وابتعادهم عن مجرى الأحداث السياسية في بقية البلاد.

فرضت الإدارة الفرنسية على فزان بعد احتلالها الستار الحديدي ومنعت سكانها من الاتصال بالمناطق المجاورة وبطرابلس وبنغازي رغم ذلك فإن الفزانيين أعلم وأدرى بمسالك الصحراء ودروبها للاتصال بالمناطق الأخرى، فقد فاجأ ذلك الفرنسيين من خلال حجم الوعي الوطني في الإقليم ومعرفتهم بدروب الصحراء ومسالكها، فنشطت القوى الوطنية في كامل المنطقة وظهرت بوادرها في سبها، وتم دعوة الأعيان من جميع مناطق فزان لمقابلة العقيد الفرنسي تيري Tere عام 1945م للبحث في الأوضاع العامة لفزان وعدم الإخلال بالنظام الفرنسي.[1]

في أوائل شهر يناير 1946م اجتمع بعض الأعيان في منطقة الزوية بالشاطئ في منزل عثمان الصيد، وضم هذا الاجتماع كل من: الحاج الطاهر الجراري، والحاج أحمد الكيلاني مدير منطقة الشاطئ، والحاج نصر سالم زعيم قبيلة المقارحة وغيرهم من الأعيان، ودار النقاش حول وضع فزان بالنسبة لباقي البلاد وما هو هدف هؤلاء المستشرقين، وأخيراً قرر المجتمعون أن يتصلوا بطرابلس لمعرفة ما يدور هناك حول مصير البلاد دولياً ومحلياً.[2]

قد مكن الاجتماع من معرفة مدى إدراك أهل فزان لما يدور حولهم من خطط تقوم بها فرنسا منذ زمن، لغرض السيطرة على مداخل ومخارج فزان فتم تكليف أحمد عثمان الصيد بالسفر إلى طرابلس للاستطلاع والاتصال بالمسئولين في الأحزاب الوطنية وبعض الأطراف الوطنية، ثم انتقل محمد الصيد ومحمد بن علي بن أحمد الزوي وبشير بن أبي بكر بن مسعود عقيلة إلى غريان في نهاية يناير 1946م، واتجهوا إلى طرابلس سراً واستضافهم الحاج أحمد نور الدين بن يحي الزوي، فزاني الأصل وأطلعهم على مجموعة من الصحف الصادرة في

---

(1) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ت. نقولا زيادة، بيروت، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1966م، ص23.
(2) حنان، مرجع سابق، ص29.

حيث كانت الرسائل تحتوي آيات قرآنية ترسل إلى الشيخ عبدالرحمن البركولي وغيره وكان الرد بالمثل.[1]

ورغم تكتم فرنسا عن قدوم اللجنة الرباعية إلى ليبيا إلا أن المواطنين علموا بالأمر وشاع ذلك بين الأهالي، وكان على سكان فزان التنسيق سياسياً مع طرابلس وبرقة، فتوجه محمد انصيد إلى بنغازي لمعرفة رأي السلطات المحلية في بنغازي، والتقى بمنصور الكخيا وعمر شنيب ولكنه لم يجد ما وجده في طرابلس، إذ أن أمر فزان على ما يبدو كان بعيداً عن القضايا التي تشغليم، لذلك على الجمعية الفزانية أن تخرج من الطور السري إلى العلني أمراً ضرورياً، خاصة بعد زيارة الجنرال لوكلير والذي ألقى بخطابه أمام الأعيان ملخصاً (أن فرنسا دخلت الإقليم بالقوة ولن تخرج منه إلا بالقوة).[2]

في أعقاب هذا الخطاب شاع التوتر في أنحاء الإقليم، فتأكد الأهالي أن فرنسا لن تخرج إلا بالقوة، لذلك سارع أعضاء وممثلين الجمعية بالتحرك بين الأهالي لنشر فكرة أن الاعتماد على فرنسا في إدارة البلاد والإبقاء عليها هو كفر بالله الدعوة إلى الاستقلال والوحدة.

أهداف الجمعية السرية (الفزانية):

هو إعداد الأهالي لإبداء آرائهم بقوة دون أي تدخل من قبل الإدارة الفرنسية، وفعلاً تم ذلك دون أن تنتبه الإدارة الفرنسية للأمر نظراً لطبيعة الإقليم التي عدها البعض هي الحائل دون نشر الوعي السياسي والقومي.[3]

ثم وصلت لجنة التحقيق الرباعية إلى سبها في منتصف ابريل 1948م، وكان الفرنسيون هم من جهز لها السيارات وأماكن الإقامة في المعسكرات الفرنسية، وذلك للحيلولة دون اتصالها بالأهالي قدر الإمكان ولكن الأمر لم يدوم وفق ما أرادوا، ففي مرزق كان من المتوقع وصول اللجنة إلى مركز المديرية في القلعة حيث تجمع الأهالي، لكن السلطات حولت المكان إلى مركز الإدارة الجديدة،

---

(1) نقلا عن حنان، مقابلة شفوية اجرتها مع رمضان فريد، مرزق، حول الجمعية الفزانية، بتاريخ 26-اكتوبر-2000ف.
(2) حنان ، مرجع سابق، ص33.
(3) يوسع، "ملامح الإدارة العسكرية الفرنسية بفزان"، ص92.

فاجتمع الأهالي أمام منزل الشيخ حسن ظافر بركان ثم توجهوا إلى المركز وطالبوا بالاستقلال والوحدة، وشمل ذلك أهالي من مرزق وقرى فزان، فأينما توجهت اللجنة كان الإصرار على الاستقلال والوحدة.[1]

ثم عقدت اللجنة الرباعية 23 اجتماعاً قابلت فيه 370 شخصاً في أكثر من عشرين قرية وجاء في تقريرها (أن السكان لم يتفقوا فالبعض يريد حكومة إسلامية والبعض يريد الإبقاء على الإدارة الفرنسية خاصة الطوارق، أما الفزانيون يريدون حكومة مستقرة).

بدأت الجمعية الفزانية تعبر عن أهدافها بصورة علنية ودعت الأهالي إلى التمسك بالمطالبة بالاستقلال، فلم يكن أمام الإدارة الفرنسية إلا أن ألقت القبض على أعضاء الجمعية وأودعتهم السجن، وفر بعضهم إلى طرابلس، أما بالنسبة للحاج عبدالرحمن البركولي فقد فرضت عليه الإقامة الجبرية في سبها، وألقى القبض على محمد عثمان الصيد وسجن، وبعض القرى حرمت من حصصها من التموين كنوع من العقاب من قبل الإدارة الفرنسية.[2]

شرعت فرنسا في ممارسة ضغوطات شديدة لمعرفة حقيقة المطالب ومن المسئول عن نشر الوعي بين السكان، فزادت من المراقبة والتشديد إلى حد الترهيب ضد الذين اتصلوا باللجنة الرباعية، فلم يكن أمام القوى الوطنية إلا التحول من المقاومة السلمية إلى المقاومة المسلحة في مناطق فزان الرئيسية وأجزائها.

وكانت غدامس من أهم الأهداف الفرنسية في الصحراء، فقد شهدت نشاطاً ملحوظاً وهي على دراسة بالإحداث التي أحاطت بالوطن ولهم اتصالات بالعناصر الوطنية في المدينة، وبعض من عناصر الحزب الوطني والكتلة الوطنية في السر، فتنبهت فرنسا لهذه الاتصالات بسرعة وتمكن الحاكم العسكري الفرنسي في غدامس قوادر Qouadre من الحصول على نسختين من الرسائل السبع وهذه الرسائل تدل على الأحياء السبعة الشهيرة في غدامس، ولم يبد قوادر أي اهتمام

(1) حنان ، مرجع سابق، ص34.
(2) حنان، نفس المرجع، من ص34-36.

بالأمر حتى يتسنى له معرفة الأمر بشكل أوضح، وتمكن من الحصول على نسختين من الرسائل السبعة، وهذه الرسائل تدل على التحرك والالتحام مع القوى الوطنية في طرابلس.[1]

هذه الرسائل تدل على مدى نشر الوعي الوطني بين أهالي الجنوب، في عهد الإدارة الفرنسية رغم ما قامت به هذه الإدارة من ستار حديدي لمنع وصول الجرائد والصحف إلى غدامس، فمن خلال الأحداث التي جرت في فزان عند زيارة اللجنة الرباعية ومطالبة أهالي فزان بالاستقلال والوحدة، وقد تشجعت غدامس أيضاً وبدأت بالعمل الوطني من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية.

علم الأهالي بأن قوادر قد علم بأمر الرسائل فزادهم ذلك إصراراً على تقرير مصيرهم، فزودت الإدارة المحلية بغدامس الأعيان بالأوراق والمظاريف اللازمة للرد، وكان ردهم المطالبة بالاستقلال والوحدة وفق مبادئ المؤتمر الوطني والكتلة الوطنية وأنهم على استعداد لمقابلة اللجنة الرباعية، وتم تسليم الرسائل إلى أحد المواطنين المغادرين من غدامس إلى طرابلس، فالمغادرون يعدون قلة والذين يحصلون على أذن المغادرة معروفون، (لذلك لمعرفة المواطن المرسل معه الرسالة سهل معرفته)، وتم إعلام الحاكم الفرنسي سيناون بتفتيش السيارة المعنية التي غادرت غدامس والبحث عن الرسالة، وتم الحصول على أسماء موقعيها وعرف مستواهم السياسي والثقافي ، ووصفت مصادرة هذه الرسالة بالشرارة الأولى بين المواطنين والإدارة الفرنسية في المواقف الوطنية.[2]

أخذت الإدارة الفرنسية بتنفيذ الإجراءات لتطويق الحركة الوطنية وتم عزل الشيخ احمد عز الدين من منصبه كقاضي في غدامس، وتم عزل الهادي محمد الشريف من وظيفته كاتب المحكمة بتهمة التحريض على مقاومة الوجود الفرنسي، وكانا وراء كتابه الرد على مطالب الكتلة الوطنية وأنهما قاما بتحريره وجمع التوقيعات، بذلك تكون غدامس قد مرت بأيام عصيبة حالها حال باقي مدن الإقليم،

---

[1] حنان، نفس المرجع، ص 37.
[2] بوشع، "ملامح الإدارة العسكرية بغدامس"، ص96.

لجعل مواقف السكان مختلفة أمام لجنة التحقيق، فتم تفتيش المنازل والتحقيق مع بعض القوى الوطنية، ونشر التوتر والقلق وإثارة المخاوف بني السكان.[1]

كما طلبت الإدارة الفرنسية من الأعيان بتقديم طلب إلى باى تونس ليوافق على انضمام غدامس لتونس، وذلك قبل وصول اللجنة الرباعية إلى المدينة ليكون حجة لهم في تحقيق أطماعهم، لكن القوى الوطنية رفضت هذا الطلب وتمسكوا بالاستقلال والوحدة، ووقفوا لمواجه هذه السياسية بالتحرك لتوعية المواطنين البسطاء لمخاطر هذه السياسة خاصة الطوارق المقيمين في غدامس، ثم قامت الإدارة الفرنسية في عهد الملازم مرفو حاكم غدامس في مارس 1948م بالقبض على ابرز أفراد القوى الوطنية وألقت بهم في السجن دون أي محاكمة ولم يعامل هؤلاء كالمساجين السياسيين إنما كمذنبين لأنهم كانوا على وعي كامل لما تقوم به الإدارة الفرنسية وهم[2].

جدول رقم (3)

أبرز الأعيان الذين يعاكسون سياسة الإدارة الفرنسية- غدامس1948م

الاسم	تاريخ الميلاد- الوفاة	الاسم	تاريخ الميلاد- الوفاة
علي بن محمد طالب	1891-1959م	محمد حميده موسى	1902م ....
محمد الهاشم مقورن	- - 1949م	محمد بشير فياض	1912م ....
علي احمد بشير يوشع	1900 - 1980م	محمد علي محمد طالب	1928م ....
محمد بن الطاهر يوشع	1898 - 1978م		
الطاهر الانصاري	1902 - 1959م		
احمد محمد عزالدين	1911 - 1980م		
محمد المارغني البوصيري	1890 - 1984م		
الهادي محمد الشريف	1919 -		

المصدر:/ يوشع، "ملامح الإدارة العسكرية بغدامس"

إن هذه الإجراءات لم تحد من الروح الوطنية إنما زادت الوعي بين السكان وزاد تمسكهم بمطالبهم، استقبال أهالي غدامس اللجنة الرباعية بالهتافات المناهضة

[1] حنان، نفس المرجع، ص39.
[2] يوشع، "ملامح الإدارة العسكرية بغدامس"، ص98.

من خلال نصف سكان غدامس، كان يدل على الرغبة الشديدة في بقاء الإدارة الفرنسية والثلث الآخر من السكان مطالب بحكومة إسلامية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية كذلك طبق أهالي غات نفس المطالب الاستقلال والوحدة.[1]

نلاحظ خروج اللجنة الرباعية من فزان وغدامس وغات برأي واحد، وهو تمسك الأهالي بالاستقلال والوحدة الوطنية، دون الاهتمام بنوعية الحكومة التي ستحكمهم وتعد هذه المطالب متفق عليها من قبل أهالي الإقليم.

واستخدمت فرنسا مترجمين جزائريين لم يكونوا دقيقين في ترجمتهم لآراء السكان، وقد يكونوا قد حرفوا آراء الأهالي لخدمة مصالح الإدارة الفرنسية في الإقليم، كما تم منع أعضاء الكتلة الوطنية وأعضاء حزب الاستقلال من دخول فزان، فصاغ المترجمون التقرير وفق آراء الإدارة، كما منعت الإدارة الفرنسية اتصال أعضاء اللجنة الرباعية بالعناصر الوطنية الواعية، ورفضت تشكيل فرع من الحزب الوطني في فزان رغم مطالبة الأهالي بالاستقلال والوحدة.[2]

ساعدت الظروف فرنسا في تضييق الخناق على سكان فزان، وتم جمع الأسلحة والسيوف ولمن يخالف يتعرض لأشد العقوبات قد تصل للإعدام، ورد فعل الأهالي الطبيعية هي المقاومة المسلحة الجياد خاصة بعد صدور نتائج اللجنة الرباعية.

مقاومة الشيخ عبدالقادر بن مسعود في سبها ضد الاستعمار الفرنسي:

أرسل الشيخ عبدالقادر بن مسعود رسالة إلى نائب الشيخ البركولي محمد الصيد في مايو 1949م، يبلغه بأن يتم الإعداد للهجوم على المعسكرات الفرنسية، فرد الصيد بالانتظار لحين يتم الاتصال بالقوى الوطنية في طرابلس وليعلموا بما يحدث في فزان، يبدو أن تأثير الاحزاب السياسية والقوى الوطنية الطرابلسية كان قوياً في أهل فزان إلى الدرجة التي يتم فيها أخذ الأذن لهم بالانتفاضة ضد الفرنسيين ثم وجه الشيخ عبدالقادر مجموعة من الرسائل لبعض مشايخ القبائل والأعيان المتعرفين بتحركات الفرنسيين، ولم يتلق الشيخ عبدالقادر الاستجابة

---

(1) حنان، نفس المرجع، ص40.

(2) ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا الحديث من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ت. عماد الدين حاتم، م. ميلاد المقرحي، طرابلس، منشورات مركز الجهاد، 1988م، من ص239-240.

فتوجه من مدينة الشاطئ ومسقط رأسه في وادي الآجال، وتبعه عدد من الحطمان والزوائد والسيكة، وبدأ يعد للهجوم وهدفه جمع أكبر عدد ممكن من المقاومين، كما كان يهدف لقيام ثورة كاملة من الوادي معتمداً على الحماس الديني الجهاد، وعقد اجتماعاً في قرية الفجيج لغرض إعلان الجهاد ضد الفرنسيين وسيتوجه إلى القلعة في سبها.[1]

خرج الشيخ عبدالقادر من بلدته عام 1949م ومعه ثمانية عشر رجلاً متجهين نحو سبها، ولم يصرح عن الهدف الرئيسي من الزيارة، وقلة العدد من المقاومين الذين معه كانت خطة منه وذلك لعدم أثارة الفرنسيين وشكهم، فواصل الشيخ رحلته إلى سبها واتصل بأعيان البلدة منهم الشيخ البركولي، وتم عقد اجتماع وفي ختامه طلب الشيخ عبدالقادر من إتباعه في منطقة الجديدة سبها العهد بالهجوم دون الرجوع.[2]

بدأت المقاومة في 15 الصيف 1949م بعد اطلاق أول رصاصة من قبل الشيخ عبدالقادر بن مسعود في داخل القلعة، وأسرع الحراس في إغلاق أبواب القلعة ومحاصرة المجاهدين بداخلها وتبادلوا إطلاق النار فيما بينهم، وقاموا بقطع أسلاك البرق والهاتف ومزقوا العلم الفرنسي مع ارتفاع الأصوات بالتهليل والتكبير، فأثار ذلك فزع الفرنسيين ففر عدداً منهم وقفز الباقي منهم من القلعة، كما استشهد الشيخ عبدالقادر بن مسعود بعد سيطرته على القلعة وستة عشر من المجاهدين وابقية وقعوا اسر بسبب إعادة الفرنسيين سيطرتهم على القلعة.[3]

ثم أرسل احمد سيف النصر رسالة إلى مدراء المناطق المجاورة بتاريخ 17 يونيو 1949م يوضح فيها (بأن ما قام به الشيخ عبدالقادر عمل جنوني ويدعوا الأهالي إلى التبرؤ منه وممن تبعه)، لابد من أن هذه الرسالة كتبت بعثت بناء على طلب الإدارة الفرنسية فهي مكتوبة على ورق الإدارة الفرنسية وبتوقيع الكابتن كوناي الحاكم العسكري لفزان.

---

(1) مسعود البكاي، رواية شفوية، مخطوط لموسوعة الرواية الشفوية، أعداد محمد التركي، الشريط محفوظ بمركز الجهاد ، طرابلس، تحت رقم (22/11) بتاريخ 1978/7/23م.

(2) ابوبكر عثمان الحضيري، "الانتفاضة الشعبية ضد الوجود الفرنسي في سبها"، مجلة الشهيد، مركز الجهاد، ع6 ، السنة السادسة، طرابلس، أكتوبر 1985م، ص ص202-205.

(3) الحضيري، نفس المرجع، ص205.

قامت الحركة الوطنية في طرابلس بالتقصي عن الحادثة المأسوية وعن تأزم الوضع في الإقليم مع نهاية عام 1949م، تغيرت الأوضاع الدولية التي تخص ليبيا، وبدأت فرنسا بتغيير سياستها نحو الأهالي من خلال سياسة جديدة تتبع فيها اللين وإرضاء الأهالي ، لكن إعلان الأمم المتحدة باستقلال ليبيا في 21 نوفمبر 1949م جعل الإدارة الفرنسية تتبع نهجاً جديداً في علاقتها مع الأهالي.[1]

ثم قامت فرنسا بإطلاق سراح السجناء من القوى الوطنية وأعلنت بأنها ستمنح الاستقلال للإقليم تحت إشراف فرنسا، ودعت لعقد اجتماع في 15 يناير 1950ن في سبها بحضور الأعيان والمشايخ والوجهاء، بذلك تدخل فزان مرحلة جديدة من مراحل السياسة عرفت بمرحلة (الحكم الانتقالي) ومهدت فرنسا لها بفصل الإقليم عن طرابلس وبرقة من خلال الإجراءات الإدارية في مختلف الجوانب.[2]

فهذا دليل على أن فزان إقليم منعزل عن أهم الأحداث التي تحدث في برقة وطرابلس، ولم يعلم الأهالي بذلك الوضع إلا بعد قدوم مندوب الأمم المتحدة السيد أدريان بلت لفزان 15 مايو 1950م.

وفي عام 1955م وقعت اتفاقية سياسية بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الليبية بعد استقلال ليبيا، ومن خلالها أنهت فرنسا وجودها في الجنوب الليبي وتحديداً في فزان، بعد أثنى عشر شهراً من وضع المعاهدة للصداقة وحسن الجوار، وتم الجلاء الفرنسي عن فزان في عام 1956م وأثناء الإجلاء المحدد تم إجلاء القوات الفرنسية عن فزان لتسلم الحكومة الفرنسية للمملكة الليبية مطارات سبها وغات وغدامس، والمنشآت الفنية الملحقة بها لتصبح ملك المملكة الليبية، مع السماح لبعض الفنيين الفرنسيين في هذه المطارات، ومنحت الحكومة الليبية حق التحليق والهبوط للطائرات الفرنسية في سبها لمدة خمس سنوات في غات – غدامس لمدة سنتين، وفق الشروط المحددة بين الطرفين.[3]

---

[1] حنان، نفس المرجع، ص48.
[2] حنان، نفس المرجع السابق، ص49.
[3] معاهدة الصداقة وحسن الجوار، اتفاقية خاصة (سياسية عسكرية)، رقم المادة (5/1)، ص ص8-9.

إن هذه الأحداث تعد لطمه لسياسة فرنسا التي لم تخف أطماعها في الإقليم، رغم إنتهاء استقلال ليبيا وإن وضع فرنسا في الإقليم تغير نظراً للمقاومة العنيفة التي تعرضه لها، والتي تعد صفعة قوية لسياستها الاستعمارية والاقتصادية في الإقليم، رغم إن هذه السياسة لم تعط النتائج المرجوة منها لفرنسا أنما العكس فضح النوايا الاستعمارية منيا فرنسا التي تفكر في اقتطاع الأجزاء التي رأت أنها مهمة بالنسبة لمستعمراتها في إفريقيا من الإقليم، بالإضافة إلى ما اقتطعتهُ عام 1890م من خلال تعديل الحدود الليبية التشادية والليبية الجزائرية، دليل على أن فرنسا لم تحتل الإقليم لظروف الحرب بل على أن سياستها أعمق من هذا بكثير وأثر ذلك على العلاقات بين ليبيا وتشاد فيما يخص الحدود الفاصلة بينها.

ثالثاً: اتفاقية الحدود (أوزو):

بعد استكمال فرنسا احتلال تشاد في نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، قامت بتوقيع معاهدة مع إيطاليا في عام 1935م تم بمقتضاها التنازل عن شريط من الأراضي البالغة مساحتها حوالي 114.000كم2 لإيطاليا التي كانت تحتل ليبيا، وأطلق على هذا الشريط اسم (أوزو)، كما أطلق على تلك المعاهدة معاهدة روما (لافال – موسوليني)، لكن غزو ايطاليا لإثيوبيا وإدانتها من قبل عصبة الأمم حال دون تنفيذها، ولم ترى النور رغم أن رئيس جمهورية فرنسا صرح بالتصديق على المعاهدة في 9مايو 1935م، فإن وثائق التصديق لم تتم بسبب غزو إيطاليا لإثيوبيا وكذلك الحرب الأهلية في أسبانيا 1936-1939م.[1]

وكانت المادة الأولى من الباب الأول في هذه المعاهدة تنص على أن تطبيق هذه المعاهدة مرتبط بالتوصل إلى اتفاقية بشأن تونس لكن وزير الخارجية الإيطالية المونت شيانو أعلن في 17ديسمبر 1935م أن معاهدة روما لم يتم التصديق عليها وبالتالي تعتبر ملغاة تاريخياً.[2]

---

[1] جاكو، مرجع سابق، ص95.
[2] جاكو، نفس المرجع، ص95.

ثم أعلن السيد فرانسواوانيه السفير الفرنسي في إيطاليا في ذلك الوقت، أن فرنسا ليست مسئولة عن عدم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، ولا عن تأخير اتفاقية تونس، ولم يتغير الوضع على الحدود حيث بقيت القوات الفرنسية تحتل مراكزها في الحدود.[1]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وضعت معاهدة السلام الموقع عليها في 10 فبراير 1947 بباريس بين إيطاليا والحلفاء، قد ورد في البند 23 من المعاهدة أن تتنازل إيطاليا عن كل ممتلكاتها الإفريقية ومن بينها ليبيا، ونص البند 44 على إلغاء معاهدة روما لعام 1935م، إذ لم تعد إيطاليا القوة الدولية التي لها حق في مناقشة الحدود بين تشاد وليبيا، كما أن جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها ايطاليا ملغاة.[2]

عندما انعقدت الدورة الخامسة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 1950م نص القرار رقم 392 على أنه بالنسبة للحدود والمستعمرات الإيطالية الغير محددة بواسطة اتفاقية دولية، خاصة حدود ليبيا مع الأراضي الفرنسية، فتحديدها سوف يتم عندما تنال ليبيا الاستقلال بواسطة المفاوضات بين الحكومتين الليبية والتشادية.[3]

وتم في طرابلس توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية، عقب استقلال ليبيا في 10 أغسطس 1955م، ونصت المادة رقم (3) على ((أتفاق الطرفان المتعاقدان على الاعتراف بأن الحدود التي تفصل الأراضي الليبية عن أراضي تونس والجزائر وأفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد) وإفريقيا الغربية الفرنسية (النيجر)).[4]

تلك الحدود المنصوص عليها وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعترف بها وقت إنشاء المملكة الليبية المتحدة صدقت فرنسا على المعاهدة في 22 نوفمبر 1956م وتبادل الوثائق تم في 20 فبراير 1957م، وبدأ العمل بنصوصها في 26 مارس 1957م واشترك في المفاوضات من الجانب الليبي:

---

(1) الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، ص158.
(2) حاكو، مرجع سابق، ص96.
(3) الماحي، مرجع سابق، ص158.
(4) معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، (مذ المعاهدات)، ص2.

- مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
- عبدالحليم كعبار نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات.
- سيف النصر عبدالجليل رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان ومن الجانب الفرنسي شارك كل من:
- موريس دوجان سفير فرنسا في ليبيا.
- أبوافو الوزير المفوض بالخارجية الفرنسية – وعدد من الفنيين .

نتائج المفاوضات:

أصبحت الحدود المتفق عليها في سبتمبر 1919م والتي تضم منطقة أوزو إلى الأراضي التشادية سارية المفعول.[1]

فبرز موقف ميثاق الأمم المتحدة برفضه أساليب الضم والاستيلاء كسبب لاكتساب الإقليم، وحرم الميثاق استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، والتنازل لم يعد سبباً لاكتساب ملكية الإقليم أو فقدها، وتنص لائحة الأمم المتحدة على عدم لجوء الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية إلى ممارسة التهديد أو القوة ضد الأراضي والاستقلال السياسي لأي من الدول.[2]

أما موقف منظمة الوحدة الإفريقية الموقع في عام 1964م المتعلق بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، أكد على التزام الدول الأفريقية الأعضاء بالمبادئ الواردة في الميثاق واحترام الحدود القائمة عند نيلها الاستقلال.[3]

اجتمعت كل المجموعات السياسية الإفريقية* في مؤتمر أديس أبابا المنعقد في 5 مايو 1963م، وصاغت دستور منظمة الوحدة الإفريقية الذي وضع بدوره سلسلة من المبادئ العامة لتنظيم العلاقات الدولية الإفريقية، وأهم المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية الإفريقية هي : (مبدأ المساواة، مبدأ احترام الحدود الدولية،

---

(1) جاكو، مرجع سابق، ص97.
(2) جاكو، نفس المرجع سابق، ص98.
(3) محمد العزابي، مرجع سابق، ص98.
* المجموعات الإفريقية: مجموعة دار البيضاء 1961م، برازفيل 1960م- مفروفيا 1961م.

مبدأ منع إثارة الفتن، مبدأ فض المنازعات الدولية الإفريقية، مبدأ التعاون الاقتصادي الاجتماعي الإفريقي، مبدأ التعاون في إطار الأمم المتحدة، مبدأ مكافحة الاستعمار، مبدأ أتباع سياسة عدم الانحياز).[1]

تعد هذه المبادئ بمثابة الإطار القانوني لتحكم العلاقات الدولية الإفريقية سواء بين الدول الإفريقية بعضها ببعض أو مع الدول الأوروبية وإن الموقف السياسي لليبيا يتلخص في أن تطرح الموضوع أمام اللجنة وهو النزاع بين ليبيا وتشاد ليس الشكل الحقيقي القائم، وهو النزاع الداخلي في تشاد إضافة أن ليبيا لم تعترف بالنظام القائم في تشاد، وأن حل النزاع بينها يتطلب وجود دعوة تشادية شرعية تملك حق التفاوض باسم الشعب التشادي.

موقف ليبيا وتشاد – محكمة العدل الدولية:

نالت تشاد استقلالها 11 أغسطس 1960م في إطار الجماعة، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دول العالم وليبيا واستمرت العلاقات هادئة وودية مع ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح 1969م، وفي أعقاب استيلاء جبهة التحرير الوطني التشادي على (أوزو) في 5مارس 1968م بعد طرد القوات الحكومية لتشاد ولم تبقى بها إلا حامية كبيرة تابعة لها، مما أضطر المدير الإداري للمركز السيد يوسف للانتقال إلى بلدة "بارداي" تاركاً المركز (أوزو) للثوار التشاديين، ثم بدأت محاولات ليبيا لاحتلال (أوزو) منذ عام 1970م وتمكنت من ذلك عام 1973م، وفي عام 1975م تقرر ضم إقليم أوزو رسمياً إلى ليبيا وإلحاق إدارياً بمرزق فأدى ذلك إلى الاشتباك المسلح بين قوات الثوار والقوات الليبية في عام 1975م، وطالبت ليبيا في عام 1976م بنشر مجموعة من الخرائط تضم أوزو، بالإضافة لحدود معاهدة روما (لافال – موسوليني) عام 1935م.[2]

وتم تعيين شخصية ليبية في أوزو لإدارة المنطقة وأصدرت بطاقات شخصية لسكان القطاع، وذلك لتمسك السكان بحقوقهم التاريخية في شرط أوزو

---

[1] جاكو، نفس المرجع سابق، من ص98-99.
[2] جاكو، المرجع سابق، ص100.

الحدودي، وأصرت على أن الحدود المشتركة بين ليبيا وتشاد لم تحدد بالقانون، واعتمدت ليبيا الخط الأحمر 16° الفاصل بين القوات الحكومية التشادية والمعارضة، وادعت ليبيا بأن معاهدة روما – لافال – موسوليني في 7 يناير 1935م قائمة بناء على المعاهدة الفرنسية البريطانية في عام 1899م ومعاهدة 1919م تم تعديلها وبالتالي تعد اوزو وجوداً شرعياً.[1]

اعتمدت ليبيا في مطالبها على معاهدة روما في أوزو، واعتبرت معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام 1955م لا مغزى لها لأنها موقعة في عهد كانت فيه ليبيا خاضعة لنفوذ خارجي وغير حرة، لوجود قواعد أمريكية وانجليزية على أراضيها، ولوجود قواعد فرنسية في الجنوب (تشاد) بعكس تشاد التي تشبثت بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي تم تبادل وثائق التصديق عليها بين البلدين، واقترح الوفد التشادي مشروع اتفاقية شاملة تحكم مجموع العلاقات بين البلدين، لكن ليبيا رفضت المشروع وانفض الاجتماع بين البلدين، وعرضت تشاد الموضوع على منظمة الوحدة الإفريقية حيث قام الرئيس فيلكس مالوم بإعلان بيانه أمام مؤتمر القمة الإفريقية الرابع عشر في برازفيل – جابون 1978م وتضمن عرضاً وافياً مدعماً بالمستندات القانونية الدولية عن مشكلة أوزو.[2]

أما بالنسبة لأراء غالبية الدول الأفريقية فأن حل مشكلة تشاد يجب أن تتم في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وهذه الدول التي لها مواقف مختلفة مثل: أثيوبيا والسنغال أيدتا تشاد، أما نيجيريا قد وقفت ضد تواجد القوات الأجنبية في تشاد خاصة القوات الليبية، ونادت بحل القضية أفريقياً، لأن ذلك سيؤثر على وضع نيجيريا سياسياً واقتصادياً، وموقف الجزائر كان مؤيداً لمبدأ المصالحة الوطنية بين الفصائل التشادية عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية، وحق ليبيا في الحصول على ضمانات تكفل أمن حدودها الجنوبية، وأيدت غانا موقف ليبيا وأدانت وجود القوات الفرنسية في تشاد وطالبت بانسحابها.[3]

---

(1) جاكو، المرجع سابق، ص100.
(2) جاكو، نفس المرجع سابق، ص101.
(3) العزابي، مرجع سابق، ص66.

ثم تطورت القضية لدى الأمم المتحدة وأثير الموضوع حتى لدى مجلس الأمن كاول مرة في عام 1978م، وأحال ممثل تشاد نص البرقية الواردة من وزير الشؤون الخارجية في تشاد، المتعلقة بحالة الاضطراب السائدة في شمال تشاد واتهم الممثل التشادي ليبيا بالعدوان والاحتلال العسكري لشمال تشاد، فأرسل ممثلة عن تشاد برقية موجهة من رئيس تشاد يشير فيها لقرار حكومة تشاد المؤقتة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا اعتباراً من عام 1978م وذكر مندوب ليبيا أن شكوى تشاد لا أساس لها وأن ليبيا ليست طرفاً في النزاع الداخلي الدائر، فإن مشكلة تشاد الداخلية ناتجة عن مخلفات الاستعمار الفرنسي، وأكد المندوب بأن ليبيا لا ترغب في التدخل في شؤون تشاد الداخلية.[1]

نلاحظ أن ليبيا حريصة على مساعدة الشعب التشادي في حل المشكلة وذلك بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، ولم يصدر عن مجلس الأمن أي بيان أو قرار، وظل الموضوع مطروحاً أمام المجلس لمواصلة النظر فيه.

نظراً للأهمية الإستراتيجية لشريط أوزو بالنسبة إلى ليبيا لأنها منطقة غنية بالبترول واليورانيوم، مما جعل ليبيا تطالب رسمياً بالشريط في عام 1983م وأكد عبدالعاطي عبيد وزير الخارجية الليبي في سبتمبر 1984م بأن أوزو جزء لا يتجزءا من ليبيا، ولا مجال لمناقشة الموضوع بين ليبيا وغيرها من الدول الأخرى، فتزايدت أهمية الشريط بالتوازي مع التطورات التي شهدها في السبعينات، فزادت تدهور العلاقات بين طرابلس والسودان بسبب اتهام تشاد ليبيا بإرسال بعض قواتها إلى السودان للوصول إلى تشاد، حين كشفت بعض طائرات الاستطلاع الفرنسية في تشاد، وأن حجم الوجود العسكري الليبي في السودان أخذ يتزايد باستمرار، الأمر الذي يمثل تهديداً للأمن القومي التشادي مع بداية عام 1988م، رغم تصريحات السودان التي تؤكد نفي وجود أي عسكري ليبي في السودان، وتفاقمت أزمة الوجود العسكري الليبي في السودان حيث أكد القائم بالأعمال التشادية في الخرطوم "أن تشاد ستحارب القوات الليبية داخل السودان إذ

[1] العزابي، المرجع السابق، ص67.

لم تنسحب"، رغم الاتهامات المتبادلة ساد الهدوء في الجبهة التشادية الليبية على الحدود بين البلدين احتراماً لوقف إطلاق النار.[1]

كانت وجهة النظر الليبية تكمن في انسحاب القوات الفرنسية الموجودة في تشاد، واستمرار بقاء الجنود الليبيين في أوزو إلى أن تنتهي تسوية المشكلة نهائياً، وضرورة الإفراج عن الأسرى الليبيين في تشاد وتفضيل تسوية النزاع الحدودي سياسياً دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أما وجهة النظر التشادية في المشكلة هي انسحاب القوات الليبية من أوزو حتى صدور الحكم بشأن النزاع وعدم انسحاب القوات الفرنسية من تشاد لأن ذلك يعتبر من صميم الشؤون الداخلية التشادية.[2]

بذلك طلبت تشاد عرض القضية على محكمة العدل الدولية، أما بخصوص الأسرى فرأت تشاد أن هذه المسألة يتم التحقيق فيها في إطار تطبيع مسألة العلاقات بين ليبيا وتشاد.

اختصاص محكمة العدل الدولية:

رغم الجهود التي بذلت من أجل حل النزاع الليبي التشادي بالطرق الدبلوماسية المتواصلة للحد من النزاع، فاختصت محكمة العدل الدولية لحل هذا النزاع قبل تطوره وفق المادة (1) من مواد منظمة الأمم المتحدة وأثناء عقد قمة الرباط في عام 1989م اقتنعت الأطراف باللجوء إلى قضاء محكمة العدل الدولية لحل النزاع، فقدمت ليبيا في يوم 31 أغسطس 1989م مذكرة أعلنت فيها للمحكمة قبولها لاختصاصها وإشارة في مذكرتها إلى المادة الأولى من الاتفاق الذي يطرق لحل النزاع بين الطرفين، لم تتخذ الأطراف أية إجراءات بقصد تعديل ما ورد في تلك المادة ولا بالزيادة للمدة.[3]

طلبت ليبيا من المحكمة أن تفصل في النزاع وفقاً لقواعد القانون الدولي، حيث لا توجد اتفاقية حدود بين البلدين، كما أن الأراضي طوال فترة تولي

---

(1) جاكو، المرجع سابق، ص89.
(2) السيد عوض عثمان، التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال إفريقيا، القاهرة، معهد الإنماء العربي، 1989م، ص84.
(3) العزابي، مرجع سابق، ص74.

السنوسيين زعامة الحملة ضد القوى التي كانت تحاول سلبهم لهذه المنطقة، فشكل المواطنون جزءاً من الشعب الليبي من الناحية الثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية، وطالبوا بحقوق السكان الوطنين وهي حقوق الإمبراطورية العثمانية التي ورثتها إيطاليا عام 1912م، وادعاءات تشاد جاءت من خلال الإرث الفرنسي حول المنطقة التي تقوم على أساس الاتفاقيات السابقة وهذه الاتفاقيات لم تحدد حدوداً إقليمية للمنطقة.[1]

وعندما أعلنت ليبيا قبولها لاختصاص المحكمة تبعتها تشاد في ذلك يوم 1 سبتمبر 1989م بقبولها لاختصاص المحكمة، مستندة في لجوئها للمحكمة للمادة الثانية من الاتفاق الذي لم يكن حل للنزاع، فطلبت تشاد من المحكمة أن تفصل النزاع بين البلدين وفقاً لقواعد القانون الدولي، وتبين الحدود التي بينتها معاهدة الصداقة 1955م، وفق المواد المنصوص عليها في المعاهدة (5-8-11) وتنص على أنه في حال وجود خلافات بين الطرفين ولا يمكن حلها عن طريق المناقشات، فيتم طلب اختصاص محكمة العدل الدولية بالتدخل وفق طلب أحد الطرفين.[2]

أحالت المحكمة إعلانات القبول بالاختصاص إلى السكرتارية العامة للأمم المتحدة لإخطار أعضاء المنظمة على يد أمينها العام ليتم عرض الاسانيد التي قدمتها الأطراف المعنية للمحكمة، فأسندت ليبيا في أحقيتها لمنطقة أوزو على الآتي:

1. الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لأن المنطقة تعد امتداد طبيعي للأراضي الليبية حتى نهاية الصحراء.
2. عدم الاعتراف بوجود حدود اتفاقية بين البلدين، والاعتماد على ما جاء في معاهدة روما 1935م بمسألة الحدود.

---

(1) الغزالي، مرجع سابق، ص75.

(2) معاهدة الصداقة وحسن الجوار، تحالفية خاصة، رقم المادة (5-8-11)، ص4، انظر الملحق رقم (6).

وطلبت ليبيا من المحكمة أن تأخذ في الاعتبار الآتي لهذه العوامل:

1. اتخاذ القرار وفقاً لقواعد القانون الدولي.
2. أن الأراضي محل النزاع طوال فترة الصراع عليها.
3. طيلة فترة النزاع يشكل المواطنين جزءاً من الشعب الليبي في شتى المجالات.
4. على المستوى الدولي هناك اتجاه ينادي بحقوق السكان الأصليين وحقوق الإمبراطورية العثمانية التي ورثتها إيطاليا 1912م.
5. الادعاءات التشادية أساساً ادعاءات فرنسية في إقليم أوزو.[1]

استنادات تشاد التي قدمتها للمحكمة:

ألقت الضوء على الخلفية التاريخية للنزاع وأظهرت ذلك:

1. اعتماد تشاد على معاهدة الصداقة 1955م فيما يخص المادة رقم 3 التي تتضمن عدة اتفاقيات موضوعها الحدود الناتجة عن المستندات الدولية النافذة بتاريخ نشوء المملكة الليبية المتحدة.[2]
2. أكدت على المبدأ الثابت في منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق (بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار).[3]

بدأت المحكمة بدراسة الاسانيد التي قدمتها ليبيا وتشاد وتوصلت إلى تنفيذ الاتفاق الموقع عليه في الجزائر في يوم 31 أغسطس 1989م، لتنطوي صفحة من العلاقات المتأزمة وقام وفد تشادي بعد يومين من توقيع الاتفاقية بالإفراج عن مجموعة من الأسرى الليبيين، ووقع عن الجانب التشادي (الشيخ ابن عمر) وزير العلاقات الخارجية ، وعن الجانب الليبي (جادالله عزوز الطالحي) وزير الخارجية والتعاون الدولي بليبيا، واعد هذا الاتفاق اتفاق إطار ومبادئ ، واجتمعت اللجنة

---

(1) جاكو، المرجع السابق، ص111.
(2) معاهدة الصداقة، المصدر السابق، ص2.
(3) العزابي، المرجع السابق، ص79.

التشادية الليبية في ليبرفل يومي 17-19 مارس 1990م في العاصمة التشادية وأسفر عن هذا الاجتماع عن (تشكيل لجنة فرعية كلفت بتخطيط الحدود في قطاع أوزو)، وعقد اجتماع أخر في طرابلس يوم 6 مايو 1990م ولم يسفر عن نتائج لاتهام تشاد لليبيا بأنها (قدمت تقارير تفيد انتصار المعارضة التشادية بقيادة إدريس ديبي ضد النظام الرئاسي حسين هبري).[1]

وصرح الوزير الشيخ ابن عمر في 15 أغسطس 1990م بأنه استخدم كافة الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ولم يبق أمامه الإقرار محكمة العدل الدولية، فتمسكت ليبيا بأوزو من حيث الحقوق التاريخية في الشريط ووافقت في يوم 31 أغسطس 1990م على عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية ليتم النظر في القضية.[2]

قررت المحكمة في 26 أكتوبر 1990م (أن يتعهد الطرفان بالاستقرار وحل النزاع بكافة الوسائل السياسية ليتضمن تلك المصالحة لمدة سنة ما لم يقرر رؤساء الدولتين غير ذلك).[3]

حكم المحكمة:

بعد تقديم ملفي الدولتين حول النزاع بالوثائق للمحكمة لتصدر حكمها من قبل خمسة عشر قاضياً بالإضافة إلى قاضين عينتهما "ليبيا وتشاد"، قررت المحكمة في لاهاي يوم 3 فبراير 1994م (أن تنسحب ليبيا من شريط أوزو الحدودي المتنازع عليه بين تشاد وليبيا، الذي تحتله ليبيا منذ عام 1973م وتعيده لتشاد).[4]

لاستناد محكمة العدل الدولية على المستندات القانونية التي قدمتها تشاد بدلاً من المستندات التي قدمتها ليبيا التي تعد تاريخية.

وصدر قرار مجلس الأمن بتعاون الطرفين المتنازعين مع د. بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في تحقيق تطبيق أحكام القرار وسمح مجلس الأمن

---

(1) جاكو، المرجع سابق، ص109-110.
(2) جاكو، المرجع سابق، ص112.
(3) تقارير للأحكام محكمة العدل الدولية حول النزاع الإقليمي بين ليبيا وتشاد، أكتوبر 1990م، رقم 83، ص5.
(4) جاكو، المرجع سابق، ص113.

لفريق المراقبين الدوليين بالسفر بالطائرات واستثناءً من الخطر الدولي الموقع على ليبيا نظراً للعقوبات المفروضة عليها من قبل المجلس بالقرار رقم (848).[1]

وصرح وزير الخارجية عمر المنتصر عقب عملية الاستلام والتسليم قائلاً: ((إن بلاده التزمت بتنفيذ قرار المحكمة بشأن أوزو، رغم أن ذلك يمثل خسارة كبيرة لليبيا)).

وأضاف المنتصر ((أن العلاقات مع تشاد عريقة بين الشعبين على مدار التاريخ وأنه هناك الكثير من المصالح المشتركة التي سيوليها كلاً من الأخ قائد الثورة معمر القذافي والرئيس التشادي إدريس ديبي خلال المرحلة المقبلة...))[2]

وبذلك تم إغلاق ملف شريط أوزو نهائياً بين البلدين واختتم إغلاق الملف بتوقيع معاهدة تاريخية بينهما وأعلنت وكالة الأنباء الليبية بعد أقل من أسبوع انسحاب ليبيا من أوزو وفق قرار المحكمة، واتفق الطرفان على إيجاد آلية للتشاور السياسي الدائم بينهما، ليدل ذلك على بداية عهد جديد من التعاون والأخوة بين ليبيا وتشاد من دون نزاع وهذا خير ختام لهذا الصراع الذي شغل الشعبين لما يقارب من ربع قرن.

---

(1) جاكو، المرجع سابق، ص114.

(2) نقلا عن جاكو، صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 6 الصيف 1994م، لندن، مرجع سابق ، ص121.

الفصل الخامس

التطورات السياسية بين ليبيا وتشاد 1960-1969

استقلال تشاد.

الموروثات والانعكاسات السياسية الاستعمارية على الأوضاع السياسية في تشاد .

قيام فرولينـــا (جبهة التحرير الوطني في تشاد)

استقلال تشاد :-

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين وقوع منطقة تشاد تحت السيادة الفرنسية الكاملة التي أسست إدارة قائمة على فكرة الاندماج وصهر المجتمع التشادي بالفرنسي، وطمس الحضارة الإسلامية ليكون تابعاً للمجتمع الفرنسي، ونجحت فرنسا في ذلك من خلال ظهور طبقة جديدة من داخل المجتمع التشادي تحمل هذه الأفكار، في نفس الوقت كان الشعب التشادي يعاني التخلف الذي شمل جميع جوانب الحياة المختلفة في مرحلة الحرب العالمية الثانية.[1]

فمنذ دخول فرنسا إلى تشاد في عام 1899م تم إصدار مرسوم من قبل الجمهورية الفرنسية ينص على تنظيم مناطق الحاميات الفرنسية فيها بحيث يتم إلحاقها بالناحية الإدارية بالإقليم، وأطلق اسم القائد الفرنسي "لامي" على هذه المنطقة العسكرية التي نشأت على الضفة الشرقية لملتقى نهر شاري ولوجون، وأصبحت فيما بعد العاصمة الإدارية لمستعمرات تشاد وعرفت باسم "فورت لامي" أي حصن لامي وهي عاصمة تشاد الحالية "انجامينا".[2]

ثم بدأت فرنسا في تطبيق نظام الاستمالة للزعامات المحلية وإعادتها لمراكز الحكم، كما حدث مع السلطات دود مرة" الذي وصلته رسالة من الحاكم العسكري الفرنسي "لارجو" في يوم 25/ابريل/1911م وتضمنت الأذن بدخوله مدينة ابشة بصحبة أسرته وعدد من الفرسان والجنود، ولم تمضي فترة حتى نفي السلطان في شهر نوفمبر من عام 1911م إلى فورت لامي وتوفي في يوم 6/أبريل/1927م وتولى حكم أبشة "محمد أصيل" لمدة ثلاث سنوات من يوم 22/أغسطس/1909م حتى يوم 12/ناصر/1912م وخلال هذه المدة قدم محمد أصيل للحكومة الفرنسية الدعم والمساعدة وذلك بمشاركة في المعارك والهجمات

---

[1] حلمي محروس، مرجع سابق ، ص250.
[2] الصاحي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي، ص245.

الفرنسية على المدن والقرى التشادية ومساهمتة في إخماد الثورات الداخلية إلى جانب التعذيب الذي كان الشعب التشادي يعانيه.[1]

رغم ما قام به محمد أصيل من مساعدات للحكومة الفرنسية إلا أنهم رأو فيه عدم الإفادة وتم إيداعه السجن بتهمة التحريض على الثورة ضد الوجود الفرنسي في يوم 22/الماء/1915م، وصدر الحكم بسجنه لمدة عشر سنوات وتوفى في يوم 24/الصيف/1915م، ثم بدأت الحكومة في تطبيق الحكم المباشر في تشاد تحت إدارة ومسئول واحد وهو الحاكم العسكري الفرنسي في تشاد.[2]

ظل الحكم المباشر هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه فلسفة الحكم الفرنسي في المستعمرات الإفريقية، باعتبارها الأراضي الملحقة بالدولة الفرنسية والخاضعة لها مباشرتاً، وتعني هنا سياسة الحكم المباشر القضاء على الأنظمة المحلية الإفريقية عامة وفي تشاد خاصة من خلال الزعامات الوطنية التي وقفت في وجه الغزو الفرنسي.

قد ارتبط نظام الاستعمار الفرنسي المباشر بمفاهيم وقيم الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة وتولد لدى الفرنسيين شعور بأنهم رسل الحضارة والثقافة الأوروبية الجديدة ومن واجبهم نشر تلك الحضارة مبررين غزوهم للقارة الأفريقية واعتبرت المستعمرات الأفريقية مصدراً هاماً للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة ومنفذاً هاماً لتصريف منتجاتها.[3]

كما صدر في عام 1920م مرسوماً من قبل الحكومة الفرنسية أصبحت تشاد بمقتضاه مستعمرة فرنسية يديرها حاكم عسكري يشرف عليه الحاكم العام الأقاليم إفريقيا الاستوائية (الكونغو – جابون – اوبانجي) في برازفيل وتشاد وغيرها من المستعمرات الفرنسية، واعتبر السكان رعايا فرنسيين ولم يسمح ليهم بمزاولة أي نشاط سياسي أو ثقافي وانعكس ذلك على البلاد سلباً بعد إعلان الاستقلال لعدم وجود كوادر سياسية مؤهلة لإدارة شؤون البلاد، لذلك قسمت البلاد

---

(1) الماحي، تشاد من الاستعمار إلى الاستقلال، ص33.
(2) الحنيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص58.
(3) الحنيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص58.

إلى تسع مقاطعات وهي (مقاطعة شاري الأسفل والأوسط والأعلى- مايكوكيبي - سلامات - البطحاء- واداي وكانم وبوركو وانيدي - تبستي).[1]

بعدما سيطرة فرنسا على تشاد بدأت في أنشاء دولة حديثة عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوربية التي تربطها مصالح بالمنطقة، وأعيدت العديد من المناطق وأصبحت تحت سيطرة فرنسا مثل منقار البط وتبستي واوزو ، فكان ذلك بموجب الاتفاقيات والمعاهدات المواقعة بين الدول الأوروبية.

- فشهدت تشاد خلال فترة الأسعار الكثير من التحولات منها تسمية المدن بأسماء حكام عسكريين ومدنيين، ومحاولات فرنسا صهر الشخصية التشادية في المجتمع الفرنسي بالتدريج وترتب على ذلك فكرة الاندماج وطمس الحضارة الإسلامية والتقاليد، ونلاحظ ذلك من خلال استبدال أسماء المدن القرى التي كان غالبيتها تحمل أسماء عربية إلى أسماء قادة فرنسية أو أسماء لمواقع عسكرية مثل (فورت لامي) انجامينا الحالية – ومدينة تونيا كانكاو المسمى بفورت ارشاميلوث وغيرها.[2]

كما شهدت تشاد أثناء فترة الاستعمار الفرنسي تغيراً شمل جميع المجالات منها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية حيث انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة تعليمية واقتصادية أحدثت تفاوتاً واضحاً بين السكان في الشمال والجنوب، وساهمت هذه السياسة في أثارة الخلافات والانشقاقات داخل المجتمع التشادي، وشهدت تشاد اضطراباً اقتصادياً كبيراً حيث حاولت تحويل التجارة إلى الجزائر وتونس بدلاً من ليبيا، وبدأت الشركات الأجنبية بفرض سيطرتها على الاقتصاد القومي عن طريق العديد من الشركات الأوربية التي حلت محل تجارة القوافل، وقد بدأت هذه الشركات في مباشرة أعمالها بعد تمكن دولها من القضاء على حركة المقاومة وعلى رأسها الشركة الفرنسية لإفريقيا الغربية، والشركة التجارية لغرب إفريقيا، الشركة الفرنسية الكنغولية الجديدة وغيرها الكثير من الشركات التي احتكرت توريد وتصدير التجارة الخارجية.[3]

---

(1) الماحي ، نفس المرجع السابق ، ص 196.
(2) الماحي ، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي ، ص 247 .
(3) محمد المبروك بونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، ص152.

شجعت فرنسا زراعة القطن في محاولة منها للسيطرة على الإنتاج الزراعي داخل تشاد لصالح الاقتصاد الفرنسي، بحيث جاء هذا التشجيع في الجزء الجنوبي من البلاد، مقابل أسعار زهيدة للمواطنين وأوكلت تسويقية إلى رؤساء القبائل الذين كانوا وسطاء بين الفلاحين والسلطات الفرنسية والغاية من ذلك تأمين حاجة مصانعها الفرنسية من هذا المنتج، أما التجارة المحلية فإنها بقيت بيد بعض التجار العرب سواء من ليبيا أو من يعرف بالجلابة من السودان.[1]

ولم تتوقف أطماع فرنسا عن احتكار التجارة الخارجية بين تشاد والدول المجاورة لها، فقد غيرت فرنسا مسارات هذه التجارة اتجاهاتها واحتكرت الإنتاج الزراعي ، واستخدمت سياسة الإجحاف اتجاه الأهالي وذلك بفرض الضرائب، وتجنيد المواطنين في الخدمة العسكرية الإجبارية وإقحامهم في حربها ضد دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية الأمر الذي اجبر الكثير من الشباب للفرار خارج مناطقهم.[2]

إن أراضي تشاد مقسمة جغرافياً إلى منطقة شمالية وجنوبية وقامت فرنسا باستغلال هذا التقسيم لاسيما وأن الجزء الجنوبي بعد منطقة خصبة لتحقيق أهدافها نتيجة لتركيز الغالبية من الوثنين من قبائل السارة الذين نظروا للفرنسيين نظرة الفاتحين والمنقذين لهم من ظلم الشماليين، فبدأت فرنسا بنشر الثقافة الأوربية بين سكان الجنوب من خلال الكنائس والمدارس والمستوصفات والمعلمين الأوربيين، بذلك أصبح الوعي والتعليم منتشراً في مناطق الجنوب، فنجد أن المسلمين في الشمال متحفظين على بعض وسائل التطور والمظاهر التي جاء بها الفرنسيون إلى تشاد، فالتعليم عند المسلمين التشاديين في الشمال لم يتعد دروس تحفيظ القرآن الكريم وبعض العلوم الفقهية، مع ذلك لا نستطيع أن نعتبر هذا انغلاق إسلامي وان نتجاهل الظروف التي دفعت بالسكان إلى اتخاذ هذه النظرة اتجاه الفرنسيين الذين اعتبروا دخلاء ومحتلين.[3]

---

(1) الخنيزي، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص72.
(2) الناجي ، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي ، ص 75.
(3) الناجي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، ص75.

إن الاستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى تشاد عمل على تعميق العلاقات بين السكان في الشمال والجنوب، بانتهاجه سياسة التمييز العنصري خلال التفريق بين سكان الشمال عن سكان الجنوب، ومعاناة سكان الشمال التشادي المسلم من رواسب التخلف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بعكس الجنوبيين الذين تمتعوا بنوع من الرعاية في المجالات الاجتماعية والثقافية وحصولهم على المناصب في الجيش والدولة.[1]

أصبح الوضع السياسي في تشاد مرتبطاً بالوضع السياسي في مناطق إفريقيا الاستوائية الفرنسية، كما تأخر الوعي السياسي في تشاد مقارنة ببعض مناطق إفريقيا الغربية الفرنسية كالسنغال وساحل العاج وذلك لنمو الوعي السياسي فيهما مبكراً مع قيام بعض الأحزاب السياسية بهما، كما ظلت سيطرة الإدارة الفرنسية والزعماء المحليين في تشاد قوية، فمنعت من تكوين أحزاب سياسية نظراً للسيطرة الفرنسية على الحياة السياسية في البلاد.

عندما سقطت فرنسا في الحرب العالمية الثانية أمام ألمانيا في شهر يوليو 1940م ظهرت حكومة فرنسية جديدة موالية لألمانيا عرفت باسم (حكومة فيشي) برئاسة الجنرال بيتان Petain، أما الجنرال ديغول بعد سقوط ألمانيا فر إلى لندن وأسس (حكومة فرنسا الحرة)، وأخذت هذه الحكومة على عاتقها مسئولية النضال ضد الاحتلال الألماني وحكومة فيشي، كما وجه ديغول نداء إلى المستعمرات الفرنسية يدعوها للانضمام إلى جانب فرنسا الحرة ضد حكومة فيشي وتعهدها للشعوب بالاستقلال التام إذا انتصرت في نهاية الحرب، ومن ضمن هذه الشعوب الأفريقية التي انضمت لحكومة فرنسا الحرة تشاد للتخلص من نير الاستعمار الفرنسي ولذلك وضعت كافة إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية تحت تصرف فرنسا الحرة في عهد الحاكم المحلي لتشاد (الجنرال فيلكس ابوية) أول من أعلن انضمامه إلى جانب فرنسا الحرة ضد حكومة فيشي،

---

[1] الساعي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي، ص247.

كما تطوع عدد من أبناء تشاد في الجيش لاسترداد باريس من أيدي ألمانيا، وقد أشرف السلاطين التشاديون على حملة التجنيد والتطوع بالجيش الفرنسي.[1]

كما أرادت الحكومة الفرنسية أن تفي بوعدها الذي قطعتهُ على نفسها أمام أبناء المستعمرات الإفريقية من أجل حصولهم على الاستقلال، وعقد في مدينة برازفيل مؤتمراً عاماً في الفترة من 30 يناير إلى 8 فبراير – 1944م وحضرهُ كلٌ من الجنرال ديغول والمندوب السامي للمستعمرات وحكام عموم إفريقيا الفرنسية الغربية والاستوائية ومدغشقر ومندوب عن المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقي، وذلك لمناقشة السبل الكفيلة ليتمكن الإفريقيون من المشاركة في الحكم، ولم يكن للمؤتمرين صلاحيات لإصدار قرارات بالخصوص.[2]، ولذلك أكتفوا بوضع العديد من التوصيات والاقتراحات التي يمكن حصرها كالآتي:

- نصت على اللا مركزية وتموين جمعيات تشريعية ومشاركة الأفريقيين فيها، وإلغاء التجنيد الإجباري.
- نص على تطوير نظام الإدارة وإدخال الأفريقيين بأعداد متزايدة في الوظائف الحكومية.[3]

ولتأكيد أن فرنسا غايتها العمل الحضاري لرعاياها وصهرهم داخل دولة فرنسا العظمى واستبعاد فكرة الاستقلال ، وقامت فرنسا بتطبيق هذا المفهوم في تشاد وقد شهدت نشاطاً سياسياً محدوداً في الفترة من 1946-1956م حيث صدر في شهر أكتوبر 1946م دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الذي أقر بتنظيم المستعمرات الفرنسية مع فرنسا، ومنحها حق التمثيل السياسي وعليه نشأت بعض الأحزاب السياسية كفروع محلية للأحزاب الفرنسية.[4]

أد الدستور إلى التوصيات التي صدرت عن مؤتمر برازفيل المشار إليه وتحصل نواب المستعمرات الأفريقية على أربعين مقعداً وتشاد على مقعد واحد، وكان الممثل التشادي في المجلس هو (رينية مالبرانت Malbr ant)* مرشح لهذا

---

(1) الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص91-92.
(2) الحنديري، نفس المرجع السابق، ص ص93.
(3) الماحي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي، ص248.
(4) يوسف بريمة، مرجع سابق، ص330.
* رينية مالبرنت، عنصر فرنسي عمل كمدير لإحدى الشركات التجارية الفرنسية في تشاد.

المنصب عن طريق فرع حزب الشعب الفرنسي (R.P.F) ، وقد قسم دستور عام 1946م المجتمعات الإفريقية إلى فئتين انتخابيتين هما فئة الفرنسيون العاملون في المستعمرات، والصفوة الإفريقيين الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية كالموظفين والمدرسين والمحاميين والكتاب والضباط والمحاربين وغيرهم، فأصبيت أفريقيا الاستوائية والفرنسية بخيبة أمل نظراً لعدم تنفيذ فرنسا وعدها بالاستقلال لهذه الدول، فتم عقد مؤتمر أخر في عام 1946م بمدينة باماكو من قبل زعماء أفريقيا الغربية الفرنسية لتنظيم جبهة مشتركة على مستوى إفريقيا الفرنسية بغية توحيد النقابات العمالية والتنظيمات الدينية والثقافية للنضال السياسي ضد الاستعمار، ولمنع ارتباط الفئات بالأحزاب الفرنسية، ونتج عن المؤتمر:

- تشكيل حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي (R.D.A) بزعامة (هوفيت بواجني).
- إنشاء فرع للحزب في أغلب دول أفريقيا الفرنسية وبلغ عدد أعضائه حوالي (700.000 عضواً).[1]

ومن هنا بدأت الأحزاب السياسية بالظهور في تشاد والجدير بالذكر أنه من خلال هذه الفترة لم تظهر على الساحة التشادية أحزاب سياسية، قبل الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب انعدام الوعي الثقافي بين المواطنين التشاديين، وبسبب سيطرة الموظفين الفرنسيين على مقاليد الأمور السياسية، وعدم السماح للمواطنين بتولي الوظائف الإدارية، وكان الوعي السياسي السائد بين المواطنين هو الولاء للزعماء المحليين من السلاطين وشيوخ القبائل.

إن الأحزاب السياسية التشادية التي ظهرت خلال هذه الفترة تعد فروعاً محلية لبعض الأحزاب السياسية الفرنسية مثل حزب الشعب الفرنسي(R.P.F)، والفرع المحلي الفرنسي لحزب العمال والحزب الشيوعي الفرنسي، وهذه الأحزاب بأجمعها تهدف إلى ترسيخ سياسة الإدماج وتعارض فكرة القومية الإفريقية الداعية إلى الانفصال عن فرنسا الأم، وقد وقعت أغلب الأحزاب التشادية تحت تأثير وهيمنة حكم الفرد، مما جعلها رهينة لأفكاره ولم تسعى إلى إجراء انتخابات

---

[1] العنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص95.

رئاسية ولم تعمل على توعية الجماهير لكسب عناصر جديدة لصفوفها، ولم تبدأ أي اهتمامات بإنشاء مؤسسات اجتماعية كالأندية والجمعيات لاستقطاب العناصر الشابة إلى صفوفها، وقد ظلت الأحزاب تحت تأثير القبيلة والإقليمية الضيقة الشمالية والجنوبية، لذلك أتسمت هذه الأحزاب بالتجزئة والتفكك والانقسام حتى في داخل الحزب الواحد، وحتى ينشأ عن ذلك ميلاد حزب جديد أو حركة جديدة.[1]

ونتج عن هذا التوتر السياسي ظهور مجموعة أحزاب أو كتل سياسية هي:

1. حزب الاتحاد الديمقراطي التشادي (U.D.T) :

يعتبر هذا الحزب أول حزب سياسي تشادي تأسس في عام 1945م برئاسة "العربي القوني"، وعرف الحزب باسم حزب الاتحاد الديمقراطي التشادي وظل هذا الحزب مهيمناً على الحياة السياسية في تشاد حتى عام 1953م، لأنه حضي بتأيد المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا تواقين للسلطة من خلال هذا الحزب، بالإضافة لذلك كانت قيادة الحزب في أيدي شخصيات تتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي أمثال: (ساهولبا ملك موندانق وأمير الوداي نصور، وعبدالله هبري والعربي القوني وجان بابتست) ونظراً لتعدد الزعامات بالحزب فقد انقسم على نفسه في عام 1953م عندما أنسحب حين بابتست عمدة انجامينا من الحزب، وشكل حزباً جديداً عرف بحزب الاتحاد الديمقراطي المستقل (U.D.I.T) ؛ بعد أن تحالف مع الحاكم الفرنسي السابق لتشاد (روجي)، وتغير اسم حزب الاتحاد الديمقراطي التشادي إلى اسم الحركة الاجتماعية التشادية (A.S.T)، وما لبثت هذه الحركة أن انقسمت على نفسها في عام 1956م، عندما أنشق ساهولبا وكوني تجمع الاستقلاليين والقرويين التشاديين رغم ذلك لم ينجح في السيطرة على الحياة السياسية في البلاد بسبب ظهور عدد من الأحزاب القوية.[2]

---

(1) العاصي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، ص ص213-214.
(2) الخضيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص99.

2. الحزب التقدمي التشادي (P.P.T):

تأسس الحزب في عام 1947م على يد (جبريل فرانسيسكو ليسيت)* بمساعدة بعض التشاديين من بينهم فرانسوا تمبلباي فتبنى الحزب اتجاهات وطنية يسارية ماركسية، وأغلب منتسبي الحزب ينتمون إلى النخب السياسية في مناطق الجنوب من غير المسلمين، كما تمتع الحزب بشعبية كبيرة جداً بين التشاديين خاصة، بعد أن رفع شعار (حق تقرير المصير) لذلك أحرز الحزب انتصاراً ساحقاً في انتخابات المجلس المحلي التشادي في عام 1957م، وحصل الحزب على 32 مقعداً من أصل 65 مقعداً لذلك تم تعيين مؤسس الحزب "جبريل ليسيت" رئيساً للحكومة عندما كانت تشاد في الخمسينات تحت الحكم الذاتي.[1]

أصبح تمبلباي الأمين العام للحزب، وانتخب في عام 1952م نائباً في الجمعية الإقليمية في دائرة شاري الأوسط، ثم أعيد انتخابه عام 1957م وفي نفس العام انتخب عضواً في المجلس الأعلى لأفريقيا الاستوائية الفرنسية، وأصبح فيما بعد نائباً لرئيس الإقليم، وفي عام 1959م كلف بتشكيل الحكومة المؤقتة التي سبقت انتخابات الجمعية التشريعية، وفي يوم 16 يونيو 1959م أصبح رئيساً للوزارة في الحكومة الانتقالية وعندما كان جبريل ليسيت في زيارة لإسرائيل وصلته برقية من تمبلباي، تفيد بأنه غير مرغوب فيه في تشاد ليصبح فيما بعد تمبلباي رئيساً للحزب.[2]

3. الحزب الاشتراكي التشادي المستقل:

تزعم هذا الحزب (أحمد غلام الله)** واندرية كيفر العضو الفرنسي الذي كان رئيساً للغرفة التجارية في فورت لامي، ورئيس حزب العمال العالمي وهو خطيب بارع وسياسي مؤثر شغل عدة مناصب سياسية، كأمين لصندوق الحزب

* جبريل فرانسيسكو ليست: من جزر الهند الغربية فرنسي الجنسية تعلم في فرنسا وحصل على دبلوم الدراسات العليا من معهد المستعمرات، وعمل في مراكش والاقليم شاري وصل إلى تشاد ونظر لسياسة الاندماج التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها اعتبرته مواطناً تشادياً. يوسف بريمة، مرجع سابق، ص 33.

(1) فتحي الفاضل، حزب تشاد، الكارثة الكارثة، 2009/3/17ف، ص ص1-2، WWW.FATHIFADHLI.COM .

(2) يوسف بريمة، مرجع سابق، ص332.

** أحمد غلام الله: ينتمي إلى أسرة حاكمة في إقليم شاري بالورمي، فهو ابن السلطان يوسف سلطان بالورمي ويعتبر أحمد غلام الله شيخاً للطريقة التجانية المنتشرة في الاقليم في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي لتشاد.

الاتحاد الديمقراطي التشادي عام 1951م، وشارك في تأسيس الحركة الاشتراكية الأفريقية.[1]

وضم الحزب العديد من العناصر المحافظة من الزعماء المحليين كالسلاطين وشيوخ القبائل ورؤساء العشائر، وكان يحظي بتأييد عامة المسلمين التشاديين الشماليين وتأييد الحزب الاشتراكي الفرنسي، وكان التنافس شديد بينه وبين الحزب التقدمي التشادي (P.P.T) الذي حضي بتأييد العناصر المسيحية من القبائل السارا في الجنوب.[2]

4. الحركة الاجتماعية التشادية:

أنبثقت الحركة الاجتماعية التشادية عن "الاتحاد الديمقراطي التشادي" في عام 1953م، ومثلت الحركة المصالح التجارية الفرنسية والأوروبية بجانب مصالح الزعامات التقليدية القديمة، والحركة تنافس حزب الاتحاد الديمقراطي التشادي التي انبثقت منه في الأصل، كما تبنت الحركة نفس الأفكار وتفوقت على حزب الاتحاد الديمقراطي التشادي في الانتخابات الرئيسية.[3]

ثم بدأت في تشاد حملة انتخابات واسعة النطاق لاختيار أعضاء المجلس المحلي للإقليم التشادي في يوم 31- مارس 1957م، وترتب عليه التنافس بين الأحزاب بشدة وانقسامات لبعض الأحزاب، وأبرزها ما عرف بمجموعة الوفاق من أجل تطبيق القانون الإطاري، ويتكون من الحزب التقدمي التشادي بزعامة جبريل ليسيت والحزب الاشتراكي المستقل التشادي بزعامة أحمد كوتوكو، وحزب الاتحاد الديمقراطي المستقل التشادي بزعامة جان باتيست وروجي، فوقعت مجموعة الوفاق اتفاقاً مع الحكومة الاشتراكية بهدف تقديم قائمة انتخابية موحدة، ولكن بعض أعضاء الحركة الاجتماعية التشادية مثل مالبرانت وتاردريو اللذين لم يكونا موجودين ساعة توقيع الاتفاق، واعترضا على ذلك فحدث انقسام في صفوف الحركة الاجتماعية التشادية وخرج ساهولبا وجبريل خير الله وعبدالله صبري

---

(1) الحنفوري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص100.
(2) الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، ص223.
(3) فتحي الفاضلي، مرجع سابق، ص3.

وأمير وداي أبا نصر، وأسسوا حزباً جديداً ليمثل الفئات المحافظة من السلاطين والشيوخ ورؤساء العشائر، وركزت الحركة على الاهتمام بالقضية الوطنية واعتبارها الحزب الوحيد المعبر عن أماني الشعب.[1]

5. حزب الاتحاد الوطني التشادي:

تأسس الحزب في عام 1958م على أيدي نخبة من المسلمين من بينهم الشيخ محمد الباقلاني وإبراهيم اباتشا وأبا صديق، ومحمد أبا ومحمد طاهر صالح وهد جرو سنوسي، للتخلص من التبعية الفرنسية ومقاومة الحكومة التشادية، وشعار الحزب الذي انطلق من أجله (استقلال تشاد عن فرنسا استقلالاً تاماً)، وذلك ضد الشعار الذي كان ينادي بـ(انضمام تشاد إلى الرابطة الفرنسية).

ويمكن القول إن الاتحاد الوطني التشادي والاتحاد التقدمي التشادي نقيضان لبعضهما البعض، حيث أسس المسلمين حزب الاتحاد الوطني التشادي، وأسس الحزب الثاني أهل الجنوب من تشاد أغلبهم من غير المسلمين، واستمر الاتحاد الوطني التشادي في نشاطه السياسي علناً، إلى أن ألغى تمبلباي الأحزاب السياسية في عام 1962م، وضع تأسيسها بذلك أوقف الاتحاد الوطني التشادي نشاطه العلني وتحول إلى العمل السري، كما وأصل أغلب قادته العمل خارج تشاد.[2]

كما صدر قرار في يوم 4 أبريل 1957م من الحكومة الفرنسية بشأن تأسيس المجالس الحكومية والإقليمية في المستعمرات وتحديد اختصاصاتها الإدارية، واختصاصات رؤساء الأقاليم فيها ونص القانون على تكوين المجالس الحكومية من بين أعضاء المجلس الإقليمي في كل جزء من أجزاء أقاليم فرنسا لما وراء البحار، ويتراوح عدد أعضائه من 6-12 عضواً، ويرأس مجلس الحكومة رئيس الإقليم الحاكم الفرنسي السابق، ويمنح أعضاء مجلس الحكومة ألقاب وزراء ويلقب العضو المنتخب على رأس القائمة بنائب الرئيس، وهو مجلس مختص

---

[1] الخضيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص102.
[2] الفاضلي، المرجع السابق، ص3.

بتنفيذ القرارات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية بعد استشارة المجلس الإقليمي بينما يعتبر المجلس الإقليمي جهة استشارية.[1]

ولقد شهدت الفترة من 1956م إلى 1960م مراحل الصراع بين الأحزاب التشادية، نتيجة لما أعلنه الرئيس الفرنسي ديغول بخصوص دستور عام 1958م المتعلق بوضع المستعمرات الفرنسية في أفريقيا، ويضمن هذا الدستور لهذه المستعمرات حق الاختيار بين التبعية الفرنسية أو الانفصال عن فرنسا، وطلب ديغول من المستعمرات التصويت على هذا المشروع، في حال موافقة المستعمرات على التبعية الفرنسية فأنها تحصل على عضوية رابطة الجماعة الفرنسية، وتكون الحكومة ملزمة بتقديم كل المساعدات المالية والاقتصادية والفنية لهذه المستعمرات، كما تحصل على الاستقلال الذاتي وقام ديغول بزيارة إلى المستعمرات ومن ضمنها تشاد، وحث الشعب التشادي على فهم واستيعاب كل ما جاء في الدستور، وطلب منهم المبادرة بالانضمام إلى دول الجماعة الفرنسية وجرى استفتاء عام على ما جاء في هذا الدستور في الفترة من 28 سبتمبر 1958م، وكانت النتيجة انضمام تشاد إلى دول الرابطة الفرنسية ومنحت استقلالاً ذاتياً.[2]

شكل جبريل ليسيت رئيس الحزب التقدمي التشادي أول وزارة وطنية في تشاد، بعد استفتاء عام 1958م وكان الحكم في ذاك الوقت نظاماً برلمانياً يقوم على تعدد الأحزاب ويسمح بتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويمنح الحق للسلطة التشريعية أن تستجوب الحكومة وأن تطالب باستقالتها.[3]

ثم قام جبريل ليسيت في يوم 16 ديسمبر 1958م بتشكيل حكومة جديدة ضمت جميع الأحزاب بنسب غير متقاربة ثمانية من الحزب التقدمي التشادي و اثنان من الحركة الاشتراكية الأفريقية، واثنان من الحركة الاجتماعية التشادية وكذلك اثنان من تجمع المستقلين القرويين التشاديين واثنان من الاتحاد الديمقراطي

---

(1) الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص104.
(2) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص ص100-101.
(3) اجلال محمود، "تشاد دراسة تحليلية لجذور وطبيعة الحزب"، نشرة البحوث والدراسات الافريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1982م، ص19.

المستقل، ويتكون من ستة عشر وزيراً من بينهم وزيران فرنسيان فازيل وسياليه وستة منهم جنوبيين مسيحيين من السارا وثمانية مسلمين شماليين.[1]

لم تنعم تشاد بالإستقرار السياسي في ظل هذه الحكومة، إذ لم تستمر حكومة جبريل ليسيت طويلاً حتى حلت محلها حكومة جديدة، برئاسة ساهولبا في 11 فبراير 1959م ولكن الوزراء الجنوبيين قاطعوا حكومة ساهولبا وقدموا احتجاج إلى الجنرال ديغول وهددوا بفصل مناطق الجنوب (لوجون وشاري الأوسط ومايكوبي)، وإعلانيا دولة ذات حكم ذاتي يكون لها عضو في المجموعة الفرنسية، حيث عارض جبريل ليسيت على ذلك الاتجاه وأتفق معه غلام الله على وحدة البلاد ومصلحتيا فتم سحب الثقة من حكومة ساهولبا وإسقاطها، وتشكلت حكومة جديدة وإعلان حكومة غلام الله.[2]

استلم أحمد غلام الله رئاسة الحكومة في 12 مارس 1959م، ودامت لمدة اثنتي عشر يوماً فقط بسبب الخلافات بين الشماليين والجنوبيين، ثم وصل الحزب التقدمي التشادي إلى السلطة في نفس الفترة، واستطاع تمبلباي أن يشكل حكومة جديدة وأجبر ليسيت على التخلي عن رئاسة الحكومة بحجة أنه أجنبي يحاول بسط نفوذه على البلاد، وكلف بمنصب نائب الرئيس وكلف بالشؤون الخارجية والتنسيق الاقتصادي على الرغم من أنه مازال في نظر تمبلباي يشكل خطراً على وحدة واستقرار البلاد الأمر الذي جعله يقيله من منصبه، عندما كان يشارك في مؤتمر دولي بفلسطين في شهر أغسطس عام 1960م، ولم يسمح له بالعودة إلى تشاد.[3]

تولي فرانسوا تمبلباي رئاسة حكومة تشاد في 24مارس 1959م واستطاع أن يحتفظ بمكانة حتى إعلان الاستقلال في شهر أغسطس 1960م، وبدأ يتخلص من الشخصيات السياسية القوية المنافسة له سواء كانت في المعارضة أو في داخل حزبه، فأقال ليسيت من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ورئيس للحزب التقدمي التشادي وجرده من جنسيته ومنعه من دخول تشاد، كما قام بمنع ممارسة نشاط الطائفة الصوفية التربية (هي فرع تقدمي من الطائفة التيجانية) بحجة أن تكوينها

---

(1) Harold, Nelson, margarita Dobert, Chab – a Country Study , American, Library of Congress, 1982. p39.

(2) Harold, Nelson, op. cit . p40.

(3) الحنيوي، العلاقات الليبية التشادية، ص 101.

يقترب من الحزب السياسي، لأنها تجمع عدد كبير من الشخصيات السياسية المسلمة.[1]

فعقد ممثلوا دول إفريقيا الوسطى الاستوائية (تشاد – إفريقيا الوسطى – الكنغو الأوسط – الجابون)، اجتماعاً بمدينة فورت لامي في يومي 16-17 الماء 1960م من أجل تكوين اتحاد جمهوريات إفريقيا الاستوائية، وطالبت الجابون بالاستقلال التام أما الدول الثلاثة تشاد – إفريقيا الوسطى والكونغو الأوسط فضلت البقاء ضمن دول الرابطة الفرنسية، ومع بداية شهر يوليو 1960م عقدت الدول الثلاث السابقة اجتماعاً في باريس، وقررت فيه استقلال كل دولة على حدة، وفي يوم 12 يوليو 1960م وقع تمبلباي مع الوفد الفرنسي الذي كان برئاسة وزير الشؤون الثقافية "مالرو" على إعلان استقلال تشاد يوم 11 أغسطس 1960م، ووقع مع أمين الدولة الفرنسية "فوبير" اتفاقية تعاون بين الدولتين شملت المجال العسكري والسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية والمالية، ووافق على ذلك بالإجماع مجلس الدولة على أن يكون تمبلباي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، بذلك تم تشكيل أول حكومة بعد الاستقلال وهي حكومة فرانسوا تمبلباي.[2]

بعد استلام تمبلباي لمقاليد الحكم في تشاد قام بحل الأحزاب واختيار نظام الحزب الواحد، لأن نظام تعدد الأحزاب في نظره لا يناسب الدول الأفريقية الناشئة مثل تشاد، وأنه سيخلق الفوضى في البلاد ويؤكد على الفرق بين الشمال والجنوب التشادي، واعتقد تمبلباي إن نظام الحزب الواحد هو النظام الأفضل الذي يساعد على إقامة الوحدة الوطنية في البلاد.[3]

إن الحجة التي قدمها تمبلباي لغرض حل نظام الأحزاب في تشاد وتطبيق نظام الحزب الواحد لأن تعدد الأحزاب يؤدي لخلق الفوضى السياسية في البلاد ، في حين أن هذه البلاد تعاني من الفوضى والمشاكل السياسية والاقتصادية، ومن الانقسامات الاجتماعية والعنصرية والفروق الثقافية بين المواطنين التشاديين هذا

(1) أجلال محمود، مرجع سابق، ص20.
(2) Harold, Nelson, op. cit , p40-41
(3) أجلال محمود، مرجع سابق، ص20.

نتيجة لما خلفه الاحتلال الفرنسي من فوق اقتصادية وثقافيـــة، وأكـــد الاحـــتلال الفرنسي على استمرار تطبيق التفرقة بين الشمال والجنوب وعدم علاج الوضـــع من قبل تمبلباي رئيس الجمهورية، وانعكست هذه السياسة إلى عدم الاستقرار فـــي البلاد، فازدادت الاعتداءات المتكررة على النظام الديمقراطي في تشـــاد لتـــدخل البلاد مرحلة جديدة مرحلة حكم الفرد المطلق والحـــزب الواحـــد، وأثـــرت هـــذه المرحلة على الشمال والجنوب التشادي رغم إن الشمال قد أصيب بالجانب الأعظم من القمع السياسي باستبعاد زعمائه عن الحياة السياسية من خلال الاعتقال والنفي في بعض الأحيان، كما أثرت هذه الأوضاع على العلاقة بين تشاد وليبيـــا وذلـــك عندما منح تمبلباي واحة أوزو إلى ليبيا، وذلك للحد من مشاكل الشمال التشـــادي ويضعه تحت إشراف ليبيا، فكان ذلك الاتفاق الذي قام به تمبلباي بتنازله عن أوزو صفقه مدروسة من أجل أن يلته زعماء الشمال بهذا الوضع في عام 1973م.

2.المورثات والانعكاسات السياسية الاستعمارية على الأوضـــاع السياســـية فـــي تشاد:

عند إعلان استقلال تشاد حرصت فرنسا على تسليم مقاليد الأمور الداخليـــة إلى سكان الجنوب، وخاصة قبائل السارا التي ينتمي إليها تمبلباي حيث حاول فـــي بداية حكمه أن يسلك سياسة معتدلة بين شمال تشاد وجنوبه، مـــن خـــلال توزيـــع المناصب الوزارية رغم انفراده بالحكم وانفراد أغلب الجنوبية بالوظائف الحكومية والتعليمية العسكرية.[1]

كما عملت فرنسا على ربط تشاد بالسياسة الفرنســـية مـــن خـــلال توقيـــع الدولتين على مجموعة من الاتفاقيات في 15 أغسطس 1960م، نصت الاتفاقيـــة الأولى على الدفاع المشترك بين الدولتين والتزام الحكومة الفرنسية بتقـــديم كـــل المساعدات العسكرية المتمثلة في الخبراء لتدريب القوات التشادية المسلحة.

---

[1] السيد عوض عثمان، مرجع سابق، من ص77-78.

والاتفاقية الثانية تعلقت بإقامة تعاون ثقافي حيث عدت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية، كذلك لغة التعليم، ونصت أيضاً على إعداد المناهج باللغة الفرنسية لكل مراحل التعليم.

أما الاتفاقية الثالثة تعلقت بالجانب السياسي وتمثلت في اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة التشادية، وتبادل السفراء بين الدولتين وإقامة القنصليات والتزام الحكومة الفرنسية برعاية مصالح تشاد، ودعمها ومساعدتها في الحصول على عضويتها في الأمم المتحدة.[1]

بعدما عقد تمبلباي الاتفاقيات الثلاثة السابقة مع الحكومة الفرنسية ظهر الصراع بين الشمال الأغلبية المسلمة والجنوب الأقلية المسيحية وذلك بسبب قيام الحزب التقدمي التشادي الحاكم في شهر نوفمبر 1960م، بتعديل الدستور وبموجبه فرضت اللغة الفرنسية كلغة رسمية وفق ما جاء في الاتفاقية الموقعة مع فرنسا، كما شكلت الوزارة الجديدة من ستة عشر وزيراً من بينهم ثمانية وزراء مسلمين وهم:

- أبا نسرو وزير الداخلية.
- محمد عبدالكريم وزير الدفاع.
- علي كوسو وزير العدل.
- جبريل خير الله وزير الخارجية.
- أحمد كتكو وزير التعليم.
- جيسن بابتست وزير الصحة.

رغم هذه المناصب التي تحصل عليها المسلمون التشاديون إلا أنهم لم يرضوا بمشاركة الجنوبيين في الوزارة بسبب الفارق الكبير في نسبة عدد السكان في المناطق الشمالية والجنوبية التشادية وخاصة الإسلامية، عندها قام تمبلباي بعقد مؤتمر في مدينة أبشه في عام 1960م، وناقش في المؤتمر مع الأحزاب التشادية كيفية ضم كل الأحزاب إلي حزب واحد وهو الحزب التقدمي التشادي، وتم التنظيم التطوعي لكل من: حزب الوطن الأفريقي – الحزب التقدمي التشادي وكونا حزباً

[1] الخندوري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص124.

واحد عرف باسم (حزب الاتحاد من أجل تقدم تشاد) ثم أصدر تمبلباي في شهر فبراير 1962م قرار بحل كل الأحزاب وضمها في الحزب التقدمي التشادي، وأعلن إن تشاد دولة الحزب الواحد ونتج عن ذلك اشتداد المعارضة الإسلامية في يوم 23 مارس 1962م.[1]

فرض تمبلباي نظام الحزب الواحد ذا الطابع القبلي وحل كافة الأحزاب السياسية في تشاد، وأعقب هذه الخطوة تذمر واعتراض من قبل الزعماء الشماليين وفي 16 سبتمبر 1963م أرسل تمبلباي قواته إلى منزل السيد جبريل خير الله لاعتقاله واعتقال واجان باتسيت وأحمد غلام الله، الذي كانا في اجتماع سري لمناقشه الأوضاع السياسية الجارية في البلاد وبمجرد انتشار نباء اعتقال الزعماء خرجت العاصمة (فورت لامي) عن بكره أبيها وامتلأت الشوارع بالمظاهرات المنددة بنظام تمبلباي، كما تجمع المتظاهرون أمام منزل جبريل خير الله بشارع ديغول وطلب تمبلباي من قواته إطلاق النار على المتظاهرين فسقط منهم حوالي خمسمائة شخص، وقامت الحكومة الموالية لتمبلباي بحملة اعتقالات شملت كل السياسيين الشماليين ومن بينهم السيد محمد أبا سعيد رئيس حزب الاتحاد الوطني التشادي، وعلى أثر هذا الاعتقال فر السيد محمد الباقلاني من انجامينا إلى إفريقيا الوسطى.[2]

ثم عقد المؤتمر الوطني اجتماع في شهر يونيو 1964م وتم فيه منح تمبلباي السلطة الكاملة في السيطرة على البلاد وتنفيذ قراراته الحكومية، واختيار الوظائف السياسية وإلغاء مبدأ الانتخابات، وظلت البلاد تواجه أخطاراً أخرى بسبب الفشل الإداري الذي كانت تعاني منه البلاد بسبب نقص الكفاءات الإدارية الناتجة عن انسحاب الموظفين الفرنسيين بعد الاستقلال، إن أغلب الموظفين الإداريين هم في الغالب من السارا الجنوبيين الذين تربوا في ظروف اجتماعية تختلف عن المجتمع الشمالي دينياً وثقافياً وتفشي الرشوة والفساد والمحسوبية بين الموظفين، والفراغ الإداري نتيجة لسياسة النفي والاعتقال، كما ساهم التدهور

---

(1) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص103.
(2) يوسف بريمة، المرجع السابق، ص338.

الاقتصادي الناتج عن عدم الاهتمام بالثروة الزراعية والحيوانية وزيادة النقمة السياسية ضد تمبلباي، وزيادة النفقات الإدارية والنفقات الخاصة بالشرطة والقوات المسلحة التي استنزفت كل المساعدات المالية التي قدمت إلى تشاد، على شكل قروض أو مساعدات دولية وفرضت الضرائب على المواطنين مما زاد من نفقتهم على حكومة تمبلباي.[1]

لقد أدى هذا الوضع إلى السخط والتذمر والانتفاضات في معظم الأقاليم التشادية، مثل إقليم الباتلو والسلامة وإقليم وداي وإقليم وداي وإقليم لاك وكانم وبوركو، وإقليم وايندي وتبستي فبدأت في هذه الأقاليم الثورة في أوقات مختلفة بداية من عام 1965م في شهر سبتمبر 1965م بدأت المظاهرات في إقليم الباتا بسبب رفضهم للضرائب، وقام مواطنون من قبيلة المبوبي في شهر اكتوبر/ 1965م باغتيال عشرة من موظفي الحكومة على رأسهم نائب المنطقة في مدينة مانجالي، وكانت ردة فعل الحكومة أعنف ضد المواطنين في منطقتي أدرى وأم دام في إقليم سلامات حيث قتل حاكم المقاطعة ونائبة في شهر فبراير 1967م وشهدت مدينة ابشه اغتيال عدد من موظفي الحكومة خلال الفترة من 1967م-1968م.[2]

نجد أن طابع الفوضى والمظاهرات والاحتجاجات وأعمال العنف في كافة الأقاليم التي ذكرت فيما سبق في تشاد، وإن كان في الشمال أو في الشرق وظهور صفة النزاع الإقليمي على السلطة المركزية، وهذه الحالة مضطربة تدل على رفض المواطنين نظام تمبلباي.

إن السبب الرئيسي لقيام ثورة التبو في شهر يناير 1965م في المنطقة الشمالية في بوركو وانيدي وتبستي، تمركز القوات التشادية هناك عقب انسحاب القوات الفرنسية من تشاد، وقد عامل جنود السارا أهالي هذه الأقاليم من التبو معاملة قاسية خاصة بعد مقتل أحد الجنود على أيدي الأهالي في واحة برداي، فأنتقم الجنود من المواطنين حيث قاموا بجرهم عراء في الطرق وفرضوا عليهم

(1) الحضيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، من ص131-132-133.
(2) الحضيري، العلاقات الليبية التشادية، ص106.

بعض الأمور التي لا تتناسب مع عاداتهم وتقاليدهم، فأدت هذه الحادثة إلى هروب سلطان التبو (ودي كيشيديمي) إلى ليبيا مطالبا اللجوء السياسي.[1]

توجه سلطان التبو إلى ليبيا نظراً لارتباط البلدين بعلاقات سياسية وديه خلال هذه الفترة، ثم توالت انتفاضات عديدة من الفلاحين ورؤساء القبائل والتجار ضد نظام تمبلباي، وسوء الإدارة والطغيان ومن بين تلك الانتفاضات:

انتفاضة أم تيمان 1964م في المنطقة الشرقية والوسطى بزعامة أحد أبناء المشايخ المحليين، وانتفاضة الموبيون في مدينة منقلي 1965م التي راح ضحيتها المئات من المواطنين، وهذه الانتفاضة تعد نقطة تحول في تاريخ الثورة حيث تميزت عن بقية الثورات بعنصر الديموية، ومنها انتشرت في كل المناطق الشرقية والوسطى ونتج عن هذه الثورات والانتفاضات قيام تجمعات عسكرية عديدة مثل : مجموعة إفريقيا الوسطى، بقيادة "الشيخ اساكا" وهو تاجر وزعيم محلي، حيث قام تمبلباي بعزله عن زعامة عشيرته، وتضم مجموعته الفلاحين والتجار الصغار.[2]

مجموعة السودان حيث كانت السودان تعج بحركات المعارضة التشادية مثل (لجنة تشاد الحر) التابعة للاتحاد العام للتشاديين في السودان الذي تغير أسمه فيما بعد إلى (جبهة تحرير تشاد F.L.T) التي تأسست في 2 أبريل 1965م برئاسة حسن أحمد موسى"، كما شهدت السودان ميلاد ما كان يسمى بـ"حكومة جمهورية تشاد الإسلامية في المنفى".[3]

مجموعة الانتفاضية الفلاحية التي انطلقت من منقلي.

لقد سيطرت فكرة الكفاح المسلح على قادة حزب الاتحاد الوطني التشادي بعد هجوم قوات حسن أحمد موسى على مركز أدرى الحدودي مع السودان عام 1965م، والانتفاضات الشعبية التي حدثت في تشاد ضد تمبلباي فأرسل محمد الباقلاني للجان التي كونها في إفريقيا الوسطى يطلب إرسال متطوعين للقتال في تشاد، وأول دفعة كانت مكونة من أثنى عشر شخصاً على راسهم "الحاج إسحق عبدالهادي وفكوني قيد وحبيب إبراهيم، ومالاحقار وإدريس مؤمن وبنكا على"،

---

(1) الحنيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص134-135.
(2) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص54.
(3) حلال عبدالمعز، جبهة التحرير الوطني التشادية فرولينا 1963-1993م، القاهرة، د.ك، 1998 ، ص18.

فتولى النقيب هجرو آدم السنوسي تدريب هذه المجموعة، أما السيد إبراهيم اباتشا الذي فر مع أبوبكر جلابو من بطش تمبلباي إلى غانا فترة زعامة "نكروما"، ومنها سافرا إلى الجزائر لملاقات الرئيس "أحمد بن بيلا" وقبل توجه اباتشا إلى السودان أرسل سبعة من الطلاب التشاديين بالقاهرة إلى التدريب في كوريا الشمالية على رأسهم "العقيد بحر دناع دواس"، وبعد الانتهاء من فترة التدريب عاد إبراهيم اباتشا إلى الخرطوم ومنها اتجه إلى تشاد، وقام محمد الباقلاني بإقناع اللجنة المركزية لجبهة تحرير تشاد بضرورة توحيد العمل السياسي.

تشكلت جبهة تحرير تشاد في مدينة نيالا غرب السودان من قبل حسن أحمد موسى في السودان عندما دخل في خلاف مع الباقلاني، أثناء وصول الباقلاني في نفس الوقت الذي كان فيه التشاديون مجتمعين في تنظيم ثقافي اجتماعي عام 1964م المعروف باسم (الاتحاد العام لابناء تشاد السودان) برئاسة حسن احمد موسى، وأول لجنة كونها محمد الباقلاني برئاسة الشيخ الشريف محمد صغيرون وعضوية كل من النقيب هجرو آدم السنوسي، حسن جبارة وهارون أيوب وعبدالكريم الجابري ومطر نصر، ونظراً للنشاط السياسي الذي يقوم به الباقلاني أزعج حسن أحمد موسى رئيس الاتحاد فوقع الخلاف بينهم، وعلى أثر هذا الخلاف قام حسن أحمد موسى بنشاط سياسي وهو تحويل الاتحاد العام إلى جبهة تحرير تشاد، وبدأ نشاطه العسكري داخل تشاد عندما قام بالهجوم على مركز إداري الحدودي عام 1965م، واحتجت الحكومة التشادية رسمياً إلى الحكومة السودانية بسبب النشاط السياسي العسكري للسيد حسن أحمد موسى، فقامت الحكومة السودانية باعتقاله.[1]

هكذا كانت تشاد مسرحاً للنضال بالنسبة للحركات المسلحة والسياسة المعارضة في أواخر عام 1965م، ونتيجة للاتصالات واللقاءات المختلفة والعديدة بين المحاور المسلحة الرئيسية لجانب حزب الاتحاد الوطني التشادي في المنفى بقيادة إبراهيم اباتشا رأت كافة المحاور العسكرية والسياسية للمعارضة، أن تتجمع في تنظيم سياسي وعسكري موحد للسعي من أجل إزالة النظام الاستبدادي لتمبلباي

[1] يوسف بريمة، مرجع سابق، ص ص340-341.

في العاصمة فورت لامي، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر تأسيسي لجميع الحركات المختلفة للمعارضة التشادية، هذه كانت بداية الإرهاصات الأولى لثورة الشعب التشادي التي عرفت بجبهة التحرير الوطني.

أ.قيام ثورة فرولينا:

(جبهة التحرير الوطني- فرولينا)

(Front Natiand de L;beratron Tchadien)

تعتبر جبهة التحرير الوطني التشادية الجبهة الوحيدة المنظمة المعارضة لنظام تمبلباي، ويرجع تأسيسها بشكل سري إلى عام 1962م حيث انبثقت عن الأحزاب السياسية المعارضة مثل: الاتحاد الوطني التشادي.[1]

بعد عودة الدفعة الأولى من التدريب العسكري من كوريا الشمالية تم عقد المؤتمر العام في "نيالا" بالسودان في عام 1966م، بموافقة ودعم حكومة الصادق المهدي لان السودان كانت تعج بحركات المعارضة التشادية خاصة من الاتحاد الوطني التشادي بزعامة إبراهيم اباتشا، وجبهة تحرير تشاد بزعامة حسن أحمد موسى الذي لم يشارك شخصياً بسبب اعتقاله في السودان بتهمة التآمر.[2]

قد دعمت الحكومة السودانية الجبهة مادياً ومعنوياً ومنحتها تسهيلات واسعة داخل الأراضي السودانية، ونتج عن هذا المؤتمر قيام جبهة التحرير الوطني التشادي بشكل علني، وجاء في بيان هذا المؤتمر:

-(تكوين لجنة مركزية من 30 عضوا، وأمانة عامة من عشرة أعضاء وتوحيد الحزب والجبهة، أي مجموعة السودان بقيادة حسن أحمد موسى بالتساوي، وأسند منصب الأمين العام لإبراهيم اباتشا)، كما تكونت لجنة من اربعة أعضاء برئاسة (أبوبكر جلابو) لتمثيل فرولينا في الخارج، وخصصت ثمانية مقاعد في اللجنة المركزية لمختلف المنظمات القومية التالية:

- الحركة النقابية والمنظمات الطلابية.
- المنظمات النسائية.

---

[1] الحضيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص ص136.

[2] جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص19.

- ممثلون عن التجارة على أساس عضوين لكل منهما.[1]

يتكون الجهاز الإداري لفروليندا من :

- لجنة مركزية بمثابة برلمان.
- سكرتارية تنفيذية.
- لجنة الوفد الخارجي.

قد كان واضحاً أن "الاتحاد الوطني التشادي" حصل على أهم المراكز القيادية التي تركزت في يد إبراهيم أباتشا وأبوبكر جلابو ومحمد على طاهر آدم، قد مثل هؤلاء تيار المثقفين السياسيين نظراً للتجارب السياسية والعسكرية التي مرو بها، ووعيهم باتجاهات الجبهة الثورية والسياسية في إفريقيا.[2]

وصدر عن المؤتمر التأسيسي للجبهة برنامج سياسي يوضح أهداف هذه الجبهة وإبعادها القومية وهي كالأتي:

1. النضال بكل الوسائل للإطاحة بالنظام الاستعماري الجديد والدكتاتوري الذي أوجدته فرنسا في 11 أغسطس 1960م.
2. تحقيق الجلاء الكامل للقوات الأجنبية الفرنسية التي تهدد السيادة القومية لتشاد وللبلدان الإفريقية الشقيقة الأخرى.
3. تكوين حكومة ائتلافية ديمقراطية لترسي مبادئ الديمقراطية الواسعة التي تتوفر فيها حرية الصحافة والقول والتجمع والمعتقد والتنظيم مع العفو العام عن كل المعتقلين السياسيين.
4. الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على فقراء الفلاحين عملاً بمبدأ "الأرض لمن يزرعها".
5. زيادة أجور العمال بمقدار الثلث وزيادة رواتب الجنود وإزالة كل الضرائب المجحفة، وتخفيف الضريبة الشخصية وتوفير فرص العمل، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

---

[1] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص55.
[2] جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص21.

6. تشجيع ورعاية صغار التجار والمتوسطين منهم والقضاء على الاحتكار الاقتصادي للدول الإمبريالية، خاصة فرنسا وبقية أعضاء السوق الأوربية المشتركة وتأميم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني.
7. نشر الثقافة والتعليم القوميين وجعل اللغتين العربية والفرنسية، لغتين رسميتين والقضاء على الأمية.
8. إقامة علاقات دبلوماسية مع كل بلدان العالم ما عدا إسرائيل ودولة جنوب إفريقيا، بالاستناد على مقررات مؤتمر "باندونغ" العشرة وعلى مبادئ التعايش السلمي، وإتباع سياسة الحياد الإيجابي مع دعم كل حركات التحرير الوطني والدفاع عن السلام العالمي.[1]

جاء هذا البرنامج السياسي لمعالجة كافة الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التشادية، وتطهير البلاد من الفساد المالي والسياسي.

أخذت جبهة التحرير التشادية (فرولينا) شكلاً اجتماعياً واستمدت جاذبيتها من العناصر الاجتماعية والتاريخية للوسط الذي نشأت فيه، وضمت كافة الشرائح الاجتماعية بمختلف اللغات والخلفيات القبلية، ومختلف الأصول العرقية والأديان والخلفيات الاجتماعية والسياسية إلى أنها كانت تمثل مختلف القطاعات الشعبية ذات الأهمية لنجاح الثورة واستمرارها.[2]

وقد ناضلت فرولينا منذ تأسيسها بقيادة إبراهيم اباتشا وخاضت معارك عنيفة ضد الحكومة التشادية في المناطق الشرقية والوسطى على الحدود السودانية، رغم التعتيم الإعلامي من قبل وكالات الأنباء الأوربية خاصة فرنسا، وساهم هذا التعتيم موقف إبراهيم أباتشا الأمين العام لفرولينا الذي رأى ضرورة التركيز والاهتمام بالعمل الداخلي، اعتماداً على الإمكانيات الذاتية المتاحة خاصة بعدما فرضت الحكومة السودانية قيوداً صارمة على حرية الحركة داخل السودان، إثر قيام الحكومة التشادية بإغلاق حدودها المشتركة مع السودان.[3]

---

(1) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص56.
(2) جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص22.
(3) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص57.

حيث قام رئيس جمهورية النيجر "هاماني ديوري" بوساطة بين السودان وتشاد لإعادة تطبيع العلاقات بينها في أوائل عام 1968م، لكبح جماح الثوار التشاديين فرضت السلطات السودانية بعض التدابير مثل إدراج أسماء بعض القيادات في قائمة الممنوعين من دخول السودان، وإغلاق مكاتب الحركة في المدن السودانية وذلك لتهدئة خواطر الحكومة التشادية، وقد كانت الحكومة السودانية تواجه الثوار التشاديين بحزم شديد بعد الأزمة السياسية مع تشاد.[1]

كما انحصرت مهمة لجنة التمثيل الخارجي في التوعية وجمع المساعدات من التشاديين في الخارج، وخاصة في السودان والسعودية وأفريقيا الوسطى وليبيا، وتم ذلك بطريقة سرية تامة حتى لا تغضب لحكومات المعنية وتتعرض لمطاردتها والقبض عليها من قبل رجال الشرطة خاصة السودان بعد عقد الاتفاقية الأمنية مع تشاد أما الرأي العام التشادي سواء كان في الداخل أو الخارج فقد كانوا على اتصال بالجبهة بشت الوسائل، أما الوفود السرية من لجنة التمثيل في الخارج أو بسير المعارك داخل الوطن، ليتم نشرها بصورة بلاغات أو منشورات في الداخل والخارج من خلال جبهة التحرير الوطني التشادي (فرولينا)، أو بلاغ عسكري أو تقرير من القيادة العسكرية العامة لجيش التحرير الوطني عن العمليات الحربية التي قام بها.[2]

شن الثوار هجوماً على القوات الحكومية في شرق مدينة أبشه في يوم 23 نوفمبر 1967م، وأسفر عن مقتل ثمانية جنود من الحكومة وتمكن الباقي من الفرار، وفي نفس اليوم 23 نوفمبر 1967م هجم الثوار على إحدى الفرق الحكومية بالقرب من حجر "مدغور" التابع لمحافظة بطحاء، كذلك في يوم 25 نوفمبر 1967م هجمت القوات الحكومية على الثوار في منطقة شرقي البطحاء، وهجمت قوات الثوار في يوم 8 ديسمبر 1967م على جنود الحكومة وقتل خمسة جنود وألقى القبض على زعيم محلي (الشيخ سقوماقنا سيمي) ، وأعدم بالرصاص فكانت ردود الفعل واسعة في أرجاء المحافظات الشمالية خاصة في محافظتي كانم

---

[1] جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص23.

[2] جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين تشاد والسودان 1960-1990م، القاهرة . مكتبة المتنبي، 1998م، ص207.

– بوركو – انيدي – تبستي، وأصبح هذا الشيخ الأب الروحي لمدينة "بحر الغزال" كلها، ثم واصل الثوار التعميق في الأراضي التشادية، أي محافظة الشمال الغربي بدلاً من المناطق الشرقية المتاخمة للسودان، وبذلك أصبحت جميع الأراضي التشادية معارضة للحكومة ولمن يتعامل لصالح الحكومة، وفي يوم 13 ديسمبر 1967م ألقى القبض على (الشيخ أبرو ابوبكر) وقت خروجه لجمع الضرائب من محافظة بطحا، كما أعدم (الشيخ بوور هجماري) في مركز بحر الغزال.[1]

تدل هذه البلاغات على نشاط العمليات الحربية ضد الحكومة وضد عملائها من رؤساء القبائل والشيوخ المتعاونين مع الحكومة المتعسفة، كما قامت الحكومة فيما بعد بتضييق الخناق وقطع السبل للاتصالات مع الجاليات التشادية في الخارج وإغلاق الحدود أمام الثوار المنتسبين للجبهة.

نظراً لهذه الظروف وغيرها ركز إبراهيم اباتشا كل اهتمامه على العمل الداخلي لتنظيم جيش فرولينا، ولم يخرج من الميدان حتى سقط بتاريخ 18 فبراير 1968م في "جبال دقى انديتي" شرق محافظة سلامات، حين حاصرته القوات الفرنسية وبعد استشهاده قطع رأسه وطافوا به شوارع فورت لامي ابتهاجاً بنهاية قائد ثورة فرولينا.[2]

أستلم د. أبا الصديق أمانه الجبهة وعندما خرج أحمد موسى من السجن رفض اتفاقية نيالا في عام 1966م، وأسهم محمد الباقلاني بالتآمر على جبهة تحرير تشاد وتوسط بعض النواب البرلمانيين من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي السودانيين، لحل الخلاف بين الباقلاني وأحمد موسى ثم انفصل عن فرولينا، واتخذ من المنطقة الشرقية القريبة من الحدود السودانية مقراً له واعتمد على الماليت في إمداد المتطوعين.[3]

أما فرولينا فاتخذت من ليبيا والجزائر مقراً واكتسبت التأيد الشعبي كما استفادت من ليبيا والجزائر في الإجهار بصوتها أمام العالم عبر وسائل الإعلام، لأن هذه الجبهة تهدف إلى القضاء على النظام الدكتاتوري وجلاء القوات الأجنبية

---

[1] جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين تشاد والسودان 1960-1990م، ص208.
[2] يوسف بريمة، مرجع سابق، ص345.
[3] يوسف بريمة، نفس المرجع، ص345.

عن تراب تشاد، وإقامة حكم ديمقراطي يحقق كل حقوق المواطنين من أجل بناء اقتصاد وطني مستقل، واستطاعت أن توجه عناصرها بالداخل في عملية كشف مساوئ النظام الحاكم أمام الجماهير التشادية.[1]

وازدادت عدد قوات الجبهة بشكل سريع حيث أعلنت الحكومة في عام 1968م أن العدد بلغ ثلاثة الآف مقاتل مدربين تدريباً عالياً، وخلال عام 1963م تم ضبط بطاقات الانتساب إلى عضوية الجبهة، مما زاد خطر الثورة في عام 1968م خاصة على الأطراف الشمالية بالقرب من الحدود الليبية حيث يسكن التبو، وهاجم الثوار مقر القوات الحكومية في واحة اوزو وحاصروها لمدة ثلاثة أشهر ، واضطرت الحكومة إلى طلب العون من الحكومة الفرنسية بناء على اتفاقية الدفاع المشترك المنعقدة بين الدولتين في شهر أغسطس 1960م.[2] ونظراً لخطورة هذا الوضع من وجهة نظر تمبلباي طلب من القوات الفرنسية التدخل، وكانت هذه القوات قد تدخلت في عام 1968م من أجل فك الحصار على حامية (بات) في أوزو، فالسؤال الذي يطرح نفسه ما السبب الذي دفع الرئيس تمبلباي إلى طلب تدخل القوات الفرنسية ومنحها مواجهة التمرد؟

هل بسبب اعتقاد تمبلباي بأن العاصمة مهددة من قبل فرولينا خاصة بعد تصريحات أبا الصديق الأمين العام لفرولينا، بأن السيطرة على العاصمة لم يكن الهدف الأول، إنما محاولة إحكام سيطرتها على المناطق المحررة في الوسط الشرقي، ولم يكونوا على عجلة من أمرهم لنقل الحرب إلى غرب البلاد، ويمكن تفسير هلع تمبلباي هو الذعر الذي كان يعيشه سكان ابشه، والمدن الواقعة في وسط البلاد الواقعة تحت التهديد المباشر مثل مناطق أغارا وشاري باغرمي، وهذا الخطر ما قاد تمبلباي إلى طلب المساعدة العسكرية الفرنسية.[3]

إن تدخل القوات الفرنسية كان من خلال قرار أصدره الجنرال ديغول؛ لان تشاد تعد جزءاً لا يتجزأ من مغامرة فرنسا الحرة التي قادها، ولا يمكن أن يتخلى عنها لثوار فرولينا وإن مصالح فرنسا المادية في تشاد محدودة ولم تلعب دوراً

---

(1) الحذيري، العلاقات الليبية التشادية، ص108.
(2) الحذيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص138.
(3) روبير بويجنا نويج، التدخل العسكري الفرنسي في تشاد، ت.د ، إلياس خير، الدول والمجتمعات في افريقيا، سلسلة دراسات إفريقية (6)، د.ن، د.ت، ص204.

أساسياً في قرار التدخل، إنما الاعتبارات الإستراتيجية هي الأهم ويعود ذلك إلى أهمية قاعدة لامي العسكرية.

قد أرسلت الحكومة الفرنسية في شهر سبتمبر 1968م قوة عسكرية مكونة من 800 جندي من المظلات، وتوالت هجمات الثوار ضد القوات الحكومية حتى بلغ عدد الهجمات المسجلة خلال ستة أشهر من عام 1969م وعدد 227 هجوماً وعدد 105 هجوماً خلال شهري يوليو وأغسطس 1969م كما وصلت إلى داخل البلاد عدد من المنشورات بواسطة البريد القادم من فرنسا، فقامت الحكومة بحملة اعتقالات ضد المواطنين وتمت محاكمتهم بتهمة تزويد الثوار بالمعلومات العسكرية.[1]

نجد أن أهداف فرولينا قومية ليس فيها أية رغبة انفصالية أو مطالب إقليمية، كما إن أهدافها كانت ترمي إلى التخلص من السيطرة الأجنبية الفرنسية، وبناء مجتمع جديد تسوده بعض المبادئ الاشتراكية العادلة، وبعد استشهاد إبراهيم أباتشا تم تعديل برنامج فرولينا من قبل الأمين العام لفرولينا د. أبا الصديق بعد استلام قيادة الثورة، فاختفت الروح الثورية في الجبهة وأصبح برنامج الجبهة برنامجاً إصلاحياً، أما مبدأ الوحدة الوطنية فقد احتفظ به البرنامج الإصلاحي الجديد وأكد عليها، لذلك بدأت تظهر الخلافات والانقسامات في جبهة التحرير الوطنية التشادية (فرولينا).

ب.بداية الخلافات في جبهة فرولينا وأثره على العلاقات:

كان لاستشهاد إبراهيم اباتشا أثر كبير على سير الجبهة وعلى الجيش الأول في المنطقة الشرقية، وبرزت الخلافات في أواسط لجنة التمثيل الخارجي من أجل السيطرة على مركز القيادة، وذلك بسبب الفراغ السياسي الذي تركه استشهاد أباتشا عام 1968م فدب الخلاف داخل المكتب السياسي لفرولينا بين ثلاث شخصيات هي: "أبوبكر جلابو رئيس اللجنة الخارجية، محمد الباقلاني ممثل فرولينا في السودان، دكتور أبا صديق" الذي لم يلحق بفرولينا إلا في عام 1967م،

[1] إبتيري، تطوير الحياة السياسية في تشاد، ص138.

وهذه الخلافات أضعفت من سير العمليات في المنطقة الشرقية بينما في الشمال اشتد فيه القتال إلى أن استشهد محمد على طاهر – أباري في يوم 6 يوليو 1969م في منطقة بوركو أثر هجوم مفاجئ من قبل الفرنسيين.[1]

ولسد هذا الفراغ السياسي توجه محمد الباقلاني إلى الجزائر للتشاور مع أبي بكر جلابو بشأن خلافة أباتشا، وحسم الأمر د.أبا الصديق عن طريق الدعوة إلى مؤتمر عام لفرولينا داخل الميدان وسافر الباقلاني من الجزائر إلى دولة الكويت لإيجاد الدعم المالي من أجل عقد المؤتمر، فوصل جلابو إلى الخرطوم ومنها تواجه إلى تشاد للإعداد للمؤتمر العام، وفي نفس الوقت دبرت حادثة اغتيال أبوبكر جلابو بواسطة بعض جنود فرولينا، وعلى أثر هذا الحادث عقد مؤتمر عسكري في الميدان، واختير فيه د. أبا صديق أميناً عاماً لفرولينا ومحمد الباقلاني نائباً للأمين العام.[2]

كان انتصار د. أبا الصديق بسبب تلقيه الدعم من بعض مناضلي القوى المؤيدة للجبهة خاصة الضباط الأحرار والطلاب الذين كانو يدرسون في مصر، وأطلق عليهم في داخل الجبهة (جماعة القاهرة) ومن أبرزهم أبوبكر أحمد عثمان، وفي هذه الفترة كشفت الجبهة نشاطها وعملياتها الحربية بأسلوب حرب العصابات ضد الحكومة التشادية، وعملائها من رؤساء القبائل والشيوخ.

وعندما تولى قيادة فرولينا د. أبا الصديق كثرة الخلافات في الجبهة كما زاد عدد المعارضين لهذا التعيين بالذات الجبهة الشمالية، فدبت الخلافات بين الأعضاء وانتهى الأمر بانقسام فرولينا إلى جبهتين شمالية شرقية.[3]

كما ضمت فرولينا من الفصائل العسكرية المقاتلة ولكل فصيل قيادة خاصة واسم مميز مثل جبهة تحرير تشاد بقيادة أحمد موسى، وحركة تحرير الوطن التشادي الذي كان يقوده ابراهيم اباتشا ثم انتقلت القيادة إلى د. أبا الصديق، بالإضافة إلى بعض الفصائل المقاتلة الأخرى كقوات جيش الشمال بقيادة حسن هيري (Fon) ، وقوات جيش الشعب بقيادة يوكنى وداى (Fap) ، والجبهة

---

(1) حاكو، العلاقات السياسية بين تشاد والسودان، ص215.
(2) يوسف بريمة، مرجع سابق، ص351.
(3) جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص ص25-28.

الشعبية لتحرير تشاد بقيادة ابوبكر عبدالرحمن، ومحمد شوا (Mpit) وجيش البركان الذي يقودهُ محمد الباقلاني، واتخذت هذه الفصائل لنفسها قواعد مختلفة منها في الشمال وبعضها في الشرق وبعضها في الغرب للانطلاق منها إلى داخل البلاد، لتوجيه الضربات ضد القوات الحكومية التشادية.[1]

هناك فرضت بعض القيود من قبل الحكومة السودانية على تحركات فرولينا داخل الأراضي السودانية لكي لا تنتقل هذه الحرب إلى مناطق الشرقية والوسطى على الحدود السودانية، فرأت القيادة السياسية أن تفتح محوراً عسكرياً في الشمال التشادي عل الحدود التشادية الليبية، لذلك تم إيفاد السيد محمد علي طاهر إلى ليبيا وللجالية التشادية فيها، فتكون الجيش الثاني من بوركو – انيدي – تيبستي مع بداية عام 1968م.[2]

ونظراً لتزامن هروب الزعيم الروحي لقبيلة التبو كشيميدي إلى ليبيا أثر الاضطرابات السياسية التي وقعت في منطقة "بارداي" في تيبستي مع بعض أولاده ومؤيديه، عازماً محاربة نظام تمبلباي فالتقى مع بعض الشخصيات للعمل معاً مما سهل من الأمر لتحقيق ما أراده محمد علي طاهر، للاتصال بالطلاب التشاديين في مدينة البحوث في الجبل الأخضر في البيضاء والجالية التشادية من أجل تكوين جيش ثاني في منطقة الشمال، عندما توجه إلى ليبيا ونسق مع الزعيم الروحي لمنطقة تيبستي كشيميدي ونجحا في استغلال الأوضاع المضطربة في الشمال لصالح فرولينا، وبتطوع كل من "علي صغير– إبراهيم حركي درس في القاهرة، وتشونان انيمي من العاملين في ليبيا، وجالما اليكاي، بالإضافة إلى محمد علي طاهر فتكونت نواة الجيش الثاني وصدر أول بيان في 5 مارس 1968م، عندما شن الثوار هجوماً على أوزو في أقصى الشمال وحاصروها لعدة شهور، وقتل ثمانية جنود من جنود الحكومة وفر من تبقى منهم بعد أسر حاكم المركز ونائبه، فتم تحرير البلدة من القوات الحكومة التابعة لـ تمبلباي ووقعت بذلك أوزو بين الثوار.[3]

---

(1) الحضيري، تطوير الحياة السياسية في تشاد، ص136.
(2) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص59.
(3) جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص ص25-26.

أما محمد الباقلاني الذي تم استبعاده من الجبهة بتهمة اختلاس أموال الثورة، فمن جانبه أصدر الباقلاني قراراً بطرد د. أبا صديق من الثورة واتهامه بأنه عميل فرنسي، جاء لتخريب الثورة فبذلك حدث انشقاق في صفوف الجيش الأول لفرولينا سببهُ الباقلاني وأبا صديق وقد وقفت وحدة الكمندوز المعروفة بـ(البلك السريع) إلى جانب الباقلاني بعد أن شكل قوات جديدة تابعة له عرفت باسمَ (قوات البركان).[1]

- أصبح د. أبا صديق طليق اليدين على النطاق الداخلي والخارجي بعدها تخلص من جميع منافسيه في فرولينا، وتعمد وضع برنامج سياسي جديد بدلاً من السابق، فأتهم بأنه شخص غير ثوري ثم نقل مركزه إلى ليبيا، بعدما فرضت السودان قيودها على الجبهة فدب الخلاف بين أبا صديق وقائد الجيش الثاني في المنطقة الشمالية الشيخ دار داي وادي، وابنه قائد العمليات الحربية السيد فوكني وداي في ليبيا مع توجيه التهم إلى د. أبا صديق على أنه شخص غير ثوري، وعلى عدم رضائه بوصول الكوادر التشادية إلى الثورة.[2]

فبذلت محاولات عدة لتقريب وجهات النظر بين د. أبا صديق وقادة الجيش الثاني ، والطلبة التشاديين المؤيدين للثورة في ليبيا، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل ثم اتفق كل من الشيخ وداي وابنه فوكني ممثل الثورة في الشمال، والطلاب التشاديين في ليبيا والقاهرة على ضرورة الاتصال بالسيد حسين هبري الذي يرأس اتحاد الطلاب التشاديين في الجامعات الفرنسية، وأنظم إلى الجبهة، فكان يعلن دائماً تأييده للثورة في فرنسا، فكانت تربطه صلة صداقة بكوكني وهم أبناء منطقة واحدة وقبيلة واحدة.[3]

بعدما أنشئ الجيش الثاني المرابط لشمال تشاد انشئ أيضاً الجيش الثالث في منطقة بحيرة تشاد غرب البلاد بقيادة محمد علي صابون، وهدف الحملة اختراق عمق الأراضي التشادية من الشرق إلى الغرب والتمركز هناك لتكوين نواة الجيش الثالث، فبذلك تكونت نواة هذا الجيش إلا أن هذه القوات تعرضت للفشل بعد قيامها

---

(1) يوسف بريمة، مرجع سابق، ص351.
(2) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص60.
(3) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد والسودان، ص217.

بعمليات إعدام للشيوخ المحليين الموالين للحكومة من محافظة البطحاء حتى محافظة كانم، كما وضح ذلك بيان الجبهة في 27- ديسمبر 1967م، ورغم الانتقام الذي تم يوم 29 ديسمبر 1967م بقتل عدد كبير من المرتزقة البيض ولم تتمكن القوة من تحقيق مهمتها التي كلفت بها، واستشهد محمد علي صابون في عام 1968م، وأسس ابوبكر محمد عبدالرحمن قائد جناح فروليا القوات المسلحة الفرنية الجيش الثالث.[1]

- نظراً لتشكيل الفصائل المتعددة في الجبهة طلب د. أبا صديق من السلطات الليبية بترحيل حسين هبري خارج ليبيا، واحتجاز فوكني وداي في منزل والده كشيميد بني في طرابلس، فأثار ذلك غضب الطلاب التشاديين بليبيا قاموا بمظاهرات ضد هذا الإجراء المتخذ بحق الجيش الثاني.[2]

رغم الخلافات والانقسامات التي حدثت في داخل الجبهة تم التنسيق بين عناصر الثورة بين الجيش الأول في الوسط الشرقي والجيش الثاني في الشمال، وأصبح الكفاح المسلح على أشده بحيث أضطر تمبلباي في نهاية عام 1970م وبداية عام 1971م إلى الاعتراف رسمياً بالطابع السياسي للجبهة ، ورغم الخلافات التي حدثت فيها إنما نجحت في تطبيق أهدافها بعدما سرت عليها بعض التغيرات كما اعترفت السلطات الفرنسية بفروليا وبأهدافها بعدما نشرت الصحافة الفرنسية وصفاً مسهباً لجانب من المعارك التي قادها الجنرال الفرنسي ميشيل أرنو قائد القوات الفرنسية في تشاد ضد الثورة ، وأن هؤلاء الثوار لهم تنظيم سياسي دقيق وقوات عسكرية مدربة إضافة لذلك لهم ممثلون خارج تشاد في عدد من الدول الأفريقية، وأن جهودهم قد نجحت في اجتذاب كافة القوى المعارضة لحكم تمبلباي، فقدرت القيادة الفرنسية القوات الثائرة آنذاك بنحو ثلاثة الآف جندي من الأفراد المدربين تدريباً جيداً.[3]

لكل ثورة عيوب وأخطاء رغم وجود الإيجابيات التي قامت من أجلها وأهم أخطاء ثورة فروليا هي الانقسامات التي حدثت فيها خاصة بعد استشهاد، إبراهيم

---

[1] جلال عبدالمعز، مرجع سابق، ص ص25-28.
[2] جاكو ، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص60.
[3] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد والسودان، ص214.

اباتشا، وتولي د. أبا صديق القيادة من بعده وغياب القيادة التاريخية التي كان يتميز به اباتشا لذلك ترك فراغاً سياسياً بعد استشهاده، وضعف القيادة الجماعية وانقسام القوات إلى الجيش الثاني والثالث وقوات البركان، أن هدفها واحد هو القضاء على نظام تمبلباي إضافة لذلك التركيبة الاجتماعية للمجتمع التشادي غير المتماسكة والصراع الدائم بين سكان الشمال والجنوب في تفكيك البنية الاجتماعية لهذا الشعب، وإن الخلافات التي فرقت بين الجبهتين ليست في الأساس خلافات سياسية، إنما عدم تطبيق الأسلوب الديمقراطي في داخل الجبهة، وبناءً على ما سبق يمكننا تصنيف فرولينا من الثورات الشعبية لأنها قامت لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهي تعد من الأسباب التي تؤدي للاضطرابات في البلاد على شكل تمرد ضد الحكم المستند، وأن فرض الضرائب المرهقة على كاهل المزارعين والرعاة وجبايتها بطريقة قاسية ومهيمنة من العامة، ونزع السلطات التقليدية من الزعماء المحليين مثل ما حدث مع زعيم التبو (كشيديمي).

إن تعدد الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ساعدت على قيام هذه الثورة، كما ساهمت هذه الأسباب في نضج المناضلين والمنتسبين للثورة سياسياً، ونمو الوعي القومي وشعور المواطنين بأزمة الديمقراطية في البلاد وسيطرة تمبلباي ومعاونيه على البلاد، واستغلاله لاقتصاد البلاد وللمواطن الفلاح في الجنوب ووسط البلاد والرعاة في شمال تشاد وهذه الأمور كلها أدت إلى اضطرابات شعبية تحولت من مرحلة التمرد إلى مرحلة الثورة الشعبية الحقيقة، ونجحت فرولينا في تحقيق هدفها رغم الخلافات والانقسامات التي حدثت فيها بعد اعتراف تمبلباي وفرنسا بنجاح فرولينا، لأنها قامت من أجل الشعب لذلك تعد ثورة شعبية حقيقية.

الفصل السادس

التغيرات السياسية في تشاد وأثرها على العلاقات الليبية التشادية 1969-1979

قيام ثورة الفاتح في ليبيا.

بداية المشاكل السياسية في تشاد أثناء عهد تمبلباي.

الزيارات المتبادلة بين العقيد معمر القذافي وتمبلباي.

اغتيال تمبلباي وتولي فيلكس مالوم.

الخلافات بين مالوم وحسين هبري.

الخلافات بين حسين هبري وكوكوني أودي ودعم ليبيا لتشاد 1979م.

أولاً- قيام ثورة الفاتح في ليبيا :-

قبل الحديث عن قيام ثورة الفاتح في ليبيا يجب التعريج على وضع البلاد ما قبل الثورة أثناء العهد الملكي البائد، والتحدث عن أوضاعها السياسية والاقتصادية في تلك السنوات الشاقة والظالمة منذ استقلالها حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر.

بموجب قرار منظمة الأمم المتحدة تم إعلان استقلال ليبيا في يوم 24ديسمبر1951م، وعرفت ليبيا في العهد الملكي النظام الاتحادي بين عامي 1951-1963م بأسم المملكة الليبية المتحدة، كما حدد القانون الأساسي الذي صدر في شهر ديسمبر 1951م بأن الملكية الليبية دستورية وديمقراطية وتمثيلية، فأكد الدستور الذي أقرته الجمعية الوطنية في يوم 7أكتوبر1951م على أنشاء الملكية وإن سيادة المملكة الليبية المتحدة للأمة هو الملك إدريس السنوسي، وبموجب التعديل الذي أحدثه الملك على الدستور الصادر يوم 27أبريل1963م، تحولت ليبيا إلى دولة موحدة عرفت باسم المملكة الليبية.[1]

وبعد فشل النظام الاتحادي فرضت طبيعة الأمور تطبيق النظام المركزي رغم معارضة الملك إدريس السنوسي ومستشاريه على ذلك النظام في شهر أبريل عام 1963م، فاصدر الملك نفسهُ مرسوماً يقضي بإلغاء النظام الاتحادي وإقامة النظام المركزي، وألغيت الإدارات الإقليمية الثلاث في طرابلس وبرقة وفزان، وأصبحت السلطة كاملة لحكومة مركزية واحدة، وتم تقسيم البلاد إلى عشر وحدات إدارية تعرف بالمحافظات ويتولى شؤون كل منها محافظ تعينه الحكومة المركزية.[2]

لم تقدم ليبيا بطلب العضوية للجامعة العربية إلا بعد مرور أكثر من سنة ويعود ذلك للإنتقادات التي وجهها الأمين العام للجامعة العربية للنظام الإداري الذي تبنته ليبيا والاتفاقيات المؤقتة التي عقدتها مع الدول الغربية، وبعد مفاوضات بين ليبيا والجامعة العربية قبلت ليبيا كعضو في جامعة الدول العربية في أثناء

---

(1) سالم الصغير أصنان، الحياة السياسية والإدارية في ليبيا 1969-1977م، سرت، جامعة التحدي ، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2007ف، ص2، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(2) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ت. شاكر إبراهيم، ط1، المنشأة الشعبية للنشر والطباعة، ص20.

انعقاد الجلسة الأولى لدورة الانعقاد الثامنة عشر في يوم 28 مارس 1953م، وفي عهد وزارة محمود المنتصر (1963-1965م) وقعت حكومته معاهدة مع بريطانيا في يوم 29 يوليو 1953م وقعها عن الجانب الليبي محمود المنتصر وعن الجانب البريطاني المستر البك كيركيرابد، وتضمنت المعاهدة التعاون بين الطرفين في مجال الحرب والسلم مع تقديم التسهيلات للقوات البريطانية من قبل الحكومة الليبية وتعهدت بريطانيا بتقديم المساعدات المالية التي كانت الحكومة بأمس الحاجة إليها.[1]

فكان لبريطانيا دور كبير في تشكيل القوات المسلحة الليبية كما ارسل عدد من الضباط في شهر مارس وأبريل 1969م للدراسة والتدريب في المملكة المتحدة، من ضمنهم الضباط الأحرار الذين تغلغوا في كل أسلحة الجيش فقسم الجيش في العهد الملكي إلى قوات نظامية وقوات شرطة، ذلك بسبب شكوك الملك وخوفه من القوات العسكرية المكونة من قطاع عريض من المجتمع، ولم تكن تخضع لسيطرة الملك المباشرة، أما قوات الشرطة فكانت تتألف من وحدات موالية للملك جاءت من عناصر قبلية ومن قوة برقة الدفاعية، كما تم تشكيل السلاح البحري في شهر نوفمبر 1962م والسلاح الجوي في شهر أغسطس 1963م.[2]

وتم التوقيع على معاهدة تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد حكومة مصطفى بن حليم ومنحت هذه المعاهدة للولايات المتحدة حق أنشاء قاعدة جوية لها عرفت باسم قاعدة (هويلاس الجوية) لمدة عشرين عاماً، منحت حق السيطرة الكاملة على الأجواء والمياه وحرية الوصول والحركة للقوات الأمريكية في جميع أنحاء ليبيا، وإعفاء القوات الأمريكية من دفع رسوم الضرائب وعدم سريان القانون الليبي على أفراد هذه القوات. وقد تم عقد اتفاقية مؤقتة تم بموجبها بقاء فرنسا في فزان لمدة ستة أشهر في 10 أغسطس 1955م قابلة للتجديد، مقابل سد فرنسا لعجز ميزانية الولاية وتخطيط الحدود الليبية الجنوبية لصالح فرنسا التي كانت تسيطر في تلك الفترة على الأراضي التشادية.[3]

---

(1) سالم أمسلاتي، المرجع السابق، ص11.
(2) فتحي حبيب، المرجع السابق، ص26.
(3) سالم أمسلاتي، المرجع السابق، ص12.

بالإضافة لتلك الاتفاقيات والمعاهدات السابقة الموقعة في عهد مصطفى بن حليم تم أيضاً عقد اتفاقية أخرى بين ليبيا وإيطاليا في شهر مارس 1957م، وصدق الملك على المعاهدة الليبية الإيطالية التي بموجبها تمت تسوية المشكلات المعلقة بين البلدين.[1]

قامت جماهير الشعب الليبي بالمظاهرات رافضة هذه القواعد وتطالب الحكومة بتأييد قرار الجامعة العربية (56) الخاص برفض القواعد الأجنبية في ليبيا، وطالبوا بجلاء كامل عن الأراضي الليبية، وتقديم المساعدات العسكرية للدول العربية وتم إلغاء النظام الاتحادي في يوم 25 أبريل 1963م من قبل البرلمان وأعلنت ليبيا دولة موحدة تحت أسم المملكة الليبية ، وتخلصت من المساعدات الأجنبية وسجلت لأول مرة في تاريخ استقلالها رصيداً تجارياً ايجابياً.[2]

كما أثر الوضع السياسي على الحياة الاقتصادية في ليبيا فبعد حصولها على الاستقلال في عام 1951م، كانت البلاد تعاني الفقر والتخلف والعجز المالي الكبير في الميزانية، وعدم وجود بوادر لزيادة الإيرادات المحلية للميزانية لذلك اعتمدت الحكومة الملكية في سد هذا العجز المالي من خلال عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية كما ذكرنا مسبقاً، وذلك لتحسين الأوضاع الاقتصادية إلا أن هذه المعاهدات لم تأتِ بالنتيجة المطلوبة مع ازدياد أتساع النفقات كالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وبعض الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمواصلات والبريد.[3]

رغم وجود بعض المحاولات للنهوض بالقطاع الزراعي منذ عام 1963ك وذلك لتوفر بعض الإمكانيات المادية التي أتاحها استخراج النفط وما توفر في البلاد من طاقات ومواد طبيعية متمثلة في الظروف المناخية، والأراضي الصالحة للزراعة والمياه الجوفية إلا أن هناك بعض العوامل البشرية والطبيعية التي وقفت أمام إمكانية تنمية القطاع الزراعي وتطوره.[4]

---

(1) هنري حبيب، المرجع السابق، ص19.
(2) سالم أمسلان، المرجع السابق، ص13.
(3) سالم أمسلان، نفس المرجع السابق، ص18.
(4) عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية الليبية، طرابلس، مطابع الثورة العربية، 1983م، ص60.

ومن خلال معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين المملكة الليبية وفرنسا في أغسطس 1955م، سمح بموجبها بقاء القوات الفرنسية في فزان لقاء مساعدات مالية تتعهد بتقديمها لميزانية ولاية فزان وتقدر المعونة بحوالي مائة وثلاث وستون ألف جنية سنوياً تقدمها فرنسا مقابل مصلحتها في إقليم فزان وذلك للسماح لقواتها بالمرور عبر فزان في طريقها إلى تشاد والإشراف الفني على جميع مطارات فزان وسبها وغات وغدامس ومرزق وأوباري، وقد أضحت هذه المصلحة بأن هذه الطريق المؤدية إلى بلدان أفريقيا الوسطى.[1]

ومن خلال أستقرائنا لطبيعة هذه الاتفاقيات نلاحظ أن الحكومة الليبية لم تمارس سيادتها كاملة على أراضيها وخضعت لتأثير الدول الأجنبية التي كانت صاحبة المساعدات المالية لليبيا، وأشارت مجلة الحرية اللبنانية في شهر سبتمبر عام 1979م بأن الملك السابق إدريس السنوسي سلم كل أمور مملكته للمستشارين الانجليز والأمريكان والفرنسيين الذين يديرون كل ما في الاقتصاد والجيش والبوليس سكرتاريته الخاصة وبرتوكولات البلاط، وقد قسم بلاده بعقود وأجرها بثمن زهيد لأجل استخدامها كقواعد حربية لكل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا؛ بالإضافة إلى الامتيازات النفطية التي أعطت للشركات الغربية.[2]

فيما يتعلق بعلاقة ليبيا في العهد الملكي مع تشاد قد تأرجحت بشكل رسمي عقب الاستقلال الوطني من تفاهم وصداقة وحسن الجوار في بعض الأحيان إلى جانب درجة عالية من التوتر والعداء بسبب الخلاف الحدودي بين البلاد ونشأة جبهة التحرير الوطني التشادي "فروليناث" ، واتهام تشاد لليبيا بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الجبهة، ومرت العلاقات بينهما بمراحل مختلفة حيث تعود بداية العلاقات إلى معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا المحتلة لتشاد والمملكة الليبية في عام 1955م عقب الاستقلال لليبيا في عام 1951م وذلك لتنظيم العلاقات الليبية بالمناطق الأفريقية الفرنسية منها تشاد، ثم استمرت العلاقات سياسياً في عهد

---

(1) سالم أصنان، المرجع السابق، ص23.
(2) شهاب احمد، مجلة الحرية اللبنانية ، بتاريخ 3 سبتمبر 1979م.

الملك إدريس السنوسي هادئة وودية اعتماداً على الروابط الاجتماعيـــة والثقافيـــة ومعاهدة الصداقة واستمرت العلاقة دون أن يعتريها سوء التفاهم.[1]

وبما أن العلاقات كانت ودية وهادية وبين البلدين فقد تم افتتاح قنصلية ليبية بالعاصمة التشادية فورت لامي عام 1959م، فترة الحكم الذاتي برئاسة "جبريـــل ليزيت" بينما تضم تشاد بأي تمثيل دبلوماسي لها في ليبيا إلا فـــي عـــام 1966م، واتسعت دائرة العلاقات أكثر بين البلدين مما أدى إلى لجوء زعيم التبو "عويـــدي كيشميدي" لليبيا والسماح لأحد مؤسسي فرولينا د. أبا صديق بممارســـة النشـــاط السياسي المعارض لحكومة تمبلباي ليدل على مدى الترابط بين البلدين فـــي تلـــك الفترة ليس بين الحكومات السياسية فقط أنما حتى بين الشعبين.[2]

وفي إطار العلاقات الثقافية بين البلدين في عهد الملك إدريس السنوسي فقد أنظم العديد من الطلاب التشاديين يدرسون في معهد البحـــوث بمدينـــة البيضـــاء بالجبل الأخضر، رغم تفجير ثورة فرولينا في شمال تشاد علـــى الحـــدود الليبيـــة التشادية في عام 1968م، فإن هذه المشكلة لم تؤثر على مسار العلاقـــات الليبيـــة التشادية واستمرت على درجة عالية من الصداقة والتفاهم طوال فترة العهد الملكي وحتى نهاية شهر أغسطس 1969م.[3]

غير أن هذه العلاقة لم تفسر ما إذا كان هناك موقف واضح من ليبيا الملكية يؤيد جبهة التحرير الوطني التشادي، بل اتضح عندما قامت فرنسا بإرسال قواتهـــا العسكرية لمساعدة الحكومة التشادية ضد جبهة التحرير الوطني التشادي فإن ليبيا التزمت الصمت اتجاه هذا الموقف العدائي من قبل فرنســـا، وتـــم تقـــديم بعـــض المساعدات العينية من بعض الأفراد من دون علم الحكومة لان الحكومـــة لـــديها ارتباطات واتفاقيات مع الدول الأجنبية الكبرى ومنها فرنسا كما ذكرنا مسبقاً.

يتضح لنا إن التطور السياسي في ليبيا مر بعده مراحل ابتداء مـــن فتـــرة الاستعمار وحتى مرحلة الاستقلال عام 1951م، وانضمامها للجامعة العربية فـــي عام 1953م ثم كبلت البلاد نفسها بالعديد من الاتفاقيـــات والمعاهـــدات والقواعـــد

---

(1) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، صص35-36.
(2) محمد المبروك بولش، دور ليبيا في مسار العلاقات، ص156.
(3) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، صص38.

الأجنبية، رغم إن إرادة النظام المالكي ومصالح الدول الاستعمارية لم تسير وفق مخططهم بسبب التغيرات الداخلية والخارجية لليبيا لذلك بدأ النظام يعيش أزمات منها:

- كبر سن الملك ادريس السنوسي.
- الفساد الإداري والإهمال الاقتصادي والتخلف الاجتماعي وفي نهاية المطاف كانت الثورة التي جاءت لأجل الشعب المناضل ليحصل على
- الأمان والاستقرار، فقد أطاحت هذه الثورة من أجله بالنظام الملكي البائد في الأول من شهر سبتمبر 1969م بقيادة معمر القذافي والضباط الأحرار.

ثم جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م كإشراقه أمل للنهوض بالوطن وبالشعب الليبي الذي كافح لسنوات عديدة من أجل نيل الحرية والاستقلال وفي صبيحة يوم الاثنين من شهر الفاتح (سبتمبر) 1969م استفاق الشعب الليبي والعالم على صوت القائد معمر القذافي في المذياع ليعلن عن قيام ثورة الفاتح وإعلانه عن الجمهورية العربية الليبية منذ اليوم الأول من تفجير الثورة التي جاءت امتداداً لتحقيق الأهداف القومية لثورة 23 ناصر 1952م في مصر بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر.[1]

وقد جاءت هذه الثورة من أجل الشعب نظراً لما عاناه من فقر وجهل واضطهاد طيلة فترة الاستعمار والعهد الملكي البائد، فكانت ثورة الفاتح ثورة الشعب لتحدث تغيراً شاملاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً لهذا الشعب المناضل.[2]

ومن بين الأسباب التي دفعت لقيام ثورة الفاتح:

- تخليص الشعب الليبي من الظلم والقهر والاستعباد.
- القضاء على وجود النظام الملكي الرجعي البائد.
- سيطرة القواعد الأجنبية على البلاد.

---

[1] مجلة الرسالة الكويتية بتاريخ 19 أغسطس 1979م، ص22.
[2] مجلة الرسالة الكويتية، نفس المرجع السابق، ص22.

- سوء توزيع الثروة وسيطرة الشركات الأجنبية على اقتصاد البلاد.[1]

لذلك تعد هذه الأسباب من أسباب نجاح الثورة وسرية الإعداد لها من قبل القائد معمر القذافي والضباط الأحرار وتصميمهم على النصر من أجل الشعب.

ومن أهداف ثورة الفاتح تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة وإجلاء القوات الأجنبية عن أرض الوطن، ولهذه الثورة العديد من الانجازات الثورية التي قامت بها من أجل الشعب الليبي والعربي والأفريقي ومنها: إجلاء القوات الأجنبية عن التراب الليبي، وقد تم ذلك من خلال مباحثات ليبية بريطانية بدأت يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر 1969م ومن خلال هذه المباحثات تمت تصفية القواعد البريطانية من ليبيا يوم 28 مارس 1970م.[2]

وإجلاء القوات الأمريكية فمنذ اليوم الأول الذي انتصرت فيه ثورة الفاتح أدرك قادتها إنه ما لم يتم إجلاء القواعد الأمريكية ، فإن ثورة الفاتح تبقى ناقصة فمنذ أن علم قادة الثورة بنجاح تأسيس ثورتهم حتى تصدوا للمسؤولية الكبرى ألا وهي طرد القوات البريطانية والأمريكية.[3]

وأكملت مباحثاتها ليبيا وأمريكا يوم 15 ديسمبر 1969م حول إجلاء القوات الأمريكية وقواعدها الخمس عن ليبيا وأهمها قاعدة (هويلس) في يوم 11 الصيف 1970م.[4]

وتم أيضاً التصدي للفلول الإيطالي الفاشي حيث أصدرت الثورة بياناً لإجلاء الإيطاليين في يوم 7 أكتوبر 1970م فكان ذلك بمثابة برهاناً على إن هذا الشعب لا يسعى إلى الانتقام، واصدر مجلس قيادة الثورة في يوم 21 يوليو 1970م قرار باستيراد الممتلكات من الإيطاليين المستوطنين في ليبيا من قطع أراضي زراعية ومساكن وورش صناعية.[5]

وصدر في يوم 13 نوفمبر 1969م قرار بتأميم جميع المصارف الأجنبية العاملة بالبلاد، واهتمت الثورة بالزراعة والتعليم والصحة والصناعة والإسكان

---

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص108.
[2] مجهول، الإجلاء، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، د.ت، ص7.
[3] مجلة المورد، كندا، ع6، السنة التاسعة، حزيران، 1979م.
[4] مجهول، الإجلاء، ص10.
[5] سالم امسلان، المرجع السابق، من ص76-77.

والمواصلات، وبتشكيل قوات مسلحة ليبية من أفراد الشعب للدفاع عن الوطن براً وجواً وبحراً، وبذلك أعلنت ثورة الفاتح عن قيام الشعب المسلح تحقيقاً لمقولة (الشعب المسلح غير قابل للهزيمة).[1]

وعلى الصعيد الأفريقي: لم يؤيد النظام الملكي في ليبيا من الفترة 1951م-1969م الوحدة الأفريقية إلا تأييداً كلامياً، وانضمت ليبيا إلى منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م ولم تهتم ليبيا بأفريقيا جدياً إلا بعد قيام ثورة الفاتح 1969م.[2]

وعندما قامت ثورة الفاتح 1969م بذلت ليبيا جهوداً كبيرة على مستوى القارة الأفريقية، ونتج عن هذه الجهود إجمالاً في المساهمة في تحرير الأجزاء المحتلة عن القارة الأفريقية ومحاربة العنصرية والنفوذ الصهيوني والغربي في القارة الإفريقية عبر جهود كبيرة في تطوير العمل الجماعي الأفريقي نحو تحقيق الوحدة الأفريقية.[3]

فقامت ثورة الفاتح بمكافحة الاستعمار ومساندة حركات التحرر العالمية وأقامت علاقات وثيقة مع العديد من دول القارة الإفريقية وحركات التحرر فيها،[4] كما قامت أيضاً بالعديد من النشاطات الدبلوماسية المكثفة مع الدول الأفريقية، ودعت العديد من الدول الأفريقية لزيارتها لتوضح لهم أسباب قلقها إزاء النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية وكيف استطاع هذا النشاط إن يدمر العلاقات بين الدول الأفريقية مع بعضها البعض.[5]

واستجابت دول إفريقيا الصديقة والشقيقة لدعوة ثورة الفاتح من أجل العمل الجاد لتحرير القارة الأفريقية، واستثمار ثرواتها لصالح شعوبها وتأمين استقلالها فالتقت ليبيا مع النيجر وموريتانيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والسنغال ومالي، وهذا دليل على التجاوب الفعلي لدعوة تحرير القارة، وتحطيم الحواجز بين

---

(1) مجلة الرسالة الكويتية، المرجع السابق، ص23.
(2) هنري حبيب، المرجع السابق، ص297.
(3) بشير الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004ف، ص79.
(4) مجلة الرسالة الكويتية، المرجع السابق، ص24.
(5) هنري حبيب، المرجع السابق، ص298.

الشعوب كما وقف الشعب الليبي الحر مع الشعب الغيني ضد كل الحملات البربرية من أجل استقلال غينيا.[1]

قد قدمت ثورة الفاتح دعمها لحركات التحرر الإفريقية على المستويين السياسي والمادة لكافة حركات التحرر الوطنية الأفريقية هدفين رئيسيين:

1. تأييد قضايا الشعوب في التحرر والاستقلال والسلام على الحق والعدل.
2. الوقوف علناً وبكل قوة ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية وتهديد مصير الشعوب.

وتم افتتاح مكاتب لها في طرابلس بجانب مساندتها في مطالبها لدى مناقشتها في المؤتمرات الإقليمية والدولية، وبرز دور ليبيا في لجنة (تنسيق التحرير) التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية معتبرة حرية القارة الأفريقية قضية واحدة لا تتجزء.[2]

إن التدخلات الليبية في إفريقيا لا تستند إلى طموحات دولية أكثر مما تستند إلى رغبة حماية المسلمين وتقديم السلام، فقد شيدت تشاد مثلاً مواجها إسلامية قوية في الجنوب التي انتشرت في بوركو وأنيدي قبل وصول القوات الفرنسية، وعلاقات متنوعة لليبيا مع الاتجاهات والتيارات المعارضة للحكومة المركزية التي كانت تعتبر أقلية ظالمة بالنسبة للمسلمين هذه السياسة استطاعت في النهاية أن تحقق أحدى أهدافها الرئيسية بإقامة سلطة في انجامينا، وشهدت تشاد علاقة متنوعة مع ليبيا في شتى المجالات، وساندت ثورة الفاتح ثورة (فرولينا) جبهة التحرير الوطنية التشادية.[3]

جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة القائد معمر القذافي والضباط الأحرار ببرنامج سياسي مناهض للاستعمار الغربي في تشاد، ووجدت ثورة الفاتح في ثورة فرولينا أهداف وطنية من أجل الشعب التشادي واستقلاله وهي:

1. النضال ضد النظام القائم في انجامينا.

---

(1) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، مج3، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1971-1972م، ص13.

(2) محمد المبروك بونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية، ص137.

(3) صحيفة لاكروا الفرنسية، بتاريخ 4 سبتمبر 1979م.

2. النضال ضد الظلم والطغيان والوجود الفرنسي المتمثلة في القوات الفرنسية المرابطة في تشاد.

فكان لهذه الجبهة جناح عسكري على الحدود الليبية – التشادية منذ شهر يونيو 1968م، وضح قائد ثورة الفاتح من سبتمبر تسهيلات ودعم للثورة التشادية.[1]

فبعد قيام ثورة الفاتح في ليبيا بدأت العلاقات بين ليبيا وتشاد تأخذ طابعاً جديداً ومغايراً، ووجدت فرولينا في ليبيا المساندة والمحراب الأول وأصبحت تشاد هي محور السياسة الخارجية الأفريقية لطرابلس جهودها ومواجهاتها الكبرى مع محيطها الأفريقي على المستويات العربية والأفريقية والغربية.[2]

وبادرت تشاد بأعترافها الرسمي بثورة الفاتح، ولكن العلاقات الرسمية بين البلدين لم تسجل نقاطاً حيوية واعتراها شتى من الحساسية، عندما أعلنت ليبيا تأييدها لجبهة التحرير الوطني التشادية مما أدى برئيس تشاد تمبلباي إلى الادعاء بأن لديه أدلة على أن ليبيا قد خططت لقلب نظام الحكم معلناً قطع العلاقات السياسية مع ليبيا، إلا أن الرئيس النيجيري في ذلك الوقت (ديورى هاماني) قام بمهمة وساطة لإنهاء الخلاف بين البلدين.[3]

بفضل هذه الوساطة تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وبدأ التعاون السياسي والعسكري والثقافي والاقتصادي بين الطرفين على النحو الآتي:

أ. تقديم المساعدات المادية والمعنوية من ليبيا لجبهة التحرير الوطنية التشادية.

2. إنشاء مصرف مشترك بين البلدين، إلا أن الحرب التي نشبت بين قوات الحكومة وفصائل جبهة (فرولينا)، وما ترتب عليها من تطورات قد عاقت تنفيذه.

ثم أزدادت مشاريع التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة التي قامت فيها ثورة الفاتح 1969م في مختلف النشاطات الاقتصادية وقد تطلب ذلك أيدي

---

(1) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص38.

(2) جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص24.

(3) عبدالمجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية ماذ انتهاء الحرب الباردة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003ف، ص109.

عاملة من تجار مسافرين بشراء كميات مختلفة من البضائع بما تجمع لديهم، نظير ما قاموا به من عمل داخل ليبيا ويقومون ببيعها في بلدانهم باسعار مرتفعة مثل: المحاصيل الزراعية والصناعات التقليدية كصناعة الحلى من الخرز والأخشاب والمقاييس والخناجر خاصة في بوركو في تشاد، وغات ومرزق في ليبيا، وصناعة السلال والقفاف والحصر من سعف وليف النخيل، والسديس والحقائب والأحذية والأحزمة والراحلات خاصة في ابشه بتشاد وغات في ليبيا.[1]

فقد تم توقيع خمس اتفاقيات في عام 1971م وخمسة محاضر لتأسيس شركات مشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية، وأيضاً لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.[2]

يتضح لنا مدى اهتمام ثورة الفاتح من سبتمبر بالشؤون الإفريقية إذ تعد الآن بوابة أفريقيا، وهي ثورة الشعب لأنها قامت من أجل الشعب وجاءت لتحطم كافة الحواجز والعقبات التي يتعرض لها هذا الشعب الليبي والإفريقي، وتعد هذه الثورة هي مستقبل وآمال كافة الشعوب الباحثة عن الأمن والطمأنينة ولتحرير الإنسان من التبعية، واستطاعت هذه الثورة أن تحدث تغيراً جذرياً هذا الشعب الليبي في كافة المجالات.

ثانياً:- بداية المشاكل السياسية في تشاد أثناء عهد تمبلباي:

لقد حاول فرانسوا تمبلباي في الفترة الأولى من حكمه، أن يوازن بين الشماليين والجنوبيين على الأقل من حيث توزيع المناصب الوزارية، كما تمت الإشارة إليها في الفصل السابق، فقد قضى تمبلباي على المعارضة في الساحة السياسية:

1. أصبح يحكم تمبلباي حكماً منفرداً بعدما حل كافة الأحزاب السياسية، وفرض نظام الحزب الواحد (حزب الاتحاد من أجل تقدم تشاد).

---

(1) الحنديري، العلاقات الليبية التشادية، ص72.

(2) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية، ص219.

2. فرض اللغة الفرنسية كلغة أولى في المدارس وجعل اللغة العربية كلغة اختيارية في بعض المدارس الأخرى.
3. تعيين موظفين جنوبيين في الوظائف الحكومية المختلفة، والنصيب الأكبر لهم والأقل للشماليين خاصة الحاصلين على شهادات جامعية من القاهرة والسودان.
4. بالنسبة للتعليم العسكري ظلت السياسة الحكومية امتداداً للسياسة الاستعمارية الفرنسية في المجال العسكري، واستمرت في تدريج الجنوبيين والسارا بالذات في الجيش دون غيرهم من المواطنين.[1]

لم تدرك حكومة تمبلباي إن هذه السياسة تعتبر سلاحاً ذو حدين فكما كانت تحمي تمبلباي ونظامه زادت من احتمالات التمرد في الشمال، ونلاحظ إن الاستقلال لم يعالج الفروق الاجتماعية في البلاد بين الشماليين والجنوبيين بل العكس أخذت الحكومة الوطنية تطبق سياسة ساعدت على تعميق تلك الفروق بين الشماليين والجنوبيين في شتى المجالات الحياتية.

لقد أثرت سياسة تمبلباي في الجانب الاقتصادي بعد الاستقلال فنلاحظ تأثير مرحلة الاستعمار الفرنسي بفضل السياسة الاقتصادية الفرنسية التي طبقتها فرنسا في الجنوب التشادي، وساعدتها في الانتقال من مرحلة المقايضة البدائية إلى مرحلة الاقتصاد المركب* والنظم التكنولوجية الحديثة، غير أن هذا التطور في ذاته كان له أضرار أصابت به منطقة الجنوب التشادي، حيث فرضت الإدارة الفرنسية على الفلاحين التقليل من زراعة المحاصيل الزراعية التقليدية والتحول نحو زراعة المحاصيل النقدية الصالحة للتصدير مثل القطن، وتسببت في نقص المواد الغذائية وإنتاج الحبوب لسد حاجة السوق المحلي، فلم يستفد الفلاح التشادي من العائد المادي لزراعة المحصول الإنتاجي الجديد، حيث كان يذهب الربح إلى الشركات الفرنسية وبعض الزعماء وكبار الموظفين التشاديين المساهمين في تلك

---

[1] إجلال محمود، المرجع السابق، ص ص9-10.
* النظام الاقتصادي المركب: يقصد به النظام الرأسمالي والاشتراكي.

الشركات ، وأدت ظاهرة انكماش المحاصيل الزراعية إلى انتشار المجاعة أثناء القحط الذي أصاب البلاد في مطلع السبعينات.[1]

كما أدى النظام الزراعي الجديد إلى ربط الفلاحين بآلية الاقتصاد الرأسمالي وخضوعهم لتذبذب الأسعار العالمية لمحصول التصدير الأول: "القطن" وفي الشمال حاولت الإدارة الفرنسية فرض زراعة الفول السوداني غير أنها فشلت لأن أغلب سكان الشمال رعاة، وصعوبة الظروف الطبيعية التي تتسم بها المنطقة كالجفاف وأيضاً بسبب رفض الأهالي للنظام الاقتصادي الجديد، ولكن نجحت الإدارة الفرنسية في التأثير على التجارة الذي يعتمد عليها الرعاة كعماد الاقتصاد في الشمال،[2] وتم منع تجارة الرقيق وعدلت في مسار طرق التجارة المؤدية إلى السودان وشمال أفريقيا وباستقلال البلاد، وكان الوضع الاقتصادي قد استقر على النحو الذي أراده الاستعمار الفرنسي، واعترف تمبلباي بالتبعية التشادية لفرنسا اقتصادياً واستمرت تبعية تشاد لمنطقة الفرنك الفرنسي، كما عكس التبادل التجاري الدور المحوري الذي تقوم به فرنسا فهي المستورد الرئيسي للمحاصيل التشادية وخاصة القطن، ونظراً لأختلال التوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالعجز المتصاعد ادخل تشاد دائرة القروض الأجنبية، بسبب غياب التخطيط الجيد للتنمية الاقتصادية في تشاد، مما زاد الدين الخارجي وفشل السياسات الاقتصادية الوطنية في إصلاح المسار الاقتصادي، فسأت الأحوال الداخلية للبلاد وتدهورت الأوضاع الاقتصادية وزادت نقمة المواطنين على النظام القائم ورفضه، ثم بدأت المشاكل السياسية تتعاظم وتؤرق النظام الحاكم خاصة في أواخر الستينات، مما أتاح للجبهة (فرولينا) فرصة تشديد ضرباتها. مما دفع بفرنسا إلى التدخل رسمياً في عام 1969م-1971م لقمع الاضطرابات وتثبيت دعائم حكم تمبلباي.[3]

اضطر تمبلباي أمام المقاومة التي قامت بها جبهة التحرير المسلحة (فرولينا) إلى تدبير بعض الحلول للخروج من هذه الأزمة الخانقة، فقام باتخاذ عدة إجراءات على الصعيد الداخلي والخارجي ومن أهم تلك الإجراءات:

---

(1) السيد عوض عثمان، المرجع السابق، ص77.
(2) إجلال محمود، المرجع السابق، ص12.
(3) السيد عثمان عوض، المرجع السابق، ص79.

أ. على الصعيد الداخلي:

1. قام بإطلاق سراح 600 سجين سياسي معظمهم من الشماليين المعارضين لنظامه، وأعاد بعض المناصب الوزارية السابقة لهم، وأعاد للسلاطين صلاحيتهم الإدارية في نطاق أقاليمهم.
2. منح الأمان لبعض قادة الثورة وطرد بعض الوزراء الجنوبيين من أعضاء المكتب السياسي للحزب التقدمي.
3. أعلن عن عجز الوزراء والإداريين وحملهم مسئولية كل المشاكل التي تعيشها البلاد.
4. حاول إقامة بعض المشروعات الزراعية في القرى والمدن.[1]
5. ازدياد رقعة الأراضي المزروعة قطناً من أجل رفع إنتاجه.
6. أتهم تمبلباي الحكومة الفرنسية بتدخلها في شؤون تشاد الداخلية. واعتبر هذا التدخل أساس كل المتاعب التي يعاني منها الشعب التشادي.[2]

ب. على الصعيد الخارجي:

1. أعاد علاقات بلاده مع بعض الدول إلى سابق عهدها، فقام بزيارة إلى الكامرون فنتج عنها الأتفاق على تكوين لجنة مشتركة للتعاون الصناعي وتحسين وسائل المواصلات.
2. كما أسفرت المباحثات السياسية مع حكومة نيجيريا عن أتفاق للحد من تهريب الحيوانات الحية من نيجيريا لتشاد والعكس بدون عوائد على خزينة الدولة.
3. قام بفتح الطريق البري مع جمهورية إفريقيا الوسطى.
4. إعادة العلاقات السياسية مع ليبيا، وتم فتح ميناء طرابلس في وجه الواردات التشادية بدون مقابل.

---

(1) الحنيوري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص141.
(2) جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص51.

5. ثم أرسل وفداً تشادياً برئاسة "أبا نصر" إلى طرابلس لترتيب الصلح مع زعيم التبو "ودي كيشيديمي" المقيم في ليبيا منذ عام 1965م كلاجئ سياسي.
6. طلب تمبلباي سحب القوات الفرنسية من بعض المواقع في شمال تشاد.
7. قطع علاقاته مع إسرائيل وتوطيد العلاقات مع الدول العربية.
8. تنازل تمبلباي من "واحة أوزو" لليبيا، وذلك ليتخلص من مشاكل الشمال فوضع المنطقة تحت أشراف ليبيا.[1]

لقد أسكتت هذه الإجراءات بنادق الشمال التشادي، لكنها ألهبت نار الجنوب التي قادتها مجموعة من الإداريين البيروقراطيين الذين فقدوا مناصبهم نتيجة لسياسة التصالح مع الشمال، وقد حاول بعض هؤلاء من التقليل من أهمية المشروعات الاقتصادية التي كان ينوي تمبلباي القيام بها في مناطق الشمال، فقد نادى الموظفون بمشروع اقتصادي آخر يهدف إلى تنمية زراعة القطن في الجنوب، باعتباره أخصب مناطق تشاد الزراعية، وضماناً لذلك اشتركوا بعض ضباط الجيش من السارا في هذا المشروع لكن تمبلباي كشف المخطط في أحد خطاباته بالعاصمة انجامينا "إن بعض الإداريين يسعون إلى زعزعة الحياة السياسية في البلاد وهم يزجون بضباط الجيش في مثل هذه المشاكل".[2]

إن تمبلباي قد فشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تشاد كما فشل في تحقيق الاستقرار السياسي والأمن منذ أن تولى حكم البلاد في 11 أغسطس 1960م، والدولة لم تستقر سياسياً ولا اقتصادياً ثم أصبحت في أواخر حكمة مقسمة وممزقة سياسياً، فقد سيطرت فرولينا على جزء كبير من الشمال وتغلغلت في بوركو – انيدي – تبستي بصورة أخطر، وسيطرت ليبيا على إقليم أوزو التي تنازل عنها تمبلباي إلى ليبيا كما سبقت الاشارة إليه.

---

(1) السيد عثمان عوض، المرجع السابق، ص83.
(2) الخضيري، العلاقات الليبية التشادية، ص110.

ونظراً للأحداث والتطورات السابقة التي مرت بها تشاد بسبب سياسة تمبلباي القاصية، فقد حاول تغير سياسته التي أتسمت بالهروب والتجاهل فهو يتحدث أحياناً عن الثورة الثقافية والأصالة الوطنية، وعن تغير أسماء المدن والمعالم التي ارتبطت أسماءها برجالات الاستعمار في السابق.[1]

وأعلن تمبلباي في عام 1973م الثورة الثقافية في تشاد محاولاً إيجاد علاج لإرجاع الهيبة لنظامه المنهار، وإرجاع ثقة المواطنين في النظام وقد شمل برنامج الثورة الثقافية عدة جوانب:

1. إعادة تسمية المدن بأسماء محلية مثل فورت لامي إلى (انجامينا) وفورت أرشا إلى (سرح).
2. تنديد ولوم كل المناسبات للحكومة الفرنسية واتهامها بمحاولة الإطاحة بنظام تمبلباي.[2]
3. تصفية أعضاء الحزب التقدمي التشادي، وإنشاء حز الحركة الوطنية من أجل الثورة الثقافية والاجتماعية في تشاد.
4. عملاً بالعودة إلى الأصالة غير أسمه من (فرنسوا تمبلباي) إلى (انجرتا تمبلباي).[3]

وكان هدف تمبلباي من الثورة الثقافية العودة إلى الجذور أي الأصالة والمصالحة الوطنية، وفيما يتعلق بفكرة الأصالة تعني (المسارة)* والعودة إلى سيادة الزعامة التقليدية، فالمسارة نوع من التربية النفسية والاجتماعية التي تطبق على الشباب في مراحل العمر المختلفة في بعض القبائل الأفريقية ومنها القبائل التشادية، خاصة في المناطق الجنوبية ولها زعماؤها وطقوسها المقدسة ومن صفات الشخص الذي يندرج في هذا النظام التربوي هي الطاعة التامة لرئيسه والشخصيات المالكة للسلطة الاجتماعية والسياسية، فالمسارة تطبق فقط على

---

[1] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص32.
[2] الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص145.
[3] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص48.
* المسارة: نظام تربوي يتطلب اجتياز مراحل وطقوس صعبة ومجيدة للغاية لايطيقها من تعدي مرحلة الشباب.

الجنوبيين باعتبارهم ينتمون إلى القبائل والسلالات التي عرفت هذا النظام في الماضي.[1]

ـ فوجد تمبلباي وسيلة للسيطرة على الشمال من خلال احترام التقاليد الأفريقية الأصيلة، والعودة إلى سيادة الزعامات التقليدية وقرر تطبيق الثورة الثقافية وإعادة السلطة الاجتماعية والسياسية إلى الطبقة التي كانت تحكم هذا الجزء من البلاد قبل قدوم الاستعمار الفرنسي، وتخدم هذه السياسة تمبلباي في العديد من المجالات ومنها:

أولاً – التخلص من المشاكل في منطقة الشمال التشادي الخطرة والصعبة في قيادتها فترك إدارتها إلى سكانها الأصليين خاصة بعد اشتداد ضربات فروليتا.

ثانياً– تحميل الزعماء مسئولية المشاكل التي يعاني منها سكان المنطقة بذلك يهرب تمبلباي من المسئولية أمام الشعب التشادي.

ثالثاً– يريد الحصول على ولاء الزعماء لأنه أعاد لهم سلطاتهم، وليتمكن من الاعتماد عليهم في قمع الاضطرابات الشعبية المقاومة للحكومة.[2]

هذه السياسة التي فرضها تمبلباي على أهل الشمال، لم تنل رضاهم لأنها كانت شكلية ولم تمس حقيقة المشاكل السياسية والاقتصادية التي يعانيها وظل الشمال معارضاً للحكومة، وهذا يدل على نضج الثورة في نفوس المواطنين وأصبحوا يرغبون في تغيير النظام ذاته، هذه الأحداث قد مهدت لانقلاب عسكري ضد الحكومة ورئيسها تمبلباي.

ثالثاً:– الزيارات المتبادلة بين العقيد معمر القذافي – فرنسوا تمبلباي:

تمثل تشاد بالنسبة لليبيا عمقاً استراتيجياً هاماً، فارتبطت معها عبر حقبة تاريخية طويلة بصلات بشرية واجتماعية عديدة لتجعل من ليبيا طرفاً أساسياً لابد أن تلعب دوراً ما، فمن الطبيعي أن أمن تشاد وما يترتب عليه من انعكاسات يؤثر على ليبيا، فمن هنا جاءت الرؤية في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[3]

---

[1] اجلال محمود، المرجع السابق، ص24.
[2] اجلال محمود، المرجع السابق نفسه، ص25.
[3] محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات، ص157.

وقام تمبلباي بزيارة إلى ليبيا في شهر ديسمبر 1972م فأثمرت الزيارة بحدث جديد في العلاقات الليبية التشادية، وكذلك في علاقة تشاد بباقي الدول العربية من ناحية أخرى، خاصة بعدما قطعت تشاد علاقاتها مع إسرائيل عام 1972م.[1]

ثم قام تمبلباي بإرسال وفد برئاسة وزير الداخلية "أبا نصر" إلى ليبيا لترتيب الصلح مع زعيم التبو "وداي كيشيمدي" بواسطة ليبيا، وأسفرت عن هذه الزيارة توقيع مذكرة لتفاهم بين البلدين ومهدت المذكرة اتجاه جديد في صفحة العلاقات السياسية بين البلدين، فأصدرت الحكومة التشادية قراراً تاريخياً بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والفنية مع إسرائيل يوم 27 نوفمبر 1972م، وأمرت بمغادرة جميع اليهود المتواجدين في تشاد، فردت فعل إسرائيل اتجاه هذا العمل اتهمت إسرائيل ليبيا على لسان رئيس وزرائها بالنيابة واسمه (إيجاز آلون): "بأن ليبيا أوعزت تشاد بهذا القرار".[2]

وجه العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الدعوة إلى رئيس تشاد تمبلباي لزيارة ليبيا، وقام تمبلباي بزيارة طرابلس في يوم 23ديسمبر 1972م على رأس وفد كبير من وزرائه، فتم توقيع بيان مشترك بين الطرفين حيث استعرض فيه العلاقات الثنائية بين البلدين، وأعرب الطرفان عن إيمانهما بالروابط التاريخية والروحية والحضارية التي تربط الشعبين، كما أبد الأخ قائد الثورة "معمر القذافي" اهتمامه بوحدة الأخوة التشاديين واستعداد ليبيا للمساهمة في تقوية وتوطيد هذه الوحدة، وقد ناقش الرئيسان الوضع الدولي بصورة عامة ومدى تمسكها بميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بسياسة الحياد الإيجابي وأيدانتها لسياسة التميز العنصري والتمسك بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتعاون الفعال وتضامن وثيق بين الدول الأفريقية.[3]

فتم التوقيع على اتفاقيات الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة لتعبر عن المسار الصحيح للعلاقات السياسية بين البلدين، حيث تنص (المادة الأولى) من

---

[1] عبدالمجيد خليفة الكرت، المرجع السابق، ص108.
[2] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص49.
[3] السجل القومي، البيان المشترك لمحادثات قائد مجلس قيادة الثورة معمر القذافي ورئيس جمهورية تشاد تمبلباي، مج4، 1973-1974م، من ص269-271.

الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين على أن "يتعهد الطرفان المتعاقدان على احترام مبادئ ولوائح منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية أثناء ممارسة علاقاتها الثنائية".[1]

كما أتفق الجانبان على إنشاء مصرف ليبي تشادي لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقام رئيس مجلس إدارة ومدير عام المصرف العربي الليبي الخارجي بزيارة إلى انجامينا 1973م، وتم التوقيع على إنشاء المصرف وتأكيداً على العلاقات الطيبة قام "العقيد معمر القذافي بزيارة إلى انجامينا عام 1974م، وتم توثيق الصداقة والأخوة وتعزيز مسار العلاقات الثنائية التي بادرت بها الحكومة التشادية يوم 23 ديسمبر 1972م.[2]

وتم التوقيع على البيان المشترك في انجامينا من قبل قائد الثورة "العقيد معمر القذافي" مع رئيس جمهورية تشاد "تمبلباي" بتاريخ 6 مارس 1974م: (فأعرب الرئيسان عن سرورهما للانجازات التي حققتها الثورة الشعبية والثقافية في ليبيا والثورة الثقافية الاجتماعية في تشاد، وذلك بغية تحقيق ديمقراطية سليمة والعودة إلى الأصالة القومية بهدف إزالة كل رواسب الثقافة الاستعمارية والأفكار المستوردة).[3]

حيث ساهمت ليبيا في مد يد العون إلى الشعب التشادي من خلال التصديق على الاتفاقيات الموقع عليها في انجامينا بتاريخ 7 مارس 1974م وبموجب اتفاقية القرض بين ليبيا وتشاد تم منح قرض مالي مقداره سبعة ملايين دولا أمريكي (7.000.000 ملايين دولا) تستخدمه تشاد وفق المادة (2) من الاتفاق في:

- تسديد حصة جمهورية تشاد في رأسمال الشركات التالية:
  1. الشركة الليبية التشادية الزراعية المشتركة.
  2. الشركة الليبية التشادية المشتركة لإنتاج وتسويق الماشية.
  3. الشركة الليبية التشادية لصيد الأسماك.

---

[1] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص40.
[2] جاكو، نفس المرجع السابق، ص41.
[3] السجل القومي، البيان المشترك في انجامينا بتاريخ 6 مارس 1974م، مج5، ص365.

4. المصرف العربي الليبي التشادي للتجارة الخارجية والتنمية، بعد زيادة رأسماله إلى (500مليون فرنك أفريقي).

وحددت المدة الإجمالية لتسديد القرض بعشرين سنة، ويتم تسديدها على عشرين قسطاً سنوياً وتبدأ بعد خمس سنوات من تاريخ تحويل مبلغ القرض.[1]

بالإضافة إلى اتفاقية "إنشاء شركة ليبية تشادية للمعادن بين البلدين بتاريخ 7 مارس 1974م في انجامينا" مهمتها استخراج وتصنيع وتسويق وتصدير المعادن برأسمال مشترك بين البلدين.[2]

كما ساهمت ليبيا في رفع مستوى الشعب التشادي ثقافياً من خلال اتفاقية الثقافية المصدق عليها من قبل البلدين في انجامينا بتاريخ 7 مارس 1974م فتنص (المادة الأولى) على "أن اللغة العربية هي أحدى اللغات الرسمية لجمهورية تشاد"، كما تقوم ليبيا بتقديم المساعدات مثل: تبادل البعثات التعليمية وتقديم الكتب المدرسية وبناء محطة إذاعة مرئية للعاصمة انجامينا وبناء بعض المدارس.[3]

عندما تم التوقيع على بيان مشترك في انجامينا بتاريخ 6مارس 1974م اتفق الطرفان على أن الإسلام بما يمثله من قيم روحية هو ثورة اجتماعية وإنسانية متجددة كفيلة بتحقيق التقدم المتوازن الذي تنشده البشرية.[4]

رغم الزيارات المتبادلة بين البلدين التي تدل على مدى التقارب الليبي التشادي والتعاون المشترك فيما بينهما من خلال الاتفاقيات الموقعة في شتى المجالات، إلا أن هذا التقارب لم يستمر طويلاً وذلك بسبب تغير الأوضاع السياسية في تشاد، على أثر الانقلاب لأن أمن تشاد وما يترتب عليه كما ذكرنا مسبقاً سيؤثر على ليبيا أيضاً.

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية، ع25 ، بتاريخ 3 ذو الحجة / 1394 هـ الموافق 17 ديسمبر 1974م، السنة الثالثة عشر، ص ص368-369، أنظر ملحق رقم (7).

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الليبية، اتفاقية إنشاء شركة ليبية تشادية للمعادن بين البلدين، ع19، 7مارس 1974م، ص605، انظر ملحق رقم (9).

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الليبية، اتفاقية ثقافية بتاريخ 7مارس 1974م، ص604، انظر ملحق رقم (8).

(4) السجل القومي، البيان المشترك في انجامينا، مج5، ص366.

رابعاً:- أغتيال تمبلباي وتولي فيلكس مالوم حكم تشاد:

رغم الإصلاحات الداخلية والخارجية التي قام بها تمبلباي في أواخر عهده ظهرت عوامل جديدة قد ساهمت في التعجيل بإسقاط نظامه وفي مقدمتها : سوء الإدارة الاقتصادية للبلاد، وفشله في توحيد البلاد وعدم قدرته على وضع حد لحرب العصابات، وإهماله للقوات المسلحة.[1]

وفي يوم 29 نوفمبر 1971م أقيمت المظاهرات الطلابية في انجامينا منادية بسقوط نظام تمبلباي، وتهتف بحياة الجيش والثورة فقد خسر المراقبون الأجانب تورط الجيش في السياسة، وفقد الجنرال دومر منصبه كرئيس أركان الجيش ليعين مكانه العقيد فيلكس مالوم.[2]

فأعلنت الحكومة التشادية عن أكتشاف محاولة انقلاب في إقليم (البطحة) وعن تدريب وتسليح مجموعات متآمرة من قبل ليبيا، كما أعلن عن سقوط طائرة عمودية فرنسية على يد قوات الثورة في إقليم (وداي) وقتل أعضاء طاقمها المكون من ثلاث ضباط و45 جندي من قوات الثورة، وأعلنت الحكومة عن خسائر وقعت بين الأطراف المتحاربة.[3]

على أثر ذلك تم قطع العلاقات السياسية بين ليبيا وتشاد، وقامت مجموعة من الجنود بمحاولة السيطرة على مطار أنجامينا، وتفجير مستودعات البنغط في يوم 5 يونيو 1972م، وهكذا بدأت الثورة من جديد وشملت مناطق جنوب تشاد، رغم الإصلاحات التي قام بها تمبلباي إلا أن إعادة انتخاب تمبلباي لرئاسة الجمهورية للمرة الثانية زاد من حدة الثورة ، وكل الإصلاحات التي قام بها لم ترض المعارضين، وإن كل أعمال النفي والعنف والسجن لم تؤدي إلا لعدم الاستقرار.[4]

وقد أهتز نظام تمبلباي مرة أخرى بسبب الانتفاضات التي قام بها الطلاب والمثقفون وبعض السياسيين الذين أغضبتهم عودة القوات الفرنسية للبلاد، كما هاجم الدكتور (أوتيل بونو) سياسة تمبلباي الذي ظل يهاجم نظام تمبلباي مرات

---

(1) David Hilling, 'Chad, physical and Social Geography', Africa South of The Sahara , 1977-1978, P263.
(2) الحضيري، العلاقات الليبية التشادية، ص11.
(3) الحضيري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص142.
(4) الحضيري، العلاقات الليبية التشادية، ص111.

عديدة وتعرض للاعتقال لاكثر من مرة وأغتيل أخيراً في باريس، وهو يستعد لانشاء حزب معارض في المنفى، وعلى أثر هذه الانتفاضة الأخيرة أصدر تمبلباي أمراً بالقبض على العقيد (مالوم) و (أم كلثوم) رئيسة الجناح النسائي بتهمة تدبير مؤامرة ضد تمبلباي عرفت بـ(مؤامرة الخروف الأسود).[1]

ثم جاءت قضية عالمة الآثار الفرنسية (مدام كلوستر) التي شاعت دوليا عندما أحتجزها حسين هبري مع الضابط الفرنسي (جالوبين) من أجل الحصول على المال والأسلحة من فرنسا، فأصبحت هذه القضية محط اهتمام الرأي العام العالمي، مما زاد من ضعف نظام تمبلباي على المستوى الخارجي، فأثبت النظام عجزه عندما قام حسين هبري بإعدام الوسيط الأول الضابط الفرنسي في مطلع شهر ابريل 1975م، فكلفت السلطات الفرنسية تمبلباي بتسوية القضية وبعدما أخفق تمبلباي في قضية الرهينة خابت آمال فرنسا فيه.[2]

فشعرت فرنسا بأن وجود تمبلباي أصبح يهدد كل مصالحها في تشاد من هنا نشأ الخلاف بين تمبلباي وفرنسا حول مسألة البترول، عندما وصلت معلومات للرئيس تمبلباي تفيد بأن تشاد بحيرة من البترول وتم عرض الموضوع على فرنسا فرد الجنرال ديغول بأنها مجرد إشاعة، وتكتمت فرنسا على بترول تشاد كاحتياط لمستقبل أجيال فرنسا، فلم يقتنع تمبلباي بوجه نظر فرنسا ووقع إتفاقية مع (شركة كونوكو الأمريكية) للتنقيب عن البترول في تشاد، فكان هذا التصرف يعني نهايتهُ، وأرسل المجلس العسكري المؤقت رسائل إلى زعماء الثورة من أجل إجراء مفاوضات للمصالحة الوطنية، فاستجاب "حسن أحمد موسى" لنداء المجلس واتجه إلى انجامينا. وعمق مفاوضات الصلح أما (محمد الباقلاني و حسين هبري) أكتفوا بإرسال وفود إلى انجامينا لمعرفة نوايا المجلس.[3]

وفي صبيحة يوم 13 أبريل 1975م وقع انقلاب عسكري ضد تمبلباي من قبل القوات المسلحة التشادية (F.A.N.T) الجبهة الوطنية التشادية بقيادة العقيد عبدالقار كاموغي، وبعد الانقلاب أصبح الجنرال فيلكس مالوم رئيس هيئة الاركان

---

(1) الخنبري، العلاقات الليبية التشادية، ص112.
(2) جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص33.
(3) يوسف بربرة، المرجع السابق، ص353.

السابق رئيس المجلس العسكري الأعلى حيث تولى السلطة وشكل لجنة الانقاذ الوطني في نفس الوقت الذي كانت فيه كفه ميزان السياسة تميل لصالح الشمال التشادي، فشكل المجلس والجيش معتمداً على قاعدة القوات الوطنية التشادية.[1]

أما فرنسا كعادتها أعلنت أن ذلك الانقلاب مسألة داخلية لا شأن لها بها، وإن هذه المؤامرة انتهت في تشاد فالحضور العسكري كان كاسحاً وشاملاً لحظة وقوع الانقلاب والحرس الوطني التشادي الذي كان يقوده الضابط الفرنسي (Corvernec) لم يتحرك لأنقاذ الرئيس ثم اختير هذا الضابط بعد الانقلاب لعضوية لجنة الأبحاث والتحريات العسكرية.[2]

منذ أن حصلت تشاد على استقلالها في عام 1960م تكالب على حكمها العيد من الشخصيات السياسية العسكرية، فلم تدم فترة حكمهم طويلاً رغم إن قدرة تمبلباي السياسية لم تكن ناضجة لقيادة بلاد تعاني التخلف في جميع مجالاتها، ومحل خطوات الإصلاح التي قام بها بحرص من قبل الحكومة الفرنسية، ولكن عجز تمبلباي عن السيطرة وعن تحقيق سياسة فرنسا في تشاد من دون اللجوء إلى أسلوب العنف والقمع ضد الشعب التشادي، رغم الإصلاحات الداخلية والخارجية التي قام بها للحد من المظاهرات والاضطرابات التي أقيمت ضد نظامه فدبرت القوات المسلحة التشادية مع فرنسا الإطاحة بتمبلباي يوم 13 أبريل 1975م وتولى فيلكس مالوم إدارة البلاد، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل سيمثل مالوم نظاماً سياسياً جديداً لا عنصرية وفرق فيه بين الشمال التشادي والجنوب؟ وهل سيكون تحت تأثير الحكم الفرنسي وأطماعه؟

وعندما تمت الإطاحة بتمبلباي في يوم 13 أبريل 1975م تم تنصيب الجنرال فيلكس مالوم* رئيساً للحكومة التشادية بدعم من فرنسا وقد عجز مالوم على مواجهة الثورة التشادية وجبهة المعارضة التي مداها في داخل وخارج تشاد.[3]

---

(1) David Hilling, op. cit, p263.

(2) جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص34.

* فيلكس مالوم: ولد عام 1932م، في فورت أرشمبو من سلالة النصارى كان جندي في الجيش الفرنسي عام 1951م، وتولى منصب قائد القوات المسلحة التشادية بعد رحيل الجنرال الفرنسي كورنديلا عام 1972م، واعتقل عام 1973م، ولم يخرج من المعتقل إلا بعد انقلاب عام 1975م.

(3) السيد عثمان عوض، المرجع السابق، ص84.

أثناء فترة حكم مالوم في تشاد أعلنت فرولينا بأنها ستقاتل إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الفرنسية،أما فرنسا فقد تحركت على محورين عسكري-سياسي، فعلى المحور العسكري:

قامت بإرسال 2500جندي فرنسي وعدد من أسراب الميراج والجاجوار المقاتلة والقاذفة، وقام رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك* بزيارة انجامينا في يوم 6 مارس 1976م وأسفرت عن هذه الزيارة عن عقد أتفاقيات التعاون في شتى المجالات منها العسكري والفني، وهو ما يعني دعماً جديداً للوجود العسكري الفرنسي في تشاد.[1]

رغم عدم اعتراف فرنسا في دعمها للجنرال مالوم في الانقلاب على الرئيس السابق تمبلباي، إلا أنها مازالت تدعم مالوم، وهل يمكن أن تكون صداقة فرنسا للجنرال مالوم هي السبب في التزامها بحرب محرقة فوق رمال تشاد، وهل هذه الصداقة كافية لتبرير وجود ما يقارب من خمسة ألاف جندي فرنسي في تشاد، أم أن هذا الاهتمام الفرنسي بتشاد يخفي وراءه مطامح فرنسا في استغلال اليورانيوم الموجود في الصحراء الكبرى لإقامة صناعة ذرية فرنسية متطورة؟ بلغت المساعدات العسكرية الفرنسية لتشاد عام 1976م حوالي (60 مليون فرنك)، أغلبها ثمناً لمعدات عسكرية تضم مدافع ورشاشات وطائرات مروحية ومقاتلة، كما أن فرنسا زودت الحكومة التشادية بمساعدين ومعاونين فنيين أيضاً.[2]

وعندما دخلت القوات الفرنسية تشاد براً وبحراً لجانب قوات مالوم، تمكنت من هزيمة جبهة فرولينا في أبشا، غير إنه في شهر أكتوبر 1978م، منيت القوات الفرنسية بخسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

وكان موقف ليبيا من التدخل الفرنسي العسكري هو أن تقوم بمحاولة إنجاح المصالحة الوطنية في تشاد، إيماناً منها بأن هذا هو الحل الأمثل كنموذج لحل المشاكل الأفريقية بواسطة الجهود الأفريقية، وبعيداً عن التدخل الأجنبي.[3]

---

* جاك شيراك: تولى منصب رئاسة الوزارة الفرنسية مرتين: منذ عام 1974-1976م، ثم في عام 1986-1988م وتصب عمدة لعاصمة فرنسا باريس 1977-1995م، وانتخب في عام 1995م رئيساً لفرنسا واعيد انتخابه من جديد كرئيس في عام 2002ف، وأنتهى حكمه كرئيس يوم 17/الماء/2007ف.

[1] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص53.

[2] مجلة الثورى، فرنسا وتشاد والسياسات ذات الوجوه المتعددة، ع6، لسنة 5، لسنة 1978م، ص129.

[3] مجلة الثورى، المرجع السابق، ص129.

أما في الجانب السياسي: قدمت فرنسا تأييداً ضعيفاً ومحدوداً من قبل الرئيس جيسكاردستان (1974-1981) للحكومة العسكرية في تشاد عام 1977م، ومع بداية عام 1978م لأنه كان مقبلاً على انتخابات برلمانية، ولم يكن واثقاً من الفوز فيها، كما لم تكن الثورة حتى هذه اللحظة كعنصر أساسي في السياسة الجيسكارديستانية، ولكن التحرك الحاسم حدث بعد الهجوم الذي شنته قوات جوكوني عويض بمساعدة ليبيا في شهري يونيو 1977م وأغسطس عام 1978م، حيث أبدت فرنسا إهتماماً خاصاً بتلك الأحداث التي تدور على ساحة تشاد، ثم قام جيسكاردستان برسم الحدود كحل سياسي وأصر على ضرورة التفاوض والتفاهم مع الثوار، وبمجرد فوزه بالانتخابات رجعت فرنسا بكل قواتها لتشاد، وأستمر ذلك حتى شهر يونيو 1978م الذي توقفت فيه الحملات المضادة بين الطرفين.[1]

وإدراكاً بأن القتال بين الاشقاء في تشاد من شأنه أن يعرقل الوحدة الوطنية التشادية، وتأييداً للبيان المشترك الصادر بطرابلس في يوم 18فبراير 1978م بين السودان وتشاد وليبيا، أتفق الرؤساء على الدعوة لاجتماع يعقد في سبها بين ممثلين عن الحكومة التشادية ومختلف فصائل حركة فرولينا تحت رئاسة السيد أبو القاسم محمد إبراهيم النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، وذلك دعماً للجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية في تشاد.[2]

اتفاقية سبها:

دعماً للجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية في تشاد تم التوقيع على اتفاقية سبها في الأول منشير مارس 1978م، وعرفت بأتفاقية سبها التي وقعها جيمي مامارى أنجاكينار نائب المجلس العسكري الأعلى في تشاد، وجوكوني واداى رئيس جبهة التحرير الوطني التشادي فرولينا، وجرت المباحثات برئاسة الرائد أبو القاسم إبراهيم وبحضور وزير خارجية نيجيريا وأمين الخارجية الليبية وتضمن الاتفاق الآتي:

---

[1] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص54.
[2] مجلة الشورى، المرجع السابق، ص128.

- وقف إطلاق النار على طول امتداد الأراضي التشادية.
- وقف جميع الحملات الإعلامية وتوجيه الأجهزة الإعلامية لخدمة المصالحة الوطنية.
- السماح لجبهة التحرير الوطني فروليا بالتحرك الكامل داخل الأراضي التشادية.
- جلاء القوات الفرنسية وتشكيل لجنة عسكرية من ضباط ليبين ونيجيريين للإشراف على جلاء القوات الفرنسية.[1]

أصيبت العلاقة بين ليبيا وتشاد بعد الإطاحة بتمبلباي بالبرود الشديد في عهد مالوم، فتأرجحت العلاقات وتراوحت بين التفاهم والصداقة والتوتر، وإتهام مالوم لليبيا بأنها أحتلت شريط أوزو دون حق شرعي، فيظهر هنا موقف فرنسا المحتجة على سيطرت ليبيا على المنطقة، ورأت فرنسا إحداث توازن بين نفوذها ونفوذ ليبيا في تشاد لذلك جمدت الصراع التشادي في الفترة من 1970م-1974م، وأعادت هذا الصراع فيما بعد وفق مصالحها فنشرت الخلافات ومارست الضغوطات من جديد لتعود بقوة للتدخل في شؤون تشاد سياسياً وعسكرياً.[2]

نجد فرنسا عند عودتها تحاول تجميد بنود اتفاقية سبها ولكن رغم ذلك الأصرار، كانت عمليات المصالحة الوطنية أكثر أصراراً على حل الخلافات، وتم عقد مؤتمر ثاني في ليبيا تحديداً في بنغازي بعد الانتهاء من عملية الجلاء فوجدت فرنسا منافساً لها هي ليبيا.

عقد مؤتمر بنغازي في يوم 24-27 مارس 1978 لمتابعة خطوات المصالحة الوطنية، لكن الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم بعد عودته من الخرطوم وزيارته إلى انجامينا، وقام بتعديل قرارات المؤتمر وأضاف عدداً من الضباط السودانيين للجنة العسكرية المكلفة بالإشراف على جلاء القوات الفرنسية، هذا ما جعل فروليا الموحدة تصدر بياناً تدين فيه القائد أبو القاسم محمد إبراهيم، وتتهمة بالتواطئ مع المجلس العسكري المؤقت في تشاد.[3]

---

(1) مجلة الشورى، المرجع السابق نفسه، ص128.
(2) السيد عثمان عوض، المرجع السابق، ص83.
(3) يوسف بريمة، المرجع السابق، ص362.

وبعد ما تم عقد اتفاقية سبها وبنغازي في شهر مـارس 1978م كمحاولـة للوقف في وجه النفوذ الليبي المتزايد من قبل المعارضين، فبدأ دور ليبيا في تشاد يأخذ شكلاً منفصلاً عن فرولينا وعن المحاور السياسية لفرنسا وأهدافها خاصة في الفترة التي ساءت فيها العلاقات بين مالوم والعقيد معمر القذافي، فقدم مالوم شكوى إلى مجلس الأمن في يوم 8 فبراير 1978م ضد ما أسماه بالاعتداءات الليبية على الأراضي التشادية، واحتلال إقليم أوزو والتدخل في الشؤون الداخلية لتشاد، رغـم المحاولات الفاشلة من قبل الجزائر ومالي والنيجر في التدخل لتسوية الأزمة.[1]

بادر العقيد معمر القذافي إلى مصالحة حكومة تشاد فـي يـوم 19فبرايـر 1978م، وأعرب عن أستعداده للقيام بوساطة بين الحكومة والثورة، فوافق مـالوم على وساطة ليبيا وقام بزيارة إلى ليبيا واجتمع مع العقيد معمر القـذافي ورئـيس نيجيريا وممثل عن حكومة السودان واتفق الجميع على:

1. عقد لقاء بين الممثلين عن الحكومة وآخرين عن فرولينا.
2. تطبيق قرار وقف إطلاق النار واحترام الهدنة.

فكانت ردة فعل جوكوني وداي بخصوص وقف اطلاق النار جاء بالرفض وأعلن أنه (لا يأتمر بأحد وأن قرارات سبها لا تعنيه)، ثم قامت فرولينا بعمليتـين عسكريتين في شهر مايوم عام 1978م مستهدفة من وراء ذلك كسب ورقة قويـة في أي مفاوضات محتملة، وعلى الرغم من أن القوات الحكومية والقوات الفرنسية تمكنت من صد هذا الهجوم، وجمدت فرنسا عملياتها العسكرية خوفاً من حـدوث مجابهة كبيرة وتفادياً لأي إحراج بالنسبة إلى الأطرف المتنازعـة، خاصـة وأن التطورات أصبحت تحمل معها مفاجآت جديدة من وقت لآخر، وأجبرت الأوسـاط السياسية والعسكرية على التعامل مع الأوضاع بحذر ويقضة، وبخـلاف رغبـة مالوم لم يكن هذا التدخل العسكري الذي أعلنـه جيسـكار لـه طبيعـة إسـعافية كالعمليات العسكرية السابقة في عهد ديغول وبومبيدو، لأنه كان يهدف أساساً إلـى

[1] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص54.

تجميد العمليات العسكرية بين الطرفين عن طريق التوصل إلى تسوية سلمية بين الأطراف المتنازعة.[1]

يبدو أن فرنسا أعتقدت أنه بهذه الطريقة يمكن تطبيق استراتيجية لحل السياسي وليس الحل العسكري، إن التدخل الفرنسي الأول 1969-1971م كان لكسر التمرد العسكري، أما التدخل العسكري الثاني الفرنسي في عام 1978م فكان الهدف منه دعم النظام والمحافظة على عدم عودة أعداء النظام ومحاولة إنقاذ مالوم من تورطه في اتفاقية سبها وبنغازي.[2]

نلاحظ إن المنافسة الفرنسية الليبية في تشاد، سبباً في عودة فرنسا للساحة التشادية بجيشها وأسلحتها وتدخلها المباشر في العمليات العسكرية ضد الثوار، وتجميد عملياتها وحملاتها العسكرية هو رغبة فرنسا جيسكاردستان إبطال مفعول اتفاقيات سبها وبنغازي وخلاص مالوم من المأزق الذي أدخلته هذه الاتفاقيات، وأثناء تلكؤ فرنسا بسبب الانتخابات وأبتعادها عن الساحة التشادية تاركة الجنرال مالوم وحده محصوراً بين ضغوط الثوار من مختلف الجبهات الشمالية والشرقية، وفتحت هذه الظروف المجال لليبيا بالتدخل وعقد اجتماع في طرابلس بين جوكوني وداي حليف ليبيا وفليكس مالوم حليف فرنسا، واسفر عن الاجتماع وقف اطلاق النار ، ولم يكن أتفاق سبها – بنغازي لصالح فرنسا وذلك بسبب البنود المتفق عليها مثل:

- منح تسهيلات للجنة عسكرية ليبية نيجيرية لإجراء تحري حول وجود قوات أو قواعد عسكرية أجنبية في تشاد.
- إعطاء أو منح حرية التنقل بالنسبة لقوات الطرفين، أي الجيش الرسمي التابع للحكومة وجيش فرولينا على كافة مساحات التراب الوطني.
- إن عقد الاجتماع في عاصمتي برقة وفزان جعل ليبيا تعد خصماً وحكماً في آن واحد.[3]

---

[1] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص55.
[2] روبير بويجنا نوريج، المرجع السابق، ص207.
[3] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص56.

يتضح من ذلك أن النفوذ المتعاظم لليبيا في تلك الفترة ومساعدتها المتزايدة لجبهة تحرير تشاد، فهذا ما دفع فرنسا إلى العودة من جديد إلى الساحة التشادية كما أن استراتيجية الحل السياسي قادت فرنسا لتحقيق أهدافها مثلاً:-

- لعبت دور الحكم العسكري بين الطرفين.
- قامت بنشاط دبلوماسي تجاه ليبيا وتمكنها من اقناع إيقاف توغلها في الأراضي التشادية.
- اقنعت مالوم بترك سياسة المصالحة الوطنية وفق السيناريو الفرنسي وذلك عن طريق اشراك الثوار في السلطة ليغلق الباب نهائياً أمام ليبيا.[1]

فهنا أتصل مالوم بحسين هبري الموجود في السودان، والذي كان له موقف معارض ضد ليبيا نظراً لتدخلها في شؤون تشاد منذ البداية، فوساطة السودان جاءت لأرتباطها بأحداث تشاد أمراً واقعاً في مختلف مراحل التاريخ السياسي التشادي، لأن وزنه العسكري لا يستهان به سياسياً وهكذا تدخلت السلطات السودانية في الوساطة بين مالوم وهبري وأسفرت عن عقد مؤتمر في الخرطوم.[2]

إتفاقية الخرطوم للمصالحة الوطنية:

تم توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية بين حسين هبري قائد قوات الشمال وحكومة المجلس العسكري فيلكس مالوم واتفقا على ميثاق وطني تكون فيه اللغة العربية لغة رسمية للدولة بجانب اللغة الفرنسية، وبموجب هذه الاتفاقية تم في يوم 29 أغسطس 1978م تشكيل حكومة جديدة وأصبح هبري أول رئيس وزراء مسلم بعد الاستقلال والجنرال فيلكس مالوم رئيساً للجمهورية، فألتف المسلمون حول هبري عندما خرج من أداء صلاة الجمعة في الجامع الكبير مناديين له بهتافات وتكبير المسلمين.[3]

---

[1] جلال عبدالعزيز، المرجع السابق، ص57.
[2] جلال عبدالعزيز، المرجع السابق، ص57.
[3] يوسف بريمة، المرجع السابق، ص361.

غير أن هذا الاتفاق بين هبري ومالوم لم يدوم طويلاً، وأدى الخلاف بين هبري ومالوم في شهر ديسمبر 1978م ونتيجة للصراع بينهما وتفاقم هذا النزاع إلى أنهيار السلطة المركزية، وأندلاع القتال بين قوات الحكومة وقوات جبهة فرولينا.[1]

إن وساطة السودان وتدخلها في شؤون تشاد والوقوف بجانبها خاصة بجانب هبري الذي لجاء إلى السودان، وتعاطفه مع جعفر النميري المعارضين للتدخل الليبي في شؤون تشاد وذلك لعدة أسباب منها:

1.كون السودان من بين الدول الأفريقية المجاورة لتشاد.

2.تخوف النميري من انتقال النزاع إلى أراضيه خاصة في منطقة دارفور.

3.التخوف من وصول جوكوني وداي للحكم الذي سيكون بمثابة مصدر دائم للبلبله وعدم الاستقرار بالنسبة لجعفر النميري.

لذلك شارك النميري في التسوية لقضية تشاد والوساطة للتفاوض بين هبري ومالوم، وعندما عقد مؤتمر الخرطوم عام 1978م الذي كان تمهيداً للتقارب بين الطرفين للوفاق وصدر عن المؤتمر اتفاقية الخرطوم في شهري مارس- أبريل 1978م.

خامساً:- الخلافات بين مالوم وهبري:

عندما تسلم مالوم الحكم عام 1975م لم يستطع إيقاف زحف ثوار فرولينا رغم المحاولات التي بذلها لتوحيد جميع الاتجاهات المعارضة في البلاد، فكان الثوار يهدفون إلى تغيير جذري في نظام الحكم، خاصة بعدما أكتشفوا دور فرنسا في مساندة مالوم في الانقلاب ضد نظام تمبلباي، فقد ظلت الحكومة الفرنسية تحمي مالوم بأعتباره أحد أتباعها من هجمات الثوار حتى عام 1978م، وأدركت مدى ضعفه للسيطرة على المواقف الداخلية كما وجدت فرنسا كفة هبري هي الأرجح، فوقفت موقفاً محايداً في الهجوم على انجامينا وامتنعت عن مساندة مالوم، فبذلك سهلت على هبري الأنتصار والوصول إلى منصب رئيس الوزراء،

[1] السيد عثمان عوض، المرجع السابق، ص85.

واضطر مالوم أن يوافق على تولي هبري المنصب، وكان هدف فرنسا في ذلك الحين أستقطاب هبري لصفها لأنه معارض لليبيا، وبأعتباره معارضاً لها منذ أن حصلت على أوزو عام 1973م، وفرنسا في نظرها تجد في ليبيا المصدر الذي يهدد مصالحها الاقتصادية والسياسية في تشاد ووسط إفريقيا.[1]

بعدما أصبح حسين هبري وزير أول في الوزارة التشادية، قامت فرنسا بتنشيط جميع الدوائر وأجرت اتصالاتها بشتى الاتجاهات بين باريس وأنجامينا وطرابلس، لأجل إنها مساندة ليبيا للثوار التشاديين وإقناعهم بالتنازل عن قطاع أوزو الذي سيطرت عليه ليبيا عام 1973م، فتصاعد الخلاف بين مالوم وهبري بسبب اختلاف الآراء في أمور الحكم من جهة والحرب الأهلية من جهة أخرى، مما جعل ليبيا أن تتحول عن مساعدة جناح فرولينا الذي يقوده جكوني وداي، وتركز دعمها للجانب العربي المنشق عن فرولينا الذي يقوده أصيل أحمد أغبش الذي يضم قبائل ذات أصل عربي تنتمي إلى وسط البلاد وإلى مخافظة واداي، فكل هذه الاحداث زادت من الصراعات فأتحدث القوات الليبية مع قوات جيش البركان التابع لـ أصيل أحمد أغبش وشنت هجوماً ضد قوات فرولينا التابعه لـ كوكوني وداي في فايا، ونتج عن الهجوم هزيمة جيش البركان فأضطر أصيل أغبش التوجه إلى ليبيا ومنها للسودان والجزائر.[2]

فوصلت الأوضاع في تشاد مرحلة التدهور وسط الصراعات القائمة بين مالوم وهبري، وتصاعدت أعمال الصراع في العاصمة أنجامينا التي تمركزت فيها عناصر من جيش البركان وعناصر من الجيش الثالث التابع لفرولينا بقيادة أبوبكر محمد عبدالرحمن، فقد امتد الصراع من الشمال إلى الوسط ومنها للعاصمة انجامينا.[3]

إن امتداد حركة التمرد من الشمال للوسط ومنها للعاصمة يدل على أن الرئيس مالوم غير قادر على السيطرة على الأوضاع في البلاد، بل أنه أصبح محاصراً داخل العاصمة من قبل قوات هبري، وفي نفس الوقت تمت محاصرة

---

[1] إجلال محمود، المرجع السابق، ص34.
[2] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص59.
[3] يوسف بريمة، المرجع السابق، ص363.

الشمال وعرفت النزاعات والأنقسامات التي جرت بداخل فروليناء فأثر ذلك على العاصمة وأنقسمت لقسمين في الشمال والشرق تحت سيطرة المسلمين الذين أنضم ابناؤهم لقوات فروليناء أما الأجزاء الغربية والجنوبية من العاصمة فوقعت تحت سيطرة قوات العقيد عبدالقادر كاموقي، فحاولت القوات العربية بقيادة أصيل أحمد أغبش الفشل في الاستيلاء على مدينة أبشي وتوسع نطاق الحرب عندما أصدر كاموقي أوامر بتصفية المسلمين في المحافظات الجنوبية.[1]

تعرض المسلمون لأبشع المجازر أثناء أدائهم الصلاة في مدن ميسلا – سار– كوامرا في محافظة ميوشاري، فحاولت فرنسا التدخل لإخماد الحرب الأهلية وفشلت، ثم تدخلت منظمة الوحدة الإفريقية لإيقاف الحرب ومن جانبها تدخلت قوات نيجيرية وصلت للعاصمة، وذلك لوضع الحد والفصل بين قوات الشمال والجنوب التي أثرت على أهالي الشمال والجنوب المسلم والمسيحي والوثني.

أثناء هذه الحرب كانت الحكومة التشادية تعاني الخلافات المحتدمة بين مالوم وهبري ولم يعد للمثاق الوطني الموقع بينهما في يوم 29 أغسطس 1978م دوراً في حل النزاع منذ استيلاء العسكريين علىالحكم في يوم 13 أبريل 1975م وأصبح الدستور ورقة لا نفع لها في البلد، أما مجلس الاتحاد الوطني ومجلس الدفاع والأمن فكلاهما يدور في فراغ وأصبحت عملية الحكم مشلولة.[2]

أسباب الخلاف بين مالوم – هبري:

- اندماج القوات المسلحة الشمالية التابعة للجيش الثاني داخل الجيش الوطني التشادي.
- تحديد حجم الجنود التابعة لهبري والجيش الوطني المتركز في العاصمة، أدى ذلك لأضعاف الجهتين الحكومية – الثوار، واستقرار الصراع السياسي والمسلح دون أن يسفر عن غالب ومغلوب، وأصبحت البلاد في

---

(1) يوسف بريمة، المرجع السابق، ص364.
(2) جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص60.

حالة أنهيار وحرب أهلية حتى تمت الدعوة لمصالحة وطنية في كانو بشمال نيجيريا.

انتشرت قوات فرولينا في العاصمة والمحافظات المجاورة لها ،. فأثار ذلك قلق مالوم وتلى جيش البركان الموجود في الجنوب الغربي من إقليم واداي الحرب ضد قوات جبهة الشمال التابعة لهبري، أما الجيش الثالث المنتشر في جزر بحيرة تشاد بقيادة أبوبكر عبدالرحمن تولى منع الشركة الأمريكية (كونوكو) من استغلال البترول، ونجحت قوات هبري في الاستيلاء علىمحطة الإذاعة الوطنية لكن قوات تابعة لـ مالوم قامت بحرقها منعاً من قيام انقلاب عسكري.[1]

يمكن القول أن حكومة المصالحة الوطنية التي شكلت في شهر أغسطس 1978م، وقد أنهارت تماماً وتصاعد القتال بين قوات مالوم – هبري، وأجبرت قوات هبري قوات مالوم على التراجع في الجزء الغربي، بجانب تدخل فرق الشرطة لمقاومة قوات جيش الشمال، وأثار هذا الوضع قلق الدول المجاورة لتشاد منها السودان تخوفاً من نقل الحرب لمنطقة دارفور، في حين أن القوات الفرنسية المتمركزة في انجامينا أخذت موقفاً محايداً بعدما راهنت لى فوز هبري في مواجهة مالوم.

وقام وفد سوداني برئاسة وزير الدولة السودانية عبدالله حامد بزيارة إلى انجامينا، للبحث عن طريقة لإيقاف اطلاق النار فيها وبذلت الجهود في يوم 18 فبراير 1979م للوصول لاتفاق حول وقف النار، وعقد مؤتمر القمة وضم أطراف النزاع مالوم –هبري– كوكوني من أجل حل النزاع ووقف إطلاق النار، فلم تتفق الأطراف المتنازعة وأعلنت فرولينا استعدادها للمشاركة، بالإضافة لجيش البركان الموالي لليبيا، فدخلوا في مفاوضات ومما زاد الأمر سوء تصاعد القتال في العاصمة وفي كافة أنحاء البلاد بين مالوم– هبري وبين مختلف أجنحة فرولينا والقوات الحكومية وقوات جيش الشمال، وشنت جبهة فرولينا هجوماً أدى إلى احتلال كافة الحدود الفاصلة بين تشاد والسودان.[2]

---

[1] جلال عبدالمعز، المرجع الابق، ص60.
[2] جلال عبدالمعز، المرجع الابق، ص62.

نظراً للصراعات والنزاعات القائمة بين الشمال والجنوب في تشاد ولحلها تم الاتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في نيجيريا تحديداً في كانو.

مؤتمر كانو الأول:

عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في شمال نيجيريا بكانو خلال الفترة من 7-16 مارس 1979م، تحت رعاية أربع من دول الجوار: السودان وليبيا والنيجر ونيجيريا بالإضافة لزعماء الأطراف التشادية مالوم وهبري وكوكوني وداي رئيس مجلس الثورة للقوات المسلحة الشعبية لفرولينا وأبوبكر عبدالرحمن رئيس الحركة الشعبية لتحرير تشاد، وفي هذا المؤتمر قرر مالوم التخلي عن السلطة وطلب اللجوء السياسي في نيجيريا.[1]

ثم بدأ المؤتمر أعماله الرسمية يوم 10 مارس 1979م وتوصل في يوم 16 مارس من نفس السنة إلى أتفاق مبدئي أهم ما جاء فيه:

- تكوين مجلس الدولة المؤقت للوحدة الوطنية.
- إقامة منطقة منزوعة السلاح حول انجامينا.
- إقرار وقف إطلاق النار، وقيام قوات نيجيرية بالحفاظ عليه.
- تشكيل لجنة مراقبة محايدة برئاسة ضباط نيجيريين وعضوين من الدول الستة المجاورة.
- عقد مؤتمر ثان في كانو مع بداية شهر ابريل 1979م، لمواصلة الجهود المبذولة لحل النزاع التشادي.
- تم التوقيع على الاتفاق من قبل مالوم وهبري وكوكوني وابوبكر عبدالرحمن.[2]

قد نتج عن مؤتمر كانو الأول تطورات سياسية على تشاد والأول مرة منذ قيام فرولينا منها:

- أنسحاب القوات الفرنسية من تشاد.

---

[1] يوسف بريمة، المرجع السابق، ص364.
[2] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص63.

- أجتماع جميع الاتجاهات السياسية التشادية في المؤتمر .
- أظهر المؤتمر الرغبة في الحفاظ على وحدة البلاد داخل الحدود.
- خروج مالوم عن مسرح السياسة ونجاح فروليناء .

أما مواقف الدول المجاورة كانت متباينة:

- نيجيريا تؤيد الحركة الشعبية لتحرير تشاد بقيادة ابوبكر عبدالرحمن.
- ليبيا تخلت عن كوكوني وداي وساندت العنصر العربي لجيش البركان بقيادة أصيل أحمد اغبيش.
- السودان ايدت حسين هبري.
- النيجر والكامرون وجمهورية افريقيا الوسطى تخوفهُ من امتداد النزاع إلى أراضيها.

بعد عقد المؤتمر تم تشكيل مجلس مؤقت وبدأت تشاد نتيجة نحو تحقيق الوحدة الوطنية. ولمحاولة تفادي انفصال الجنوب وضم المجلس كلاً من:

- قوات جيش الشمال حسين هبري FAN.
- الفروليناء كوكوني وداي Frolinat .
- الجيش الثالث أبوبكر عبدالرحمن Mplt الحركة الشعبية لتحرير تشاد.
- القوات المسلحة التشادية كاموجي وادال عبدالقادر FAT.[1]

مؤتمر كانو الثاني (3-11/أبريل/1979م):

عقد برئاسة شيخوا بورادو رئيس هيئة الأركان للقوات النيجيرية ومثل ليبيا الدكتور علي عبدالسلام التريكي وعن النيجر مامون جارماكوني ووزراء الخارجية، أما السودان فمثله وزير الدولة لشؤون الرئاسة عزالدين حامد ومن قبل تشاد حضر خمسة أطراف جديدة قوات البركان بقيادة عبدالله آدم دناع، والجيش الأول بقيادة دكتور أبا صديق وقائد فروليناء الأساسية هجرو آدم السنوسي.[2]

---

[1] جلال عبدالعزيز، المرجع السابق، ص65، انظر ملحق الخرائط رقم (8).
[2] يوسف بريمة، المرجع السابق، ص365.

رفعت الأطراف الأربعة التي شاركت في مؤتمر كانو الأول مذكرة لرئيس المؤتمر، ترفض فيها مشاركة ليبيا بحجة تدخلها في شؤون تشاد الداخلية، وأوضح وفد فرولينا وقوات الجيش الشمالي أن ليبيا لا يحق لها بالمشاركة بعد أن انتهكت اتفاق 16 مارس بمنحها المساعدة لقوات أصيل أحمد أغبش وتسليحها لجيش البركان، مما أتاح الفرصة له بالتقدم نحو الجنوب، بالإضافة لحشد ليبيا قواتها على الحدود مع تشاد.[1]

تم رفض المذكرة المقدمة من الأطراف الأربعة من قبل رئيس المؤتمر شيخوا بورادو لأن ليبيا مشاركة في المؤتمر بتفويض من منظمة الوحدة الأفريقية، رغم هذه الخلافات التي تمر بها تشاد وأنتقادها لليبيا، وتم تشكيل حكومة وطنية في تشاد مع بداية شهر الماء 1979م لتحل محل مجلس الدولة المؤقت وتم تعيين رئيس الحكومة من الجيش الثالث لول محمد شوا والجنرال جوجو نائباً لرئيس الجمهوري؛ لإرضاء سكان السارا الجنوبيين.

نتائج مؤتمر كانو الثاني:

- فشل المؤتمر في إعادة تنظيم أوضاع انجامينا في الداخل.
- توقيع اتفاقية انجامينا من قبل الفصائل التالية للحد من النزاع:
  1. عبدالقادر كاموجي وادال FAT*.
  2. إدريس أدوم مصطفى Mplt**.
  3. حسين هبري FAN.
  4. كوكوني وداي FROLINAT***.

بعد التوقيع على اتفاقية انجامينا توجه كاموجي نحو الجنوب ولم يستجب لنداءات الاتفاق ، في نفس الوقت تم في انجامينا ترشيح الجنرال نجوى جوجو

---

(1) جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص65.

* FAT: القوات المسلحة التشادية.

** Mplt: فرولينا (الحركة الشعبية لتحرير تشاد).

*** FROLINAT: فرولينا

ليمثلهم في الاجتماع يوم 30 أبريل 1979م في انجامينا عندما رشحت الحكومة كل من كوكوني وداي وحسين هبري.[1]

سادساً: الخلافات بين حسين هبري -كوكوني وداي ودعم ليبيا لتشاد 1979م:

أخذ الجيش الثاني يشق طريقه نحو مواجهة النظام وقطع اتصالاته مع ليبيا المؤيدة لـ أبا صديق حتى عام 1974م، وتم اعتقال عدد من الألمان والفرنسيين الرعايا الأوربيين في شمال تشاد كرهائن وتم أجراء مفاوضات مباشرة من قبل ألمانيا لإطلاق سراح رعاياها مقابل دفع فدية في صورة أجهزة للاتصالات ومعدات عسكرية مختلفة، أما فرنسا فتراجعت عن المفاوضات المباشرة بعد توجيه إنذار لها من قبل الحكومة التشادية لاعتراضها على المفاوضات مع الثوار.[2]

عقب هذه الحادثة اشتهرت الحركة في الشمال على حساب الجيش الأول بقيادة د. أبا صديق، مما جعل الحكومة الشمالية توقع معاهدة مع الحكومة الليبية للحد من تحركات الجيش الثاني، رغم ذلك استطاع الجيش الثاني عزل أبا صديق من فرولينا، وأصبح موقفة ضعيفاً داخل فرولينا وخارجها ولم تعد تأيده إلا ليبيا.

وجد كوكوني وهبري نفسيهما يقاتلون في ثلاث اتجاهات في الشمال والجنوب والوسط، فاضطروا لإرسال وفد برئاسة الإمام موسى إبراهيم لليبيا ونيجيريا لعقد مؤتمر لاغوس للاتفاق مع الأطراف المتنازعة الأخرى.[3]

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أجبرو كوكوني وهبري على المشاركة في مؤتمر لاغوس بجانب جميع العناصر المتنازعة وأثبت التشكيل الحكومي الجديد عدم قدرته على حسم الأوضاع أمام تصاعد القتال بين مختلف الجبهات، وزاد الوضع سوءاً عندما بدأ مصدر التهديد من الجنوب بقيادة الكولونيل كاموجي قائد الزعامات المتمردة في الجنوب ورفضه للمشاركة في الحكومة الجديدة، ظهرت الحكومة الوطنية، وتم تعيين كوكوني وداي رئيساً للحكومة وحسين هبري وزيراً للدفاع والكولونيل كاموجي نائباً للرئيس.[4]

---

[1] يوسف بريمة، المرجع السابق، ص368.
[2] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص61.
[3] يوسف بريمة، المرجع السابق، ص96.
[4] حلان عبدالمعز، المرجع السابق، ص96.

هناك مجموعة عوامل ضغطت على القوات المسلحة الشمالية وفصائل فرولينا للمشاركة في مؤتمر لاغوس الثاني منها:

- تقرب ليبيا من قوات أصيل أحمد أغبش وعبدالقادر كاموجي.
- إقناع حكومة الجونت لاتخاذ القرار بالجلوس على مائده المفاوضات مع باقي فصائل فرولينا، لحل النزاع والبحث في مستقبل البلاد.

مؤتمر لاغوس الثاني:

عقد يوم 12 أغسطس 1979م وفي أول جلساته اشتد الخلاف بين مجموعة انجامينا ومجموعة جبهة العمل المشترك المؤقت الحكومة المؤقتة ورشحت مجموعة العمل المشترك محمد أبا سعيد لرئاسة الحكومة في حين وصل المؤتمر لطريق مسدود.[1]

واقترحت ليبيا أن يتنازل محمد أبا سعيد عن رئاسة الحكومة مقابل منح جبهة العمل المشترك وزارة الدفاع على الخارج، وافقت الجبهة على رغم ذلك تمسك مجموعة انجامينا برئاسة وزارة الدفاع وأختير كوكوني وداي رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية لانتقالية، والعقيد عبدالقادر كاموقي نائباً لرئيس الحكومة وتم الاتفاق على تشكيل الحكومة من أثنين وعشرين وزارة: أثنتا عشرة للشمال المسلم – وعشر وزارات للجنوب المسيحي والوثني قسمت الوزارات الشمال بين مجموعة انجامينا ومجموعة جبهة العمل المشترك وتم التوقيع على اتفاقية لاغوس للمصالحة الوطنية التشادية يوم 22 أغسطس 1979م واهم ماجاء في الاتفاقية:

1. وقف إطلاق النار.
2. إنشاء قوة محايدة أو من عدة دول مجاورة لتشاد.
3. تكوين لجنة مستقلة للمراقبة تحت رئاسة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.[2]

---

[1] يوسف بريمة، مرجع السابق، ص371.
[2] يوسف بريمة، نفس المرجع السابق ، ص371.

عندما عقدت أتفاقية لاغوس لم تنفذ بنودها كاملاً ما عدا البند الخاص بإنشاء قوات محايدة وإجلاء القوات الفرنسية، وزادت المشاكل السياسية في البلاد لعدم قدرت رؤساء الحكومة على إدارتها نظراً للنزاعات الشخصية والقبلية، ففي يوم 21 مارس 1980م تصاعد التوتر بين هبري وكوكوني، وعادت الخلافات من جديد واندلعت حرب طاحنة دفعت بالمدنيين إلى الخارج بحثاً عن الأمان.

أسباب الخلاف بين هبري – كوكوني منذ نهاية عام 1975م هي:

- إعلان هبري الحرب على ليبيا واتفاق وداي مع ليبيا ودعمها له.
- موقف وداي من هبري بخصوص قضية عالمة الآثار الفرنسية.
- مغادرة هبري شمال تشاد متجهاً إلى شرق تشاد، وتأسيسه للقوات المسلحة الشمالية بينما وداي اتصل بقوات فرولينا المنشق عن د. أبا صديق بقيادة محمد الباقلاني.
- تشكيل وداي قوة متحالفة جذبت انتباه التشاديين باعتباره الزعيم الشرعي.*
- غياب الانسجام وانعدام الثقة بين القادة وداي وهبري.
- انعدام الخبرات السياسية والتنظيمية، وتدخل القوات الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية.[1]

بذلت السودان الدولة المجاورة لتشاد محاولات مكثفة لإيقاف الخلاف بين وداي وهبري، غير أنها باءت بالفشل وذلك لإصرار وداي على حل الخلاف عسكرياً، بذلك يكون الفشل أيضاً في وحدة البلاد وفي وحدة جيش وطن موحد وأنعدام الثقة بين الجانبين، فاضطر وداي لتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع ليبيا يوم 15 يونيو 1980م فيدل ذلك على دعم ليبيا اتجاه تشاد مهما كانت الخلافات بين الدولتين.

رغم الخلافات بين هبري ووداي لم تحرك فرنسا ساكناً لمساعدة هبري باعتبارها هي من دفعت به بدلاً من مالوم، وعدم تدخلها فرنسا ذلك لأنه سيكلفها

* الزعيم الشرعي كوكوني وداي – انتخب رئيساً للفرولينا عقب انفصاله عن هبري وذلك عقب مؤتمر فورو في فبراير 1976م، وشاركت فيه عدة فصائل مؤيدة لموقف وداي في خلاف مع هبري.

[1] جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، ص62.

المال والجنود والعتاد، فلم يقبل الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران)* التدخل لقرب موعد الانتخابات وأن التدخل الفرنسي يتطلب أذن من السلطات الشرعية ومن دون الأذن يكون تدخلها غير قانوني وانسحابها من تشاد كان وفقاً لما جاء في اتفاقية لاغوس، ولم يطلب وداي من فرنسا البقاء فلم يعد بإمكانها التدخل والبقاء حتى بالقرب من ساحات القتال.

عموماً إن الخلاف بين هبري وكوكوني وداي يعود إلى أسباب تقليدية وشخصية ، وإن المساعدات التي قدمتها ليبيا إلى تشاد لم تكن لفترة زمنية معينة، فبدأت أولاً بدعم ثورة فرولينا منذ نشأتها عام 1963م حتى فترة قيادة الجبهة من قبل د. أبا صديق واستمرت مساعدته حتى الفترة التي عارض فيها ضم ليبيا لواحة أوزو عام 1973م، وتخلت عنه ثم قامت بمد المساعدات والمساندة بالمال والفنيين العسكريين لـ كوكوني وداي وأحمد أصيل أغبش ومحمد سيد علي بمساعدات ضخمة ساعدتهم في الوصول إلى العاصمة انجامينا، وتلقى هبري المساندة من فرنسا من خلال مصر والسودان والسنغال، وعندما اختلف هبري مع كوكوني وداي حول مبدأ سيطرة ليبيا على واحة أوزو واستمرت ليبيا في مساندة كوكوني ومعادات هبري.[1]

وقامت ليبيا بتقديم الدعم العسكري لجبهة العمل المشتركة المؤقتة التي قامت بالهجوم على مدينة فيالاجور عام 1979م، كما ارسلت معدات عسكرية جواً للعقيد عبدالقادر كاموقي من الجنوب الذي بدا زحفة نحو انجامينا، وأرسلت طائرة عسكرية محملة بالمعدات العسكرية لقوات أصيل أحمد اغبش وعبدالله آدم دناع في مدينة أم دم وسط تشاد لاندلاع القتال في تلك المناطق مع قوات هبري، لكن الطائرة ضلت طريقها إلى المنطقة وسقطت بالقرب من مدينة أبودية.[2]

ووقع وداي معاهدة صداقة وتعاون بين ليبيا وتشاد بعد موافقة الحكومة التشادية، نظراً لتطور النزاع بين وداي وهبري، وبناء على هذه المعاهدة الموقعة يوم 5 يونيو 1980م طلب كوكوني وداي من ليبيا التدخل لمساعدته ضد هبري،

* فرانسوا ميتران: ولد يوم 26/أكتوبر/1916م، نصب كرئيس جمهورية لفرنسا يوم 21/مايو/1981م، 17/مايو/1995م كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب الأمين العام لهذا الحزب وتوفي بتاريخ 8/ يناير/ 1996م.

[1] جلال عبدالمعز، المرجع السابق، ص43.

[2] يوسف بريمة، المرجع السابق

فاضطرت القوات الليبية التركز في انجامينا محل قوات هبري ولإضفاء الشرعية لتواجد قوات ليبية في العاصمة، وتم في شهر يناير 1981م أقتراح إقامة وحدة ثنائية تربط الدولتين ليبيا وتشاد، إلا أن المشروع الوحدوي تعثر فيما بعد.[1]

لاشك أن الشعب التشادي يريد بناء علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون في إطار الاحترام المتبادل، انطلاقاً من الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي امتدت مع ليبيا منذ قرون، أثار خبر الوحدة بين الدولتين غضب المعارضيين لليبيا كهبري وفرنسا وأمريكا والسودان، وطالبوا بضرورة جلاء القوات الليبية من تشاد رغم المساعدات التي قدمتها من أجل أن ينال الشعب حريته ويعيش في آمان ويستقر ولتحل كافة المشاكل لأن مشكلة تشاد داخلية استغلتها قوة اجنبية خارجية مثل فرنسا وأمريكا وطورتها لمصلحتها في شتى المجالات خاصة اقتصادية بعد اكتشاف النفط في تشاد.

ونظراً للصراعات والنزاعات الداخلية في تشاد انشغل الزعماء عن تنفيذ البرنامج السياسي لفرولينا سواء كان بالنسبة لـ هبري أو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من 1980-1982م فترة حكم كوكوني واي، ولكن بعد عودة هبري للسلطة في 7 يونية 1982م هل سيضع حداً للنزاعات القائمة على السلطة؟ وهل بإمكانه تيسير إدارة البلاد واقتصادها من مواجهة الأطماع الأجنبية؟

---

(1) السيد عثمان عوض، المرجع السابق، ص86.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نخرج ببعض الاستنتاجات أو الملاحظات عما سبق عرضه، نجملها في عدة نقاط:-

أولاً:- أن للموضع الجغرافي دوراً رئيسياً ودوراً هاماً في ربط العلاقات بين ليبيا وتشاد، فمن خلاله ازدهرت هذه العلاقات بجوانب متعددة ونظراً لعدم وجود حواجز طبيعية بين ليبيا وتشاد، فقد امتدت جسور هذه الروابط والتلاقي بين الشعبين، ولقد كان هناك تشابه بين بعض أجزاء الأراضي افي ليبيا وتشاد من حيث التضاريس وكميات الأمطار مما خلق تشابه في أنماط حياة السكان في البلدين، فكان هذا التجانس وراء هجرات قبائل ليبية مضطرة إلى تشاد نظراً لسوء الأحوال الاقتصادية ولقمع وقسوة النظام السياسي ضد الأهالي من قتل وتفريق وسجن وضرائب، مما أدى إلى هجرة الآف من السكان، كما لعبت الطرق التجارية دوراً بارزاً في فك عزلة تشاد عن العالم الخارجي، وساهمت في ربط علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وساهمت أيضاً في نمو حركة التجارة بين وسط وشمال القارة، وتدفقت عبرها الهجرات في شكل موجات بشرية متعاقبة استقرت أغلبها في منطقة كانم- بوركو.

ثانيـــاً:- من خلال الدراسة وجدنا الجاليات الليبية التي استقرت في تشاد وأثرت في الحياة الثقافية والدينية وخاصة في المجال التعليمي حيث ساهم السنوسيون في أنشاء الزوايا السنوسية في تشاد، وكان لها دور في نشر تعاليم الدين الإسلامي واللغة العربية وتحفيظ القرآن الكريم في الزوايا التي انشأتها في تشاد رغم ذلك ظل تأثيرها محدوداً في بعض أفراد الجاليات الليبية المهاجرة في تشاد وقبيلة التبو التي تسكن منطقة بوركو انيدي- تبستي، وبعض التشاديين المتنقلين بين ليبيا وتشاد، وأصبح للقبائل الليبية المهاجرة دور إيجابي في توثيق العلاقات بين الشعبين من خلال عوامل الجوار والقربى ووحدة العقيدة الدينية الإسلامية والمصالح المشتركة بينهما ووحدة الشعور والمصير المشترك اتجاه

الغزو الأوروبي لبلديهما ووقوفهما معاً في خندق واحد عندما دعت الحاجة لذلك، فقد تصدى المجاهدون الليبيون للقوات الفرنسية الغازية بشجاعة وسقط عدد كبير من الشهداء فوق التراب التشادي، كما أشترك عدد من المجاهدين التشاديين في مواجه الاستعمار الايطالي فوق التراب الليبي، وقد جسد ذلك تضامناً حقيقياً بين أبناء الشعبين في التصدي للاستعمار الأوروبي الذي أراد احتلال أراضيهم واستغلالها، كما أثر الغزو الإيطالي على العلاقات بين ليبيا وتشاد من خلال انسحاب عدد من المجاهدين الليبيين من بين صفوف المجاهدين التشاديين وضعف إمكانياتهم المادية، وانعكاس العلاقات الإيجابية بين تركيا وفرنسا بالسلب على أحوال المجاهدين الليبيين في تشاد الأمر الذي حال دون حصول المجاهدين على الأسلحة والذخائر والمؤن اللازمة من تركيا، ووقوع العدوان الإيطالي على ليبيا أدى إلى انسحاب عدد من القادة المدنيين من تشاد لليبيا، وتشتت جهود المجاهدين بين جبهتي الشمال (ليبيا) والجنوب (تشاد).

ثالثـــاً:- أوضحت هذه الدراسة أن الهجرات الليبية إلى تشاد بدأت عام 1842م والتي تعد من أشهر السنوات التي شهدت موجة كبيرة من هذه الهجرات، وتبعتها هجرة ثانية في عام 1850م وبعد حوالي عشر سنوات تقريباً هاجرت مجموعة أخرى وذلك بسبب الضغوط السياسية وسوء الحياة الاقتصادية، وإن المهاجرين الليبيين لم يختاروا تشاد مكاناً للهجرة من باب الصدفة نظراً للدراية السابقة بالمنطقة مما دفع بهجرة أعداد من القبائل بين عام 1928-1929م بسبب اشتداد الحملات الإيطالية فكان ذلك بمثابة عامل طرد نحو تشاد التي ظلت عبر مراحل تاريخية مختلفة تمثل عامل جذب قوي لكثير من السكان التي تعرضت لضغوط سياسية واقتصادية، كما أن الظروف الدولية التي انعكست بأحداثها على العلاقات بين ليبيا وتشاد بسبب رسم الحدود الاصطناعية من قبل الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا الأمر الذي سبب مضايقات عديدة لشعب له امتدادات لغوية وشبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضاربة بجذورها في أعماق القدم.

رابعـــاً:- من خلال هذه الدراسة وجدنا أن القوات الفرنسية التي بدأت عملياتها العسكرية في فزان والكفرة وغات وغدامس وسبها في عام 1940م والتي احتلتها ما بين عام_1940=1943م، وقامت بتطبيق إدارتها المباشرة في هذه المناطق بالتعاون مع بريطانيا في المجال العسكري ولكنها وجدت نفسها في عام 1949م أمام قرار الأمم المتحدة الصادر في شهر نوفمبر 1949م والقاضي بمنح الاستقلال لليبيا في مدة أقصاها في شهر يناير 1952م لتجد فرنسا مجبرة على اتخاذ إجراءات وتدابير إدارية جديدة تكفل للفزانيين بعد مقاومتهم للفرنسيين من خلال الجمعية الفزانية لتحقيق أمر إدارة أنفسهم ذاتياً ووضع دستور للبلاد وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

كما سببت اتفاقيات الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية على مستعمراتها في القارة الأفريقية عامة وعلى ليبيا وتشاد خاصة معضلة رئيسية بين العلاقات الليبية والتشادية فتمثلت في النزاع على شريط أوزو الحدودي، حيث ظلت هذه القضية عقبة في سبيل تطوير العلاقات وتم إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع بعد تقديم المستندات من قبل الطرفين لتحكم المحكمة لصالح تشاد، لتعود العلاقات نشطة سياسياً بين ليبيا وتشاد وبصورة حسنة بعد تسوية النزاع.

خامساً:- رغم الفترة الطويلة من للوجود الفرنسي في تشاد إلا أنها فشلت في تطبيق حكم مباشر في تشاد نجحت في تطبيق سياسة فرنسية للنخبة بين السارا الجنوبيين في تشاد وسيطرتها على الأمور السياسية بعد الاستقلال، واستغلت التدهور السياسي المتمثل في صراع الأحزاب على السلطة حث تم وضع تمبلباي رئيساً للحكومة التشادية بدعم من الحكومة الفرنسية في عام 1960م، ثم أنفرد بحزبه (الحزب التقدمي التشادي) بالسلطة وحل كافة الأحزاب المعارضة له، فاشتدت المعارضة وأخذت طابع العنف بين أبناء الشعب الواحد وزج بالمعارضين في السجون ثم نفيهم، وتمركز القوات الفرنسية في تشاد حتى بعد الاستقلال، والتدهور الاقتصادي وسوء الحالة الاجتماعية والثقافية، وظهور الفساد الأخلاقي وغيرها من العوامل التي ورثها الاستعمار الفرنسي في تشاد، فقد أدت إلى قيام

ثورة من أجل الشعب التشادي كما أن أهداف ثورة فرولينا تعد قومية ووطنية ترغب في التخلص من السيطرة الأجنبية الفرنسية وبناء مجتمع تشادي جديد يسوده بعض المبادئ الاشتراكية العادلة رغم الخلافات والانقسامات التي حدثت فيها بعد اعتراف تمبلباي وفرنسا بنجاح فرولينا لأنها قامت من أجل الشعب.

سادساً:- أوضحت الدراسة مدى اهتمام ثورة الفاتح من سبتمبر بالشعوب العربية والإفريقية المناضلة في شتى المجالات، وأولت سياستها الخارجية الاهتمام الأكبر بالشؤون الإفريقية إذ تعد ليبيا بوابة القارة الإفريقية وتعد ثورة الفاتح من سبتمبر ثورة شعبية لأنها جاءت من أجل الشعب، لذلك تأكد دعمها لحركات التحرر المناهضة للاستعمار في القارة الأفريقية عامة وتشاد خاصة، لأن أي تهديد للأراضي التشادية وما تشهده المنطقة من تغيرات، يؤثر بدوره مباشرة على أمن وسلامة الأراضي الجنوبية الليبية، كما حاول تمبلباي رئيس جمهورية تشاد بعد الاستقلال بالقضاء على كل المشاكل التي ورثها عن الاستعمار الفرنسي كالشقاق بين الشمال والجنوب والمحاولة برفع المستوى الاقتصادي للبلاد وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة ولكن هذه الحلول لم تجد نفعاً أمام تفشي روح العداء بين الشمال والجنوب والذي عمل الاستعمار على ترسيخه، فلم يجد تمبلباي أمامهُ إلا السجن والتصفية ضد كل المعارضين له وتجريدهم من مناصبهم السياسية وإلغاء كل الأحزاب المعارضة ودمجها في حزب واحد وبقيادته كما قام بترسيخ الثورة الثقافية في أغسطس 1973م وذلك لمسايرة الظروف التي تعيشها البلاد لتغيير بعض الشيء من وضع البلاد وذلك محاولة منه بتحويل تشاد إلى دولة ملكية، ولتحسين العلاقات الخارجية مع الدول المجاورة عامةً وليبيا خاصة فتم التبادل للزيارات بين الطرفين ليدل ذلك على مدى التقارب والتعاون المشترك بين البلدين من خلال الاتفاقيات الموقعة في الجانب الاقتصادي والثقافي، ولم يدم عهد تمبلباي طويلاً حتى تم اغتياله يوم 13-ابريل-1975م.

سابعاً:- لاحظنا أن العلاقات الليبية التشادية بعد اغتيال تمبلباي وتولى الحكم فيلكس مالوم أصيبت بالفتور الشديد وتراوحت بين التفاهم والصداقة والتوتر والاتهامات من قبل تشاد لليبيا حول شريط أوزو وعودة القوات الفرنسية لتشاد، كما ظهر الخلاف بين رئيس جمهورية تشاد فيلكس مالوم ونائبه حسين هبري حول الحكم وخلاف هبري مع كوكوني وداي وذلك لإعلان هبري الحرب على ليبيا واتفاق وداي مع ليبيا ودعمها له مع تشكيل قوة متحالفة جذبت انتباه التشاديين له.

بالإضافة إلى الدعم الذي قدمتهُ ليبيا لتشاد في عام 1979م المساعدات المادية والمعنوية من أجل الوصول إلى العاصمة انجامينا فكان دعم ليبيا لتشاد من اجل سلام وأمن الشعب التشادي في الشمال والجنوب وللحد من هذه الانقسامات والخلافات والحروب الأهلية في البلاد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

1. القرآن الكريم .
2. الوثائق .

ثانياً: الوثائق الغير منشورة

1. وثائق مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية – طرابلس.

أ. شعبة الوثائق الأجنبية:

- ملفات الوثائق الاقتصادية – التجارية:

1.شعبة الوثائق الأجنبية، ملفات الوثائق الاقتصادية – التجارية، ملف رقم (100) وثيقة رقم (175)، وثيقة فرنسية (توضح البضائع التي تحملها القوافل التجارية من طرابلس، فزان ، غات، غدامس إلى كانو، برنو في تشاد)، د.ت.

ب. شعبة الوثائق العربية: ملف وثائق أحمد الشريف، ملف رقم (1)، وثيقة رقم (2)، (كتاب من السنوسي حول اعتداءات الفرنسيين على الزوايا السنوسية في كانم ووناوكواد قرب غات)، بتاريخ 17-ربيع الثاني 1329هـ/.الموافق 1916م.

2. وثائق دار المحفوظات التاريخية – طرابلس:

أ. ملف الشؤون العسكرية:

1. ملف الشؤون العسكرية، وثيقة رقم (591)، مرسوم ملكي صدر يوم 10/يوليو/ 1940م تحت رقم (566)، (بشأن إعلان الحرب ومنظم بتوقيت بداية الحرب من الليلة 24ساعة من يوم 10/يوليو/1940م لكل ولجميع الأراضي، جهة الإصدار مضبطة عن أعيان الولاية يوم 28/يوليو/1940م، كتب بالإيطالية سنة 1940م.

3. وثائق مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية- طرابلس:

أ. شعبة الوثائق العربية:

- ملف الشؤون السياسية:

1. شعبة الوثائق العربية، قسم المعاهدات ملف (160)، معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية، الفصل الثالث (تجارة القوافل والتجول عبر الحدود) المواد (13-16-17) بتاريخ 10/ أغسطس/ 1955م.
2. شعبة الوثائق العربية، معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية، الفصل الثالث (تجارة القوافل والتجول عبر الحدود)، المادة رقم (2) بتاريخ 10/ أغسطس/ 1955م.
3. اتفاقية خاصة (سياسية عسكرية)، معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية ملف (160) شعبة الوثائق العربية، المادة رقم (1 ، 5) ، بتاريخ 10/ أغسطس/ 1955م.
4. اتفاقية سياسية، معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية، ملف رقم (160) المادة رقم (5 ، 8 ، 11) ، (تنص في حال وجود خلافات بين الطرفين ولا يمكن حلها عن المفاوضات، يتم طلب اختصاصي محكمة العدل الدولية وفق طلب أحد الطرفين)، تاريخ 10/ أغسطس/ 1955م.
5. اتفاقية الحدود، معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية، ملف (160) المادة رقم (3)، (تنص في موضوعها الحدود الناتجة عن المستندات الدولية النافذة بتاريخ نشؤ المملكة الليبية المتحدة)، بتاريخ 10/أغسطس/ 1955م.

4. الوثائق المنشورة:

1. أرحومة ، مصطفى حامد، الوثائق الألمانية، المجموعة الأولى، ت. عمر سالم، ط1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1991م.

- (رسالة من المصدر الأعظم إلى بشر ولاية طرابلس الغرب يشكره على جهوده في جمع الضرائب من الجبل الغربي وغدامس وغريان بتاريخ 26/رجب/1260هـ، الموافق 13/أغسطس/1844م).
- وثيقة رقم (15)، (عبارة عن مضبطة من حاكم بتوكاوار إلى الوالي علي رضا باشا يشكوا الاعتداء عليهم وسلب أموالهم بتاريخ 1/ربيع الأول 1287هـ/1870م).
- وثيقة رقم (52) (تقرير من باريس حول تركيا في أفريقيا رقم (1)، 1340هـ، بتاريخ 22/أغسطس/1911م، صادر عن السفارة الألمانية).

2. أرحومة، مصطفى حامد، الوثائق الألمانية، المجموعة الثامنة، ت. عمر سالم، ج2، ط1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1993م.
- وثيقة رقم (116)، (تسليم الأنذار الإيطالي للباب العالي تلغراف من السفير الألماني بتركيا إلى وزارة الخارجية الألماني بتاريخ 28/سبتمبر/1911م، رقم (231)).
- وثيقة رقم (102) (الموقف الفرنسي من غزو طرابلس بتاريخ 27/سبتمبر/1911م، رقم (15285)، رقم (289) تلغراف سفارة ألمانيا بباريس إلى وزارة الخارجية).

3. الدجاني، أحمد صدقي، وثائق تاريخ ليبيا الحديث (وثائق عثمانية 1881-1911م)، ت. عبدالسلام أدهم ، بنغازي، منشورات الجامعة، 1974م.
- وثيقة رقم (4) ، (رسالة من المواطن أحمد راسم باشا يخبر الجهات العليا بما تم في برنو وزندر ، بتاريخ 21/جمادي الأول/1298هـ، الموافق 11/ابريل/1882م).

4. الذويبي، خليفة محمد، الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ت. محمد الأسطى، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1990م.
- وثيقة رقم (1)، (رسالة من الصدر الأعظم إلى مشير ولاية طرابلس الغرب يشكره على جهوده في جمع الضرائب من الجبل الغربي

وغـــدامس وغريـــان بتـــاريخ 26/رجـــب/1260هـــ الموافـــق 13/أغسطس/1844م).

- وثيقة رقم (15)، (عبارة عن مضبطة من حاكم تبوكاوار إلـــى الـــوالي علي رضا باشا يشكوا اعتداء عليهم وسلب أمـــوالهم بتـــاريخ 1/ربيـــع الأول/1287هـــ، الموافق 1870م).

5. يوشع، بشير قاسم، (وثـــائق غـــدامس تاريخيـــة اجتماعيـــة 1542-1942م)، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1995م.

- وثيقة رقم (113)، (عبارة عن رسالة من عبدالرزاق بين الحاج محمـــد إلى محمد باشا أرسلت من غات إلى كانو بتاريخ 1906م، تسير لبعض وقائع القتال التي دارت بين المجاهدين والفرنسيين في كانم).

6. الوثائق المنقولة عن : الفيتورين أحمد سعيد، ليبيا وتجارة القوافل، طـــرابلس، الإدارة العامة للآثار، 1972م.

- وثيقة رقم (7)، (رسالة من حسن باشا البلغزي قائمقـــام فـــزان يبعـــث رسولاً حاملاً خطابه وهداياه إلى حاكم واداي، وتوضح ما تعرضت له القافلة من خسائر 25/رمضان/1269هـــ).

7. الوثائق المنقولة عن: الحنديري، سعيد عبدالرحمن، العلاقات الليبيـــة التشـــادية 1843-1975م، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1983م.

- (رسالة موجهة من السلطان محمد الشريف العباسي إلى الشيخ يـــونس المجري، مؤرخة سنة 1229هـــ).

8. الوثائق المنقولة عن: شعبان، راشد محمود، القبائل العربية الليبية في السودان الأوسط 1795-1911م، طرابلس ، جمعية الدعوة الإسلامية، 2003م.

- وثيقة رقم (4)، ملف سيف النصر (رسالة من قائمقام فزان إلى الـــوالي بتاريخ 1305هـــ/ 1889م، حول هجرة قبيلة أولاد سليمان واستقرارها في بلاد السودان الأوسط).

- وثيقة رقم (45) ملف سيف النصر (رسالة من وآلـــي طـــرابلس إلـــى قائمقام فزان، بتاريخ ذي الحجة 1262هـــ-1846م).

- وثيقة رقم (35) ملف سيف النصر رقم (2) (رسالة من وآلي طرابلس إلى الشيخ غيث بن سيف النصر، بتاريخ 4 ذي القعدة، 1297هـ/1881م).

9. الوثائق المنقولة عن: إسماعيل، عمر علي، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م، ط2، طرابلس، مكتبة دار الفرجاني 1966م.

- وثيقة رقم (40) (رسالة من يوسف باشا إلي الحاج محمد الشلابي بيت المال، يصف فيها وقائع سكان بني وليد وأنصارها بتاريخ 6/رجب/الموافق 12/ديسمبر/1831م).

5. تقارير الأمم المتحدة:

تقرير مندوب الأمم المتحدة بليبيا "ادريان بلت" 1/1ج، 1/32 ، بتاريخ 4/ ديسمبر/ 1950م.

Annual Report of The French Government To The united Nations Concerning The Administration of The Fezzan ZZ- Sept- 1950.

Report of judgments, Advisory opinions and orders, case concerning, The Territorial Dispute 'Libyan Arab Jamahiriya, Chad, order of 14-april- 1992.

6. الصحف والمجلات :

1/ الجريدة الرسمية للجمهورية الليبية ، ع 19 ، بتاريخ 13/صفر/1394 هـ الموافق 17/ مارس / 1974 م .

2/ الجريدة الرسمية للجمهورية الليبية ، ع 2 ، بتاريخ 3/ ذى الحجة / 1394 هـ الموافق 17/ديسمبر/ 1974 م ، السنة الثالثة عشر .

3/ مجلة الشورى ، " فرنسا وتشاد والسياسات ذات الوجوه المتعددة " ، ع 6 ، السنة الخامسة ، 1978 م .

4/ صحيفة لاكروا الفرنسية 4/سبتمبر/ 1979 م .

5/ مجلة الرسالة الكويتية ، بتاريخ 19/سبتمبر/ 1979 م .
6/ احمد ، شهاب ، مجلة الحرية اللبنانية ، بتاريخ 3/سبتمبر/1979 م .
7/ مجلة المورد ، كندا، ع.6 ، السنة التاسعة / حزيران / 1979 م .

7. الروايات الشفوية:

1-مقابلة مع الحاج الهمالي بن عيسى، سرت أجرتها الباحثة بتاريخ 12/الصيف/2009ف، حول الهجرة الثالثة إلى تشاد في عام 1928م-1929م.

2-مقابلة مع الحاج الهمالي بن عيسى ، سرت أجرتها الباحثة بتاريخ 12/الصيف/2009ف، حول معاملة الإدارة الفرنسية للمهاجرين الليبيين في تشاد.

3-مقابلة مع الحاج الهمالي بن عيسى ، سرت، أجرتها الباحثة بتاريخ 12/الصيف/2009ف، حول معاملة السكان المحليين في تشاد للمهاجرين الليبيين.

4-مقابلة مع الحاج موسى أمحمد أمريض ، سرت ، بتاريخ 12/أغسطس/2009ف، حول هجرة الليبيين إلى تشاد في عام 1928م-1929م.

5-مقابلة مع الحاج موسى أمحمد أمريض ، سرت ، أجرتها الباحثة بتاريخ 12/أغسطس/2009ف، حول معاملة الإدارة الفرنسية للمهاجرين في تشاد.

6-مقابلة مع الحاج موسى أمحمد أمريض ، سرت ، أجرتها الباحثة بتاريخ 12/أغسطس/2009ف، حول نظام التعليم والصحة للمهاجرين الليبيين في تشاد.

7-مقابلة مع الحاج موسى أمحمد أمريض ، سرت ، أجرتها الباحثة بتاريخ 12/أغسطس/2009ف، حول الأوضاع السياسية للمهاجرين الليبيين في تشاد.

8-مقابلة مع الحاج رمضان حمودة، رواية حول هجرات القبائل الليبية 1928م-1930م إلى تشاد بعد معركة تاقرفت، قام بتفريغها الباحث (علي قريميدة)، الشريط مودع بمركز الجهاد الليبي، طرابلس، رقم التصنيف للشريط (158/9).

9-مقابلة مع الحاج رافع الخيالي، رواية حول هجرات الليبيين 1928م-1930م إلى تشاد ومعاملة الإدارة الفرنسية للمهاجرين الليبيين في مناطق تشاد، قام بتسجيلها باحث بجامعة قاريونس، وقام بتفريغها (ليلى أبورقيبة)، بتاريخ 7/أغسطس/1977م، الشريط مودع بمركز الالشريط مودع بمركز الجهاد الليبي، طرابلس، رقم التصنيف للشريط (114/11).

10- رواية شفوية حول هجرة الليبيين لتشاد وأماكن استقرارهم ودورهم في مقاومة الغزو الفرنسي، نقلاً عن كتاب (محمود شعبان راشد) (القبائل الليبية في السودان الأوسط ودورها في تاريخ المنطقة 1795-1911م) جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2003ف.

11- رواية شفوية حول جهاد الليبيين في تشاد ضد فرنسا، نقلاً عن كتاب سعيد عبدالرحمن الحنديري، (العلاقات الليبية التشادية 1842-1975م) مركز الجهاد الليبي، طرابلس، 1993م.

12- مقابلة مع الحاج على أوحيدة الماجري، رواية حول جهاد الليبيين ضد ايطاليا في الجنوب الليبي، قام بتسجيلها باحث بجامعة قاريونس، بتاريخ 9/أغسطس/1997م، الشريط مودوع بمركز الجهاد - طرابلس - رقم التصنيف للشريط (123/11).

13- رواية شفوية حول أعمال الجمعية الفزانية، نقلاً عن الباحثة حنان منصور (الاحتلال الفرنسي لفزان 1943-1952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، جامعة السابع من ابريل طرابلس، 2003ف.

14- مقابلة مع مسعود البكاي، مخطوط لموسوعة الرواية الشفوية ، إعداد محمد التركي، الشريط محفوظ بمركز الجهاد، طرابلس، تحت رقم (22/11) بتاريخ 23/ناصر/1978م.

رابعاً:- المصادر العربية

1/ أبن حوقل ، صورة الأرض ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، د.ت.

2/ الأشهب ، محمد الطيب ، برقة العربية الأمس واليوم ، مصر ، مطبعة الهوارى ، 1947 م .

3/ الأنصارى ، احمد النائب ، المنهل العذب فى تاريخ طرابلس الغرب ، د.ط ، لندن ، دار المحدودة ، 1948 م .

4/ ديغول ، شارل ، مذكرات شارل ديغول ، ت. خيرى حمادى ، ج 2 ، بغداد ، مكتبة المنار ، 1964 م .

5/ رولفس ، غيرهارد ، رحلة عبر افريقيا (مشاهدات الرحالة الألمانى فى ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865 ــ 1867 م) ، ت. عماد الدين غانم ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، 1996 م .

6/ أكراوزة ، فموتلوب أدولف ، الدواخل الليبية ، ت. عماد الدين غانم ، ط 1 ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، 1998 م .

7/ ناختيجال ، خوستاف ، فزان وتيبستى ، ت . الطيب الزبير ، ط 1 ، طرابلس ، دار الفرجانى ، 1996 م .

8/ هورنمان ، فريدريك ، (رحلة فريدريك هورنمان من القاهرة إلى مرزق 1767 ــ 1798 م) ، رحلتان عبر ليبيا ، ت. دار الفرجانى ، طرابلس ، دار الفرجانى ، 1971 م .

خامساً:- المراجع العربية

1/ الأبيض ، رجب نصير ، مدينة مرزق تجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر ، ط 1 ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، 1998 م .

2/ إسماعيل ، حلمى محروس ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ج 1 ، إسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ، د . ت .

3/ ـــــــــ ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ج 2 ، إسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، د .ت .

4/ بدر الدين ، عباس ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية الليبية ، طرابلس ، مطابع الثورة العربية ، 1983 م .

5/ بويجتا نويج ، روبير ، التدخل العسكرى الفرنسى فى تشاد ، ت . الياس فير ، الدول والمجتمعات فى افريقيا ، سلسلة دراسات افريقيا (6) ، د.ن ، د.ت .

6/ التليسى ، خليفة محمد ، حكاية مدينة ، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، 1974 م .

7/ جاكو ، محمد شريف ، العلاقات السياسية والإجتماعية بين تشاد والسودان ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 م .

8/ ـــــــــ ، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا (قضية اوزو 1960 ـ 1990 م) ، القاهرة ، مكتبة المدبولى ، 1998م .

9/ الجمل ، شوقى ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، 1971م .

10/ الحاجى ، سالم ، ليبيا الجديدة دراسة جغرافيا اجتماعية اقتصادية سياسية ، د.ب ، مجمع الفاتح للجامعات ، 1989 م.

11/ الحكيم ، سامى ، استقلال ليبيا ، ط 2 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1970 م .

12/ حبيب ، عزيز محمد ، ليبيا ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية 1973 م .

13/ حبيب ، هنرى ، ليبيا بين الماضى والحاضر ،

14/ حمدان ،جمال ، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ، دار الكتب ، 1959م.

15/ــــــــ ، الجماهيريـــــــة العربية الليبية الشعبية الإشـتراكية العظمـى (دراسة جغرافيا) ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، 1996م .

16/ الحنديرى ، سعيد اعبد الرحمن ، العلاقات الليبية التشادية 1843 ــ 1975م ، طرابلس مركز الجهاد الليبى ، 1983 م .

17/ ــــــــــــ ، تطور الحياة السياسية في تشاد منذ الإحـتلال الفرنسـي حتى نهاية عهد تمبلباي 1900 ــ 1975م ، بنغازى ، مركز الجهـاد الليبيـى ، 1998 م .

18/ خدورى ، مجيد ، ليبيا الحديثة ، ت . نقـولا زيـادة ، بيـروت ، مؤسسـة فرنكلين للطباعة ، 1966م.

19/ الدينصورى ، جمال ، جغرافية فزان ، دار ليبيا للنشر ، كلية الأداب الجامعة الليبية ، 1961 م .

20/ راشد ، شعبان محمود ، القبائل العربية الليبية في السودان الأوسط 1795 ــ 1911م ، طرابلس ، جمعية الدعوة الإسلامية ، 2003 ف .

21/ الزاوى ، طاهر ، جهاد الليبين في ديار الهجرة 1924 ــ 1952 م ، لندن ، دار المحدودية ، 1985 م .

22/ الصمد ، رياض ، العلاقات الدولية في القـرن العشـرين ، ط 3 ، د . ن ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1986 م .

23/ عبـــــد المعـــــز ، جلال ، جبهة التحرير الـوطني التشـادية فرولينـا 1963 ــ 1993 م ، القاهرة ، د . ن ، 1998 م .

24/ عثمـــــــان ، السيد عوض ، التدخل الاجنبي الامريكي والفرنســي فـي شمال افريقيا ، القاهرة ، معهد الانماء العربى ، 1989 م .

25/ الفيتـــورى ، احمد سعيد ، ليبيا وتجارة القوافل ، طرابلس ، الإدارة العامة للاثار ، 1972 م .

26/ القشاط ، محمد سعيد ، جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى 1854 ــ 1988 م ، ط 1 ، ليبيا مركز دراسات وأبحاث شئون الصحراء ، 1989 م .

27/ ـــــــــــــ ، إعلام من الصحراء ، ط 1 ، بيروت ، دار الملتقى للطباعة ، 1997 م .

28/ ـــــــــــــ ، الصحراء تشتعل 1899 ــ 1931 م ، ط 1 ، د . ب ، دار الملتقى ، 1998 م .

29/ كلود ، فضل ، الثقافة الإسلامية في تشاد في العصر الذهبي لامبراطورية كانم 1200 ــ 1600 م ، طرابلس ، كلية الدعوة الاسلامية ، 1998 م .

30/ الكوت ، عبد المجيد خليفة ، السياسة الخارجية الليبية اتجاه افريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2003 ف .

31/ الكوت ، بشير ، الوحدة الافريقية في القرن العشرين ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، 2004 ف .

32/ الماحي ، عبد الرحمن ، تشاد من الاستعمار الى الاستقلال 1894 ــ 1960م، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، 1982 م .

33/ ـــــــــــــ ، المجتمع التشادى في عهد الاحتلال الفرنسي 1918 ــ 1960 م ، القاهرة ، الهيئة المصرية ، 1997 م .

34/ امجاهد ، حورية ، الاسلام في افريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية ، د . ب ، مكتبة الانجلو ، 2002 ف .

35/مؤلف مجهول ، الجماهيرية والسلام في تشاد 1980 ــ 1981 م ، طرابلس ، المنشأة العامة ، 1982 م .

36/ مؤلف مجهول ، الاجلاء ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، د . ت .

37/ المهدوى ، محمود المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ، بنغازى ، جامعة قاريونس ، د . ت .

38/ يونس ، محمد المبروك ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية 1969 ــ 1977 م ، الزاوية ، مطبعة الوحدة العربية ، 1994 م .

سادساً:- المراجع المعربة :

1/ اغسطيني ، هنريكو دى ، سكان ليبيا ، ت . خليفة التليسى ، ج 1 ، بيروت ، الدار العربية للكتاب ، 1990.م. . . .

2/ انريكـــــو انسباتو ، كارلو قوتى ، العلاقات العربيـــة الايطاليـــة 1902 ــ 1930 م ، ت . عمر البارونى ، م . عبد الرحمن سالم الجيلى ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، 1980 م .

3/ بروشيـــــن ، نيكولا ، تاريخ ليبيا في العصر الحـــديث منتصـــف القـــرن السادس عشر ــ مطلع القرن العشرين ، ت . عمـــاد حـــاتم ، ط 2 ، طـــرابلس ،مركز الجهاد الليبى ، 2005 ف .

4/ بيشون ، جاك ، المسألة الليبية في تسوية السلام ، ت . علـــى الضـــوى ، م . صالح مخزوم ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، 1991 م .

5/ تشانجى ، عبد الرحمن ، الصراع التركى الفرنسى في الصحراء الكبرى ، ت على اعزازى ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، 1982 م .

6/ روسى ، انورى ، ليبيا منذ الفتح العربى حتـــى ســـنة 1911 م ، ت . خليفـــة التليسى ، ط 2 ، طرابلس ، دار العربية للطباعة ، 1991 م .

7/ فيرو ، شارل ، الحوليات الليبية ، ت . محمد عبد الكريم الوافى ، طـــرابلس ، دار الفرجانى ، د . ت .

8/ كاكيا ، انتونى ، ليبيا خـــلال الاحـــتلال العثمـــانى الثـــانى 1835 م ، ط 1 ، طرابلس ، دار الفرجانى ، 1975 م .

9/ كـــــورو ، فرنشيسكو ، ليبيا اثناء العهد العثمانى الثانى ، خليفة التليســـى ، طرابلس ، دار الفرجانى ، 1971 م .

10/ ميكاكـــــــى ، ردولفـــــــو ، طرابلس الغرب تحت حكـــم الاســـرة القرمانلية ، ت . طه فوزى ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، 1961 م .

سابعاً/ المراجع الاجنبية :

Harold d.nelson ,margarita dobert.chad a country study, American,library of congress,1982 .

ثامناً / المقالات

أ/ مقالات عربية :

1/ ابراهيم ، عبد الله على ، " التطورات السياسية فى ليبيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر " ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع 1 ، 2000 ف .

2/ البربار ، عقيلة ، " المقاومة الليبية ضد الغزو الايطالى 1911 ــ 1932 م " ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع الاول ، 1990 م .

3/ برنو ، سلفاتور ، " تجارة طرابلس عبر الصحراء فى العقد الاول من القرن العشرين " ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ،ع 1 ، السنة الثالثة ، 1981 م .

4/ الجرارى ، محمد الطاهر ، " ليبيا هبة طرق القوافل " ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع 2 ، السنة 17 ، 2005 ف .

5/ الحضرى ، ابوبكر عثمان ، " الانتفاضة الشعبية ضد الوجود الفرنسى فى سبها " ، مجلة الشهيد ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع 6 ، السنة السادسة ، 1985 م .

6/ الحنديرى ، سعيد عبد الرحمن ، " دور المجاهدين الليبين فى مقاومة الغزو الفرنسى لتشاد " مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع 1 ، 1990 م .

7/ ريان ، محمد رجائى ، "الاحتلال الفرنسى للجنوب الليبى " مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع1 ، السنة 12 ، 1990 م .

8/ الطويـــــر ، محمد امحمد ، " الحركات التحريرية ضد الولاه العثمانية بليبيا 1551 ــ 1911 م " ، المجلـــــة التاريخية المغربية ، ع 53 ــ 54 ، السـنة 16، تونس ، د . ن .

9/ المعلول ، سالم محمد ، " دور واحة اوجله فى توثيق العلاقات مع ممالك بـلاد السودان منذ القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين" ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع 2 ، 2001 ف .

10/ الهازل ، على عمر ، " مشاركة الليبين والنيجريين فى مقاومـة الاسـتعمار الاروبى"مجلة الشهيد ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، ع11 ، اكتوبر 1990 م

11/ يوشع ، بشير قاسم ،" ملامح الادارة العسكرية بغدامس 1943 ــ 1954 م " ، مجلة الشهيد ، طرابلس ، مركزالجهاد الليبى ، ع5 ، 1984 م .

ب/ مقالات اجنبية :

David hiling ,"chad-physlcal and soclal Georaphy", afrlca south of the sahara, 1977-1978.

تاسعاً / الرسائل العلمية :

1/ اصنان ، سالم الصغير ، الحياة السياسية والادارية فى ليبيـا 1969 ــ 1977 م، سرت ، جامعة التحدى ، كلية الاداب ، قسم التـاريخ ، 2007 ف . (رسـالة ماجستير غير منشورة) .

2/ العزابى ، محمد عيسى ، النزاع الحدودى بين ليبيا وتشاد (دراسة حول قضية اوزو 1969 ــ 1994 م) ، طرابلس ، اكاديمية الدراسات العليا ، كليـة العلـوم السياسية ، 2006 ــ 2007 ف . (رسالة ماجستير غير منشورة) .

3/ القـــــدافى ، فائـــــزة فرج ، السياسة الخارجية الليبيـة اتجـاه افريقيـا 1997 ــ 2005 ف ، سرت ، جامعة التحدى ، كلية الاقتصـاد ، قسـم العلـوم السياسية ، 2006 ف . (رسالة ماجستير غير منشورة) .

4/ المدنى ، حسن ، علاقة ليبيا ببلدان ماوراء الصحراء فى عهد يوسف باشا 1795 ــ 1832 م ، بنغازى ، جامعه قاريونس ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، 2005 ف . (رسالة ماجستير غير منشورة) .

5/ منصور ، حنان سالم ، الاحتلال الفرنسي لفزان 1943 ــ 1952 م وأثره على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الزاوية ، جامعة السابع من ابريل ، كلية الاداب قسم التاريخ ، 2003 ف . (رسالة ماجستير غير منشورة) .

عاشراً / البحوث العلمية :

1/ بوعزيز ، يحي ، " طرق القوافل والاسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الاوروبيون خلال القرن التاسع عشر " ، تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ط 1 ، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1984 م .

2/ رأفت ، اجلال محمود ، " تشاد ــ دراسة تحليلية لجدور وطبيعة الحرب " ، نشرة البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، 1982 م .

3/ سليمان ، يوسف بريمة ، " تشاد الدولة العربية المجهولة " ، المؤتمر الدولي الاسلامي في افريقيا ، 26ــ 27/نوفمبر /2006 ف ، ع 14 ، طرابلس ، جمعية الدعوة الاسلامية .

4/ العراقى ، السير سيد احمد ، " تجارة القوافل بين شمال غرب افريقيا واثرها الحضارى " ، تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ط 1 ، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1984 م .

5/ عربى ، بشير ، " الشيخ عليش عوضة رائد النهضة الثقافية فى تشاد " ، المؤتمر الدولي الاسلامي في افريقيا ، 26ــ 27/نوفمبر /2006 ف ، ع 13 ، طرابلس ، جمعية الدعوة الاسلامية .

6/ قنـــــــــاوى ، أرويعى محمد ، " جهاد الليبين ضد الاحتلال الفرنســـى فـــى تشـــاد 1901ـــ 1914 م"،اعمـــال نـــدوة التكتمـــل العربـــى الافريقـــى 23 ـــ 25/الماء/2000 ف ، بنغازى .

أحدى عشر / شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) :

1/ www.fathi fadhli .com .

فتحى الفاضلى ، حرب تشاد ـــ الكارثة الكارثة ، 2009/3/17 ف .

الملاحق

محتويات الملاحق

رقم الملحق	ملحق الوثائق
ملحق رقم (1)	ملفات الوثائق الاقتصادية-التجارية، ملف رقم (100)، وثيقة رقم (175)، وثيقة فرنسية (توضح نوع البضائع التي تحملها القوافل التجارية من طرابلس-فزان-غات-غدامس إلى كانم-برنو في تشاد) د.ت
ملحق رقم (2)	ملف وثائق أحمد الشريف، ملف رقم (1) وثيقة رقم (2)، (كتاب من السنوسي حول أعتداءات الفرنسيين على الزوايا السنوسية في كانم وون وكواد قرب غات) بتاريخ 17/ربيع الثاني/ 1329هـ، الموافق 1916م، جهة الأصدار جريدة المقطم.
ملحق رقم (3)	قائمة بأسماء الجنديين الليبيين الذين شاركوا في الهجوم بجانب القوات الفرنسية للزحف نحو الجنوب الليبي.
ملحق رقم (4)	Annual report of The French Government To The Ceneral Assembly Of The Wvited Nations Concerning The Administrtion Of The Fezzan 22-sept-1950.p13-17. (تقييم الإدارة الفرنسية العسكرية لمنطقة فزان)
ملحق رقم (5)	معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية، الفصل الثالث (اتفاقية حسن الجوار)، تجارة القوافل والتجول عبر الحدود، المواد (13-16-17) الموقعة بتاريخ 10/أغسطس/1955م (بخصوص تجارة القوافل ، تمنح السلطات الفرنسية والمملكة الليبية حرية التجول التجاري بعد حصولهم تصريح يمنح كافة التسهيلات للتجار والمواطنين لاجتياز الحدود).

ملحق رقم (6)	معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية والجمهورية الفرنسية، ملف رقم (160)، المواد رقم (11/8/5)، تنص على (في حال وجود خلافات بين الطرفين ولا يمكن حلها، وعن طريق المفاوضات فيتم طلب اختصاص محكمة العدل الدولية بالتدخل وفق طلب أحد الطرفين).
ملحق رقم (7)	اتفاقية قرض بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد، المادة رقم (2/1)، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية، ع25، بتاريخ 3 ذو الحجة/ 1394هـ، الموافق 17/ديسمبر/ 1974م السنة الثالثة عشر، بخصوص (الروابط الأخوية التي تربط الشعبين الليبي والتشادي على مر العصور وتوثيق الروابط الاقتصادية ودعماً للتعاون بينهما).
ملحق رقم (8)	اتفاقية ثقافية بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد، المادة رقم (2/1) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية، ع19 ، بتاريخ 13/صفر/1394هـ، الموافق 7/مارس/1974م، تنص (على أدراك الروابط التاريخية التي جمعتهما فوحدت ثقافتهما وبلورت أهدافها وأيماناً بأسباب وأهداف الثورة الثقافية التي فجرتها وتصميماً أكيداً منها على إنجاحها.
ملحق رقم (9)	اتفاقية بإنشاء شركة ليبية تشادية للمعادن بين الجمهورية الليبية وجمهورية تشاد، المادة رقم (3/2/1). الجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية، ع19، بتاريخ 13/صفر/1394هـ، الموافق 7/مارس/1974م، (تنص على روح التضامن النابع من الأخوة التي بلورتها عصور التاريخ وتصميماً أكيداً منها على بناء اقتصادها وتحقيق التقدم لشعبيهما اقتصادياً).

الرقم	ملحق الخرائط
ملحق رقم (1)	خريطة توضح موقع ليبيا الجغرافي
ملحق رقم (2)	خريطة توضح موقع تشاد الجغرافي
ملحق رقم (3)	خريطة توضح طرق القوافل التي تربط ليبيا بتشاد
ملحق رقم (4)	خريطة توضح الاتفاقية الفرنسية الانجليزية الموقعة في عام 1890م.
ملحق رقم (5)	خريطة توضح التصريح المشترك الانجلو فرنسي الصادر في عام 1899م.
ملحق رقم (6)	خريطة توضح الاتفاق الفرنسي الإيطالي المؤرخ في عام 1919م.
ملحق رقم (7)	خريطة توضح سير القوات الفرنسية من تشاد إلى الجنوب الليبي والتي شارك فيها المهاجرون الليبيون بتشاد بقيادة المجاهد حمد سيف النصر وذلك في عام 1942-1943م.
ملحق رقم (8)	خريطة توضح مواقع الجبهات السياسية المسلحة المعارضة في تشاد (بعد تقسيم فرولينا) والخلافات.

ملحق رقم 1

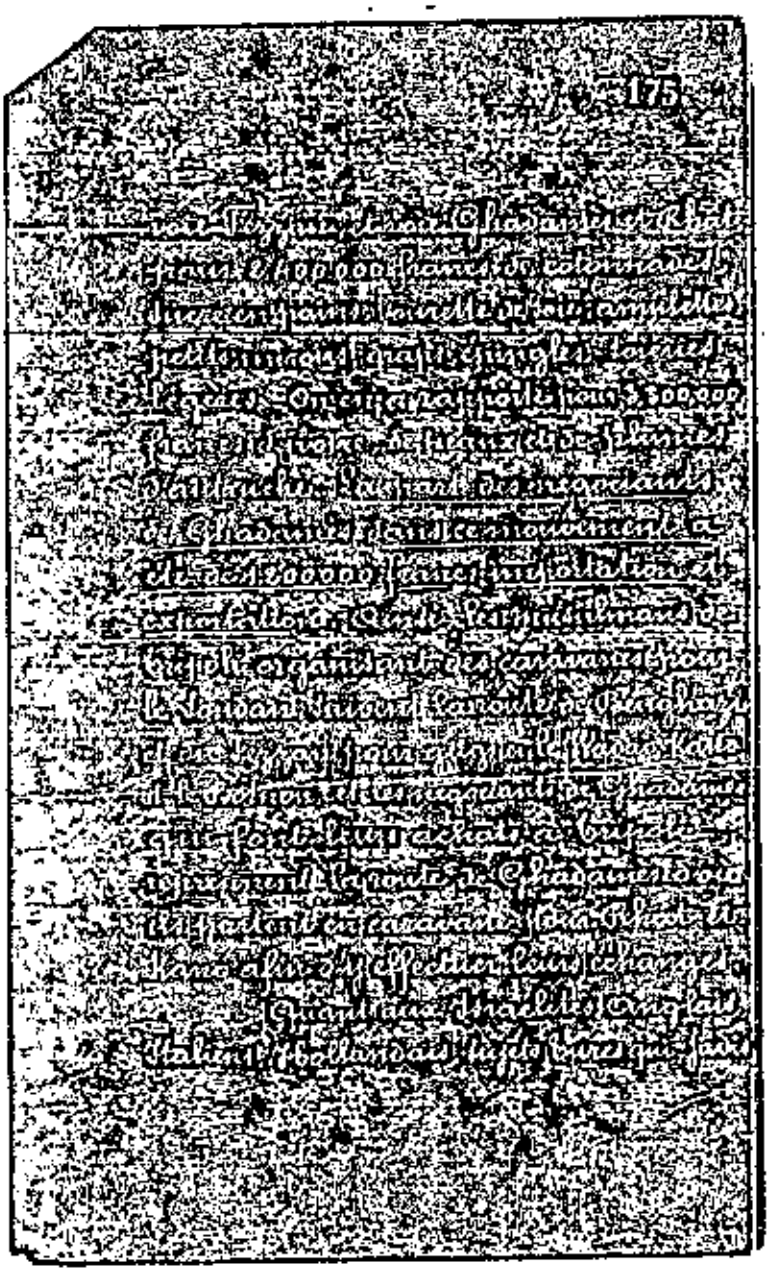

=====))))) كلمات من السنوسي (((((=======

حضرة صاحبة الشرف السنوسي نجل الخليفة السنوسية الشهيرة كتبت في ٢ ربيع الاول سنة ١٣٢٩ الى بعض صديقاتها في جبل قال فيه ما خلاصته نقلا عن المنار

))) بسم الله الرحمن الرحيم (((

اعتذر اليك من بعد فاروق جوانك عذرا ان الفرنسوي شمتا الى الدولة العلية قائلا ان السنوسية والتجار أغاروا على وما قاتلته الا بعد ان

على اننا لا نزال نلقن شر الفرنسوي ونحيد من فريقه ويهزيمنا آثارنا ويؤدينا بلا سبب منا ولا موجب فانه اتى اولا زاحمنا في كانم فقتل رجالنا وسبب ما فيها من كتب واصلحة فتركناها له فلحقنا الى كلك وقتل رجالنا واخذ مالهم بفعل بالزاوية (ون) كذلك ولا يزال الاخوان صابرين محتسبين اجرهم على الله تعالى وهو ناصرهم وما النصر الا من عند الله واثر الى ولايته واستاق توافلنا فعل هذا كله ونحن صابرون لعلمنا ما فوق الا الله تعالى ولا نشكو الى احد سواه فنؤمل من عدالة دولتنا العلية ان لا تقضي الى قبل احد واذا اصابت قلايسعنا الا الشكاية من لتشهش عليها وقد اعتدى هذا الخصم على زاوية الجمهة القبلية وزاوية الجمهة الغربية واغتصب اسلاكنا في كواو قرب قلت كان فيها السبق العثماني فاخذه ورماه وسلب كل ما وجده هناك .

وما اعظم الفرق بينه وبين الانجليز فانهم مجاورون زواياتنا في القطر المصري ولم تبدر منهم اقل اهانة لنا ولا لاخواننا ل هم يحترمون حلالتنا بمصر ومعظمنا في كتبهم فنسأل الله تعالى ان يعمق في قلوبهم اكرام الاسلام وحمية اهله .

هذا ولما فتحت الفتنة نورنا الى الخيانى والقتار تعبد ربنا حتى يأتي امره ونحن راضون عن مقاومة افرنسي لما تركنا له ثم ولا سواها . .

٥٠ منار الخلافة التي تصدر بالاستانة وقد نقلنا لها بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٠٠ / ١٣٢٩ هـ .

ملحق رقم (3)

ثبت بأسماء المتطوعين الليبيين (جيش التحرير) الذين اشتركوا في الحرب ضد الإيطاليين في فزان (1942-1943م)

م	الاسم	م	الاسم	م	الاسم
1	فرج محمد المبروك البركي	19	عبدالقادر الصالحين	37	الصغير بن وارث
2	ميلاد محمد الفيتوري البركي	20	محمد بن امحمد	38	عبدالسلام احميد
3	بوحلفاية الحسوني	21	محمد ابراهيم منصور	39	محمد عثمان
4	سالم عبدالسلام احميدة	22	غيث عبدالسلام بوحصان	40	الغناي بودبوس
5	عبدالعزيز عقيلة	23	محمد احضيري عبدالله	41	عامر بودبوس
6	مفتاح احميدة	24	عبدالسلام عبدالله	42	عمر بوشعيفة
7	محمد أمريض	25	حمد عبدالرحيم	43	مبروك الحول
8	أعبيد اطراد	26	الزروق عثمان	44	موسى ميلاد
9	عبدالله الفيتوري	27	بلعيد فرج	45	محمد النعاس
10	علي مفتاح القرقعي	28	عبدالهادري بن سليمان	46	حامد الشفتري
11	عبدالسلام القذافي	29	مخزوم عبدالسلام	47	ميدي الشفتري
12	عبدالرحمن أقليلي	30	امحمد على بالفقير	48	الحاج بريدي
13	مصباح الدليو	31	حمد الفروجي	49	بوريمة اللياقي
14	محمد بتات	32	احفاف الشيباني	50	البصير صالح
15	امحمد الزياني	33	عبدالسلام الشيباني	51	أحمودة بن خليفة
16	عبدالله الحسين	34	امحمد صالح	52	الغناي بن عجال
17	الفرجاني حميد احميد	35	فرج بوخزام	53	عمر ادعايو
18	منصور على حسين	36	الدهماني الشفتري	54	عبدالله الشيباني

تابع ملحق رقم (3)

	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
5	محمد الشيباني	73	جاب الله لوملي	91	امبية الأسود
5	عثمان بومهارة	74	نصر عبدالجليل	92	زيدان بربري
5	علي الاطيوش	75	نصر أحميد	93	السنوسي بن بركة
5	حمد الجامط	76	ضوء عبدالهادري	94	احميد بن محمد
5	حمد القذافي	77	عبدالحفيظ بالحاج	95	بوبكر سالم العرم
6	بشير بوحويفر	78	عبدالله بن حمد	96	علي خليفة
6	محمد الماجري	79	رمضان عبدالله حمد	97	محمد بن أدعيمة
6	محمد أبوبكر	80	أمحمد بن يوسف	98	أبوبكر اخشيبة
6	محمد بن مفتاح	81	صالح بن الحاج عمر	99	عبدالدايم حمد
6	عثمان بن رحيم	82	علي سلم	100	عبدالحفيظ الشعباني
6	أمبية الفرجلي	83	حمد السعداوي	101	عبداللطيف العوامي
6	علي بن فارح	84	مدجيد بن سيف النصر		
6	حمد الجلنقة	85	سليم بن اجديرية		
6	الكاسح امحمد	86	بوعقيلة ميلاد		
6	عبدالعزيز حمد طروق	87	أحميد بن لامة		
7	أمحمد بن جماعة بوزقية	88	سعيد بن لامة		
7	حمد العنقار	89	موسى التمامي		
7	عبدالرحمن الحنديري	90	فرج الله عبدالسلام		

(b) In the natural regions

The Ghatti	16,700 inhabitants
The Buanis	1,300
The District of Sebha	3,200
The Wadi Ajal	2,200
The Wadi Ebe	1,890
The Hofra	4,620
The Shergiy	2,650
Gatrun	1,720

(c) Classification by race

The Fezzanese stationary population is of mixed stock, (Arab, Berber and Fezzanese). Although some of the Tebus and Tuaregs have become/settled, they are included in the following table under the heading "Tebus" or "Tuaregs".

Sub-divisions	Fezzanese	Tebus	Tuaregs	Arab-Berbers
Ghatti	8,800			7,900
Sebha-Ubari	11,900		1,800	
Murzuq	9,790	660	430	
Totals	30,490	660	2,230	7,900

(d) Classification by language

All the inhabitants of the Fezzan, including the nomads, speak Arabic. The Tebus and the Tuaregs are bilingual. They have preserved their original languages, Teda in the case of the Tebus and Tamashiq in the case of the Tuaregs.

(e) Classification by religion

All the natives of the Fezzan are Moslems.

(f) Classification by mode of living

The population of the Fezzan consists of the settled population, which is in the majority, of pure nomads, of whom there are very few, and of semi-nomads who, although they derive their means of subsistence mainly from livestock, also own plots of land or at least palm trees and houses where they live for part of the year. The following table gives a classification of these categories in sub-divisions:

Sub-division	Settled	Semi-Nomadic	Nomadic
Ghatti	8,900	7,900	
Sebha-Ubari	12,700	1,500	
Murzuq	10,000	430	490
Totals	31,000	9,830	490

تابع ملحق رقم (4)

Each administrative district was also a judicial district, with a court which was headed by an assessor and a clerk.

For the purposes of health and hygiene, a certain number of territorial entities were created to share the village directorates.

[illegible]

1. 1943-1947

The measures taken since the French occupation began have been characterized by the aim to develop an autonomous administration in the hands of the Syrian authorities to the largest possible number of posts.

a. Administration

From 1943 to 1947, the French administrative organization in the Territories involved the following:

(a) A military governor, responsible for drawing up the budget of the territories, executing a programme of public works, directing the economy and [illegible] as the head of an administration.

[illegible], each assisting one of the two [illegible] territories, and dealing with three officer-interpreters.

The staffs of this staff were bound entirely by the French budget.

The following administrative measures were taken:

A [illegible] of autonomy equivalent to that of a local governor, [illegible] as existed since the Turkish occupation and had been abolished by the French authorities. Nevertheless unlike the Ottoman kaimakam, he was [illegible] responsible mainly for the collection of [illegible]. The [illegible] of the new mutasarrif was extended considerably, since he [illegible] tribal disputes, [illegible] intervene in the affairs [illegible] religious, cultural questions and advised the [illegible] authorities [illegible] the territory.

[illegible] judges were retained, but their powers were extended. [illegible] for [illegible] as civil as criminal. He is, in fact, the chief [illegible] of justice in the territory. He is competent to decide all appeals, [illegible] appeal refer to [illegible] in cases involving Moslem personal codes [illegible] from [illegible] in criminal cases.

[illegible]

The 17 mudirs of the Territory are locally recruited Moslem officials. They draw their salary from the local budget. This salary amounts to 156,000 francs a year. Each of them is assisted by a katab (secretary), who receives 61,800 francs a year, and by a gharah (policeman) who receives 43,200 francs. All these officials are entitled to family allowances of 2,400 francs per child annually.

(c) Each village or part of a tribe is headed by a sheikh, elected by the population. The sheikhs assist the mudirs in all questions which concern their village or the special interests of their electors. Although the sheikhs are not officials properly so-called, they receive an annual allowance of 3,000 francs from the ordinary budget.

(d) An attempt was made in 1945 to set up an intermediate administrative post between the mudirs and the French administration. A qadi was appointed at Gobaa-Ubeid to supervise and co-ordinate the activities of all the mudirs of one district. This experiment was successful and the institution was extended to the remainder of the territory.

II. ADMINISTRATION OF JUSTICE

Native tribunals presided over by the qadis, who are competent in all questions of personal status and Mohammedan law.

The territory is divided into three Mahakma districts, corresponding to each of the administrative districts.

The Moslem judicial staff includes the following:

3 qadis	with an annual salary of	156,000
6 naouaras	"	61,800
3 scribes	"	43,200

To these salaries should be added the above-mentioned family allowances and the allowances for responsibility for the mahakma treasuries.

/III. Education

ملحق رقم (5)

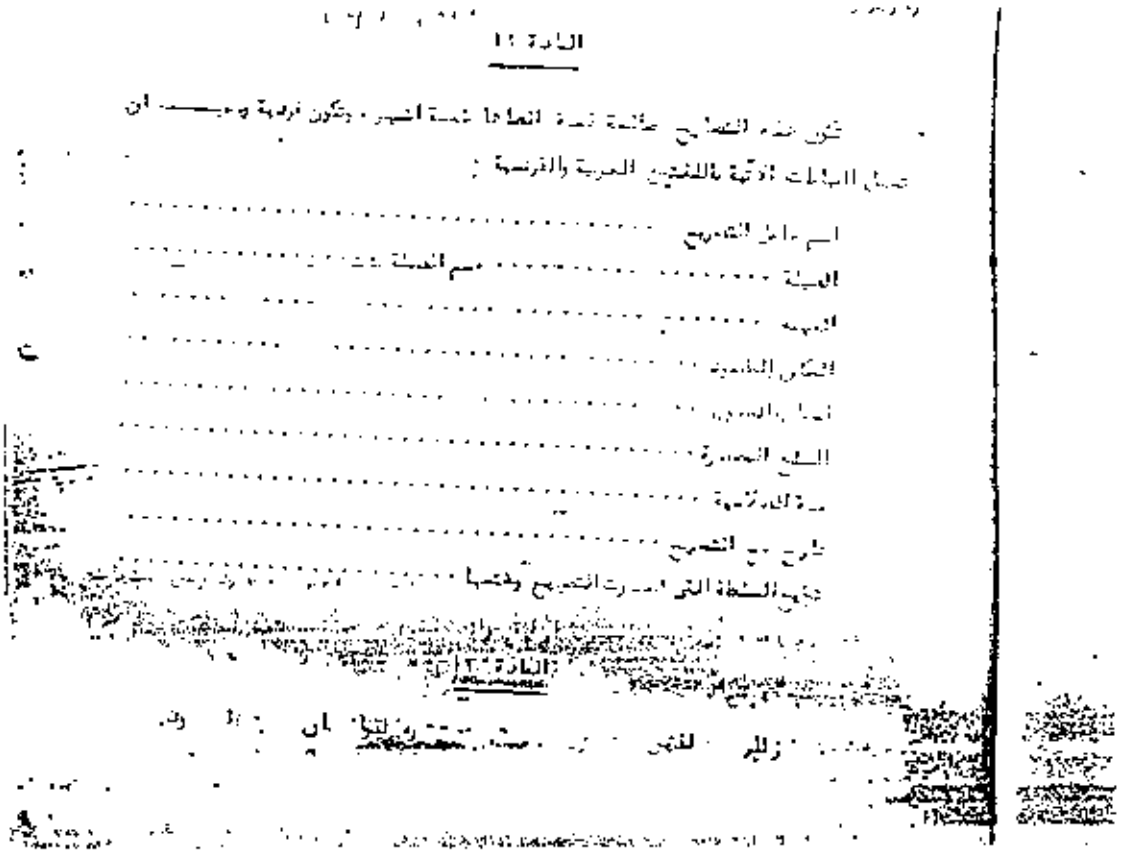

تابع ملحق رقم (5)

تمنح كافة التسهيلات لهؤلاء الاشخاص حتى يتمكنوا من اجتياز الحدود ونقل ممتلكات
الملكية معفاة من الرسوم الجمركية اوأية عوائد اخرى.

المادة ١٧

[redacted]

- ٢١ -

يساهمون مادياً في الاعمال الموسمية في المناطق الاخرى من أجل وقت
يجوز لهؤلاء العمال ان ينقلوا بحرية الحقائب التي تكون قد رفعت لهم
خلال عملهم.

ملحق رقم (6)

المادة ((٥))

١ اذا وجد احد الفريقين المتعاقدين [illegible] من شقيقه من ممارسة من امتداد سطح مشمل أراضي القارة الافريقية الكائنة في النصف الشمالي من الكرة الارضية ، من جانب دولة اخرى او احدى حالة تهدد ، فاهم بطل هذا الاحلاف ، يتشاور الفريقان المتعاقدان المتعاقدان لوضع كل السبل اللازمة للدفاع عن اراضيه . وتشمل الاراضي التي يشار اليها الاراضي الطيبة كما ورد تحديدها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة . وتشمل الاراضي التي يشار اليها بعض الاراضي التي تدار بواسطة الدفاع عنها الجزائر الغربية أي القطر التونسي ، والقطر الجزائري ، وأراضيها الحمية الفرنسية ، وأراضيها الاستوائية الفرنسية .

تابع ملحق رقم (6)

المادة ((٨))

ترفع الحالات التي قد تنشأ من تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية والتي قد لا يمكن حلها عن طريق المفاوضات، مباشرة الى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين اذا لم يتم التوصل الى تسوية خلال ستة أشهر من تاريخ طلبها.

تابع ملحق رقم (6)

المادة ((١١)) ...

...ت هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ويجوز للطرفين السامين المتعاقدين
...شاور في أي وقت كان لغرض إعادة النظر في هذه المعاهدة ويكون هذا التشاور في
...ي نهاية السنوات العشر التي تلي نفاذها ويجوز لكل من الطرفين أن يطلب هذا
...المعاهدة بعد عشرين سنة من تاريخ دخولها موضع التنفيذ إذا لم أي وقت بعد ذلك
...ثمار سابق ذلك سنة بوجهه الى الطرف الآخر

...وإقرارا لذلك وقع المفوضان المذكوران أعلاه على هذه المعاهدة
...ها من الاتفاقيات الدولية السابقة ...

...حرر بالقاهرة في ١٠ أغسطس ... من صورتين
...باللغتين العربية والفرنسية ويعتبر النصان
...متساوي في الحجية

...في مكونة الجمهورية الفرنسية ... في مكونة المملكة الليبية المتحدة

ملحق رقم (7)

اتفاقية قرض بين

الجمهورية العربية الليبية / وجمهورية تشاد

حكومة الجمهورية العربية الليبية

وحكومة جمهورية تشاد

[illegible]

اتفقتا على ما يلي :-

مادة (1)

[illegible] (١٠٠٠٠٠٠٠ دولار)

مادة (2)

[illegible]

مادة (3)

[illegible]

مادة (4)

[illegible]

مادة (5)

[illegible]

مادة (6)

[illegible]

مادة (7)

[illegible]

عن حكومة الجمهورية العربية الليبية	عن حكومة جمهورية تشاد
[illegible]	[illegible]
وزير [illegible]	وزير [illegible]

ملحق رقم (8)

الجريدة الرسمية — السنة ١٧ — صفحة ٦٠٤

اتفاقية ثقافية

بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد

ان الجمهورية العربية الليبية ،

وجمهورية تشاد ،

اقتناعاً منهما بقوة الروابط التاريخية التي جمعتهما فوحدت نضالهما وطورت أهدافهما وإيماناً بأسباب وأهداف الثورة الثقافية التي أعلنتاها ، وتصميماً أكيداً منهما على انجاحها ،

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

تعتبر حكومة تشاد أن اللغة العربية هي احدى اللغات الرسمية لجمهورية تشاد .

مادة (٢)

تتخذ حكومة تشاد كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق مضمون المادة السابقة في المجالة اليومية والحياة في شتى مجالاتها .

مادة (٣)

تقدم حكومة الجمهورية العربية الليبية كافة المساعدات الممكنة لحكومة تشاد فيما يتعلق بما يلي بالنسبة للمراحل الأول من خلال تدعيم الكتب المدرسية والبعثات التعليمية وبناء عدة اذاعة مرئية للمساعدة الفنية وبناء بعض المدارس .

مادة (٤)

تتولى هذه الاتفاقية لجنة مشتركة برئاسة وزيري الشؤون الثقافية في البلدين تجتمع أحدهما مرة وأخرى بشكل دوري مرة في العاصمة وأخرى في انجمينا على أن يتم الاجتماع الأول في النصف الأول من شهر ابريل ١٩٧٥ في انجمينا .

مادة (٥)

يعمل بهذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخ توقيعها .

حررت في انجمينا بتاريخ ١٢ صفر ١٣٩٤هـ

الموافق ٧ مارس ١٩٧٤م .

عن الجمهورية العربية الليبية
العقيد معمر القذافي
رئيس مجلس قيادة الثورة

عن جمهورية تشاد
أنجارنا تومبلباي
رئيس جمهورية تشاد

خريطة رقم (1)

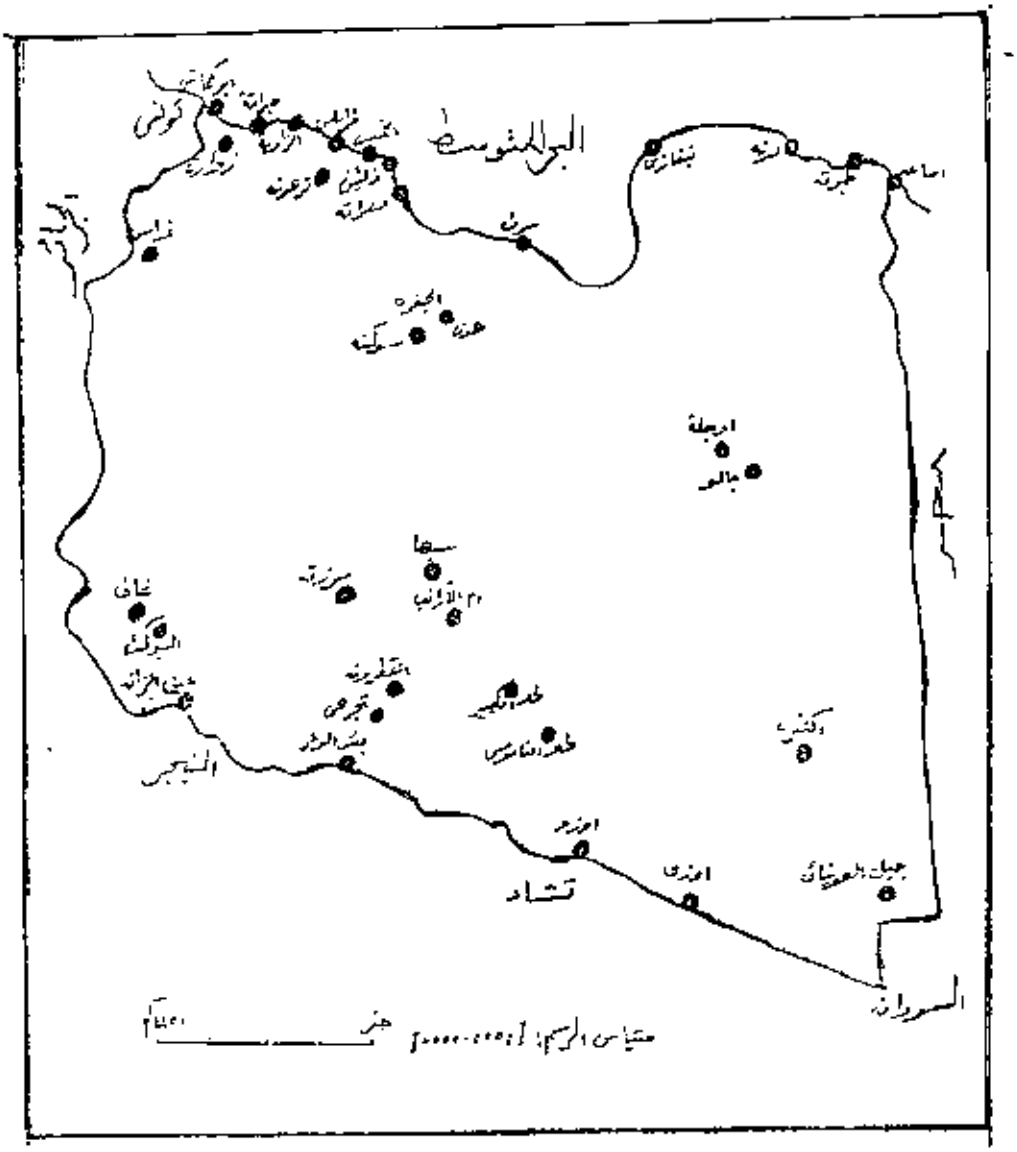

خريطة توضح موقع ليبيا الجغرافي ،من عمل الباحثة نقلا عن :المصدر ،الأطلس التعليمي ،ص 44

خريطة رقم
2

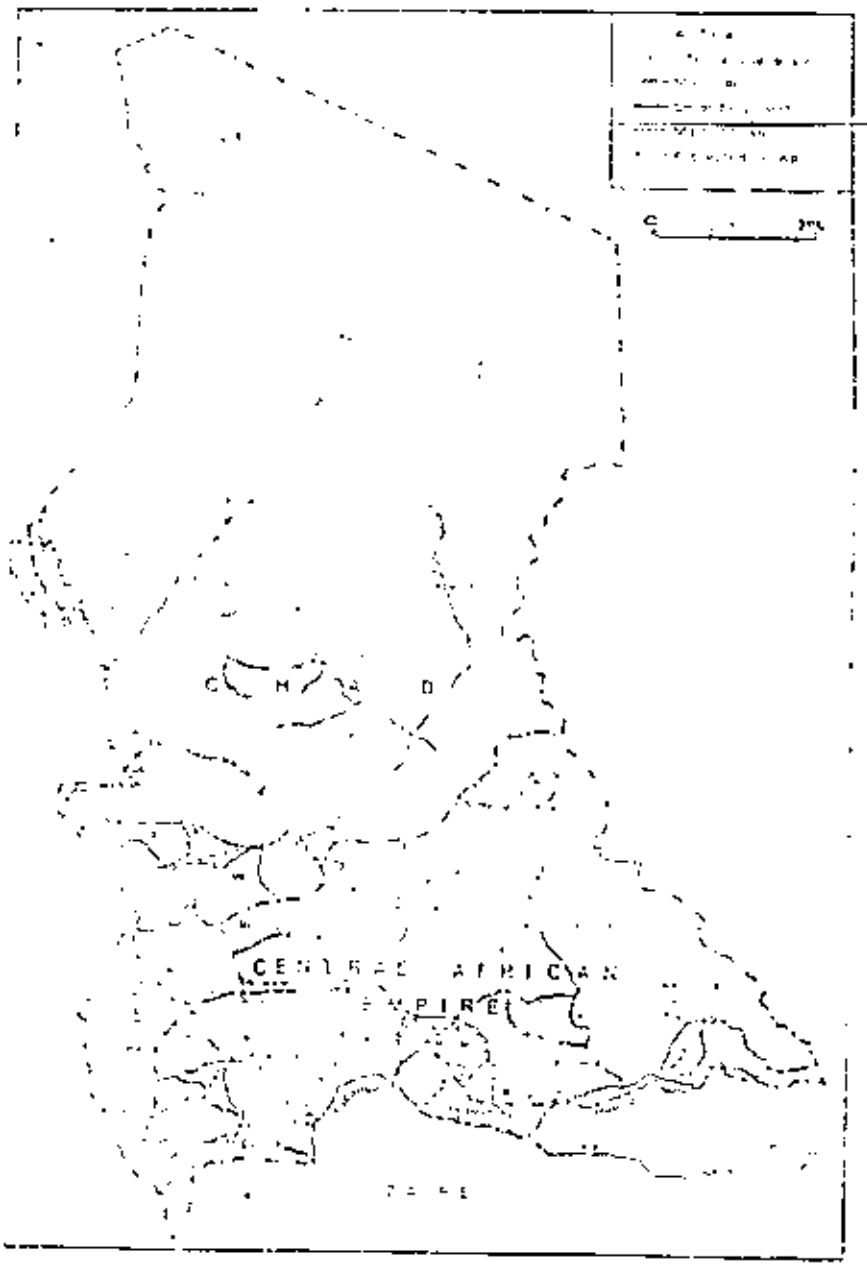

خريطة توضح موقع تشاد الجغرافي /نقلا عن المصدر :
AFRICA SOUTH OF THE SAHARA 1977_19978

خريطة رقم (3)

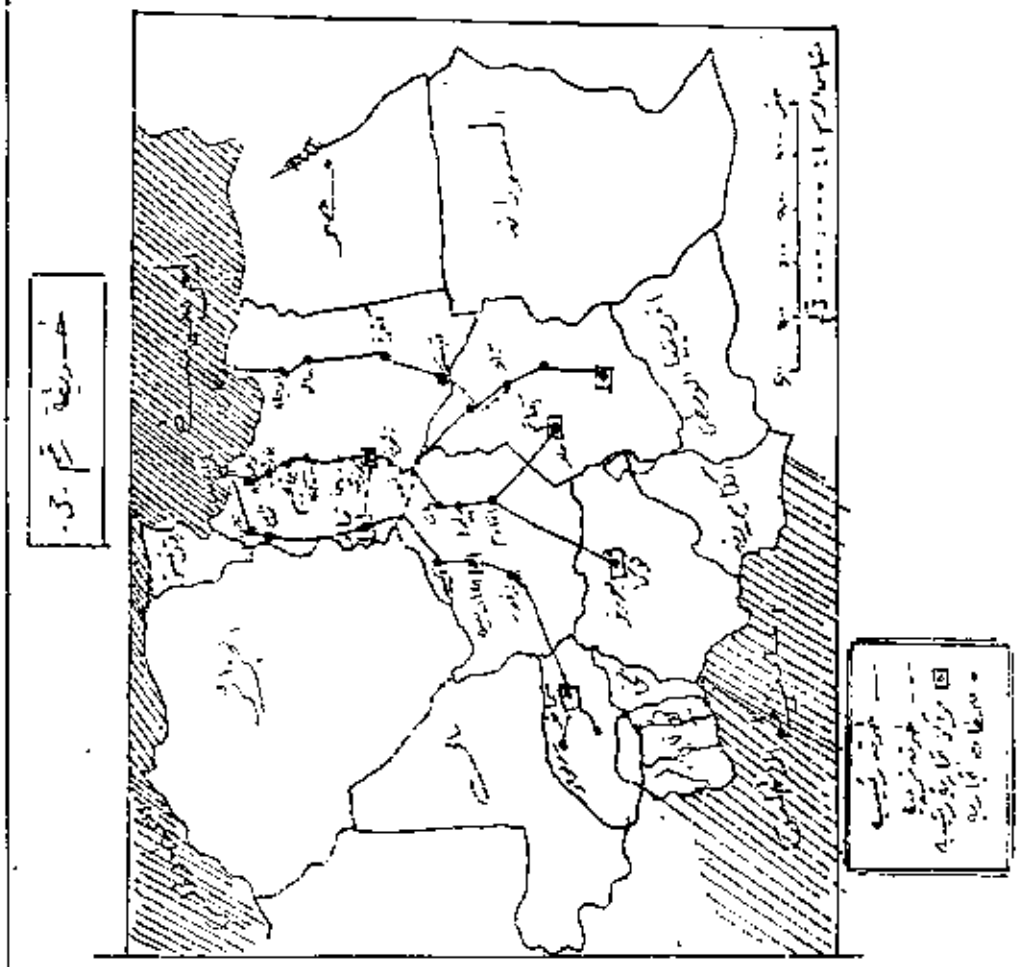

خريطة توضح طرق القوافل التجارية التى تربط ليبيا بتشاد والنيجر /من عمل الباحثة ،نقلا عن المصدر ،القبائل الليبية فى السودان الاوسط 1795-1911م،للمؤلف ،شعبان راشد ،ص 233

خريطة رقم (4)

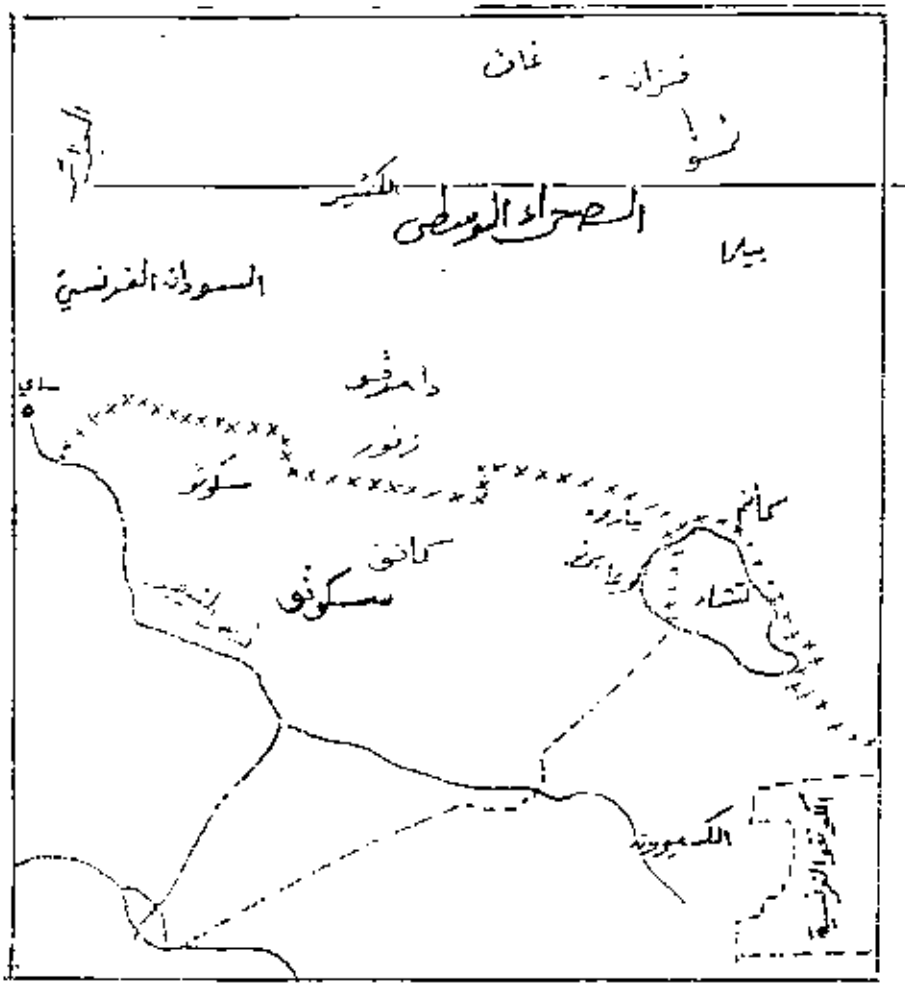
فزان
غدامس
الصحراء الوسطى
السودان الفرنسي
بيلما
الكفرة
زندر
سكوتو
كانو
تشاد
اللوكسمبورغ

خريطة رقم (5)

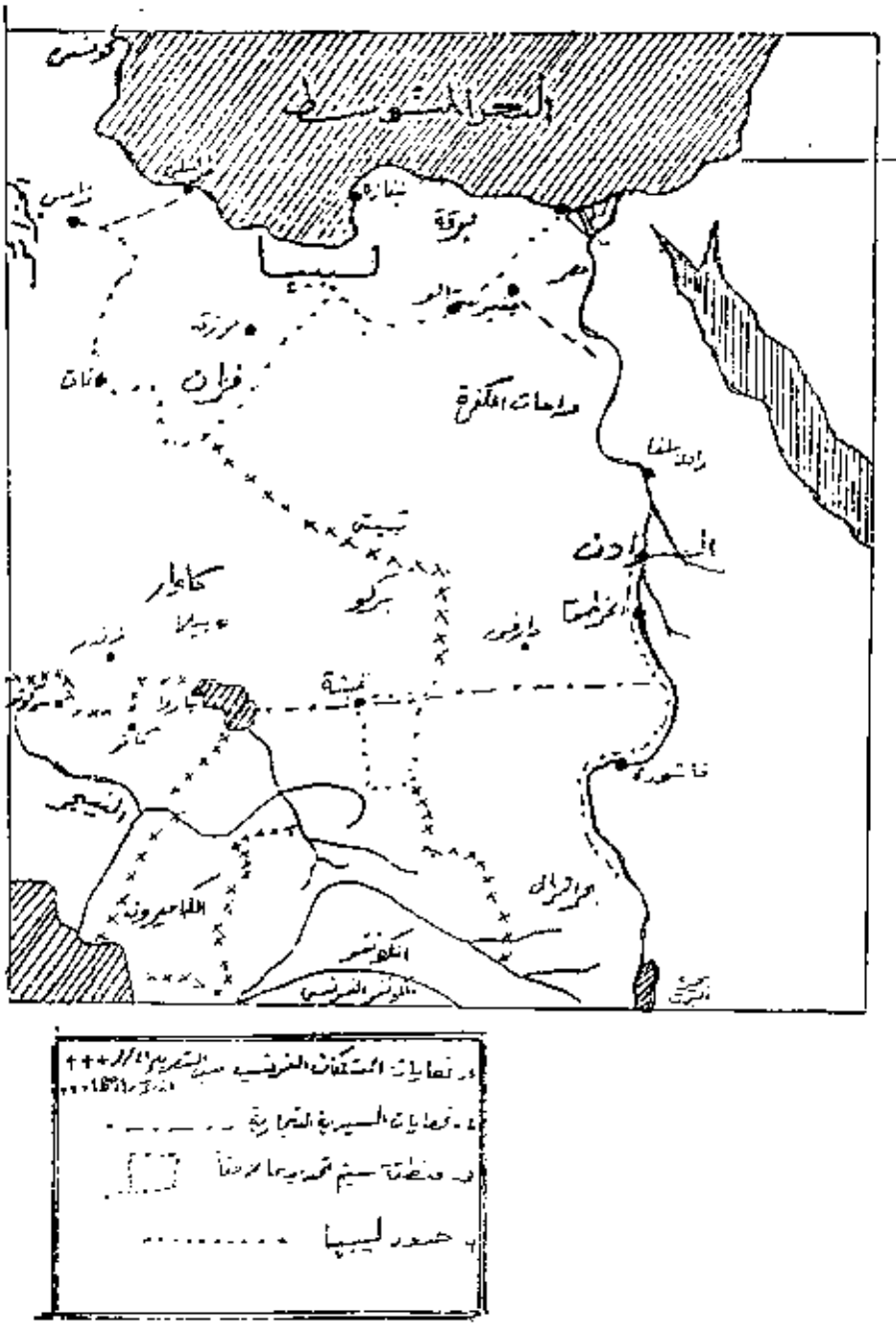
البحر المتوسط
ليبيا
فزان
مرزق
غات
تيبستي
كاوار
برکو
الكفرة
الجغبوب
الجغبوب
الكفرة
الجغبوب
الجغبوب

خريطة رقم (6)

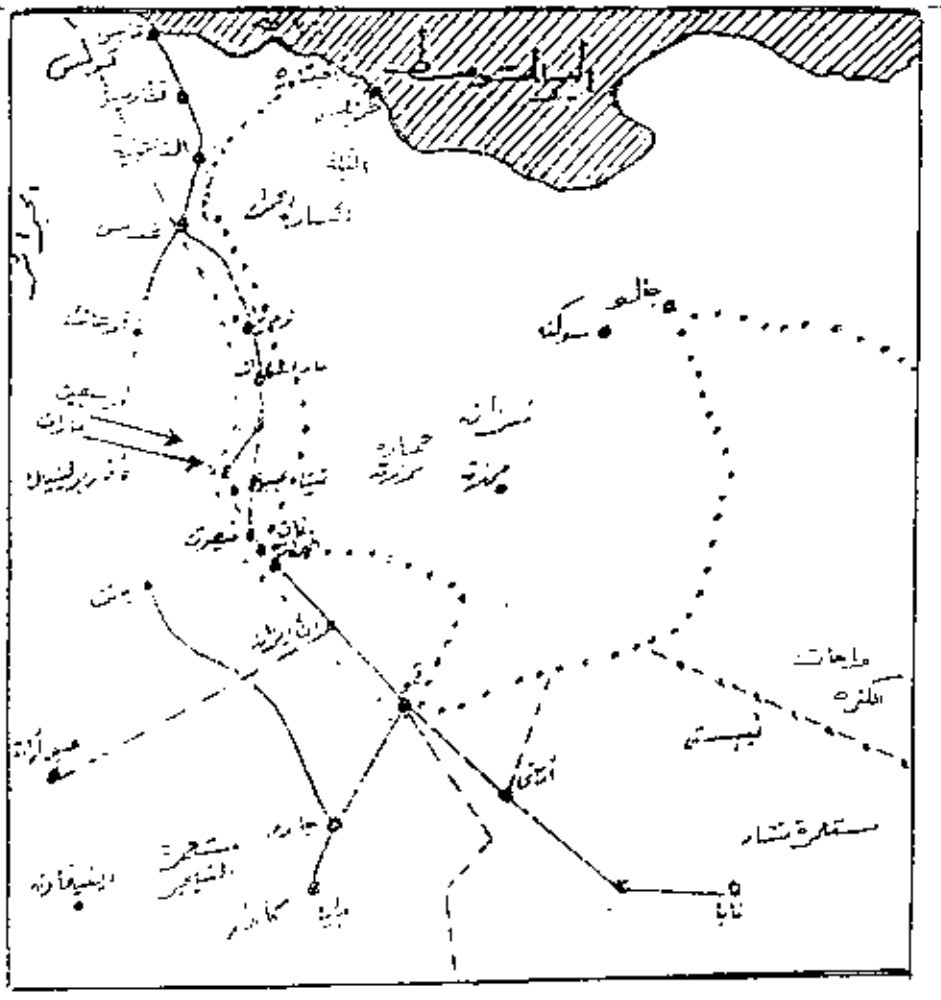

خريطة توضح الاتفاق الفرنسي الايطالي المؤرخ في 1919/9/12م ..
نقلا عن المصدر :بيشون ،ص 247.

خريطة رقم (7).

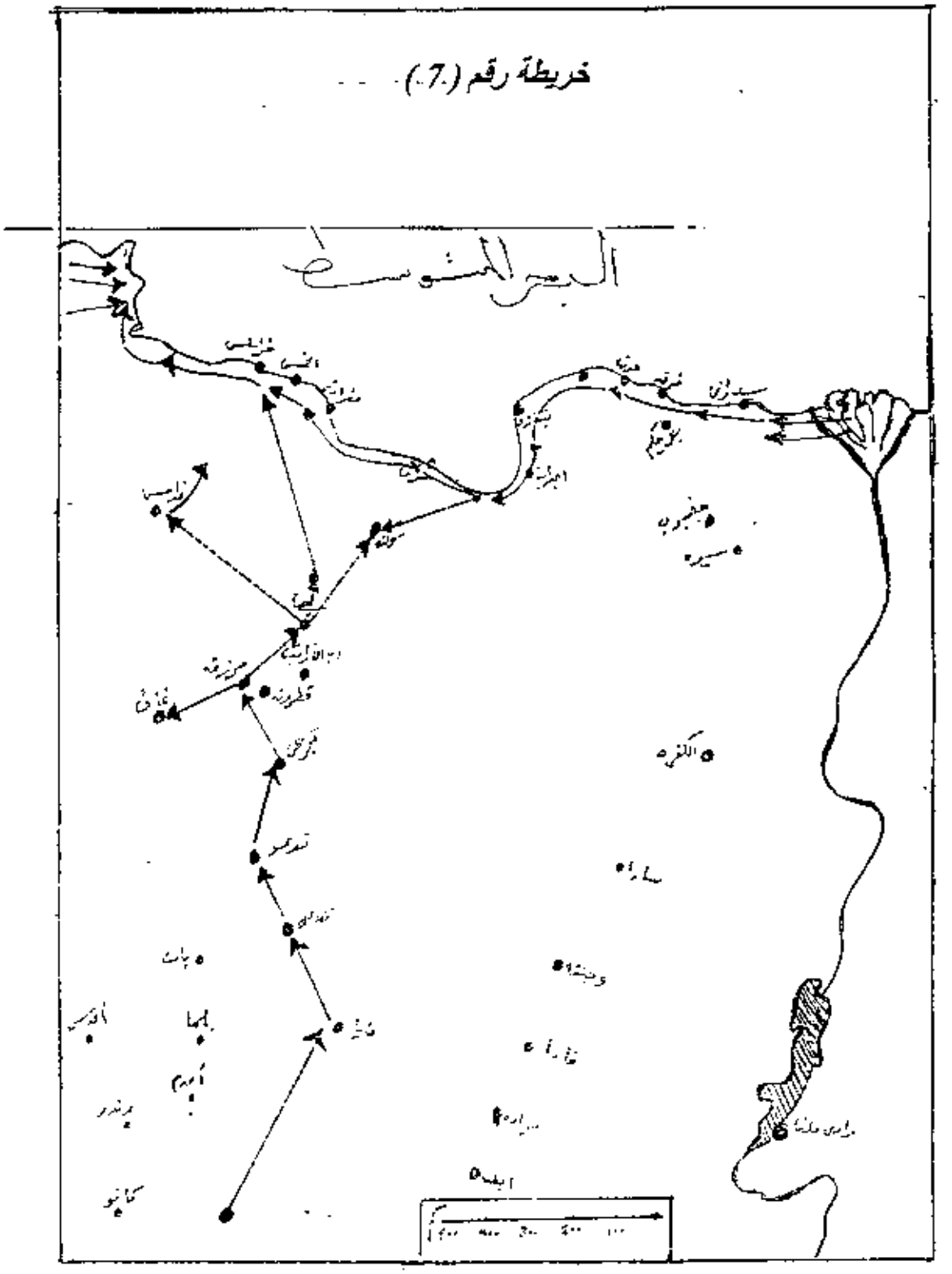

نقلا عن المصدر/ العلاقات الليبية التشادية 1842 _1975 م، للمؤلف سعيد عبدا لرحمن الحنديرى ،ص 33

خريطة رقم (8)

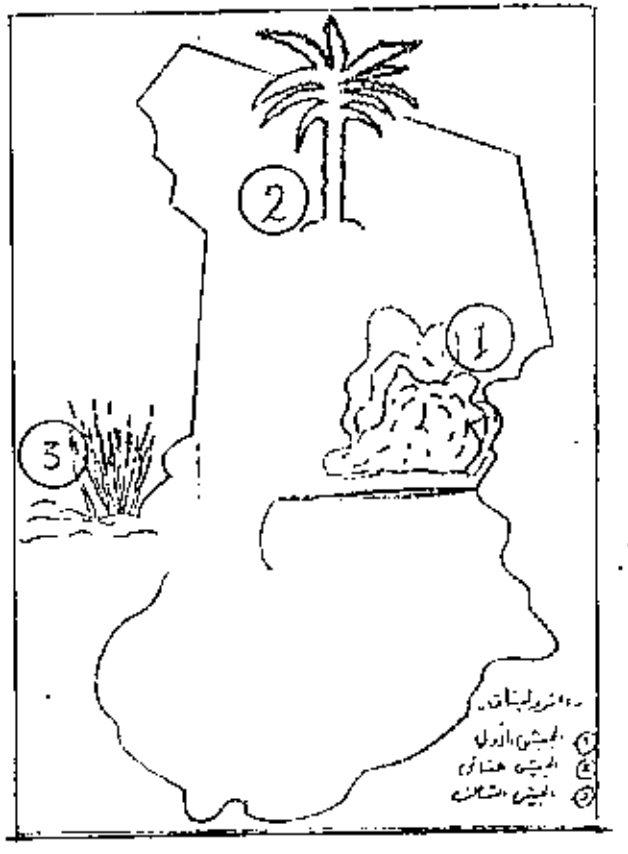

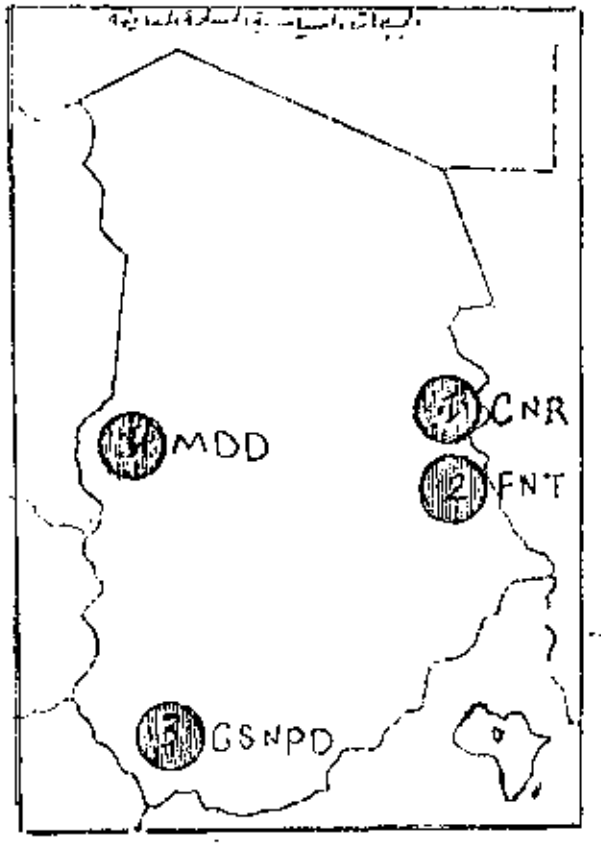

Political and Military Relations between Libya and Chad
1899-1979
Abstract

Introduction

Relations between Libya and Chad are deeply rooted in history and reflected distinctively in political, military, social, and economic aspects. Interested in such relations, the researcher has chosen a title for this study (Political and Military Relations between Libya and Chad 1899-1979). The study endeavor to enhance the subject to analyze dimensions affecting on such aspects focusing on political and military relations, at the same time economic and social relations will be considered from migration and its causes point of view.

The objectives of the Study:

Studying political and military relations between Libya and Chad in the specified period is considered one of the important historical studies that deserves efforts taken in this study. the study is an attempt to understand the nature of political and military relations between the two countries and the impact of these relations on the overall relations between peoples and governments of each country in pre-colonial and postcolonial eras. So one of the objectives of this study is to investigate the past of these relations to sustain good mutual links for future inspirations.

The Problem of the study:

The study tries to give answers to the following questions:

1- What conditions lead Libyan tribes to migrate to Chad, and what were the main factors and causes behind their immigration?

2- What are the internal and external effecting elements on mutual relations between the two countries?

3- To what extent did the two world wars effect on these *relations?*

4- Has Alfatih Revolution any role in supporting Frolinat movement? Did it contribute in developing relations between the two countries?

Subject Selection Priorities:

A- Scientific priorities:

1- Most reviewed Arab studies focused on Afro-Arab relations in general and rarely dealt with the specific topic of this research.

2- There are some available references concerning the selected subject to help carrying on the subject.

B- Personal reasons:

1- My own general interest in African studies particularly in relations between Libya and Chad was one of the reasons to choose this subject.

2- Prerequisite of my own need to carry on my future studies in the similar fields .

Previous Studies:

There are two important previous studies enhanced the relations between Libya and Chad. Indeed the researcher could get use of these two references for their helpful historical information introduced by the authors of these references. The first one is (*Development of Political Life in Chad since French Occupation up to the End of Tombalbaye Rule-1900-1975*) written by (Dr. Saeed Abd el-Rahman Alhideeri, 1998). The second reference is anunpublished master research titled as *(Territorial Conflict between Libya and Chad: An study about Ouzo Strip Issue 1969-1994)* prepared by: Mohamed Alazabi. 2006/2007)

The Structure of the Study:

Chapter one: Historical shares between Libya and Chad.

Chapter two: French Invasion of Chad and the Province of Tripolitania Attitude of towards the Invasion.

Chapter three: The Impact of Italian reoccupation of Southern Libya on relations between Libya and Chad.

Chapter four: The Effect of the Second World Word on relations between Libya and Chad..

Chapter five: Political developments between Libya and Chad, 1960-1969

Chapter six: Relations between Libya and Chad, 1969-1974.

Conclusion:

Firstly: Geographical location plays very important role in promoting relations between Libya and Chad.

Secondly: Libyan tribal migration of 18-2 to Chad was the most famous one followed by other waves of migrations caused by political pressures and bad economic conditions around the life of Libyan tribes .

Thirdly: French Administration in Chad failed to secure direct rule and succeeded only in applying French elite policy among the southern Saras to control political life in Chad.

Fourthly: According to its raised policy of supporting anti colonial liberation movement generally in the world, and particularly in Africa, and believing that any threat to Chad considered a threat to Libya. Alfatil revolution supported Frolinat movement.

Fifthly: After assassination of Tombalbaye and designation of Brig. Gen. Felix MALLOUM as chairman of a supreme military council, relations between the two countries became cold, varying from understanding and friendship to mutual

accusations around Ouzo Strip, and then the coming back of French troops to Chad, the Libyan support to Northern parts of Chad in 1979 to maintain peace and security and to limit divisions and civil war there.

Political and Military Relations between Libya and Chad
1899-1979
Abstract

Introduction

Relations between Libya and Chad are deeply rooted in history and reflected distinctively in political, military, social, and economic aspects. Interested in such relations, the researcher has chosen a title for this study (Political and Military Relations between Libya and Chad 1899-1979). The study endeavor to enhance the subject to analyze dimensions affecting on such aspects focusing on political and military relations, at the same time economic and social relations will be considered from migration and its causes point of view.

The objectives of the Study:

Studying political and military relations between Libya and Chad in the specified period is considered one of the important historical studies that deserves efforts taken in this study. the study is an attempt to understand the nature of political and military relations between the two countries and the impact of these relations on the overall relations between peoples and governments of each country in pre-colonial and postcolonial eras. So one of the objectives of this study is to investigate the past of these relations to sustain good mutual links for future inspirations.

The Problem of the study:

The study tries to give answers to the following questions:

1- What conditions lead Libyan tribes to migrate to Chad, and what were the main factors and causes behind their immigration?

2- What are the internal and external effecting elements on mutual relations between the two countries?

3- To what extent did the two world wars effect on these *relations?*

4- Has Alfatih Revolution any role in supporting Frolinat movement? Did it contribute in developing relations between the two countries?

Subject Selection Priorities:

A- Scientific priorities:

1- Most reviewed Arab studies focused on Afro-Arab relations in general and rarely dealt with the specific topic of this research.

2- There are some available references concerning the selected subject to help carrying on the subject.

B- Personal reasons:

1- My own general interest in African studies particularly in relations between Libya and Chad was one of the reasons to choose this subject.

2- Prerequisite of my own need to carry on my future studies in the similar fields .

Previous Studies:

There are two important previous studies enhanced the relations between Libya and Chad. Indeed the researcher could get use of these two references for their helpful historical information introduced by the authors of these references. The first one is (*Development of Political Life in Chad since French Occupation up to the End of Tombalbaye Rule-1900-1975*) written by (Dr. Saeed Abd el-Rahman Alhideeri, 1998). The second reference is anunpublished master research titled as *(Territorial Conflict between Libya and Chad: An study about Ouzo Strip Issue 1969-1994)* prepared by: Mohamed Alazabi, 2006/2007)

The Structure of the Study:

Chapter one: Historical shares between Libya and Chad.

Chapter two: French Invasion of Chad and the Province of Tripolitania Attitude of towards the Invasion.

Chapter three: The Impact of Italian reoccupation of Southern Libya on relations between Libya and Chad.

Chapter four: The Effect of the Second World Word on relations between Libya and Chad..

Chapter five: Political developments between Libya and Chad, 1960-1969

Chapter six: Relations between Libya and Chad, 1969-1974.

Conclusion:

Firstly: Geographical location plays very important role in promoting relations between Libya and Chad.

Secondly: Libyan tribal migration of 1842 to Chad was the most famous one followed by other waves of migrations caused by political pressures and bad economic conditions around the life of Libyan tribes .

Thirdly: French Administration in Chad failed to secure direct rule and succeeded only in applying French elite policy among the southern Saras to control political life in Chad.

Fourthly: According to its raised policy of supporting anti colonial liberation movement generally in the world, and particularly in Africa, and believing that any threat to Chad considered a threat to Libya. Alfatih revolution supported Frolinat movement.

Fifthly: After assassination of Tombalbaye and designation of Brig. Gen. Felix MALLOUM as chairman of a supreme military council, relations between the two countries became cold, varying from understanding and friendship to mutual

accusations around Ouzo Strip, and then the coming back of French troops to Chad, the Libyan support to Northern parts of Chad in 1979 to maintain peace and security and to limit divisions and civil war there.

Translated by: Dr. Abdelwahab Alzain